المملكة العربيّة السّعوديّة
وزارة التّعليم
جامعة القصيم
كلية اللّغة العربيّة والدراسات الاجتماعية
قسم اللّغة العربيّة وآدابها

الشَّوَاهِدُ النَّحوية من شِعرِ غَطَفَان
جَمعًا ودراسة

رسالة مقدّمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

في اللغة العربية وآدابها (الدّراسات اللّغويّة)

اسم الطالبة
عائشة بنت علي بن عبدالله المقبل
302802365

إشراف
د. مُحَمَّد بن إبراهيم بن صالح المرشد
أستاذ اللغويات في كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم

1437-1438هـ
2016-2017م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

ملخَّصُ الرسالة

أَوْلى النُّحاة الشاهد الشعري عناية خاصة إذ يُعد أصلًا من أصول تقعيد النحو، وركيزةً من الركائز التي قامت عليها دعائم البحث اللغوي في مراحله التأسيسية الأولى.

وقد عُنيتُ بتتبع أشعار القبائل فوجدت شعر قبيلة غطفان جديرًا بالدراسة، فهي من القبائل المتَّفق عليها في الاحتجاج؛ لذا عقدت العزم على تتبع شواهدها في كتب النحو، وقصدتُ من رسالتي التعرف على خصائص لغتها، وأثرها في التقعيد النحوي فجمعت الشواهد النَّحوية من قَبيلةِ غَطفان وتناولتها توثيقًا وتحليلًا، وكانت في بداية بحثي تزيد عن ثلاث مئة وثمانية من الشواهد، وبعد استبعاد الشواهد التصريفية واللُّغوية وما لم تثبت نسبته، أصبح عددها مئة وتسعة وثمانين شاهدًا نحويًا تناولتها بالدراسة ولله الحمد.

تضمنت الرسالة بابين مسبوقين بمقدمة وتمهيد، ومتلوين بخاتمة، وفهارس فنية منوعة.

أمّا التمهيد فتضمن الحديث عن قبيلة غطفان أصولها، وبطونها، ومنازلها، وأشهر شعرائها، ثم السماع، ومكانة الشاهد الشعري في قواعد النَّحو العربي.

وقد ذُكر في الباب الأول: شواهد غطفان النحوية والمسائل المترتبة عليها جمعًا وتوثيقًا وتحليلًا، متضمنًا عدة فصول: فصل الأسماء، وفصل الأفعال، وفصل الحروف، وتحت كل فصلٍ مبحثان، أما الباب الثاني فتضمن الدراسة المنهجية وأُدرج تحته أربعة فصول، الفصل الأول: مصادر الشواهد النحوية من شعر غطفان، والفصل الثاني: موقف النحويين من الكوفيين والبصريين والمتأخرين من شواهد غطفان، والفصل الثالث: شواهد غطفان وأصول الاحتجاج في النحو، وفي الفصل الرابع: التقويم وفيه بينت مدى اهتمام النحويين بشعر غطفان وموافقته للقواعد النحوية ثم خصائص لغة غطفان، والأحكام النحوية التي انفردت شواهد غطفان بإثباتها.

ثم الخاتمة، وفيها أهم النتائج التي توصل البحث إليها فقد هَدَف هذا البحث إلى معرفة أثر غطفان في التقعيد النحوي فحرصت على شواهدهم في أمهات كتب النحو

وما حولها؛ لأنَّ ما بعدها غالبًا مبني عليها؛ إذ حظي شعر غطفان بعناية متقدمي النحويين، كسيبويه، والمبرد، وابن السراج، وغيرهم.

ثم ذُيِّلت الرسالة بفهارس كاشفة.

وظهر من خلال هذه الدراسة أنَّ شعر قبيلةَ غطفان من أهم المصادر الشعرية في التقعيد النحوي، فقد بلغ استشهاد النُّحاة بأشعار النَّابغة الذبياني في المسائل النحوية فقط أكثر من مائة شاهدٍ موثوقِ النسبة .

وبعد الاطلاع على الرسائل العلمية المتعلقة بشواهد قبيلة أسد وطيء وكنانة وجدتُ أنَّ قبيلة غطفان قد تَفَوُّقت في استشهاد النُّحاة وتقعيدهم على هذه القبائل، وممَّا يُذكر إفراد رسائل علميَّةٍ لدراسة الشواهد النَّحوية لشاعرٍ واحد من غطفان كالنَّابغة، وعنترة، والحطيئة، ويُعزى ذلك إلى مكانة هذه القبيلة، وكثرة أيامها، وموقعها الجغرافي.

سائلةً المولى – سبحانه- أن ينفع بما قدمت. والحمد لله أولًا و آخرا.

الشواهد النَّحوية من شِعرِ غَطفان
جَمعًا ودراسةً

المقدمة، وتشتمل على:

- موضوع البحث.
- أهميته وأسباب اختياره.
- مشكلة البحث وتساؤلاته.
- الدراسات السابقة.
- خطة البحث.
- منهج البحث.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين، نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن اقتفى أثره واتبع سنته إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإنَّ مكانة الشَّاهد النَّحوي في قواعد اللغة العربية لا تخفى؛ إذ يعد أصلًا من أصول تقعيدها، وركيزةً من ركائزها التي قامت عليها دعائم البحث اللغوي في مراحله التأسيسية الأولى، بل إنَّ الشَّاهد النَّحوي هو الأساس الذي تقعَّدت بناءً عليه قواعد اللغة العربية، وتراكيبها، وتعبيراتها، ومن أهم الشواهد النحوية الاحتجاج بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب من شعرٍ ونثرٍ.

ومن أكثر الشواهد التي اعتمد عليها أهل الصناعة النحوية الشواهد الشعرية، وقد حظيت بعناية العلماء قديمًا وحديثًا بمنزلة كبيرة واهتمام بالغ جمعًا ودراسة، تلك الشواهد التي أُثرت عن شعراء القبائل العربية الفصيحة.

وعلى الرغم من هذه العناية التي حظي بها الشاهد الشعري فقد لفت نظري أنَّ قبيلة غطفان مع مكانتها بين القبائل العربية وكثرة شعرائها لم تحظَ بدراسة جامعة؛ إذ إنَّها تمتعت –من بين كثيرٍ من القبائل العربية– بمكانةٍ ساميةٍ، واحتلت منزلةً رفيعةً، ومركزًا مهمًا في التاريخ العربي القديم، فهي قبيلةٌ عربيةٌ مضريةٌ عدنانية، كانت من أوفر القبائل عددًا، وأوسعها بلدًا، وقد عُرفت هذه القبيلة بالشعر، والفصاحة، والعز المنيع، والنَّسب الرفيع؛ لذا عقدت العزم على تتبع شواهدهم في كتب النحو، ومن ثم التعرف على خصائص لغتهم، وأثرهم في التقعيد النحوي، فكانت هذه الدراسة:

(الشواهد النَّحوية من شعرِ غَطفان، جَمعًا ودراسةً)

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنَّ قبيلة غطفان هم من قيس عيلان التي جعلها

الفارابي في مقدمة ما اعتُمد عليه في التقعيد النحوي[1]، كما نجد أنَّ ابن خلدون في ذكره للقبائل المعتمد عليها في التقعيد لم يذكر قيسًا بل ذكر غطفان[2]؛ وأُرجِعُه إلى أنَّ أكثر قيس هم من غطفان التي تندرج منها عبس، وذبيان، وفزارة.

ومما يزيد قيمة هذه الدراسة أنَّها قبيلة اشتهرت بالفصاحة، وقول الشعر. بل إنَّ شاعرين من شعرائها من أصحاب المعلقات وهما: النَّابغة الذبياني، وعنترة بن شداد العبسي، وكلاهما من شعراء الجاهلية، أي: زمن صفاء اللغة مما يشوبها، فرأيت في دراستي لشواهد هذه القبيلة إماطة اللِّثام عن أثرها في تقعيد اللغة العربية عامة، والنحو خاصة.

وتكمن مشكلة البحث في أنَّ شعر قبيلة غطفان على الرغم من مكانتها اللغوية بين العرب، وكثرة شعرائها، وبالتالي كثرة شواهدها التي احتكم إليها النَّحويون لم يدرس دراسة جامعة؛ لذا جاءت هذه الدراسة لتكشف عن طبيعة هذا التراث، وبيان مدى عناية العلماء النحويين بشعر هذه القبيلة، وهل كثُر دوران شعرهم في مصادر النحو العربي؟

ومن ثم مدى أهمية شعر هذه القبيلة في التقعيد النحوي؟

وبماذا اختصت لغتها؟

وأرى في هذه الدراسة إضافة جديدة لقبيلة —حسب علمي- لم يسبق لأحد أن تناولها بالبحث اللغوي مجتمعة، فما جاء كان على هيئة بحوث تختص ببعض شعرائها كبحث بعنوان: (الشواهد النحوية في شعر النَّابغة الذبياني) للدكتور: ماهر عبد الغني كريم، ورسالة بعنوان: (الحذف والتقديم والتأخير في ديوان النَّابغة الذبياني)، للطالبة: ابتسام أحمد حمدان، ورسالة ماجستير بعنوان: (الشاهد النحوي في ديوان النَّابغة الذبياني)، للطالب: عوَّاد بايق عمَّاش الشمري، ورسالة ماجستير أخرى في ديوان عنترة بن شدَّاد العبسي بعنوان: (الشاهد النحوي في شعر عنترة)، للطالب: فراس شفيق، وجميع هذه البحوث لا تغني عن هذه الدراسة التي تَتَتبَّع شعر هذه القبيلة واحتجاج النحويين به وأثره في تقعيد القواعد النحوية.

---

(1) ينظر: الحروف ص 147، الاقتراح ص 33، المزهر في علوم اللغة وأنواعها 167/1.

(2) ينظر: تاريخ ابن خلدون 748/1.

وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تكون في تمهيدٍ، وبابين، وخاتمة.

وتفصيلها على النحو الآتي:

التمهيد، ويشمل:

- قبيلة غطفان أصولها، وبطونها، ومنازلها، وأشهر شعرائها.
- السماع، ومكانة الشاهد الشعري في قواعد النَّحو العربي.

الباب الأول: شواهد غطفان النَّحوية، والمسائل المترتبة عليها، جمعًا، وتوثيقًا، وتحليلًا، ويشمل ثلاثة فصول:

الفصل الأول: شواهد مسائل الأسماء، ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: الأسماء المعربة.

المبحث الثاني: الأسماء المبنية.

الفصل الثاني: شواهد مسائل الأفعال، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الأفعال المبنية.

المبحث الثاني: الأفعال المعربة.

الفصل الثالث: شواهد مسائل الحروف، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الحروف العاملة.

المبحث الثاني: الحروف المهملة.

الباب الثاني: الدراسة المنهجية، ويتضمن ثلاثة فصول:

الفصل الأول: مصادر شواهد النّحو من شعر غَطفان، ويشمل ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الدواوين الشعرية.

المبحث الثاني: المجامع الشعرية.

المبحث الثالث: كتب اللغة، والنحو.

الفصل الثاني: موقف النحويين من شواهد غطفان، ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: موقف البصريين.

المبحث الثاني: موقف الكوفيين.

المبحث الثالث: موقف المتأخرين.

الفصل الثالث: شواهد غطفان، وأصول الاحتجاج في النحو. تضمن أربعة مباحث:

المبحث الأول: شواهد غطفان، والسماع.

المبحث الثاني: شواهد غطفان، والقياس .

المبحث الثالث: شواهد غطفان، والإجماع.

المبحث الرابع: شواهد غطفان، وأدلة النحو الأخرى.

الفصل الرابع: التقويم، تضمن أربعة مباحث:

المبحث الأول: مدى اهتمام النحويين بشعر غطفان.

المبحث الثاني: مدى موافقة شعر غطفان للقواعد النحوية.

المبحث الثالث: خصائص لغة غطفان.

المبحث الرابع: الأحكام النحوية التي انفردت شواهد غطفان بإثباتها.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

ثبت المصادر والمراجع: وقد دُونَ فيه أهم مصادر البحث، ومراجعه.

الفهارس: ذُيل البحث بفهارس فنية تعين القارئ على الوصول لمراده دون عناء، فتضمَّن فهرسًا للآيات والقراءات القرآنية، وآخر للأحاديث النبوية، والآثار، وفهرسًا للأمثال، وآخر للأبيات الشعرية، والأرجاز، وفهرسًا للأعلام، ثم للموضوعات.

المنهج في الشواهد الشعرية:

أما منهجي في البحث فقد اتبعتُ المنهجين الاستقرائي، والتحليلي، حيث جمعت المسائل النحوية من الشواهد الشعرية في كتب النحو، ثم وثَّقت نسبتها إلى القبيلة، وبعد ذلك حللتها، وناقشتها، وذكرت آراء العلماء فيها، وترجيح ما أراه راجحًا بالدليل، ثم بيان أثرها في تقعيد النَّحو العربيّ.

وجاء ذلك على النحو الآتي:

1. جمع الشواهد النحوية من كتب النحو، فبدأت بالمجامع الشعرية، ثم بفهارس أمهات كُتبِ النحو، وكتب اللغة، والتفاسير، والمعاني، والقراءات.
2. استخراج مسائل الشواهد الشعرية من كتب النحو، ثم تناوُلها بالعرض والتحليل.

3. ترتيبُ هذه الشواهد وفق مسائلها.
4. التمهيد لذكر الشاهد ببيانٍ مختصر للمسألة، ثم بينتُ الشاهد، ووجهة الاستشهاد، وأعقبتُ ذلك بدراسة المسألة إن كانت محط اختلاف بين النحويين، مع بيان آرائهم، ومناقشتها مرجحة بالدليل.
5. ترقيمُ المسائل بحيث يكون الرقم على اليمين هو ترقيم المسائل كلها داخل الرسالة، والرقم الثاني هو رقم المسائل داخل المبحث.
6. استبعاد ما اختُلِفَ في نسبته إلى غطفان، ما لم توجد قرينة تدل على أنَّه لشاعر من غطفان، إلا إن ترجح لديَّ أنَّ البيت لغطفان، بأمارات منها:
   - أن يكون البيت في ديوان الشاعر.
   - أو يكون هذا البيت جزء من قصيدة تناسب حال الشاعر[1].
   - أو عند وجود مناسبة شعرية تدل على قائله[2].
   - أو أن تكثر نسبته في كُتبِ الأدب، واللغة، والنحو، وغير ذلك[3].
7. الاقتصار في هذا البحث على شواهد القضايا النحوية، مع استبعاد ما كان لغير مناسبة نحْوية، كأن يكون دليلًا لمسألة صرفية، أو معنىً بلاغي، أو مسألة عروضية[4]، أو في مسألة لغوية[5].
8. إذا ورد عدد من المسائل حول الشاهد الواحد فإنِّي أقدم الأشهر؛ كأن تكون المسألة محط خلاف، أو أكثر شهرة في كتب النحو، ثم أشير في نهاية المسألة إلى ما تناوله النَّحاة من مسائل فرعية في الشاهد؛ وذلك لكثرة الشواهد الغطفانية، وإن كانت المسائل كلها مشهورةً أو مُخْتَلَفًا فيها بين النَّحاة في حكمها فإنِّي أتناولها بالدراسة.
9. إذا كانت المسألة النحوية فيها شاهدان أو أكثر من شواهد غطفان فإنِّي أقدم

---

(1) ينظر: مسألة رقم 84 .
(2) ينظر: مسألة رقم 111 .
(3) ينظر: مسألة رقم 5.
(4) ينظر: قول النَّابغة في المقاصد الشافية 70/8.
(5) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 141/8، 31/2.

الشاهد الأكثر دورانًا في المسألة.

10. تختلف كل مسألة عن الأخريات من حيث الطول والقصر؛ لذا تقتضي بعض المسائل الإسهاب لكثرة الآراء والأقوال فيها، وإن كانت محط اتفاق ذكرتها بإيجاز.

11. عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها في كتاب الله – تعالى – بذكر اسم السورة، ورقمها، وضبطها بالشكل.

12. تخريجُ القراءات القرآنية –وهي كثيرة– من كتب القراءات المعتمدة، وأحيانًا من كتب المعاني، والتفاسير – إن لم أجدها في كتب القراءات – مع عزو كلِّ قراءة إلى من قرأ بها.

13. تخريجُ الأحاديث النبوية الشريفة من كتب السنة المعتمدة.

14. الاجتهاد في توثيق الآراء والأقوال بردها إلى مصادرها الأصلية، ما لم يتعذر وجود المصدر بين يدي –كأن يكون مفقودًا– فألجأ حينئذٍ إلى الكتب التي تُعنى بجمع الآراء النَّحوية؛ وذلك للاستئناس.

15. نسبةُ الأبيات الشعرية إلى قائليها، مالم يمنع ذلك جهل بقائله بعد البحث والتقصي، ورَدَدْتُها إلى بحورها، وضبطتها بالشكل، مع توثيقها بإرجاعها إلى مصادرها، وفي مقدمتها الدواوين الشعرية، والمجموعات الشعرية، ثم كتب النحو واللغة، كما عُنيتُ ببيان الروايات المختلفة، وأحيانًا أشرح ما أحسب أنَّه يحتاج إلى شرح من مفرداتها، ثم أبين موضع الشاهد، ووجه الاستشهاد.

16. تخريجُ الأمثال، وأقوال العرب من مظانها، ككتب الأمثال، والكتب التي تعنى بجمع الأقوال.

17. لما كانت شهرة الأعلام أمرًا نسبيًا فقد ترجمتُ للأعلام الواردين في الرسالة – غالبًا – ماعدا أصحاب الشهرة الواسعة.

وأخيرًا لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الحمد والشكر لمولاي –عزَّ وجلَّ– على تمام النِّعمة، ثم وافر الشكر والاحترام لوالدي أ.علي بن عبد الله المقبل _رحمه الله تعالى_ الذي زرع في نفسي حبَّ النحو منذ صغري، ووافر الحب والتقدير لأمي _أطال الله بعمرها_ أ.نورة بنت مُحَمَّد المسلَّم، فقد كانت دعواتها مصباحًا يضيء لي

طريقي.

ثم أتقدم بالشكر لعميد كلية اللغة العربية د. علي السعود –رعاه الله– الذي وجَّهني إلى موضوع الرسالة، ولمشرفي على هذه الرسالة د. مُحَمَّد المرشد – حفظه الله– الذي لم يألُ جهدًا في متابعة البحث حرفًا حرفًا حتى خرج إلى النُّور، بعد فضل الله – تعالى–، فجزاهم الله خير الجزاء.

ثم الشكر لزوجي أ. عثمان بن مُحَمَّد المزيني، الذي أعانني وساندني في بحثي، ولأولادي وإخوتي وأخواتي حفظكم الله لي فأنتم بلسمُ قلبي.

وفي نهايةِ هذه الرسالة أسأل المولى –جلَّ جلاله– أن ينفع بها الإسلام والمسلمين، إنَّه ولي ذلك، والقادر عليه – والحمد لله أولًا وآخرا – .

التمهيد، ويتضمن:

- قبيلة غطفان أصولها، وبطونها، ومنازلها، وأشهر شعرائها.
- السماع، ومكانة الشاهد الشعري في قواعد النَّحو العربي.

أولًا: قبيلة غطفان أصولها، وبطونها، ومنازلها، وأشهر شعرائها.

أصولها وبطونها:

قسَّم المؤرخون العرب إلى قسمين:

1. عرب فانية، كعاد، وثمود، وهم من سماهم ابن خلدون في مقدمته: العرب العاربة، أي: الراسخة في العروبة، وأسماها –أيضًا– البائدة؛ لأنَّه لم يبق منهم أحد[1].

2. وعرب باقية، سماهم ابن خلدون بالعرب المستعربة[2]، ويقسمهم المؤرخون إلى قسمين عظيمين، وهما: قَحْطَان (أصل عرب اليمن)[3]، وعدنان، و(هم عرب الشمال)[4]، وهما «يستوعبان شعوب العرب كلها»[5].

ويتفرع كلٌّ منهما إلى قبائلَ كثيرةٍ، إلا أنَّ أكثَرها في جزيرة العرب: بنو عدنان، الذين استقروا في إقليم نجد، يقول ابن خلدون: «وأما مواطن بني عدنان هؤلاء مختصة بنجد، وكلها بادية رحالة إلا قريش بمكة، ونجد»[6].

ولعدنان ولدان، هما: عك، ومعد[7]، فأمَّا عَك فقد استوطن نواحي " زُبَيدٍ"[8] في في الجنوب.

وأما مَعْدُ فهو البطن العظيم الذي تناسل منه عقِب عَدنَان كلهم[9] وله من الذرية: الذرية: نِزار بن معد، و إيادُ بن مَعد، و قنص بن معد[10].

فكان لنِزَارِ بن مَعْد من الذرية: مَضَر ورَبِيعَة وإيَاد وقيل: أَنْمَار، ووُلد لمضر إلياس

---

(1) ينظر: تاريخ ابن خلدون 9/2.
(2) ينظر: المصدر السابق 18/2.
(3) ينظر: صبح الأعشى 367/1.
(4) ينظر: موجز التاريخ الإسلامي ص40.
(5) ينظر: تاريخ ابن خلدون 52/2.
(6) ينظر: المصدر السابق 357/2.
(7) ينظر: جمهرة أنساب العرب ص9.
(8) ينظر: تاريخ ابن خلدون 358،357/2، وزبيد: ذكر ياقوت أنَّه: اسم موضع، (معجم البلدان لياقوت الحموي 132/3).
(9) ينظر: تاريخ ابن خلدون 358/2
(10) ينظر: جمهرة أنساب العرب ص 9.

وقَيس عِيلان[1]، وقد أصبح لقبائل قيس عيلان شأنٌ عظيمٌ، إذ أصبح لها معنى العدنانية العدنانية مقابل القحطانية[2].

ووُلد لقيس عيلان: سَعْد، وجُدَيلَة، وخَصْفة، ثم وُلد لِسَعْد بن قَيس عِيلان: غَطْفَان[3]، وأَعْصَر.

فأما غَطَفان فوُلد له: رَيثٌ وعَبدُ الله.

ووُلد لريث: بغيضٌ، وأشجعٌ، وذبيانٌ، وعَبسٌ، وأنمار.

وأما عَبدُ اللهِ بن غَطفان فَهم في بني عَبس[4].

وتعتبر قبيلة غطفان بن سعد بن قيس عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان من أشهر قبائل قيس عيلان، وكان بعض العرب يقول: البيت من قيس في غطفان ثم في بني فزارة[5]، وقيل: «إذا كنت من قيس ففاخر بغطفان»[6].

وقد امتدح دُغْفُل النَّسابة غَطْفَان، فقال فيهم: «فأنتم إذًا غَطفان أعظمها أحلامًا وأسرعها إقدامًا»[7]، وغطفان بطنٌ عظيمٌ متسع، كثير الشعوب، والأفخاذ[8].

وسأذكر هنا أهم وأشهر قبائل غطفان التي كان لها صيتٌ في الجاهلية، والإسلام وهم: أنمار، وعبس، وذبيان، أبناء بغيض بن ريث بن غطفان، وعبد العزى بن غطفان الذي غيَّر رسول الله -ﷺ- اسمه بعد إسلامه فسماه عبدالله، وأَشجَعُ بن رَيث بن غطفان[9] وكان منهم نَصر بن دَهمان، وفَروَة بن نَوفَل.

ومن هذه القبائل تفرعت قبائلُ كثيرةٌ جدًا، أذكر منها من كان له شهرةٌ في الشعر، واللغة، وأيام العرب:

---

(1) ينظر: جمهرة أنساب العرب ص 10.

(2) ينظر: تاريخ العرب القديم ص 232.

(3) ينظر: الإيناس بعلم الأنساب ص 163.

(4) ينظر: المعارف ص82.

(5) ينظر: الأنساب للسمعاني ص53.

(6) البصائر والذخائر 187/5.

(7) ينظر: الأنساب 81/1.

(8) ينظر: معجم قبائل العرب 888/3.

(9) ينظر: جمهرة أنساب العرب 248/1-249-250.

كـ: (ذبيان)، و(فزارة)، و(عبس)[1].

فأما ذُبْيان –بضم الذال وسكون الباء–[2] فهم بنو ذبيان بن ريث بن غطفان، وهي أعظمُ قبائلِ غطفانَ منزلةً، وكان منهم الشاعر المعروف: النَّابغة الذبياني، ومن ذبيان جاءت قبيلة: فَزَارَة بن ذُبيان، وثَعْلَبة بن سَعد بن ذبيان، ومُرْةُ بن عَوف بن سعد بن ذبيان[3].

وأما فَزَارة –بفتح الفاء والزاء والراء– فهم بنو فزارة بن ذبيان، وإن كانت غطفان هي رأس قيس، فإنَّ فزارة هي "خلاصة قيس"[4].

ومنازلهم بنجد ووادي القرى[5]، ولقد كان لفزارة بين قبائل غطفان مزية عن غيرها فقد أسماها بعض العرب: «بيت قيس»[6]، وفي فزارة بن ذبيان الشرف؛ وذلك لبروز كثيرٍ من أفرادها أمثال: مَنظُور بن زبان بن سيار، وعمر بن هبيرة، والصحابي الجليل: سَمُرَةُ بن جُنْدُب الفَزَاري[7] كان من المكثرين من رواية الحديث، ومن أشهر أيامهم يوم الكفافة، وقد تفرعت هذه القبيلة إلى أفخاذ كثيرة منها: عُدي، وسَعد، وشَمخ، ومَازن، وظَالم، وبنو العُشَرا، وبنو غراب وكان من هذا الفخذ عدد من العلماء[8].

وأما ثَعْلَبة بن سَعد بن ذُبْيان فمن بطونها: بنو جِحَاش، وبنو سبيع، وبنو حشور، وفي بني سبيع الشرف؛ ذلك أن منهم مالك بن سبيع بن عمرو ذو الرهان، الذي بفضل

---

(1) ينظر: اللهجات في الكتاب 61.

(2) بضم الذال المعجمة وسكون الباء الموحدة ينظر: (الأنساب للسمعاني 4/6 رقم 1681).

(3) ينظر: نسب قحطان وعدنان ص 11.

(4) ينظر: نشوة الطرب 552/2.

(5) ينظر: تاريخ ابن خلدون 364/2.

(6) ينظر: نسب قحطان وعدنان 20.

(7) هو سمرة بن جندب الفزاري بن عبد بن لابي بن شمخ بن مازن بن فزارة بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان بن مضر، له صحبة، مات بعد أبي هريرة ومات أبو هريرة سنة ثمان وخمسين، يكنى أبو عبد الرحمن، استخلفه زياد على البصرة ستة أشهر وعلى الكوفة ستة ينظر: (التاريخ الكبير 176/4 ، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 154/4).

(8) ينظر: نسب عدنان وقحطان ص11،معجم قبائل العرب القديمة والحديثة 918/3.

الله ثم بفضله وضَعت الحربُ أوزارها بين عَبسٍ وذُبيَان، في حرب داحسٍ والغبراء[1].

وأما مُرة بن عَوف بن سَعد بن ذُبيَان، فكان منهم الحارث بن ظَالم، وهو شاعر غطفاني.

ومن قبائل غَطَفَان بنو عَبس –بفتح العين وسكون الباء– وهم أبناء عَبس بن رَيث بن غَطَفَان، وكانت ذات قوة ومنعة، لها أيام مع معظم القبائل من أهمها: يوم داحس والغبراء، ويوم الهباءة، ويوم عرار. ومنهم زُهير بن قَيْس صاحب فارس دَاحس، وكان ذا حكمة ورأي حتى سُمّيَ بقيس الرأي، ومن عبسٍ –أيضًا– الشاعر المشهور بشجاعته وفروسيته: عَنترةُ الفوارس، والشاعران الحُطيئة وعُروة بن الورد، الربيع بن زياد[2]، وكان منهم من الصحابة كاتمُ سرِ رسول الله –ﷺ– حُذَيفة بن اليَمانِ العَبسي.

ومنهم **قبيلة أَشْجَع**، وهم بنو أَشْجَع بن رَيث بن غَطفان بن سعد بن قَيس عَيلان، كانوا حُلفاء الخزرج، وقاتلوا مع رسول الله –ﷺ– في غزوة حنين وكان عددهم ألف رجل[3]، وهم عرب المدينة النبوية، وكان سيدهم مِعقَل بن سِنان الصحابي رضي الله الله عن صحابة نبينا مُحَمَّد ﷺ [4].

هؤلاء هم أشهر من تفرع من قبيلة غطفان، وإن كانوا من الكثرة بمكان يصعب معه ذكر جميع فروعهم، لكن ذكرتُ منهم من له اتصال بهذا البحث، والله أسأل التوفيق والسداد.

منازلهم:

غطفان بن سعد شعبٌ عظيمٌ كانت ديارهم شرق المدينة ممتدة إلى القصيم وخيبر[5]. وقيل: مما يلي وادي القرى، وجبلي أجا، وسلمى، ثم استولت على هذه

---

(1) ينظر: جمهرة النسب 124/2.

(2) ينظر: العقد الفريد 303/3، كان الربيع بن زياد العبسي يلقب دالقا لكثرة غاراته ينظر: الاشتقاق ص108.

(3) ينظر: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة 29/1.

(4) ينظر: صبح الأعشى 398/1 .

(5) ينظر: خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى 627،625/2.

المواطن قبيلة طيء[1].

وكانت منازل عَبس شرق المدينة إلى وادي الرمة وشرق خيبر، ومن ديارهم: قِطَن، ووادي الرُّمة، وحَرة النار.

أما أَشْجَع فكانت منازلهم: تمتد من ضواحي المدينة إلى النَّاحية الشرقية من القصيم، وما إلى قُرب خَيبر وما حوله لذبيان[2]. وذكر عمر رضا كحاله شيئًا من مساكن غطفان بذكر الأودية والجبال القريبة منهم فقال: «ومن جبالهم ضَرْغِد، الأَكوَام، الإير، أَعْيَار، ضَبْع، وهرمة. ومن أوديتهم: الرُّمة كانوا ينزلون فيه»[3].

و كانت فَزَارَة بنجد ووادي القرى، ومن مساكنهم تحديدًا: الأَكَادر، الجِناب، عريمة، أرل، ذَرْوَة[4]، وطميّة[5].

أشهر شعرائهم:

غطفان بطونٌ، وقبائلٌ كثيرةٌ، متشعبةٌ، برز كثيرٌ منهم في الشعر، ومن أشهر شعرائهم:

النَّابغة الذبياني، والحُطيئة، والشَّماخ، وعَنترة العبسي، ومزرد بن ضرار، وعرُوة بن الورد، والربيع بن ضبع، وقيس بن زهير، والحصين بن حمام، وزبان بن يسار، والحَارث بن ظَالم، ونُهَيكة بن الحارث المَـازني، وعمرو بن الحارث بن مضاض، ويزيد بن سنان، وزميل بن الحارث الفزاري، ومبشر بن هذيل، وبشامة بن الغدير النهشلي، وسالم بن دارة، وجبار بن جزء، والمساور بن هند العبسي، وجزء بن ضرار، ومسافع بن ضبعة العبسي، وخُراشة بن عمرو العبسي، وغيرهم.

---

(1) ينظر: صبح الأعشى 398/1، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة 348/5.

(2) ينظر: جامع أنساب العرب ص 113 .

(3) ينظر: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة 888/3.

(4) ينظر: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع 612/2-858/3.

(5) ينظر: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة 918/3.

ثانيًا: السماع، ومكانة الشاهد الشعري في قواعد النَّحو العَربيّ:

كانت اللغة العربية بين أبنائها في جزيرة العرب نقيةً مما يشوبها، سليمة في قواعدها، حتى بزغ فجر الإسلام، وبدأ النَّاس يدخلون في دين الله أفواجًا، واختلط العرب بأمم من مختلف الشعوب، وبدأ اللحن يظهر في كلام أبنائهم، فهب المخلصون من العلماء حفاظًا على ذخيرةِ الدين يُقَعِّدون القواعد، ويعملون على إقامة ألسنة النَّاس في قراءة القرآن وغيره، فكان أول ما اعتمدوا في تقعيدهم على المسموع.

وسأتناول هذه القضية من خلال الحديث عمَّا يأتي:

- السماع لغةً واصطلاحًا، وأنواعه.
- مكانة الشاهد الشعري في قواعد النحو العربي.

- السماع وأنواعه:

السمع لغةً: «جَسُّ الأُذن، والأذن، ما وقر فيها من شيء نسمعه، والذكر المسموع »[1].

«والسمع من سمعت الشيء سمعًا، والسمع الذكر الجميل، وقد ذهب سمعه في الناس»[2].

والسماع- أيضًا: «اسم ما استلذت الأذن من صوت حسن. والسماع –أيضًا- ما سمعتُ به فشاع وتكلم به، والسامعتان: الأذنان من كل ذي سمع»[3]

«فالسماع لغةُ ما يختص بالمنطوق من الكلام، وبهذا كان السماع أهم الوسائل في معرفة اللغة، وإنَّ السماع في اللغة أخذ ونقلٌ عمن يؤخذ عنه»[4]، والسماع مقدمٌ على غيره من الأدلة بعد الثبوت، بل إنَّ الأدلة الباقية قائمة على أساسه.

أما اصطلاحًا: فقد عرَّفه السيوطي بقوله: «وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق

---

(1) القاموس المحيط مادة (سمع) ص943.

(2) ينظر: المجمل في اللغة 474/1.

(3) تهذيب اللغة 74/2.

(4) ينظر: السماع والقياس في كتاب همع الهوامع ص 77.

بفصاحته، فشمل كلام الله –تعالى– وهو القرآن، وكلام نبيه –ﷺ–، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا، عن مسلمٍ أو كافرٍ، فهذه ثلاثة أنواع لا بدَّ في كلٍ منها من الثبوت» [1].

وهنا بيَّن السيوطي أنواع الأدلة السَّماعية، وبدأ بأعلاها منزلةً، وأشرفها رُتبةً، وهو القرآن الكريم الذي نزل بلغة العرب إعجازًا لهم، ثم الحديث الشريف، كلام سيد الخلق، وأفصح العرب مُحَمَّد بن عبد الله –ﷺ– ثم ما سُمع من العرب محددًا بزمن معينٍ من قبل البعثة وبعدها حتى ظهر جيل المولدين، ويُقصد بهم المستعربين، كما سماهم ابن خلدون في مقدمته[2]، وتحديدًا من العصر الجاهلي إلى منتصف القرن الثاني الهجري وآخرهم من الشعراء إبراهيم بن هرمة ت150هـ[3].

وما سُمع عن العرب يشمل: الخطابة، والشعر، والأمثال، وكل ما تَكلم به العرب ممن يوثق بعربيتهم، فلم يؤخذ عن حضري قطّ كَما ذكر أبو نصر الفارابي[4] في كتابه «الألفاظ والحروف»[5].

وقد خصص ابن جني[6] فصلًا في كتابه الخصائص أسماه «باب ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر» ثم بدأ كلامه بقوله: «علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال، والفساد، والخطل، ولو عُلم أنَّ أهل مدينةٍ باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما

---

(1) ينظر: الاقتراح 24.

(2) ينظر: مقدمة ابن خلدون1/ 546.

(3) ينظر: من تاريخ النحو لسعيد الأفغاني ص 19.

(4) مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن طرخان، أبو نصر الفارابي الفيلسوف من الفاراب إحدى مدن الترك فيلسوف المسلمين، فيلسوفا كَامِلا وإمامًا فَاضلًا، وبرع فِي الْعُلُوم الرياضية، ت(339هـ)، ينظر: عيون الأنباء 306، وفيات الأعيان 153/5.

(5) ينظر: الحروف 147، الاقتراح ص 33.

(6) وهو أبو الفتح عثمان بن جني، كان جني أبوه مملوكًا روميًا لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي: وكان أبو الفتح من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وصنف في ذلك كتبًا أبر بها على المتقدمين وأعجز المتأخرين، ولم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف، ت(392هـ) ينظر:(معجم الأدباء 1585/4، إنباه الرواة 335/2).

يؤخذ عن أهل الوبر»[1].

إذ كان أكثر ما شدّد عليه علماء اللغة والنحو أن يكون الأخذ من أهل الفصاحة من العرب، وصحة النقل، وأن يكون المنقول كثيرًا مطَّردا.

– مكانة الشاهد الشعري في قواعد النحو العربي:

الشاهد مأخوذ من الشهادة، وهو من الجذر الثلاثي (شهد) «والشهادة خبر قاطع، وقد شهد كعلم وكرم، وشهده كسمعه، وشهودا: حضرة»[2].

في اللغة «من (شهد) وشاهده مشاهدة، أي عاينه، (الشاهد) وهو العالم الذي يبين علمه، و(الشاهد) من أسماء النبي – ﷺ – قال الله عز وجل: ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا ﴾[3] أي على أمتك بالإبلاغ والرسالة، وقيل مُبَيِّنًا »[4]

و(استشهدته) على كذا فشهد عليه، أي: صرت شاهدًا عليه.

والشاهد: «اللسان من قولهم: لفلان شاهد حسن، أي: عبارة جميلة»[5].

والشاهد: «من يؤدي الشاهد والدليل»[6].

وأما الشاهد في الاصطلاح: فهو ما يصح الاحتجاج به في تقعيد القواعد، عبَّر عنه الأفغاني بقوله: «من حيث الوثوق بسلامة لغتها»[7].

أو هو: الكلام الفصيح الذي يصح أن يكون حجةً في بناءِ القَواعد العربية، ومجموع الشواهد هو التراث العربي الضخم الذي استقرأه العلماء، واستنبطوا أحكام وقواعد لغتنا منه.

وقد كان الشاهد الركيزة الأولى التي اعتمد عليها علماؤنا الأوائل في شتى العلوم، فكان الاهتمام بالشعر ديوان العرب أساسًا بعد القرآن الكريم، والحديث الشريف، فهذا

---

(1) الخصائص 5/2.

(2) ينظر: القاموس المحيط 372.

(3) سورة الأحزاب، آية: 45.

(4) ينظر: تاج العروس 252/8، 256 ، 257.

(5) ينظر: لسان العرب (شهد) 2348/4.

(6) المعجم الوسيط ص497.

(7) ينظر: من تاريخ النحو لسعيد الفغاني ص17.

ابن فارس يقول مؤكدًا هذا الجانب: «والشعر ديوان العرب، وبه حفظت الأنساب، وعرفت المآثر، ومنه تُعلمت اللغة، وهو حجةٌ فيما أشكل من غَريب كتاب الله -جل ثناؤه- وغَريب حديث رسول الله -ﷺ- وحديث صحابته والتابعين»[1] وعلى طريقته قعدت القواعد في النحو العربي، فقد اعتنى به العلماء أيَّما عناية، فانتقوه، وقيدوه بشروط أذكر منها:

1. حدّدوا زمنًا للاحتجاج، فحرصوا أن يأخذوا الشواهد الشعرية في تلك الحقبة التي تمتد من قبل الفتوحات الإسلامية، تحديدًا من العهد الجاهلي إلى منتصف القرن الثاني الهجري. وقد ذكر إبراهيم الشيخ عيد بأنَّها: «من القرن الرابع قبل الهجرة إلى القرن الرابع بعدها، ذلك أنَّهم يحتجون بكلام الزَّبَّاء، وجذَيمة بن الأَبْرَش، وأَعْصَرُ بن سَعْد. ويحتجون -أيضًا- بكلام عِمَارَة بن عَقِيل، وأبي عَبد الله الشَّجري ومن عاصرهما من أعراب القرنين: الثالث والرابع»[2].
2. اعتنوا بالقبائل التي أخذوا منها، فلم يأخذوا إلا من أهل البادية الذين يقطنون وسط الجزيرة العربية بعيدًا عن أطرافها التي اختلط أهلها بالأعاجم، بل وحرص بعض النحويين، كالكسائي، وغيره، على أن يأخذ اللغة بنفسه من أفواه العرب، فكان يجلس مع البدو معه المحابر، يدون ما تنطق به الأعراب، ويُقَعِّدُ بناءً عليه، وهذا سيبويه وكتابه الأم في هذا العلم يبدأ قوله في كثير من القواعد مؤكدًا على أنَّ ما استشهد به هو من كلام العرب الموثوق بلغتهم، فيقول على سبيل المثال: «وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق بهم يرويه»[3]، أو مثل قوله: «وحدثنا من يوثق به»[4].
3. أخذوا عن الرواة الموثوق بهم، يقول ابن فارس عن أخذ اللغة: «وتؤخذ سماعًا من الرواة الثقات ذوي الصدق، والأمانة، ويُتَّقَى المظنون»[5]، وهذا يونس بن حبيب

---

(1) ينظر: الصاحبي ص 267.

(2) ينظر: السماع والقياس في كتاب «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» للسيوطي ص 79.

(3) الكتاب 320/1.

(4) الكتاب 255/1.

(5) الصاحبي 64.

يقول: «العجب لمن يأخذ عن حمّاد، وكان يلحن، ويكذب، ويكسر»[1].

هذه باختصار أهم الشروط التي وضعها العلماء للاستشهاد بالشاهد الشعري، الذي على أساسه وضعت قواعد اللغة.

لقد كان كل هذا الاهتمام والتحري في الشاهد الشعري المراد الاستشهاد به؛ لأنَّ كل آخذٍ للغة القرآن، ومتأدبٍ بلغة العرب، وكاتبٍ في أصولها، وقواعدها، وأحكامها، ومفسرٍ لآيات الذكر الحكيم، بأمس الحاجة إلى هذا الشاهد الشعري، فالشعر يمثل الركن الأساس –بعد القرآن الكريم والحديث الشريف– في تقعيد قواعد العرب، وكان للنحو في الشاهد الشعري النصيب الأكبر من العلوم العربية؛ لذلك نجد أنَّ الشاهد الشعري النَّحوي مرَّ بمراحل حتى تمكنَّ العلماء من الأخذ به، فبدأ بالرواية، والإنشاد، ثمَّ التجميع، والتدوين، ثمَّ التصفية، والتنقيح، ثم الدراسة، والتحليل، فكان الشعر هو المنبع الذي استقى منه النُّحاة على اختلاف مذاهبهم، وأماكنهم، وأزمانهم، معظم شواهدهم[2].

وخلاصة الكلام في هذا المبحث أن للشاهد الشعري القدح المعلى في اهتمام علمائنا، وحرصهم عليه، وفق ضوابطَ حرِصوا عليها؛ ليكون هذا الشاهد قاعدةً يبنى عليها، ومقياسًا عليه يعتمد في وضع قواعد للعلوم عامة، وللغة خاصة.

---

(1) المزهر في علوم اللغة 146/1.

(2) ينظر: الصناعتين للعسكري ص138، الشواهد والاستشهاد في النحو لعبد الجبَّار النايلة ص 29،32، الأدب الجاهلي ص11.

الباب الأول:

شواهد غطفان النحوية والمسائل المترتبة عليها

جمعًا وتوثيقًا وتحليلًا، ويشمل ثلاثة فصول:

الفصل الأول: شواهد مسائل الأسماء، ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: الأسماء المعربة.

المبحث الثاني: الأسماء المبنية.

الفصل الثاني: شواهد مسائل الأفعال، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الأفعال المبنية.

البحث الثاني: الأفعال المعربة.

الفصل الثالث: شواهد مسائل الحروف، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الحروف العاملة.

المبحث الثاني: الحروف المهملة.

الفصل الأول: شواهد مسائل الأسماء، ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: الأسماء المعربة.

المبحث الثاني: الأسماء المبنية.

المبحث الأول: الأسماء المعربة.

(1/1) التثنية لمختلفي اللفظ على سبيل التغليب:

يقول العرب: (العُمَران) يقصدون أبا بكرٍ وعُمر، و(القَمَران): للشمسِ، والقمر، والأبوان للأم، والأب، قال تعالى: ﴿ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾[1].

كما يقول العرب: «شاور نَفْسَيهِ، أي: إرادتيه، أيفعل أم لا؟»[2].

قال الفراء[3] في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ يَٰلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ ﴾[4] «يريد: ما بين مشرق الشتاء ومشرق الصيف، ويقال: إنه أراد المشرق والمغرب: فقال المشرقين، وهو أشبه الوجهين بالصواب؛ لأنَّ العرب قد تجمع الاسمين على تسمية أشهرهما»[5].

وقد استشهد المبرّد[6] بقول قيس بن زهير[7]:

جزاني الزَّهْدَمان جَزاءَ سُوْءٍ وكنتُ المرْءَ أُجْزَى بالكَرامهْ[8]

فالشاهد قوله: (الزهدمان)، فثنى اسم (زَهْدَم)؛ لأنَّه أراد كِلا الأخوين زهدم

---

(1) سورة يوسف، آية: 100.

(2) ينظر: ليس في كلام العرب، لابن خالويه، ص 342.

(3) والفراء هو: يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور أبو زكريا الفراء مولى بني أسد من أهل الكوفة، نزل بغداد وأملى معاني القرآن (ت207هـ) ينظر: تاريخ بغداد 224/16، معجم الأدباء 2814/6.

(4) سورة الزخرف، آية: 38.

(5) معاني القرآن، للفراء 33/3.

(6) هو أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد الثمالي الملقب بالمبرد، من علماء البصرة، صنف كتاب المقتضب في النحو والكامل في اللغة الأدب، والمذكر والمؤنث (ت 285هـ) ينظر: (أخبار النحويين البصريين، للسيرافي ص 40، نزهة الألباء، لأبي البركات ص167،172).

(7) هو قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة بن ربيعة بن مازن بن الحارث بن قطيعة بن عبس بن بغيض بن ريث بن غطفان. كان شريفا حازما ذا رأي وكانت عبس تصدر في حروبها عن رأيه وهو صاحب داحس وهي فرسه. ينظر: معجم الشعراء، للمرزباني ص 322.

(8) من الوافر، لقيس بن زهير، وهو في ديوانه ص15، وفيها (يجزي)بدل (أجزي)، وإصلاح المنطق، لابن السكيت ص400، والأغاني، لأبي فرج الاصفهاني 142/11، ولسان العرب، لابن منظور 279/12 (زهدم)، وبلا نسبة في أمالي المرتضى، لأبي القاسم 149/2، والزهدمان: زهدم وقيس، من بني عوير بن رواحة بن ربيعة بن مازن بن الحرث بن قطيعة بن عبس بن بغيض، وهما ابنا حزن بن وهب بن عوير، اللذان أدركا حاجب بن زراة يوم جبلة ليأسراه، فغلبهما عليه مالك ذو الرقيبة القشيري، وهما المقصودان في البيت.

وقيس.

قال في بداية الباب: (هذا باب تثنية الأسماء التي هي أعلام خاصَّة)

«اعلم أنَّك إذا ثنيت منها شيئًا، أَو جمعته صار نكرة، وذلك قولك هذان زيدَانِ، وهؤلاء زيدون، وإِنَّما صار نكرة وإِن كان الواحد معرفة؛ لأنَّك حيث قلت هَذَانِ زَيْدَانِ، أخرجته مخرج اثنين من جماعة كلهم زيد، كأَنَّك قلت: هَذَانِ زَيْدَانَ من الزيدين، أَلا ترى أَنَّك لم تسمِّ واحدًا منهما زيدين، ولا سميتهم جميعًا بزيدين، ولكنَّك ثنيت زيدًا وزيدًا فجعلتهما بمنزلة رجلينِ، فإِن أردت تعريفهما قلت هَذَانِ الزيدان؛ لأنَّك جعلتهما من أمة كل واحد منهم زيد نكرة، فصار بمنزلة قولك رجلينِ والرّجلَيْنِ، وكذلك قولك العمران ومضت سنة العمرين إِنَّمَا جعلتهما من أمة كل واحد منهم عمر، فعرفتهما بالألف واللَّام»[1]

وهذا مما عُرف عند العرب في الألقاب، فيقولون لِقَيْسٍ، ومُعاوية ابنَيْ مالك بن حَنْظَلة (الكُرْدوسان)، ولِعَبْس، وذُبْيان (الأَجربان)[2].

وقد ذكر ابن الصائغ[3] بأنَّ هذه التثنية تثنية في اللَّفظ دون المعنى؛ وذلك على حكم التغليب قال: «وهو قليل»[4]، والعلماء في هذه التثنية مجمعون على أنَّها مجازية على سبيل التغليب[5].

ومنع المازني تثنية العلم المعدول نحو (عُمر) قال: «أقول جاءني رجلان كلاهما عُمر»، قال أبو حيَّان: «لا أعلمُ أحدًا وافقه على المنع مع قول العرب: (العمران)»[6]،

---

(1) ينظر: المقتضب، للمبرد 323/4.

(2) ينظر: الصاحبي، لابن فارس ص 62.

(3) مُحَمَّد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ: أديب، عالم عالم بالعربية مصري الأصل، دمشقي المولد والوفاة، كان له حانوت بالصاغة له (المقامة الشهابية) و(شرح ملحة الإعراب) وقصيدة نحو ألفي بيت في (الصنائع والفنون) و(شرح مقصورة ابن دريد) مجلدان، وغيره توفي تقريبا(720هـ) ينظر: النجوم الزاهرة، للحنفي 248/9، فوات الوفيات، 188/2، بغية الوعاة، ص 34.

(4) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ 186/1.

(5) ينظر: اللباب في علم البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري 98/1، الحدود في علم النحو، لابن شهاب الأندلسي ص430، التصريح على التوضيح، للأزهري 65،64/1.

(العمران)»[1]، وإن كان ابن الحاجب يرى فيه خلاف القياس؛ لأنَّ المثنى عادة يكون فيه الاسمان مُشتَرَكين، كما في قولنا: الزيدان، أما هذا المثنى فلا اشتراك بينهما في الاسم وإنَّما ثنيا لكثرة ذكرهما معًا[2].

(1) كلامه لم أجده في التصريف وإنَّما نقلًا من التذييل والتكميل 308/1، 309 ، وهمع الهوامع 1/ 158.

(2) ينظر: أمالي ابن الحاجب 33/4.

(2/2) معاملة المنقوص في النَّصب كمعاملته في حالتي الرفع والجر:

المنقوص هو: الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها[1]، كما في القاضِي، والداعِي، وإعراب المنقوص يُقدر فيه الضمة، والكسرة حركتي الرفع والجر، أما في حالة النَّصب فتظهر الفتحة؛ لِخفتها وهذه هي اللغة الفصيحة، وجاء بها القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ ﴾[2]، لكن سُمع من العرب من يُعامل المنقوص في حالة النَّصب معاملته في حالتي الرفع، والجر، فيُقدر الفتحة على الياء بدلًا من أن يُظهرها كما في الاستعمال الفصيح، ومن ذلك قول الحطيئة[3]:

يا دارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلاَّ أثَافِيهَا بَيْنَ الطَّوِيِّ فَصَارَاتٍ فَوَادِيهـــــا[4]

فلم يُظهر الفتحة في (أثافيها)، ومثله قول النَّابغة الذبياني[5]:

رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقاصِيهِ ولَبَّدَهُ ضَرْبُ الوَلِيـــدَةِ بالمِسْحاةِ فِي الثَّأَدْ[6]

فقال: (أقاصيْه) بدلًا من: أقاصيَهُ.

ومنه –أيضًا– قول الحطيئة:

يَا بَارِيَ الْقَوْسِ بَرْيًا لَيْسَ يُحْكِمُهُ لاَ تُفْسِدِ الْقَوْسَ أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا[7]

---

(1) ينظر: اللمع، لابن جني ص 97،96، شرح الكافية، للرضي 98/1، همع الهوامع 208/1.

(2) سورة الأحقاف، آية:31.

(3) هو جرول بن أوس بن قطيعة بن عبس، لقب بالحطيئة، وهو شاعر مخضرم، ينظر: طبقات الشعراء ص148.

(4) من البسيط، وهو في ديوانه برواية وشرح ابن السكيت ص280، الأثفية: الحجر يوضع عليه القدر، الطوى: بئر بمكة، صارة: جبل بالصمد بين تيماء ووادي القرى، ينظر: كتاب شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي ص 195، خزانة الأدب 6/ 397، 8/ 347.

(5) هو زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري، أبو أمامة: شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى من أهل الحجاز، كانت له قبة حمراء في سوق عكاظ يعرض الشعراء عليه شعرهم، كان من الأشراف حظيا عند النعمان بن المنذر ملك الغساسنة، من أحسن الشعراء ديباجة، عاش عمرا طويلا. ينظر: شرح المعلقات العشر 141/1، الأعلام للزركلي3/54،55.

(6) من البسيط، وهو في ديوانه ص 10، الأقاصي: الأطراف، الثأد: الندى، ورد في شرح المعلقات العشر ص293، والخزانة 76/2، 78.

(7) من البسيط، ليس في ديوان الحطيئة، ونُسب إليه في شرح شافية ابن الحاجب ينظر: 742/2، وورد بلا

فقال: (باريْها)، على أنَّ حق (أثافيها)[1]، و(أقاصيه)[2]، و(باريها)[3] النصب، وتعددت آراء العلماء فيها.

قال سيبويه: «وسألت الخليل رحمه الله عن الياءات لَمْ تُنصب في موضع النصب، إذا كان الأول مضافًا؟ وذلك قولك: رأيت معدي كرب، واحتملوا أيَادِيَ سَبَا، فقال: شبهوا هذه الياءات بألف مثنى، حيث عَرَّوْها من الجر، والرفع، فكما عَرَّوُا الألف منه عَرَّوْها من النَّصب أيضًا، فقالت الشعراء حيث اضطروا، قال بعض السعديين:

* يَا دَارَ هِنْد عَفَتْ إلاَّ أثَافِيهَا *

ونحو ذلك، وإنما اختصت هذه الياءات في هذا الموضع بذا لأنَّهم يجعلون الشيئين ههنا اسمًا واحدًا، فتكون الياء غير حرف الإعراب، فيسكنونها بياء زائدة ساكنة، نحو ياء دردبيس»[4] قال الأعلم[5]: «فسكَّن الياء في حال النَّصب؛ حملًا لها عند الضرورة على الألف؛ لأنَّها أختها، والألف لا تتحرك»[6].

واعتبره المبرد ضرورة فقال: «فأما ما كان من هذه الْأَسْمَاء مُنْتَهى الِاسْم الأول مِنْهُ يَاء كَقَوْلِك: قالي قلا، وأيادي سبا، وبادي بدا، ومعدي كرب فإِنَّ الياءات تسكن لأَنَّهنَّ فِي حشو الأسماء، ولأنَّ حكمها لو كانت حروف الإعراب أَن تسكن في موضع الجر، والرّفع، تقول: هذا قاضٍ فاعلم، ومررت بالقاضي فاعلم، ويضطر الشاعر إِلى إسكانها في النصب فيكون ذلك جائزًا لهُ إِذ كانت تسكن في الموضعين، نحو قوله:

نسبة في: البصائر والذخائر 13/1، صبح الأعشى 2/ 485.

(1) ينظر: الكتاب، لسيبويه 306/3، الخصائص 307/1، 291/2.

(2) ينظر: المقتضب 21/4.

(3) ينظر: شرح الشافية 410/4، هامش أوضح المسالك82/1.

(4) ينظر: الكتاب 307/3، شرح الشافية 410/4، والدردبيس: قيل: الداهية، وقيل: الشيخ والعجوز، ينظر: لسان العرب (فصل الدال) 375/1، تاج العروس(د ر د ب س) 63/16.

(5) هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري، من أشهر علماء النحو في الأندلس ت:476هـ، ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان 81/7، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، للفيروزآبادي 107/1.

(6) ينظر: النكت، لأبي الحسن البغدادي 872/2.

رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقاصِيهِ ولَبَّدَهُ ضَرْبُ الوَلِيدَةِ بالمِسْحاةِ فِي الثَّأَدْ[1]»[2]

وحكم الرضي عليه بالشذوذ [3].

وذكر النَّحاة أنَّها ضرورة في الشاهد الأول، والثالث وما جاء مثلهما[4]، وقال المبرد المبرد فيها: «هو ضرورة، ولكنَّها من أحسن ضرورات الشعر، والأصح جوازُه في سعة الكلام»[5] فقد قُرئ قوله تعالى: ﴿**مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْالِيْكُمْ**﴾[6] بسكون الياء[7].

قال المرادي: «وربما قدر على السعة نصب الياء، كقراءة: ﴿**من أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيَكُمْ**﴾»[8].

وأجازه أبو حاتم السجستاني وقال: «إنَّه لغة فصيحة وخرَّج عليه قراءة: ﴿**من أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيْكُمْ**﴾ بسكون الياء»[9].

والذي يظهر أنَّ حمل النَّصب على الرفع والجر –والله أعلم– لغة؛ لورودها في قراءة قرآنية، ثم لاستحسان بعض العلماء لها؛ كما أنَّ النَّطق بها سهل مستساغ.

---

(1) سبق تخريجه في مسألة رقم 2.

(2) ينظر: المقتضب 21/4.

(3) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب 410/4.

(4) ينظر: الكتاب 306/3، شرح الرضي على الكافية 25/4، المساعد، لابن عقيل 36/1، همع الهوامع 209/1.

(5) ينظر: توضيح المقاصد، للمرادي 347/1.

(6) سورة المائدة، آية: 89.

(7) قراءة جعفر بن مُحَمَّد بن علي بن الحسين، الملقب بالصادق، ينظر: المحتسب، لابن جني ص 217، تفسير تفسير القرطبي 276/4 ، تفسير البحر المحيط، لأبي حيان 13/4.

(8) ينظر: توضيح المقاصد 223/1.

(9) ينظر: همع الهوامع 210/1.

(3/3) معاملة المنقوص في حالتي الرفع والجر كمعاملته في حالة النصب:

من العرب –أيضًا– من يعامل المنقوص في حالتي الرفع والجر كما يعامله في حالة النَّصب، فيُظهر الضمة والكسرة على الياء كما يظهر الفتحة عليها[1]، ومن ذلك قول الشماخ[2]:

كَأنّها وَقَدْ بَدَا عَوَارِضُ

وفَاضَ مِن أَيْدِيهِنَّ فائض[3]

فظهرت حركة الكسرة في قوله: «أيديهن»[4].

ومثله قول جرير:

وَعِرقُ الفَرزدَقِ شَرُّ العُرُوق خَبيثُ الثَّرَى كأبِيُ الأَزنُدِ[5]

فظهرت حركة الياء، والأصل أن تكون ساكنة، والكسرة مقدَّرة[6].

ولا خلاف بين النَّحاة أن هذا يغتفر في ضرورة الشعر، ولا يجوز في سعة الكلام، ولا يُقاس عليه.

وإذا قارنَّا بين حَمل النَّصب على الرفع والجر، وبين حَمل الرفع والجر على النَّصب فالذي يظهر أنَّ المسألة الأولى منهما لغة –والله أعلم–؛ لورودها في قراءة قرآنية، ثم

---

(1) من كلام الشيخ مُحَمَّد محيي الدين ينظر: (شرح ابن عقيل 81/1).

(2) هو الشماخ بن ضرار الذبياني الغطفاني، شاعر مخضرم، قال عنه الحطيئة: «أبلغوا الشماخ أنَّه أشعر غطفان»، كان اسم الشماخ معقلًا وقيل: الهيثم ومعقلٌ أصح، أمه أنمارية من بنات الحوشب، يقال: إنَّهن أنجب نساء العرب، اسمها معاذة بنت بجير بن خلف بن إياس، والشماخ مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، ينظر: (طبقات الشعراء، للدينوري ص146، الوافي بالوفيات 103/16، الإصابة في تمييز الصحابة، للعسقلاني 285/3).

(3) من الرجز، وهو في ديوانه ص405، وجاء برواية بدل «أيديهن» «والليل بين قنوين» وكذلك برواية «إير بهن» والإير: جبل بأرض غطفان، عوارض: جبل ببلاد طيء ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي القيسي 1/ 216، وتاج العروس، للزبيدي 2/ 15 (أدب)، (جله)؛ ولسان العرب مادة (عرض).

(4) ينظر: هامش شرح ابن عقيل 82/1.

(5) من المتقارب، وهو في ديوانه ص 843، ورد في شرح نقائض جرير والفرزدق، لأبي عبيدة 991/3 حديث حديث يوم ذي طلوح، وفي المقاصد النحوية، للشاطبي 1/ 424.

(6) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 57،56/1.

لتأييد بعض العلماء لها، وهو بهذا على العكس من المسألة الثانية، والذي يظهر أنَّها ضرورة شعرية لا غير.

(4/4) الاستدلال على التنكير بالوصف والإضافة

استدل سيبويه على أنَّ اللفظ نكرة، بأمرين[1]:

أحدهما: أن تكون مضافة إلى نكرة.

وثانيهما: أن توصف النكرة بالنكرة، ثم استشهد بقول الشماخ:

وكلُ خليلٍ غيرُ هاضمِ نفسهِ لِوَصْلِ خليلٍ صارم أو معارز[2]

فـ:(كل) هنا جاءت نكرة؛ إذ نعتت بـ(غير)، و(غير) نكرةٌ محضة، كما جاءت (كل) مضافةً إلى نكرة.

وقول النَّابغة الذبياني:

احْكُمْ كَحُكمِ فَتَاةِ الحَيّ إذْ نَظَرَتْ إلى حَمَامِ شِرَاعٍ وارِدِ الثمـــــدِ[3]

كذلك في بيت النابغة: وصف(حَمَام) وهو نكرة بـ(وارد)، وهو نكرة أيضًا.

قال السيرافي: «قال سيبويه: هذا كل متاع عندك موضوع، جعل (هذا) مبتدأ، و(كل) خبره، و(موضوع) وصفًا لكل؛ لأنَّ كُلًا نكرة؛ لأنَّها مضافة إلى نكرة، وإذا كانت نكرة وُصِفَت بنكرة»[4]،كما يُفهم هذا الاستدلال من كلام المبرد[5].

والنكرة في الإضافة تكتسب من النكرة التخصيص، فعلى هذا يظل لفظ النكرة نكرة حتى وإن أضيف؛ لأنَّ التخصيص لا يصِل إلى درجةِ التعريف، قال سيبويه في باب (ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة): «قولك: هذا أولُ فارسٍ مقبلٌ... ومما يدلك على

---

(1) ينظر: الكتاب1/168،2/110،335، شرح أبيات سيبويه، للسيرافي 1/376، وأمالي ابن الشجري3/29، والتصريح على التوضيح 1/317، والدرر اللوامع، للشنقيطي 1/217.

(2) من الطويل، وهو في ديوانه ص 173، وروايته في الديوان: فكل خليل غيرها ضم نفسه، وهذا الشاهد من الشواهد السيارة في كتب اللغة مادة(عرز)، هاضم: أي ظالم، صارم: قاطع، المعارز: المتقبض، ينظر: سمط اللآلي في شرح أمالي القالي 1/198، الجليس الصالح، للنهرواني ص394.

(3) من البسيط، وهو في ديوانه من معلقته ص14، فتاة الحي: زرقاء اليمامة، شراع: مسرعة، الثمد: الماء، ورد الشاهد في شرح المعلقات العشر للزوزني ص299، خزانة الأدب 10/253.

(4) ينظر: شرح أبيات سيبويه لأبي يوسف السيرافي 1/376.

(5) ينظر: المقتضب 4/321.

أنَّهن نكرة أنَّهن مضافات إلى نكرة، وتوصف بهنَّ النَّـكرة»[1].

وفي الوصف قال المرادي: «قال بعض المتأخرين: توصف كل معرفة بكل معرفة، كما توصف كل نكرة بكل نكرة»[2]، وهذا مذهب سيبويه، وجمهور البصريين، وهو: وجوب تبعية النعت للمنعوت في التعريف، والتنكير، ولا يخلو الأمر من الخلاف؛ إذ أجاز الكوفيون نعت النكرة بالمعرفة إذا كان النعت لمدح أو ذم، كما أجازه الأخفش[3] وجعل الأوليان نعتًا لـ(آخران) في قوله تعالى: ﴿ فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ ﴾[4]، وابن الطراوة نعت المعرفة بالنكرة مشترطًا أن يكون الوصف خاصًا بالموصوف[5]، مستشهدًا بقول النَّابغة الذبياني:

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاورتنِي ضَئِيلةٌ مِنَ الرَّقشِ فِي أنيَابِها السُّمُ ناقعُ[6]

وردَّه المرادي وابن هشام وغيرهما[7]، فيرى المرادي أن ما كان على هذا فهو مؤول، ويرى ابن هشام أن: (ناقع) خبرًا لـ(السم) وليست نعتًا[8].

وكقول النَّابغة –أيضًا–:

---

(1) ينظر: الكتاب 110/2.

(2) ينظر: توضيح المقاصد 949،950/2.

(3) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، المعروف بالأخفش الأوسط؛ أحد نحاة البصرة، من أئمة العربية، وأخذ النحو عن سيبويه، وصنف معاني القرآن وكتاب الاشتقاق، وزاد في العروض بحر (الخبب)، ت(211هـ) وقيل(215هـ)، ينظر: (وفيات الأعيان 380/2 ،سير أعلام النبلاء، للمرزباني 25/7، الأعلام للزركلي 101/3).

(4) سورة المائدة، آية: 107.

(5) ينظر: توضيح المقاصد 949/2.

(6) من الطويل، وهو في ديوانه ص 54، ساورتني: انقضت عليه، ضئيلة: أفعى دقيقة اللحم، الرقش: الرقشاء الحية المنقطة بسواد وبياض، ناقع: قاتل، والشاهد ورد في المصون في الأدب، للعسكري ص 59، الموشح في مآخذ العلماء، للمرزباني ص 42، لباب الآداب، لأبي مظفر الشيرازي ص 378، خزانة الأدب 457/2.

(7) ينظر: الكتاب 89/2، إيضاح شواهد الإيضاح ص212، توضيح المقاصد 950/2، مغني اللبيب 655/2، المساعد 402/2.

(8) ينظر المسألة رقم 9.

تَوَهَّمْتُ آياتٍ لَهَا فَعَرَفْتُها لِسِتَّةِ أَعْوامٍ وذَا العَامُ سَابِعُ [1]

وفي قوله: «وذا العام سابع»[2]، وقد جاء هذا في المقتضب بعد أن عَلَّقَ المبرد قبله قبله على شاهد قال فيه: «فنعته بالنكرة لأنَّه نكرة»، ثم ذكر بعده ما يكون من الأسماء نعتًا للنكرة[3].

والباحثة ترَجِّحُ ما ذكره الجمهور، وما جاء خلافًا لرأيهم فهو من القليل الذي لا يُقاس عليه، ومحددًا بما ذكره الكوفيون والأخفش؛ لأنَّنا في لغتنا ننفر عن هذا، فضلًا عن تغير في المعنى، فإذا قلنا: شاهدت قصور الجميلة، لم يكن النُّطق مستساغًا، وكأنَّ المراد فيها الملكية لا الوصف، لكن إذا قلنا: شاهدت القصور الجميلة، وجعلتُ الثاني تابعًا للأول لم نجد حرجًا في النُّطق، واتَّضح المعنى المراد، يقول ابن أبي الربيع[4]في ذلك: «اعلم «اعلم أنَّ النَّعتَ والمنعوت كالشيء الواحد، والشيء الواحد لا يكون معرفة نكرة، لما بينهما من التضاد؛ لأنَّ النَّكرة لشياعها كالجمع، والمعرفة لاختصاصها كالواحد، فكما لا يمكن أن يكون الواحد جمعًا، والجمعُ واحدًا لا يمكن أن تكون المعرفة نكرة، فإذا لم يكن ذلك في الشيء الواحد، تعذر فيما هما كالشيء الواحد»[5] والله أعلم.

ومما استشهد به النَّحاة بيت الشماخ، فعند سيبويه في باب: «ما يكون فيه (إلا) وما بعده وصفًا بمنزلة (مثل) و(غير)»[6].كذلك قول النَّابغة الأول، فقد ورد في ما يحذفه يحذفه العرب استخفافًا، قال سيبويه: ‹‹واعلم أنَّ العرب يستخفون فيحذفون التنوين

---

(1) من الطويل، وهو في ديوانه ص52، في بعض طبعات الديوان: «ما عرفتها»، ورد في الحماسة البصرية، لأبي الحسن البصري 30/1، ومعاهد التنصيص 330/1، خزانة الأدب 453/2.

(2) ينظر: الكتاب 86/2، المقتضب322/4، الأصول، لابن السراج 151/1، شرح الرضي على الكافية 434/1، أوضح المسالك 235/4.

(3) ينظر: المقتضب320/4،321،322.

(4) هو عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ابن أبي الربيع القرشي الأموي الإشبيلي إمام أهل النحو في زمانه من كتبه كتبه الإفصاح والبسيط والقانون وتعليقة على كتاب سيبويه ت688هـ، ينظر: الوافي بالوفيات 238/19، أزهار الرياض 27/3.

(5) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع 300/1.

(6) ينظر: الكتاب 331/2،335.

والنون، ولا يتغير من المعنى شيء،... وليس يغير كَفُّ التنوين إذا حذفته مستخفًا شيئًا من المعنى، ولا تجعله معرفة»[1]، واستشهد ببيت النابغة[2]، وفيها إضافة (وارد) إلى (الثمد) إضافة غير محضة، فلم تكتسب تعريفًا؛ لذلك وصف بها النكرة قبلها (حمام)[3]، وذكره الشيخ عبد الغني الدقر في كتابه، تحت عنوان (إضافة معمول اسم الفاعل) ذكر فيه حذف التنوين منه استخفافًا[4]، وأنَّه وارد في القرآن الكريم، وشعر العرب.

(1) ينظر: الكتاب 1/165،166.

(2) ينظر: المصدر السابق 1/164،168.

(3) ينظر: الكتاب 1/168، وأمالي ابن الشجري 3/29.

(4) ينظر: معجم القواعد العربية ص41.

(5/5) تذكير المؤنث:

تذكير المؤنث بابٌ واسعٌ؛ لأنَّهُ ردُّ فرعٍ إلى أصل ورد في القرآن الكريم ومنثور كلام العرب ومنظومه، وقد ورد في شعر غطفان قولُ الحطيئة[1]:

ثلاثةُ أنفسٍ وثلاثُ ذودٍ لَقَدْ جارَ الزمانُ عَلَى عِيالِي[2]

فقال: « (ثلاثة أنفس)، ولم يقل (ثلاث) حملًا على المعنى»[3].

وبهذا الشاهد احتجّ سيبويه، وابن خالويه، وابن جنّي، وابن الأنباري، وابن مالكٍ، والأزهري[4] على هذه المسألة[5].

ورأس ما يُحتجُّ به القرآن الكريم، فمما ورد قوله الله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمۡسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي ﴾[6]، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾[7]، ومن الشعر غير الأول قول القَتَّالُ الكلابي:

قَبَائِلُنَا سَبْعٌ، وأَنْتُم ثلاثةٌ وللسَّبْعُ خيرٌ من ثلاثٍ وأكثرُ[8]

---

(1) هذا الشاهد نسب لثلاثة شعراء ولكن الأكثر نسبة في الكتب أنَّه للحطيئة.

(2) من الوافر، وهو في ديوانه ص333، ورد في: الشعر والشعراء ص 96،الأغاني 2/ 144، خزانة الأدب 7/ 369،367، 394.

(3) ينظر: الإنصاف، لأبي البركات الأنباري 771/2 .

(4) هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن مُحَمَّد بن احمد الجرجاوي، الأزهري، المصري، الشافعي، ويعرف بالوقاد (زين الدين) نحوي، المقدمة الأزهرية في علم العربية، الألغاز النحوية، الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ، ت(905هـ) ينظر: الفهرست لابن النديم 95/1، الأعلام للزركلي 297/2.

(5) ينظر: الكتاب 565/3، ليس في كلام العرب، لابن خالويه ص195، الخصائص 412/2، الإنصاف 771/2 ، شرح التسهيل 399/2، شرح التصريح 450/2.

(6) سورة الأنعام، آية: 78.

(7) سورة الأعراف، آية: 56.

(8) من الطويل في ديوانه ص 50، والكتاب 3/ 565، والإنصاف 771/2، وشرح أبيات سيبويه 2/ 319. 319.

«الشاهد فيه أنَّه قال: (وأنتم ثلاثة)؛ لأنَّه في ذكر القبائل، وقد تقدم قبله (قبائلنا سبعُ)، ولم يقل (ثلاث) وإنَّما قال: (ثلاثة) على تأويل الحي، كأنَّهُ قال: نحن سبع قبائل، وأنتم ثلاثة أحياء، والحي مذكر، وهو واقع على ما تقع عليه القبيلة»[1].

وإنَّما ذُكّر رعاية للمعنى، وهذا من سعة العربية، التي اختارها الله –تعالى– وعاءً لوحيه.

(1) ينظر: شرح أبيات سيبويه، 2/319،320.

(6/6) جواز رفع ظرف الزمان الواقع خبرًا عن اسم معنى، ونصبه:

يُخبَر بظرفِ المكان عن الحدث، والجُثَّـة، أما ظرف الزمان فيقع خبرًا عن اسم الحدث، ولا يقع خبرًا عن جثة، وقد ذهب جمهور البصريين إلى منعهِ مطلقًا، وما جاء من ذلك فإنَّه يُؤول على حذف المضاف، كقولهم: «الليلة الهلال» أي: طلوعه.

وأجازه بعض النحويين إذا كان فيه معنى الشرط، كقولهم: «الرُّطب إذا جاء الحر»[1]، واستشهد ابن مالكٍ بالإخبار عن اسم معنى بشرط الإفادة، محتجًا بقول النَّابغة[2]:

زَعَمَ البَوَارِحُ أنَّ رِحْلَتَنَا غَدًا وَبِذَاكَ خَبَّرَنَا الغُرَابُ الأسْوَدُ[3]

والشاهد قوله: (رحلتنا غدًا) أخبر بظرف الزمان (غدًا) والذي رُوي بالنصب والجر عن اسم المعنى (رحلتنا)[4]، وضابطه أمران:

الأول: أنَّ يشابه اسمُ العين اسمَ المعنى من ناحية حدوثه في وقت دون وقت، كما في: (الرطب شهري رمضانَ وشوالٍ) وَ(الليلة الهلال).

والثاني: أن يضاف إليه اسم معنى عام: أكلَّ يوم ثوب تلبسه[5].

وعليه يجوز الإخبار بظرف الزمان عن اسم المعنى[6]، إلا أن العامل عند الكوفيين معنوي، وهو النَّصب على الخلاف، أما عند البصريين فلابد للظرف من محذوف لفظي

---

(1) ينظر: همع الهمع 377/1.

(2) ينظر: شرح التسهيل 321/1، همع الهوامع 377/1 .

(3) من الكامل، وهو في ديوانه ص 105، ورد في رواية: زعم الغداف-وتنعاب الغراب الأسود، البوارح: جمع بارح، وكانت العرب تتشاءم من البارح وتتفائل بالسانح، والغداف النسر الكبير، ورد الشاهد في طبقات الشعراء ص61، والأغاني 8/11.

(4) ينظر: همع الهوامع 377/1، الدرر 20/2.

(5) ينظر: شرح الرضي على الكافية 248/1،249، همع الهوامع 377/1.

(6) ينظر: الكتاب418/1، شرح الرضي على الكافية 249/1، والبسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع 603/1، التذييل والتكميل، لأبي حيان 61/4، أوضح المسالك 201/1، همع الهوامع377/1.

يتعلق به؛ «إذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه»[1]، كذلك أن يكون هذا العامل من الأفعال العامة، نحو: كائن، وحاصل.

ويكون ظرف الزمان خبرًا عن اسم معنىً بشرط حدوثه، فإن كان واقعًا في جميعه أو أغلبه، وكان الزمان نكرة رُفع، نحو: الصوم شهر، والسير يوم[2]، ثم «إن كان واقعًا في جميعه وهو معرفة جاز رفعه ونصبه بإجماع، نحو: (صيامُك يوم الخميس) بالوجهين»[3]، وإن كان نكرة فأوجب الكوفيون رَفعهُ مستشهدين بقوله تعالى: ﴿ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ﴾[4]، وقوله سبحانه: ﴿ وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا ﴾[5]، وأجاز البصريون فيه النَّصب والجر بـ(في)، ووافقهم الرضي، وأبو حيان، وابن مالك[6]، ومنعه الكوفيون، وحجتهم «صون اللفظ عما يوهم التبعيض، حكاه السيرافي»[7].

وإن كان واقعًا في بعضه فأجاز السيرافي، وابن مالك الوجهين في النكرة والمعرفة[8]، والمعرفة[8]، واستشهد ابن مالك بقول النَّابغة السابق، ثم قال: «بنصب (غد)، ورفعه، والوجهان في هذا النوع جائزان، إلا أنَّ النصب أجود؛ لأنَّ الحذف معه أقيس، واستعماله أكثر»[9].

---

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية 244/1.

(2) ينظر: المصدر السابق 249/1.

(3) ينظر: همع الهوامع 377/1.

(4) سورة سبأ، آية: 12.

(5) سورة الأحقاف، آية: 15.

(6) ينظر: شرح الرضي على الكافية 249/1، التذييل والتكميل 62/4، شرح التسهيل 320،321/1

(7) ينظر: التذييل والتكميل 62/4.

(8) ينظر: شرح الكتاب 136/2، التذييل والتكميل 63/4.

(9) ينظر: شرح التسهيل 321/1.

(7/7) تقديم الخبر على المبتدأ:

الأصل تأخير الخبر عن المبتدأ، ويرى البصريون جواز تقدمه، ومما احتجوا به في هذه المسألة قول الشماخ:

كِلا يَومِيْ طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ظَنُونٌ آنَ مُطَّرَحُ الظُّنُونِ[1]

فقد أخبر فيه: بـ(ظنون) عن (وصل أروى)، وقدم معمول الخبر (كلا يومي) على المبتدأ، وبهذا تمسك البصريون، وحجتهم أنَّ تقدم المعمول مؤذنٌ بتقدم عامله[2].

وخالف الكوفيون مبقين على الخبر في موضعه مؤخرًا، ولا يجيزون تقديمه؛ لأنَّ في الخبر ضمير المبتدأ، وفي تقديمه تقديم للضمير على مرجعه.

ورد البصريون بأن ذلك غير مانع من التقديم؛ لأنه مؤخر تقديرًا، فهو كقولهم: «في بيته يؤتى الحَكَم»[3]، وما حكاه سيبويه: «تميمي أنا»، والتقدير فيها: الحكم يؤتى في بيته، وأنا تميميّ، وفي الشعر:

بَنُونَا بنو أبنَائنا وبنَاتِنا بَنُوهُن أَبْنَاءُ الرجالِ الأبَاعِدِ[4]

تقديره (بنو أبنائنا بنونا) على المبتدأ (بنو أبنائنا)[5]، كذلك قول الآخر:

فتًى ما ابن الأغر إذا شتونا وحُبّ الزّاد في شهري قماح[6]

---

(1) من الوافر، وهو في ديوانه ص 319، معنى طواله: موضع ببرقان فيه بئر، وقيل بئر في ديار فزارة لبني مرة وغطفان، وأروى اسم امرأة، وظنون: أي غير مقطوع به، ينظر الشاهد في: سمط اللآلي ص 663، شرح شواهد الإيضاح ص79.

(2) ينظر: الإيضاح للفارسي ص98، ائتلاف النصرة، للزبيدي ص 33، الإنصاف 67/1، إيضاح شواهد الإيضاح ص90، التبيين، للعكبري ص 245، اللباب في علل البناء والإعراب 144/1.

(3) ينظر: جمهرة أمثال العرب للعسكري 102،101/2، الأمثال للهاشمي ص 176.

(4) من الطويل، للفرزدق همام بن غالب، وهو في ديوانه ص 217.

(5) ينظر: الإنصاف 66/1، شرح المفصل، لابن يعيش 132/9،99/1، شرح الرضي على الكافية 87/1، أوضح المسالك 206/1، ومغني اللبيب، لابن هشام 702/2.

(6) من الوافر، هذا البيت من كلام مالك بن خالد الهذلي من ديوان الهذليين 5/3، والشاهد ورد في الإنصاف الإنصاف 66/1، والمخصص، لابن سيدة 134/16، أساس البلاغة، للزمخشري ص789.

وتقدير الكلام: ابنُ الأغر فتًى إذا ما شتونا.

كما أَيَّدَ البَصريون مذهبهم بجواز تقديم خبر كان على اسمها، نحو: كان قائمًا زيدٌ، وفي التنزيل قوله تعالى: ﴿ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ﴾ [1]، فعود الضمير على متأخر في اللفظ ورتبته التقديم جارٍ في سنن عربيتهم، وقد فسّر الكرماني[2] قوله تعالى: ﴿ فَٱلۡيَوۡمَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنَ ٱلۡكُفَّارِ يَضۡحَكُونَ ﴾[3]: سروراً بذلك. و (الذين آمنوا): مبتدأ، (يضحكون): خبره، و (اليوم): منصوب بالخبر تقدم عليه، كقول الشاعر:

كلا يومَيْ طوالة وصلَ أروى ظنون آن مُطَّرَحَ الظنون[4]»[5]

والتقديم والتأخير في الكلام جائز توسعًا، فلا يمنع ذلك من وقوع الشيء في غير موضعه، ومن هذا تقديم المفعول على الفاعل، خلاف رتبتيهما[6].

ويظهر قوة ما يَمَمَ نحوه البصريون، فتقديم الخبر على المبتدأ مشهور، وشواهده مبسوطة، أما ما استدلَ به الكوفيون من عود الضمير على متأخر، فهذا جارٍ عندهم مادام المرجع مؤخرًا في اللفظ ورتبته التقديم.

كذلك ورد في الفرق بين المذكر والمؤنث، وموضع الشاهد: (أروى) ومعناه في العربية: أنثى الوعول[7].

---

(1) سورة سبأ، آية: 40.

(2) هو محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء، أحد العلماء الفقهاء النبلاء، (ت: نحو 505هـ)، ينظر: (معجم الأدباء 2686/6، غاية النّهاية في طبقات القراء 291/2).

(3) سورة المطففين، آية: 34.

(4) سبق تخريجه في مسألة رقم 7.

(5) ينظر: غرائب التأويل وعجائب التفسير ، للكرماني 1320/2.

(6) ينظر: ائتلاف النصرة ص 33، الإنصاف 65/1، التبيين ص 245، 247.

(7) ينظر: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات الأنباري ص76.

(8/8) إلحاق ألف التثنية في الفعل المسند إلى المثنى المتعدد:

في اللغة الفصحى يُلزمون الفعل الإفراد، ويحررونَهُ من علامة التثنية والجمع، وبها جاء التنزيل قال الله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [1] وقوله سبحانه: ﴿ وَقَالَ نِسۡوَةٞ ﴾[2]، أما قول عروة بن الورد[3]:

وأَبعدُهم وأَهونُهم علَيْهم وإن كَانَا له كَرَمٌ وخِيرُ[4]

فقد جاء البيت بإلحاق علامة التثنية في الفعل المسند إلى الفاعل المثنى المتعدد[5]، وهو خلاف استعمالهم المشهور، ويعزى هذا الاستعمال إلى طائفةٍ من العرب، وهم: بنو الحارث بن كعب، وقيل: هي لغة لطيء، وعزاه بعضهم إلى أزد شنوءة، وهكذا مع الجمع؛ إذ يقولون: قاموا الزيدون، وفي جمع النسوة: قمن الهندات.

وهي لغة قليلة عند سيبويه[6]، وشاذة عند أبي علي الشلوبين[7]، واصطلح عليها اللغويون بـ(أكلوني البراغيث)، وسماها ابن مالك بـ(يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار)[8]، وحُمل على هذه اللغة ما جاء في التنزيل من نحو هذا الاستعمال[9]،

---

(1) سورة الفرقان، آية: 8.

(2) سورة يوسف، آية: 30.

(3) هو عروة بن الورد بن زيد بن ناشب من بني عبس بن بغيض بن الريث بن غطفان، يكنى بأبي نجد، وقيل يكنى بأبي الصعاليك، شاعر من شعراء الجاهلية وفرسانها، كان والده من سادات عبس، ينظر: (الاشتقاق ص 279، الإكمال 209/1، مجاني الأدب 291/6، طبقات الشعراء ص344، الأعلام للزركلي 18/5).

(4) من الوافر، وهو في ديوانه ص 45، وقد وردت رواية أخرى بلفظ (وإن أمسى) بدلًا من (وإن كانا) وفي اللفظ الأول لا شاهد في البيت، وورد الشاهد في: (التذكرة الحمدونية 91/8، العقد الفريد 345/2، شواهد العيني 463/2).

(5) ينظر: شرح التصريح 277/1، والمقاصد النحوية 463/2

(6) الكتاب 40/2.

(7) ينظر: التوطئة ص 164.

(8) ينظر: شرح الكافية الشافية 2/ 581، شرح ابن عقيل 425/1، وشرح التصريح 403/1

الاستعمال[1]، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[2]، وقوله: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[3]، ومما جاء في الحديث قول رسول الله –صلى الله عليه **مُخْرِجيَّ هم**»[4]، وقوله –ﷺ–: «**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنَّهار**»[5]، ومن شواهدهم الشعرية[6] قول عمرو بن ملقط الطائي[7]:

أُلْفِيَتَا عَيْناكَ عند القَفَا أَوْلَى فأَوْلَى لك ذا واقِيَهْ[8]

وقول عبيد الله بن قيس الرقيات[9]:

تَولّى قِتال المارقينَ بنفسِه وقد أَسلماهُ مُبْعِدٌ وحَمِيمٌ [10]

---

(1) ذلك أن كثيرًا من العلماء قد وجهوا هذه الآية وغيرها من الآيات عددا من التوجيهات، ينظر: (معاني القرآن وإعرابه للزجاج 195/2،196، مشكل إعراب القرآن ص 234).

(2) سورة المائدة، آية: 71.

(3) سورة الأنبياء، آية: 3.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه في بدء الوحي(7486)، والنسائي في المجتبى (485)، ومن طريق البخاري أخرجه قوام السنة في الحجة في بيان المحجة (173) ومن طريق النسائي أخرجه ابن بشران في الأمالي (1589).

(5) ينظر: صحيح البخاري باب المواقيت 139/1، وشرح صحيح البخاري باب فضل صلاة العصر177/2، العصر177/2، المنتقى في شرح الموطأ باب جامع الصلاة 304/1.

(6) ينظر: التوطئة ص164، والأمالي الشجرية 201/1، والتصريح 275/1، وشرح أبيات المغني 154/6، وشرح ابن عقيل 427/1 في شرح الشيخ محمد محيي الدين.

(7) هو عمرو بن ثعلبة بن غياث بن ملقط من طيء، شاعر جاهلي اشتهر بقوله شعرا حرض فيه عمرو بن هند على غزو بني تميم، ينظر: معجم الشعراء للمرزباني ص 54،وخزانة الأدب522/6 .

(8) من السريع ،في الحماسة البصرية 18/1، وأولى: كلمة تهديد تعني وليك الشر، واقيه: مصدر بمعنى الوقاية وورد بدلًا منها: واعيه، والشاهد فيه قوله: (ألفيتا) حيث اتصل بالفعل (ألفيت) علامة التثنية مع ظهور الفاعل بعده مثنى، وورد الشاهد في النوادر ص62، الخزانة21/9.

(9) هو عبيد الله بن قيس بن شريح، شاعر قريش في العصر الأموي نحو عام 95هـ، ينظر الاشتقاق للأزدي ص 114، تاريخ دمشق لابن عساكر 85/38 ، الأعلام 196/4.

(10) من الطويل في ديوانه ص 196، في قصيدة قالها يرثي مصعب بن الزبير، وأسلماه: خذلاه، حميم: بمعنى قريب، ورد الشاهد في تخليص الشواهد ص473، شرح التصريح 1/ 277، وشرح شواهد المغني2/ 790،784، وجواهر الأدب ص 109.

والشاهد قوله: (مبعد وحميم) حيث لحقت ألف التثنية الفعل المسند إلى الفاعل الظاهر، والقياس عند النُّحاة أن يقول:(وقد أسلمه مبعد وحميم)[1]، وقول الآخر:

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النّخِيل أهلي، فكُلُّهُمُ أَلْوَمُ[2]

والشاهد فيه قول الشاعر: (يلومونني....أهلي) حيث وصل واو الجماعة بالفعل مع أن الفاعل اسم ظاهر بعد الفعل[3].

وقد اختلفت كلمة النحويين في تناول هذه اللغة على مذهبين:

أحدها: أن الألف، والواو، والنون أحرف دالة على التثنية، والجمع والاسم الظاهر بعدها فاعل، وعلى هذا سيبويه، وابن الحاجب[4]، قال سيبويه: «واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في(قالت فلانة)، وكأنَّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة، كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة»[5]، وعلى هذا ابن السراج[6]، وابن الحاجب[7]، وبعض النحاة[8].

وهؤلاء أبقوا على اللغة، واكتفى بعضهم بوصفها بالقلة، والشذوذ[9].

---

(1) ينظر: الأمالي الشجرية 199/1، شرح ابن الناظم ص221، شرح التصريح 277/1،شرح الأشموني 93/2.

(2) من المتقارب، ينسب إلى أمية بن الصلت، في ملحق ديوانه: ص357، والعذل: اللوم، وفي رواية يعذُلُ، ورد ورد الشاهد في سر صناعة الإعراب 2/ 629، وشرح الأشموني 1/ 170.

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء 316/1، والتوطئة ص 164، الأمالي الشجرية 201/1،شرح أبيات المغني 132/6.

(4) ينظر: الكتاب 40/2،41، والأصول 71/1، الجنى الداني 28/1 في التنبيهات، وشرح الرضي على الكافية 481/4.

(5) ينظر: الكتاب 40/2،41.

(6) مُحَمَّد بن السري أبو بكر بن السراج النحوي، روى عنه أبو سعيد السيرافي وعلي بن عيسى الرماني، قال الخطيب: أنه ثقة ت(316هـ) ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو ص265، الثقات 304/8، بغية الوعاة 109/1.

(7) ينظر: الكتاب 40/2،41،والأصول 71/1، وشرح الرضي على الكافية 481/4.

(8) ينظر: توضيح المقاصد 1183/2، شرح شذور الذهب باب الإعراب ص 206، شرح التصريح 404/1، همع الهوامع 578/1،579.

(9) ينظر: علل النحو لابن الوراق ص 272.

وآخرون خرَّجوا هذه اللغة بما يحفظ لها متابعتها للمنحى العام للغة العربية، وانقسموا في طبيعة التخريج على فريقين:

فريق جعلوا اللواحق ضمائر، في موقع الفاعل، وما بعدها مبتدأ، والجملة المتقدمة في موضع الخبر.

وبعضهم: جعل المرفوع بعد الفعل بدلًا من الضمير اللاحق الواقع في محل رفع فاعل[1].

ويترجح أنَّها علامات، وما بعدها فاعل؛ وذلك لأنَّ هذا النوع من الأداء ملتزم عند من نُقل عنه، ولو صح أن تأتي هذه العلامات ضمائر في موقع الفاعل، وما بعدها بدل أو مبتدأ لما كان ملتزمًا عندهم؛ لأنَّ هذا مألوف في اللغة غير ملتزم، وجاء عليه شواهد من التنزيل، والحديث، يقول ابن مالك: «أما أن يحمل جميع ما ورد من ذلك أن الألف فيه، والواو، والنون ضمائر فغير صحيح؛ لأنَّ الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة قوم مخصوصين من العرب»[2].

(1) ينظر: الكافية الشافية 259/1، 260، وهمع الهوامع 579/1.

(2) ينظر: الكافية الشافية 260/1

(9/9) ما يجوز رفعه على الخبرية ونصبه على الحالية:

ذكر سيبويه باب: «ما يرتفع فيه الخبر لأنَّه مبني على المبتدأ، أو ينتصب فيه الخبرُ لأنه حال لمعروفٍ مبنِيّ على مبتدأ»[1]، واستشهد بشاهدين كليهما من قول النابغة:

الأوَّل:

تَوَهَّمْتُ آياتٍ لَهَا فَعَرَفْتُها لِسِتَّةِ أَعْوامٍ وذَا العَامُ سَابعُ [2]

فـ(العام) صفة عند سيبويه، و(سابع) خبر لـ(ذا)، مثل قولنا: هذا الرجلُ منطلقٌ، وقد احتج بهذا الشاهد سيبويه، والمبرِّد، وابن السراج، والزجاجي[3]، قال سيبويه: «وأما النصب فقولك: هذا الرجل منطلقًا، جعلت الرجل مبنيًا على هذا، وجعلت الخبر حالًا قد صار فيها»[4].

والثاني قوله:

فَبِتُّ كَأَنِّيّ سَاورَتنِي ضَئِيلةٌ مِنَ الرَّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُ نَاقعُ[5]

قال الخليل: «فَرفع السم بِالِابْتِدَاءِ، و(ناقع) خَبره»[6].

وقد احتج به الخليل، وسيبويه، وابن مالك، وابن هشام، والسيوطي[7].

ومثله قول الهذلي:

لا درَّ درّيَ إنْ أطعمتُ نازلَكم قِرفَ الحَتِيّ وعندي البُرُّ مكنوزُ[8]

---

(1) ينظر: الكتاب 86/2.

(2) سبق تخريجه في مسألة رقم 4.

(3) ينظر: الكتاب 86/2، المقتضب 322/3، الأصول لابن السراج 151/1، شرح الرضي على الكافية 434/1، أوضح المسالك 235/4.

(4) ينظر: الكتاب 87/2.

(5) سبق تخريجه في مسألة رقم 4.

(6) ينظر: الجمل المنسوب لخليل ص69.

(7) ينظر: الجمل المنسوب للخليل ص 69، الكتاب 89/2، إيضاح شواهد الإيضاح ص212، توضيح المقاصد 950/2، المساعد 402/2 مغني اللبيب 655/2، همع الهوامع 146/3 .

(8) من البسيط، وهو المنتخل الهذلي ونسيب لأبي ذؤيب الهذلي، لا در دره: أي لا كثر خيره، والنازل: الضيف، الضيف، والحتي: المقل وهو الدَّوم، وقرفه: أي قشره، ورد في ديوان الهذليين 15/2، والبيان 17/1.

وكلا الشاهدين يجوز فيهما النصب على الحال، وذكر السيرافي فيهما وجهًا آخر، وهو عطف البيان[1].

وممن استشهد ببيت النابغة الأول: الثعالبي[2] في قوله: (لستة أعوام)، بما سماه: لام التخصيص، وكذلك ابن فارس باسم: لام الوقت[3].

كما استشهد ابن هشام، في قوله: (سابع) على مسألة استعمال اسم الفاعل مفردًا ليفيد الاتصاف بمعناه مجردًا، كما نقول: ثالث ورابع[4].

أما بيت النّابغة الثاني فقد ورد في: (ما يحذفه العرب استخفافًا)، قال سيبويه: «واعلم أنَّ العرب يستخفون فيحذفون التنوين، والنون، ولا يتغير من المعنى شيء...وليس يغير كَفُّ التنوين إذا حذفته مستخفًا شيئًا من المعنى، ولا تجعله معرفة»[5].

كما ورد كلا الشاهدين في هذه الرسالة في مسألة وصف المعرفة بالنكرة[6].

---

(1) ينظر شرح أبيات سيبويه ص 300،301.

(2) الثعالبي هو أبو منصور عبد الملك بن مُحَمَّد ابن إسماعيل النيسابوري، الشاعر مصنف كتاب (يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر)، وله كتاب فقه اللغة، وكتاب سحر البلاغة، ت(430هـ) ينظر: سير أعلام النبلاء 146/13، تاريخ إربل 340/2.

(3) ينظر: فقه اللغة وسر العربية ص245، الصاحبي ص117.

(4) ينظر أوضح المسالك 361/4.

(5) ينظر الكتاب 165/1،166.

(6) ينظر المسألة رقم 4.

(10/10) وقوع الخبر المفرد بمنزلة المبتدأ اتساعًا:

قد يقع الخبر المفرد موقع المبتدأ حقيقةً، كقولنا: (أخوك زيد)، فيكون بمنزلته، ويقع موقعه أو على جهة التشبيه اتساعًا، كما في قولنا: مُحَمَّد أسد، فأسد وقعت خبر المبتدأ اتساعًا؛ إذ تقدير الكلام: مثل أسد، فنُزِّلت أسدٌ منزلة الخبر الحقيقي (مثل)، وأُوِلَ الجامد بمشتق، والذي أشار إليه أبو علي الفارسي بقوله: «منزل منزلة الأول»[1] ومن شواهدهم على هذه المسألة قولُ النَّابغة[2]:

عُلينَ بكديونٍ وأشعرنَ كرّةً فهنَّ إضاءٌ صافياتُ الغلائلِ[3]

قال أبو علي الفارسي[4]: «فهنَّ إضاء فـ(إضاء) خبر المبتدأ منزل منزلة الأول، وتقديره: فهن مثل (أضاء)»[5].

وذكر ابن أبي الربيع أنَّ منه قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾[6]، فالمعنى: مثل أمهاتهم، قال: «فلمّا تنزلنَ منزلة الأمهات في ذلك صرن كأنَّهن أمهات...وتقول: أبو يوسف أبو حنيفة، أي تنزل منزلته وسد مسده. قال النَّابغة:

علين بكديون وأشعرن كرة فهن إضاء صافيات الغلائل

---

(1) ينظر الإيضاح ص 96،49.

(2) ينظر: الإيضاح ص 96،49، الأمالي الشجرية 240/1.

(3) من الطويل، وهو في ديوانه ص 131، رواية الديوان (وضاء) قيل: من الوضاءة أي النظافة وقيل: الغدران، علين بكديون: أي جعل على ظواهر الدروع دردي الزيت لئلا تصدأ، الكديون: عكر الزيت، الكرة: البعر والرماد، الغلائل: الدروع الصافية، ورد الشاهد في الجمهرة ص126،1245، والخزانة 167/3، والمعاني الكبير ص1033،1036.

(4) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان الفارسي، يكنى بأبي علي الفارسي، المشهور في العالم اسمه، المعروف تصنيفه ورسمه، أخذ النحو عن جماعة من أعيان أهل هذا الشأن كأبي إسحاق الزجاج وأبي بكر ابن السراج وأبي بكر مبرمان وأبي بكر الخياط، وطوف كثيرا من بلاد الشام، (ت 377هـ)، في أيام الطائع لله عن نيف وتسعين سنة. من كتبه: الإيضاح والحجة ت377هـ، ينظر: (نزهة الألباء232/1، بغية الطلب في تاريخ حلب2265/5، معجم الأدباء 812،811/2).

(5) ينظر: الإيضاح ص96،49، إيضاح شواهد الإيضاح ص85.

(6) سورة الأحزاب، آية:6.

...فهو من قبيل الإخبار بالمفرد وهو مشتق»[1].

وقد ذَكر أبو علي الفارسي هذا الشاهد في مسألةٍ نحوية أخرى، وهي مسألة حذف المضاف[2]، كما استُشهِد به في مسألة صرفيةٍ، وهي: جمع أضاة على وزن (فِعَالٍ) وهو جمع نادر[3]، كذلك في مسألة قلب الهمزة واوًا[4].

(1) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي 609/1.

(2) ينظر: شرح الأبيات المشكلة في الإعراب ص 333.

(3) ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية 404/2.

(4) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 22/5، إيضاح شرح شواهد الإيضاح ص 791، البسيط في شرح جمل الزجاجي 610/1.

(11/11) تقديم الفاعل على عامله:

الأصل وجوب تأخر الفاعل عن فاعله، وقد أوجبه البصريون، وأجازه الكوفيون مستشهدين بعدد من الشواهد، منها قول النَّابغة:

فلا بد مِن عَوْجَاء تَهوي بِرَاكبَ إلى ابنِ الجُلاحِ سَيْرُهَا الليلُ قاصِدِ[1]

والشاهد في قول الشاعر: (سيرها الليل قاصد)، تقدم (سيرها) على عامله (قاصد)، وهذا على مذهب الكوفيين، وأمَّا البصريون فقد اعتبروا (قاصد) صفة لـ(عوجاء)، وحُذفت التاء من(قاصدة)، كقول العرب: ناقة ضامر، كما أنهم جوَّزوا أن يكون (سيرها) مبتدأ، و(إلى الجلاح) خبر[2].

ومن شواهد الكوفيين –أيضًا– قول الزباء[3]:

ما لِلجِمالِ مَشْيِها وَئيدا أَجَنْدَلًا يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدا[4]

وقد تأوَّله البصريون على الابتداء، وإضمار الخبر النَّاصب.

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لأنَّ الفاعل عمدة في الكلام، وهو جزء لا يتجزأُ من الجملة الفعلية، ومما لاشكَّ فيه أن رافعه هو الفعل، وهو عامل ظاهر لا معنوي، والذي يدل على وجوب تأخره عن عامله، أنَّ الفاعل إذا كان ضميرًا يأتي بعد الفعل دائمًا، كما في الضمير المستتر، أو تاء الفاعل، أو(نا) الدالة على الفاعلين.

---

(1) من الطويل، وهو في ديوانه ص 41، ومعنى عوجاء: أي الضامرة المهزولة، تهوي: تعدو بسرعة، ورد الشاهد في :تاريخ الشعر الجاهلي ص 385، شعراء النصرانية ص 477.

(2) ينظر: شرح التسهيل 108/2، والتذييل والتكميل 177/6.

(3) هي ملكة يقال إن اسمها نائلة ويقال فارعة، كانت توصف بشعرها الطويل الذي يجر وراءها فسميت الزباء–والأزب: الكثير الشعر– وقيل إنها بنت عمرو بن الظرب بن حسان من نسل العماليق، وقيل اسمه: مليح بن البراء، قتله جذيمة الأبرش ملك الحيرة وطردها إلى الشام، فاستعادت ملك أبيها. ينظر: معجم الشعراء ص 205، بغية الطلب 533/1.

(4) من الرجز، ومعنى: وئيدا: أي ثقيلًا بطيئًا، ورد في الخزانة 193/5،295/7،228/10.

(12/12) حذف الفاعل، وإقامة المفعول مقامه:

قد يُحذف الفاعل لغرضٍ لفظي، أو معنوي، ومن شواهدهم عليه قول عنترة بن شداد العبسي[1]:

وَإِذا شَرِبْتُ فإنّني مُسْتَهْلَكٌ مالي، وعِرْضي وافِرٌ لم يُكْلَم[2]

قال: لم يُكلم، فحذف الفاعل[3]؛ لإقامة الوزن.

الفاعل عُمدة في الكلام لا يُحذف حقيقةً وإنما مجازًا، والمجاز هو ما قُصد في هذه المسألة؛ لأنَّه وإن قال عنه بعض النُّحاة محذوف[4]؛ لأغراض بلاغية، أو إبلاغية، فهو في حقيقته محذوف اللفظ مُراد المعنى، يدلُ عليه سياق الكلام.

إلا أنَّنا نجد جمهور أوائل النَّحاة قد شدَّدوا في مسألة حذف الفاعل، فتكرر قولهم: «الفاعل لا يُحذف»[5]،قال ابن الأبرش[6]: «وَلَا يجوز أَن يُقَال إِنَّه مَحْذُوف؛ لِأَنَّ الفَاعِل الفَاعِل لَا يُحذف، وَلَا يُضمر؛ لِأَنَّ الْمصدر لَا يضمر فِيهِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَة اسْم الْجِنْس (وَيجوز إبقاؤه) أَي: الْفَاعِل مَعَ الْإِضَافَة إِلَى الْمَفْعُول (فِي الْأَصَح)، نَحْو قَوْله تَعالى: فِي قِرَاءَة يحيى بن الْحَارِث الذمارِي[7] عَن ابْن عَامر:

---

(1) هو عَنترةُ بن شَدّاد، من بني عبس، كان من فُرسان العرب وشعرائهم، من أهل نجد، أمه حبشية يقال لها: زبيبة، كان من أحسن العرب شيمة، ومن أعزهم نفسًا، كان مغرمًا بابنة عمه عبلة، ينظر: (الاشتقاق ص280، المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء ص197) .

(2) من الكامل، وهو في ديوانه ص 149، العرض: موضع المدح أو الذم من الرجل، يكلم: أي يجرح، ينظر: الشعر والشعراء ص 111، والأغاني 9/ 212، وبلا نسبة في همع الهوامع 1/ 162، الدرر 291/2.

(3) ينظر: شرح التسهيل 125/2، همع الهوامع 583/1 .

(4) ينظر: همع الهوامع 583/1.

(5) ينظر: الخصائص 368/2، همع الهوامع 62/3.

(6) هو خلف بن يوسف أبو القاسم بن الأبرش الأندلسي الشنتريني النحوي، يعرف بابن الباذش وعاصم الأدب، ينظر: بغية الوعاة 577/1.

(7) هو يحيى بن الحارث الذماري الشامي، كان قليل الحديث. وكان عالمًا بالقراءة في دهره يقرأ عليه القرآن. (ت145هـ) في خلافة أبي جعفر وهو ابن سبعين سنة. ينظر: (الطبقات الكبرى 321/7، التاريخ الكبير267/8).

﴿ ذِكۡرُ رَحۡمَتِ رَبِّكَ عَبۡدَهُۥ زَكَرِيَّآ ﴾[1]، وقوله -ﷺ-: (وَحَجِّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)[2]»[3].

كما نجد ابن مالكٍ قد تحرز من لفظ (الحذف) فقال: «قد يُترك الفاعل لغرض لفظي، أو معنوي جوازًا، أو وجوبًا»، وكقوله أيضًا: «ونيابة غير الفاعل عنه لغرض معنوي»[4].

وإذا تمعَّنَّا في كلامنا ندرك بأننا نحذفه في سياقاتنا اليومية فنقول: "قال تعالى، قال ﷺ، تكلمَ حفظه الله".

وقد قرأ الأعمش[5] في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُرِدۡ ثَوَابَ ٱلدُّنۡيَا نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَا وَمَن يُرِدۡ ثَوَابَ ٱلۡأٓخِرَةِ نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَاۚ وَسَنَجۡزِي ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾[6]: (يؤته) بالياء[7]، قال قال ابن عطية: «وقرأ الأعمش بالياء في الثلاثة؛ وذلك على حذف الفاعل؛ لدلالة الكلام عليه»[8]، وقرأ الجمهور بنون العظمة، وقد خالف أبو حيَّان قول ابن عطية فقال: فقال: «وهو وهم، وصوابه على إضمار الفاعل، والضمير عائد على الله»[9].

لذلك ذكر أبو الفتح بعد ذكر قراءة الأعمش كثرة إضمار الفاعل ولم يقل: حذفه، فقال: «وجهه على إضمار الفاعل؛ لدلالة الحال عليه، أي: يؤته الله، يدل على ذلك قراءة الجماعة: (نؤته منها) بالنون، وحديث إضمار الفاعل للدلالة عليه واسعٌ فاشٍ

---

(1) سورة مريم، آية:2 ،ينظر: (التبيان في إعراب القرآن 865/2).

(2) ينظر: صحيح مسلم كتاب الإيمان 144/1.

(3) همع الهوامع 62/3 .

(4) ينظر: شرح التسهيل 125/2.

(5) هو سليمان بن مهران أبو مُحَمَّد الأعمش هو الأسدي، روى عنه سهيل بن أبي صالح، يُقال: سليمان الأعمى، يقال: ولد قبل مقتل الحسين بسنتين، مولى بني كاهل، رأى أنسا وسعيد بن جبير، ولد سنة ستين، ومات سنة 148هـ ، ينظر: (التاريخ الكبير 38،37/4).

(6) سورة آل عمران، آية:145.

(7) ينظر: المحتسب 1/ 170،169.

(8) ينظر: المحرر الوجيز 518/1.

(9) ينظر: البحر المحيط 76/3.

عنهم»[1].

ونلحظ تحرزهم من لفظ الحذف، واختيارهم للفظ الإضمار، وهما يؤديان نفس المعنى؛ لأنَّ معنى الفاعل المحذوف سيدل عليه سياق الكلام، فاللفظ محذوف، والمعنى مُراد، ولهذا أشار الدكتور الشمسان في بحث له بعنوان: «الجملة المعترضة لا محل لها من الإعراب» على الشبكة العنكبوتية[2].

(1) ينظر: المحتسب 1/ 170.

(2) ينظر: شبكة ضفاف لعلوم اللغة العربية، رابط: www.dhifaaf.com .

(13/13) حذف المفعول به:

حذف المفعول به شائع في اللغة؛ لأنَّه فضلة، وله معنىً بلاغي، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ ﴾[1] ، ومن شواهده الشعرية قول الحطيئة:

مُنَعَّمَةٌ تَصُونُ إِلَيْكَ مِنْهَا كَصَوْنِكَ مِنْ رِدَاءٍ شَرْعَبِيِّ[2]

أي: تصون الحديث منها[3].

ومن شواهد القرآن الكريم قراءة: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾[4] بفتح الياء على المبني للمعلوم قرأها المفضل، وهي قراءة علي -رضي الله عنه-، والباقون بضم الياء، فالمفعول مقدَّر، والتقدير: يستوفون آجالهم[5]، والله أعلم، قال ابن مجاهد: «ولا يقرأ بها»[6].

وردَّ قوله ابن جني فقال: «وهذا الذي أنكره ابن مجاهد عندي مستقيم جائز؛ وذلك أنه على حذف المفعول...وحذف المفعول كثير في القرآن وفصيح الكلام، وذلك إذا كان هناك دليل عليه، قال تعالى: ﴿ وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ ﴾[7]، أي: شيئًا، وأنشدنا أبو علي: للحطيئة: منعَّمة تصون إليك منها»[8] بتقدير المفعول: تصون الحديث.

وذكر كذلك قوله تعالى: ﴿ فَغَشَّىٰهَا مَا غَشَّىٰ ﴾[9] قال: أي: غشاها إياه، فحذف فحذف المفعولين جميعًا، وقال الحطيئة: منعمة»[10].

---

(1) سورة النجم، آية: 43.

(2) من الوافر في ديوانه ص177، الشرعبي: ضرب من البرود وقيل ثياب يمنية، ورد الشاهد في المحتسب 125/1،245،333، والخصائص 372/2، مختارات شعراء العرب للشجري 31/3.

(3) ينظر المحتسب 125/1،245،333، الخصائص 372/2، المفصل ص79.

(4) سورة البقرة، آية: 234.

(5) ينظر: التذكرة 205/1، مفتاح العلوم 99/1، دراسات في النحو 661/1.

(6) ينظر: المحتسب 125/1.

(7) سورة النمل، آية: 23.

(8) ينظر: المحتسب125/1.

(9) سورة النجم، آية: 54.

(10) ينظر: الخصائص 374/2.

(14/14) حذف المفعول، أو المفعولين في باب (ظنَّ):

في باب ظنَّ وأخواتها ذكر جمهور العلماء جواز حذف المفعول الأوّل أو المفعولين معًا؛ اختصارًا، واستشهدوا [1] بقول عنترة:

وَلَقَدْ نَزَلتِ، فلا تظُنّي غَيرَهُ مِنّي بمَنْزِلةُ المـُحِبِ المــُكرِمِ[2]

فالشاهد قوله: (فلا تظني غيره)، فحذف المفعول الثاني؛ اختصارًا، وتقدير الكلام: نزلتِ مني منزلةَ المحبوب المـُكرَم، فلا تظني غيره واقعًا.

وهذا جائز عند الجمهور، خلافًا لابن ملكون وليس بصحيح، كما قال المرادي[3].

واستشهد أبو حيَّان بقول النَّابغة:

تَلَذُ لِطَعْمِهِ وتَخَالُ فيهِ إذا نَبّهتها بَعدَ المنامِ[4]

الشاهد قوله: (وتخال فيه)، فحذف المفعول الأول، وتقدير الكلام: وتخال ما ذكرت في فمها.

وقد أجازه الجمهور إن دلَّ عليه دليل[5]؛ لأنَّها قد تكون لغرض بلاغي، أو للتخفيف، أو لإصلاح الشعر، أو لغيرها من الأغراض، ولم يمنعه إلا ابن مَلَكُون[6].

---

(1) ينظر: المقرب 389/1، الصفوة الصفية 432/1، المساعد 353/1.

(2) من الكامل، وهو في ديوانه ص 191، ورد في كتاب شرح المعلقات العشر للزوزوني ص236، نهاية الأرب الأرب 117/7.

(3) ينظر: توضيح المقاصد 567/1.

(4) من الوافر، وهو في ديوانه ص65، تخال: تظن، نبهتها: أيقظتها بعد المنام، ورد الشاهد في: الدر المصون 305/9.

(5) ينظر: الصفوة الصفية 432/1، المقاصد الشافية 495/2، الارتشاف ص2136.

(6) إبراهيم بن مُحَمَّد بن منذر، أبو إسحاق ابن ملكون الحضرمي: نحوي، من أهل إشبيلية مولدا ووفاة، من كتبه إيضاح المنهج –في دار الكتب، والمبهج – على الحماسة، و(شرح الجمل) للزجاجي، و النكت على التبصرة للصيمري ت 581هـ ينظر: بغية الوعاة 431/1، إنباه الرواة 196/4، الأعلام للزركلي 62/1.

وقد اعترض البغدادي على النُّحاة في شاهد عنترة بتقديرهم معنى الشاهد، وبالتالي باستشهادهم فقال: «على أن ظنَّ يقل فيها نصب المفعول الواحد، فإنَّ معناه هنا لا تظني شيئًا غير نزولك. وصحَّة هذا المعنى لا تقتضي تقدير مفعول آخر.

وفيه ردّ للنحويين فإنّهم قالوا: المفعول الثّاني لظنَّ محْذوف اختصارًا، لا اقتصارًا.

وبالشاهد الأول استشهد شرَّاح الألفية وقالوا: تقديره: فلا تظني غيره واقعًا أو حقا. وجملة: فلا تظني غيره معترضة بين نزلت وبين متعلقة وهو مني»[1]، وفي موضع آخر ذكر الشاهد واستشهاد علماء النحو فيه[2].

(1) ينظر: خزانة الأدب 136/9.

(2) ينظر: المصدر السابق 277/3.

(15/15) إضافة المصدر إلى مفعوله مع وجود الفاعل:

المصدر كفعله من حيث التعدي، واللزوم، وقد يكون هذا المصدر مضافًا، أو منونًا، أو مقرونًا بأل، ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في إعمال المصدر المضاف عمل الفعل، ويجوز إضافته إلى فاعله ثم يأتي بعده مفعوله، كما يجوز أن يُضاف إلى مفعوله ولا يظهر فاعله، ولكن يقل العكس.

ومن شواهد العلماء على إضافة المصدر إلى مفعوله مع وجود فاعله، قول الحطيئة:

أَمِنْ رَسمِ دَارٍ مَرْبَعٌ ومَصِيفٌ لِعَيْنَيكَ مِنْ مَاءِ الشُؤونِ وَكِيف[1]

إذ إنَّه أضاف المصدر (رسم) إلى المفعول به (دار)، وجاء بعده الفاعل (مربعٌ)[2].

وفي هذه المسألة بين العلماء خلاف:

فضعَّف بعضهم عمله، وأجازه سيبويه والجمهور[3] ، إلا أن ابن الشجري[4]، اشترط فيه التقدير، فقال: «إنَّ المصدر المقدّر بأن والفعل المتعدّي، إذا أُعْمِل مضافًا، أضيف تارة إلى الفاعل، كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾[5]، وتارة إلى المفعول، كقول الحطيئة:

أمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرْبَعٌ وَمَصِيفُ لعَينَيكَ مِنْ مَاءِ الشّؤون وَكِيف»[6]

---

(1) من الطويل، وهو في ديوانه ص 166، والرسم هنا مصدر رسم المطر الدار يرسمها رسما: إذا جعل فيها رسوما، أي آثارا، والمصيف: مطر الصيف، المربع بأنه المنزل فى الربيع، والوكيف: سقوط المطر، ورد الشاهد في أمالي المرزوقي 21/1، الحماسة البصرية 139/1.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية 409/3، عمدة الحافظ 700/2.

(3) ينظر: الكتاب 381/1، الأمالي الشجرية 111/2، الارتشاف 2257، شرح شذور الذهب لشمس الدين الشافعي 679/2، عمدة الحافظ 699/2، أمالي المرزوقي 21/1، أوضح المسالك 190/3.

(4) هو الشريف ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن مُحَمَّد بن حمزة، من شيوخه ابن طباطبا، والمجاشعي، من تلاميذه أبو منصور العتابي، وأبو الغنائم الواسطي، طال عمره وتوفي عن 92عاما، وذكر ياقوت أنه أقرأ النحو سبعين عاما، من مصنفاته الأمالي، والحماسة ت542هـ، ينظر: نزهة الألباء ص404،406، إنباه الرواة 356/3،357.

(5) سورة البقرة، آية:251.

(6) ينظر: الأمالي الشجرية 111/2.

وذكر أبو حيَّان أن بعض النحاة يراه ضرورة، ولم يُصرحْ باسم أحد[1]، ورُدَّ على من ضعَّفه بقول رسول الله -ﷺ-: **«وَحَجِّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»**[2]، قال المرادي: «أن يُضاف إلى مفعوله، ثم يكمل عمله برفع فاعله، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: « وَحَجِّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»، وهو قليل، قيل: ولم يأتِ في القرآن إلا ما رُوي عن ابن عامر أنَّه قرأ[3]: ﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ﴾[4]، برفع الدال، والهمزة، وليس ذلك مخصوصٌ بالضرورة على الصحيح، والأكثر في المصدر إذا أضيف إلى مفعوله أن يُحذف فاعله[5].

قال الشوكاني: «وقرأ أبو العالية: (عَبْدُهُ) بالرفع على أنَّ المصدر مضاف إلى المفعول، وفاعل الذّكر هو عبْده»[6]، وقال بعضهم: لا يجوز إلا في الشعر[7]، ويرى ابن ابن الأنباري أنَّ شواهد إضافة المصدر إلى فاعله، ونصب مفعوله، أو العكس كثيرة جدًا؛ وكأنَّه عزى ذلك إلى اختلاف الرواية، من ذلك ما أنشد من قول الشاعر:

أَفْنَى تَلَادِيّ وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرعُ القَواقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ[8]

علَّق على الشاهد بقوله: «فأضاف المصدر إلى (القواقيز)، وهو فاعل فيمن روى (أفواهَ) منصوبًا، ومن روى (أفواهُ) بالرفع جعله مضافًا إلى المفعول، والشواهد على هذا النحو كثيرة جدًا»[9].

---

(1) ينظر: الارتشاف 5/ 2258، 2259.

(2) ينظر: صحيح مسلم كتاب الإيمان 144/1 .

(3) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتب القراءات، قال ابن مالك: رواه أبو الفضل الخزاعي بإسناده عن الوليد بن مسلم عن يحيى بن الحارث ينظر: عمدة الحافظ 700/2، والبحر المحيط 183/3.

(4) سورة مريم، آية: 2.

(5) ينظر: توضيح المقاصد 847/2.

(6) ينظر: فتح القدير 379/3.

(7) ينظر: الارتشاف 2259/5، همع الهوامع 63/3.

(8) ورد في الإنصاف 233/1، من البسيط، للأقيشر الأسدي في ديوانه ص60، التلاد: المال الأصلي القديم أو ما ورث عن الآباء، النشب: الثابت من الأموال، القاقوزة: القدح الذي يشرب فيه، أي: شرب الخمر أذهب مالي،كما ورد في: أوضح المسالك 191/3، همع الهوامع 63/3.

(9) ينظر: الإنصاف 234/1.

وأجاز الرضي أن يُضاف المصدر إلى مفعوله بشرط قيام القرينة على كونه مفعولًا، أو بمجيء تابع له منصوب على المحل، أو مجيء الفاعل بعده صريحًا، مستشهدًا بقول الحطيئة السابق[1].

والذي يظهر جوازه، لوجود الشواهد عليه.

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية 408/3.

(16/16)حكم تابع المضاف إلى المصدر:

إذا كان معمول المصدر مضافاً إلى المصدر فإنَّ له لفظًا، وموضعًا، فإما أن يكون مرفوع المحل، أو منصوبه، فإنَّ نُعِتَ به، أو عُطِفَ عليه فله حكمان: إما الجر؛ حملًا على اللفظ، وهو الأجود عند ابن مالك[1]، وذلك نحو: أعجبني قيام زيدٍ العاقلِ، وَأعجبني قيام زيدٍ وأخيهِ، أو النَّصب على الموضع إن كان المجرور منصوب الموضع، أو الرفع إذا كان كذلك، وساوى الشاطبي[2] بين الحكمين[3]، وذلك نحو: قيامُ زيدٍ العاقل حسنٌ، وَ قعودُ زيدٍ، وأخيه قبيحٌ[4]، ومن شواهد العطف على الموضع قول النَّابغة:

فانشقَ عنهَا عَمُودَ الصُبحِ جَافلةً ... عَدوَ النُّحوصِ نَخافُ القانِصَ اللَّحِمَا

تَحِيدُ عن أُســـتَنٍ سُودٍ أَسَــافلهُ ... مشيَ الإماءِ الغوادي تَحمِلُ الحُزُمَـــا

أو ذو وشومٍ بحوضى بات مُنكَرِسًا ... في ليلةٍ من جُمَادى أَخضَلَتْ ديمـَا[5]

فعطف: (ذو وشومٍ) على موضع (النحوصِ).

وقد احتجَّ بهذا الشاهد الشاطبي، ولا أعرفُ غيره من النّحاة أورده[6].

وممن قرأ اتباعًا للموضع على رأي ابن مالكٍ وجماعة[7]، قراءة الحسن لقوله تعالى: ﴿**أُولَئِكَ عَلَيْهِم لعنةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ**﴾[8]، واعتبرها الطبري قراءةً شاذة،

---

(1) ينظر: شرح التسهيل 120/3 .

(2) الشاطبي هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي له كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ت 790هـ، ينظر: فهرس الفهارس 134/1، نيل الابتهاج 46-50.

(3) ينظر: المقاصد الشافية 256/4.

(4) ينظر: المقاصد الشافية 256/4.

(5) من البسيط في ديوانه ص 113،114، ورد في بعض الكتب: اللحيا بدل اللحما، ومعنى عدو: سرعة جري، النحوص: الأتان، ذو وشوم: البقر الوحشي، المنكرس: الداخل، الديم: المطر بلا برق ولا رعد.

(6) ينظر: المقاصد الشافية 260/4.

(7) ينظر: المقاصد الشافية 258/4.

(8) سورة البقرة آية 161، ينظر: المحتسب 116/1، وقد «أخرج عبد بن حميد عن جرير بن حازم قال: سمعت الحسن يقرؤها» ينظر: الدر المنثور 393/1.

قال فيها: «وإن كان جائزًا في العربيَة، فغير جائزةٍ القراءة به؛ لأنَّه خلاف لمصاحف المسلمينَ»[1].

ويرى سيبويه فيها أنَّها على إضمار فعل وعلَّق ابن خروف على الرأيين بقوله: «وكلاهما حسن»[2] وقال فيهما الشاطبي: «وهما مذهبان متقاربان»[3]، وحمل ابن جني جني قراءة الحسن على الإضمار كسيبويه، وتقديره: أي: ويلعنهم الملائكة والناس أجمعون[4].

ومن الحديث الشريف: «أَمر بقتل الأبتر وَذُو الطفيتين»[5].

ومن الشعر –أيضًا– قول امرئ القيس:

أَحارِ تَرى بَرقًا أُريكَ وَميضَهُ كَلَمعِ اليَدَينِ في حَبِيٍّ مُكَـلَّلِ

يُضيءُ سَناهُ أَو مَصابيحُ راهِبٍ أَهانَ السَليطَ في الذَبالِ المفَتَّلِ[6]

فهذا الشاهد ورد بروايتين برفعِ: (مصابيحُ)؛ حملًا على الموضع: (اليدين) وجره؛ عطفًا على لفظه[7].

وعلى هذا فكلاهما جائز، ولا خلاف فيهما.

---

(1) ينظر: تفسير الطبري 743/2.

(2) ينظر: المقاصد المقاصد الشافية 258/4.

(3) ينظر: المقاصد الشافية 258/4.

(4) ينظر: المحتسب 116/1، المقاصد الشافية 258/4.

(5) رواه البخاري في كتاب بدء الخلق –باب خير المسلم غنم يتبع بها شعف الجبل – حديث رقم 3311 فتح فتح الباري 351/6.

(6) من الطويل، وهو في ديوانه ص24، وقيل للأسود بن يعفر، وهو كذلك في ديوانه ص 57، (حار): ترخيم ترخيم حارث، وميض البرق: لمعانه، المكلل: السحاب المتراكم، ورد الشاهد في لسان العرب مادة (كلل)، وبلا نسبة في الاشتقاق ص244، وإصلاح المنطق ص403، الخزانة425/9.

(7) ينظر: المقاصد الشافية 259/4.

(17/17) مجيء (غير) بمعنى (بيد) و(لكن):

يرى بعض النحاة[1] أنَّ (غير) قد تأتي في بعض المواضع بمعنى (بيد)، أو بمعنى (لكن)، مستشهدين بقول النَّابغة الذبياني:

ولا عيبَ فيهمْ غيرَ أنْ سيوفَهم بهنَّ فلولٌ من قِراعِ الكَتائِبِ[2]

وقد استشهد بقول النَّابغة سيبويه[3]، والهروي[4]، وابن هشام[5]، والسيوطي[6].

ويرى سيبويه والهروي أنَّ (غير) في هذا الشاهد بمعنى (لكن)، وأما ابن هشام فقد استشهد به على أنَّ (بيد) تأتي على معنيين – ويفهم معناها من سياق الجملة – وهما: (غير) على حد قول النَّابغة السابق، أو (من أجل)، مستشهدًا على هذا المعنى بحديث رسول الله –ﷺ–: «**أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنِّي من قريش**»[7]، ويرى السيوطي أنَّ (بيد) بمعنى (غير).

ومعنى (بيد) كـ(غير)، و(غير) يجوز الاستثناء بها كما يُستثنى بـ(إلا)[8]، أما (بيد) فهي اسم ملازم للإضافة إلى (أن) وصلتها، وذلك مثل قوله عليه الصلاة والسلام: «**نحن الآخرون السابقون بيد أنَّهم أوتوا الكتاب من قبلنا**»[9]، وتختلف (بيد) عن (غير) في

---

(1) ينظر: الكتاب 326/2، والأزهية ص126، ومغني اللبيب 133/1، وهمع الهوامع 277/2، الدرر 173/3.

(2) من الطويل، وهو في ديوانه ص32، وهو في خزانة الأدب 327/3،331،334، المعجم المفصل 345/1.

(3) ينظر: الكتاب 326/2.

(4) ينظر: الأزهية 125.

(5) ينظر: المغني 133/1.

(6) ينظر: همع الهوامع 277/2.

(7) قال ابن كثير وغيره من الحفاظ: أورده أصحاب الغريب ولا يعرف له إسناد، ومعناه صحيح ينظر: المقاصد المقاصد الحسنة ص167، المصنوع في معرفة الحديث الموضوع ص60،61، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص 289.

(8) ينظر: الكتاب 343/2، المقتضب 422/4.

(9) رواه البخاري في كتاب الجمعة باب فرض الجمعة 2/2 حديث رقم 876، سنن النسائي باب إيجاب الجمعة 85/3.

في أنَّها دائمًا منصوبة، ولا تأتي صفة، ويُستثنى بها في استثناءٍ منقطعٍ خاصة.

وفي القاموس المحيط: «بيد بمعنى غير، وعلى، ومن أجل»[1]، والذي يظهر عندي أنَّ بعضها يرادف بعضًا، وإنَّما يختلفُ المعنى لاختلاف السياق.

(1) القاموس المحيط مادة (بود) ص344.

(18/18) حكم المستثنى غير الموجب المنقطع:

إذا كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه في سياق استثناءٍ غير موجب فالراجح نصبه، وهي لغة الحجازيين، ومن ذلك قولهم: ما فيها أحدٌ إلا حمارًا، واستشهد سيبويه بقول النَّابغة:

حلفتُ يَميناً غيرَ ذى مَثنَوِيةٍ ولا عِلمَ إلا حُسنَ ظنٍّ بصاحبِ[1]

فنصب (حسن) على الاستثناء المنقطع على لغة الحجازيين؛ لأنَّ (حسن الظن) ليس من العلم، ورَفْعُ (حسن ظن) على البدل جائز كأنَّه أقام الظنَّ مقام العلم؛ اتساعًا ومجازًا، وهذا على لغة بني تميم[2]، ومنه قوله تبارك وتعالى: ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾[3].

وأجازت بنو تميم الرفع على البدلية، وقد ذكر سيبويه أنَّ بني تميم أنشدت قول النَّابغة:

إلاَّ الأواريَّ لأيًا ما أبيِّنها والنُّؤيَ كالحوضِ بالمظلومةِ الجلدِ[4]

برفع (الأواري) على البدل من الموضع، وتقدير الكلام: ما بالربع أحد إلا أواري؛ على اعتبار (الأواري) من جنس الأحدين؛ اتساعًا ومجازًا، وأهل الحجاز ينصبون على الاستثناء المنقطع؛ لأنَّها من غير جنس الآدميين[5].

---

(1) من الطويل، وهو في ديوانه ص29، والمثنوية أي الاستثناء باليمين، ورد البيت في: (خزانة الأدب 3/ 323، 330، 6/ 289، وزهر الأكم 69/1).

(2) ينظر: الكتاب 322/2، والخصائص 228/2.

(3) سورة النساء، آية: 157.

(4) من البسيط، وهو في ديوانه ص9، من قصيدة مشهورة معدودة في المعلقات، مطلعها:

«يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد»

ومعنى (أعيت) أي: عجزت، و(الأواري) جمع آرية، وهو محبس الخيل، و(المظلومة) أراد بها الفلاة التي حفر فيها الحوض، و(الجلد) أي: الصلبة، وورد الشاهد في شرح المعلقات التسع للشيباني ص85، وشرح المعلقات العشر للزوزني ص 292، وخزانة الأدب 76/2.

(5) ينظر: الكتاب 321/2، المقتضب 414/4، الإيضاح للفارسي ص179، والمنهاج في شرح الجمل للزجاجي 73/2، الإنصاف 269/1، وشرح المفصل لابن يعيش 42/4، وهمع الهوامع 250/2-255،

وهو بابٌ ذكره سيبويه، بعنوان: «هذا باب يُختار فيه النَّصب؛ لأنَّ الآخر ليس من نوع الأول»[1] وهذا الاستثناء المنقطع، وهو: ما لم يكن الـمُخْرَج بعض المستثنى منه حقيقة[2].

قال سيبويه: «وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحد إلا حمارًا، جاءوا به على معنى ولكنَّ حمارًا، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنَّه من نوعه، فحُمل على معنى و(لكنَّ) وعمل فيه ما قبله عمل العشرين في الدرهم. أما بنو تميم فيقولون: لا أحد فيها إلا حمارٌ، أرادوا ليس فيها إلا حمارٌ توكيدًا؛ لأنَّ يعلم أن ليس فيها آدمي، ثم أبدل فكأنَّه قال: ليس فيها إلا حمارٌ»[3].

دلَّ قول سيبويه على أنَّ جمهور البصريين يقدرون الاستثناء المنقطع في حالة النَّصب بـ(لكنَّ) مشددة، أما الكوفيون فيقدرونه بـ(سوى)، ونقله ابن مالك عن ابن العلج[4] عن الفراء[5]،كما نقله السيوطي عن بعض علماء النحو قال: «وقال قوم منهم أبو الحجاج[6]، وابن يسعون[7]: (إلا) مع الاسم الواقع بعدها في المنقطع يكون كلامًا مستأنفًا»[8]

وعلَّق ابن مالك على الرأيين بقوله: «ويرجح ما قاله البصريون أن مقصود الاستثناء

أوضح المسالك 85/4، التصريح على التوضيح 166/1، الدرر 159/3.

(1) ينظر: الكتاب 319/2.

(2) ينظر: المساعد 550/1.

(3) ينظر: الكتاب 319/2.

(4) قال عنه السيوطي: «صاحب البسيط: ضياء الدين بن العلج، أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه، ولم أقف له على ترجمة» ينظر: بغية الوعاة 370/2.

(5) ينظر: المساعد 551/1.

(6) هو يوسف بن أحمد بن طاوس أبو الحجاج النحوي، من أهل جزيرة شقر، صحب ابن رشد؛ وكان إماما في العربية والطب، آخر الأطباء بشرق الأندلس، عارفا بكتاب سيبويه، فاق أهل زمانه فيه وبعلوم الأوائل، وله مؤلفات ت720هـ ينظر: بغية الوعاة 354/2.

(7) ابن يسعون هو: يوسف بن يبقى بن يوسف، الشيخ الإمام النحوي أبو الحجاج النجيبي، الندلسي الشنشي، له مصنفات منها: المصباح في شرح شواهد الإيضاح ت 543هـ ينظر: ديوان الإسلام 411/4، الأعلام 256/8.

(8) ينظر: همع الهوامع 250/2.

المنقطع بمقتضى وضعه المخالفة في الحكم؛ إذ الاسم الأول لا يتناول مسمَّى الثاني حقيقة، وليس المقصود الإخراج منه، وإذا كان كذلك فتفسير (إلا) في الاستثناء المنقطع بـ(لكنَّ) هو الموافق لمعناها حينئذ بخلاف (سوى)؛ لأنَّها وإن كانت بمعنى (غير) لا تستلزم المخالفة في الحكم،...والذي يظهر أنه لا يحتاج إلى تفسير (إلا) في المنقطع بـ(لكن)، ولا بـ(سوى) بعد تقرير أن المستثنى هو المخرج تحقيقًا أو تقديرًا بـ(إلا) وأخواتها؛ لأنَّ (إلا) حينئذ تفيد الإخراج المقصود بدون هذا التقدير، فلا حاجة إليه»[1].

والذي يظهر أنَّ سيبويه احتاج هذا التقدير تَسْويغًا لنصب أهل الحجاز، ورفع بني تميم – والله أعلم – وأرى رأيه، وهذا هو الظاهر.

(1) ينظر: المساعد 552/1.

(19/19) مجيء المفعول له مجردًا من (أل) والإضافة:

المفعول له هو: المصدر الذي فُعل لأجله الفعل، كقولهم: أطعتك برًا بك، فـ(برًا) مفعول لأجله، حكمه النَّصب لما تحققت فيه خمسة شروط، وهي: أن يكون للتعليل، وأن يكون مصدرًا، وأن يكون هذا المصدر قلبيًا، وأن يتحد مع الفعل في الزمن ويكون مشاركًا للفاعل[1]، وبعضهم زاد أو نقص في شروطه[2].

والمفعول لأجله ثلاثة أنواع:

أولها: المجرد من (أل) والإضافة، وهو النَّكرة، والجمهور متفقون على مجيء المفعول لأجله نكرة، ومن شواهدهم عليه قول النَّابغة:

وحَلَّتْ بُيوتِي في يَفاعٍ ممنّعٍ ... يُخالُ به راعِي الحَمولة طائِرَا

حِذاراً على أَنْ لا تُنالَ مَقادَتِي ... ولا نِسْوتي حتّى يَمُتْنَ حَرائرَا[3]

فنصب (حذارًا) على المفعول لأجله، وجاء مجردًا من (أل) والإضافة[4]، وهو الأكثر في اللغة؛ لذلك اشترطه الجرمي[5]، والمبرد[6]، وغيرهم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ﴾[7]، وهو مما استوفى الشروط فجاء منصوبًا.

وثانيها: المقرون بـ(أل)، وثالثها: المضاف وهما معرفة، وهما ما لا يراهما الجرمي،

---

(1) ينظر: اللمع ص140،141، شرح شذور الذهب ص226،227، التصريح على التوضيح 509/1،511.

(2) ينظر: شرح الرضي 509/1- 511، همع الهوامع 131/2-133.

(3) من الطويل، وهو في ديوانه ص 47، مقادتي أي: الذي يُقاد أو يُساق، يفاع: أرض مرتفعة، ممنع: مصان، الحمولة: التي تحمل الأثقال من الدواب، ورد في ديوان الحماسة للمرزوقي 361/1

(4) ينظر: الكتاب 368/1، الأصول لابن السراج 207/1.

(5) هو أبو عمر صالح بن إسحاق مولى بني جرم من قبائل اليمن نشأ في البصرة وتعلم من شيوخها النحو له كتاب فرخ كتاب سيبويه، ورد بغداد وتوفي بها 225هـ، ينظر: تاريخ بغداد 314/9، وفيات الأعيان 485/2.

(6) شرح الرضي513/1، همع الهوامع 132/2

(7) سورة البقرة، آية: 265.

والرياشي[1]، والمبرد[2]؛ لما ذكرت من اشترط كون المفعول لأجله نكرة؛ لأنَّهم يرون مشابهته للحال والتمييز فكما أنَّ الحال لا تأتي معرفة فكذلك المفعول لأجله، وإن وجدت فيه (أل) فزائدة، وما جاء مضافًا فالإضافة غير محضة، وقد ردَّ سيبويه، والجمهور[3] هذا الرأي؛ لأنَّ المصادر التي تأتي للتعليل تختلف عن المصادر التي تأتي لبيان لبيان الهيئة.

وقد ورد في الشاهد مسألة أخرى، وهي مسألة (خال بمعنى ظنَّ)، وهو من أفعال القلوب، وتنصب مفعولين، والشاهد قوله: «يُخَالُ الحَمولةَ طَائرًا»[4]. وقد جاء الشاهد على الأعم الأغلب من كلام العرب.

---

(1) هو أبو الفضل العباس بن فرج مولى مُحَمَّد بن سليمان الهاشمي لقب بالرياشي لأن أباه كان مولى لرجل من جذام اسمه رياش فانتقل اللقب إليه وعرف به، أخذ النحو عن المازني توفي سنة 257هـ ينظر: أخبار النحويين البصريين ص69، تاريخ العلماء النحويين ص 75.

(2) شرح الرضي 513/1، همع الهوامع 132/2.

(3) ينظر: الكتاب 368/1،369، همع الهوامع 132/2.

(4) ينظر: شرح الكافية الشافية 544/2،تخليص الشواهد ص 437

(20/20) نصب المصدر التشبيهي على إضمار الفعل المتروك إظهاره:

المصدر التشبيهي هو: المصدر الواقع للتشبيه، وينصب باجتماع أربعة شروط، وهي: أن يكون المصدر «فعلًا علاجيًا تشبيهيًا»[1]، قال الشيخ خالد الأزهري: "والمراد بالعلاجي: ما يحتاج في إحداثه إلى تحريك عضو من الأعضاء، كالضرب والشتم"[2]، وهو أي: المصدر التشبيهي لا العلاجي ما قال عنه ابن عقيل، والسيوطي بقولهم: «ما وقع مشبَّها به مُشْعِرًا»[3]، ويشترط: أن يقع بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب وصاحبه، ومما استوفى هذه الشروط قولهم: لها بكاءٌ بكاءَ ثكلى، أو له صوتٌ صوتَ حمارٍ، فـ(بكاءَ وَصوتَ) نصبتا على المصدر التشبيهي بفعل مقدَّر واجب الحذف، تقديره: (يبكيه وَيصوته)، وما كان على هذا الوصف نُصب على المصدرية، ومن الشواهد عليه قول النَّابغة:

مَقذُوفَةٍ بِدَخيسِ النحضِ بَازِلُها له صَرِيفٌ صَرِيفَ القَعْو بالمسدِ[4]

فنصب المصدر التشبيهي وهو: (صريف)، عامل مضمر دلَّ عليه ما سبقه، تقديره: يصرف صريف القعو[5].

ومع استيفاء الشروط يتعين نصبه على المصدرية، وإن كان نكرة جوَّز فيه سيبويه الرفع، إما على البدل، أو الصفة [6].

وعلى تَعَيُّنِ نصبه وجواز رفعه إن كان نكرة ابن مالك، والرضي، وابن عقيل والسيوطي[7] مع اختلاف بعضهم في شيء من التوجيه، فالجميع متفق على النَّصب

---

(1) ينظر: شرح الرضي 319/1، شرح التصريح 506/1.

(2) ينظر: شرح التصريح 507/1.

(3) ينظر: المساعد 476/1، الهمع 126/2.

(4) من البسيط، وهو في ديوانه ص 10، مقذوفة أي مرمية، الدخيس: لحم باطن الكف، النحض: اللحم، البازل: البعير الفتي، صريف القعو: أي أن للناقة صوتا يشبه الصادر عن البكرة، ورد الشاهد شرح المعلقات التسع ص 87، الحماسة البصرية 330/2، مجاني الأدب 207/6.

(5) ينظر: الكتاب 355/1، همع الهوامع 2/ 126، شرح الأشموني باب ما لا ينصرف 294/1.

(6) ينظر: الكتاب 356/1

(7) ينظر شرح الرضي 320/1، المساعد 477/1، همع الهوامع 126/2.

على المصدرية، ولكن زاد ابن عقيل عليها أنه ينتصب على المصدرية، وعلى الحالية، ثم قال: «وإتباعه جائز، فتقول: له صوتٌ صوتُ حمارٍ، أو صوت الحمار، بالرفع في المعرفة والنكرة، وهو عند ابن خروف دون النصب، وهو والنصب عند ابن عصفور متكافئان، والرفع في المعرفة والنكرة على الخبرية لمبتدأ محذوف...، أو البدلية، وتزيد النكرة بالنعتية»[1].

ويجب الرفع فيما اختل فيه شرط مما ذُكر، كأن يكون الفعل معنويًا، كقولنا: له عقلٌ عقلُ الحكماء، أو إن لم يكن تشبيهيًا، كقولنا: له صوتٌ صوتٌ حسن، أو يأتي بعد مفرد وليس بعد جملة، فلا يُنصب قولنا: صوته صوتُ حمار.

وهذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة والمصدر، وهو ظاهر كلام سيبويه، قال الرضي: «وأكثر النحاة على أن هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة، والمصدر يدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه، فلهذا وجب حذفه، فالأصل: له صوت يصوته صوت حمار»[2].

هذا مضمون ما ذكره العلماء في هذه المسألة، ولم أجد فيها خلافًا يُذكر، ولا كثير مقال يُنظر .

---

(1) ينظر: المساعد1/476، 477.

(2) ينظر: شرح الرضي 319/1.

(21/21) وقوع المصدر حالًا:

يأتي الحال وصفًا للدلالة على صاحب المعنى، ووقوعها مصدرًا خلاف الأصل، وقد ورد الحال مصدرًا عن العرب، ومما استُشهد به قول الشماخ:

أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضَّهَا بقَضِيضِها ... تُمَسِّحُ حَوْلِي بالبَقِيع سِبالَها[1]

نصب: (قضها) على الحال مع أنَّه مصدر، والذي سوَّغ ذلك تنكيره[2]؛ لأنَّه بمعنى غير المضاف (انقضاضًا).

كما خُرّج عليه حَدِيثًا قول النَّابغة:

يَطِيرُ فِضاضًا بَينها كل قونس ... ويتبعها منهم فراش الحواجب[3]

والشاهد فيه قوله: (يطير فضاضًا)، حيث جاءت فضاضًا حالًا مع أنَّها مصدر.

قال تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗاۚ ﴾[4]، كما سمع من العرب قولهم: أرسلها العراك، قتلته صبرًا، وكلمته مشافهةً، وطلع بغتةً، وغيرها[5] قال سيبويه في حديثه عن أرسلها العراك: «زعم الخليل -رحمه الله- أنّهم أدخلوا الألفَ واللام في هذا الحرف، وتَكلّموا به على نيَّةِ مالا تدخله الألفُ واللام»[6].

---

(1) من الطويل، وهو في ديوانه ص290، والقض: أصله الكسر، وقد استعمل الكسر موضع الانقضاض، ويروى (قضها بقضيضها) بالرفع والنصب فمن رفع جعله بمعنى التأكيد، ومن نصب جعله كالمصدر أي المفعول المطلق. والبقيع: موضع بمدينة الرسول، والسبال: جمع سبلة وهي مقدمة اللحية، وأراد: أنهم يمسحون لحاهم وهم يهدودنه ويتوعدونه، ورد في الأغاني 8/ 100، وجمهرة الأمثال للعسكري 1/ 316، خزانة الأدب 194/3.

(2) ينظر: الكتاب 374/1، الأصول لابن السراج 165/1.

(3) من الطويل، وهو في ديوانه ص31، ومعنى فضاضا أي: متناثرا، أشلاء، ومعنى القونس: أعلى الرأس، وأعلى خوذة الحديد، والفراش: العظام الرقيقة المحيطة بالخياشيم، وعند ابن مالك في التسهيل: (فظاظا) ينظر 341/2 باب الحال، رسالة بعنوان: الشاهد النحوي في ديوان النابغة الذبياني للطالب: عواد بايق الشمري، ص17،18.

(4) سورة البقرة، آية: 260.

(5) ينظر: همع الهوامع298/2.

(6) ينظر: الكتاب 375/1.

واختلف النحويون في وقوع الحال مصدرًا فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنَّها مصادر في موضع حال، فالمصدر عندهم قد يؤتى به توكيدًا، وينصب على أنَّه حال مؤكدة، كما في قوله: سير عليه سيرًا، وذُهب به مشيًا، وعليه فإنَّ (فضاضًا) عند سيبويه منصوبة؛ لأنَّها حال مؤكدة للضمير (هو)، و(فُضاضًا) هنا جاءت مصدرًا.

ويرى الكوفيون بأنَّها مفاعيل مطلقة، وهو رأي الأخفش، والمبرد كذلك، وفعلها مقدَّر، كما قدروا في: أتيت ركضًا، أتيت أركض ركضًا[1].

وقد أجمع البصريون، والكوفيون على الوقوف على ما سُمع عن العرب، ولم يقيسوا عليها.

وجوّز المبرد القياس عليها مطلقًا، وقيل: فيما هو نوع للفعل، نحو: أتيته سرعةً[2].

(1) ينظر: الارتشاف 1570/1، وهمع الهوامع 299/2.

(2) ينظر: المقتضب 269،268/3 .

(22/22) الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها:

الحال المؤكدة ثلاثة أنواع: إما مؤكدة لعاملها، أو لصاحبها، أو لمضمون جملة قبلها. والمؤكدة لمضمون الجملة، نحو: قول سالم بن دارة[1]:

أَنا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ[2]

فقوله: (معروفًا) جاءت حالًا مؤكدة لمضمون الجملة، قال السيرافي معلقًا على الشاهد: «الشاهد في نصب (معروفًا) يريد: انتبه لي معروفًا نسبي»[3].

قال المرادي: «والمؤكدة لمضمون جملة: شرطها أن تدل على معنى لازم، أو شبيه باللازم في تقدم العلم به بعد جملة جزآها معرفتان جامدان جمودًا محضًا، نحو قوله: أنا ابن دارة...البيت»[4].

وهذا النوع من الحال موافق لما رآه الجمهور[5]، وخالفهم فيها الفراء، والمبرد، والسهيلي، إذ أنكروا هذا النوع، واكتفوا بما سموه «بالحال المبيّنة»[6].

---

(1) هو سالم بن دارة بن مسافع بن عقبة الجشمي الغطفاني، شاعر مخضرم(ت 60هـ) في المدينة في خلافة عثمان بن عفان ﷺ، ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة 204/3 رقم 3617، معجم المؤلفين 204/4.

(2) من البسيط، أكثر ما ورد في كتب النحو، ينظر: الكتاب 79/2، أمالي ابن الشجري 22/3، اللمحة 382/1، شرح الكافية الشافية 756/2، ومعنى البيت: أنا ابن هذه المرأة أو هذا الرجل المدعو دارة ونسبي معروف بها أو به، وليس فينا من المعرة ما يوجب القدح في النسب أو الطعن في الشرف، ورد في: (خزانة الأدب 557/1).

(3) شرح أبيات سيبويه 382/1 .

(4) ينظر: توضيح المقاصد 716/2 .

(5) ينظر: الكتاب 79/2، شرح الجمل لابن بابشاذ، تحقيق: حسين علي السعدي ص93، أمالي ابن الشجري 22/3، اللمحة 382/1، شرح الكافية الشافية 756/2 ، وهمع الهوامع318/2، الدرر 11/4.

(6) ينظر: همع الهوامع 318/2

(23/23) وقوع الفعل موقع المصدر:

قد يقام الفعل مقام المصدر؛ وذلك لدلالة الفعل على مصدره، ولا خلاف بين العلماء في ذلك، ومما استشهد به العلماء في هذه المسألة قول عروة بن الورد:

فقالوا ما تَشاءُ فقلتُ أَلْهُو إلى الإصباح آثِرَ ذي أَثِيرِ[1]

فأقام: (ألهو) مقام: (اللهو)[2]، وقد احتج به على هذه المسألة أبو علي الفارسي، وابن يعيش، والسيوطي[3].

وقد ورد في القرآن الكريم ما يقوي رأيهم، نحو قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾[4] أي: الإنذار، وعدم الإنذار.

ومثله قول العرب: «تَسمَعُ بالمعَيدِي خَيرٌ من أن تَراهُ»[5].

---

(1) من الوافر، وهو في ديوانه ص32، أكثر ما ورد في كتب النحو، ينظر: الخصائص433/2، شرح المفصل95/2، كما ورد في: لسان العرب مادة (أثر).

(2) ينظر: الخصائص433/2، شرح المفصل95/2، تذكرة النحاة ص536، همع الهوامع31/1، الدرر ص75/1.

(3) ينظر: شرح البيات المشكلة الإعراب ص 460، شرح المفصل 95/2، همع الهوامع 31/1.

(4) سورة البقرة، آية: 6.

(5) ينظر: أمثال العرب ص55، وجمهرة الأمثال 1/ 366، وفصل المقال ص135، 136.

(24/24) جواز تقديم الحال على صاحبه إن كان منصوبًا أو مرفوعًا:

الأصل في الحال أن يتأخر عن صاحبه، لكن إن جاء صاحب الحال مرفوعًا، أو منصوبًا جاز أن يتقدم على صاحبه، ظاهرًا كان أو مضمرًا، وهذا رأي البصريين[1]، ومنع الكوفيون تقديم الحال إذا كان صاحبه منصوبًا؛ لئلا يُتوهَّم أن الحال مفعول، وصاحبه بدل، وأجازه ابن مالك مطلقًا، موافقًا بذلك رأي البصريين؛ «لأنَّ (راكبة) من قولنا: (لقيت راكبةً هندًا) يتبادر الذهن إلى حاليته، فلا يلتفت إلى عارضِ توهُمِ المفعولية»[2]؛ ولسماع شواهد لا تقبل الرد، ومما استدل به ابن مالك على مسألة تقديم الحال على صاحبه المنصوب قول الحارث بن ظالم:

وقطّع وصلها سَيْفي وإنّي فجَعْتُ بخالدٍ طُرًّا كِلابَا[3]

فقدم الحال (طرًّا) على صاحبه المنصوب: (كلابًا).

وأجمعوا على جواز تقديم حال المرفوع إذا كان ضميرًا، كما في قوله تعالى: ﴿ خُشَّعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ يَخۡرُجُونَ مِنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ ﴾[4] وقد منع الكوفيون تقديم حال المرفوع إن كان ظاهرًا، ويرى ابن مالك جوازه، كما في قول النَّابغة الذبياني:

يطيرُ فُضاضًا بيْنهم كلُّ قَوْنَس وتَتْبَعُها منهم فَراشُ الحواجبِ[5]

تقدَّم الحال (فضاضًا)، على صاحبه (فراشُ) مع أنَّه مرفوع، وقوله أيضًا:

فَما كانَ بَيْنَ الخَيْرِ، لَوْ جاءَ سالِماً أبو حَجَرٍ، إلاَّ لَيالٍ قَلائِلُ[6]

كذلك كما في قول العرب :«شتى تؤوب الحلبة»[1] أي: متفرقين.

---

(1) ينظر: شرح التسهيل 341/2، همع الهوامع 2/ 306-308.

(2) ينظر: شرح التسهيل 341/2، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 2290/5.

(3) من الوافر، ورد بدل كلمة (طرا) (عمدا) في المفضليات 134/1.

(4) سورة القمر، آية: 7.

(5) سبق تخريجه مسألة رقم 21.

(6) من الطويل، وهو في ديوانه ص 155، من قصيدة يرثي بها النعمان بن الحارث بن أبي شمر الغساني، وأبو حجر كنية النعمان بن الحارث، ورد الشاهد في كتب النحو، ينظر: شرح التسهيل 3/2،379/341، الكافية الشافية 1262/3، المقاصد النحوية 167/4، شرح التصريح 153/2.

وقد ذكر ابن مالك في كتابه التسهيل هذه المسألة فقال: «ويجوز تقديم الحال على صاحبه وتأخيره إن لم يعرض مانع من التقديم كالإضافة إلى صاحبه، أو من التأخير كاقترانه بـ (إلا) على رأي، وكإضافته الى ضمير ما لابس الحال، وتقديمه على صاحبه المجرور بحرفٍ ضعيف على الأصح لا ممتنع، ولا يمتنع تقديمه على المرفوع والمنصوب، خلافًا للكوفيين في المنصوب بالظاهر مطلقًا، وفي المرفوع الظاهر المؤخر رافعه عن الحال؛ واستثنى بعضهم من حال المنصوب ما كان فعلًا، ولا يُضافُ غيرُ عاملِ الحالِ إلى صاحبه إلا أن يكون المضاف جزءَهُ أو كجزئِهِ»[2].

وعلى هذا فالراجح جواز التقديم مطلقًا؛ لكثرة الشواهد الواردة فيها والله –تعالى– أعلم.

وقد ورد شاهدا النَّابغة في مسائل أخرى في هذا البحث[3].

---

(1) ينظر: مجمع الأمثال 150/1.

(2) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص 109 باب الحال.

(3) ينظر المسألة رقم21.

(25/25) تقديم الحال على عاملها إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا:

الأصل في الحال أن تتأخر عن عاملها إن كان فعلًا متصرفًا، أو صفة تشبه الفعل في تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علاماته، كاسم الفاعل والمفعول وغيرهما، وقد تتقدم على عاملها، على خلاف بين بعض العلماء[1] إلا أنَّ تقدم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور، مسألة أخرى والخلاف فيها أكبر؛ لأنَّ الظرف والجار والمجرور متضمن معنى الفعل دون حروفه، ومن شواهد المجيزين قول النَّابغة:

رَهطُ ابنِ كَوزٍ مُحْقِبِي أَدرَاعِهم فِيهم ورَهطُ ربيعةَ بنِ حُذَارِ[2]

الشاهد فيه قوله: (محقبي أذراعهم فيهم) وقد احتجَّ به أبو حيَّان، وابن مالك، والسيوطي في مسألة جواز تقدم الحال على عاملها[3] إن كان ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا.

وقد قال فيهما ابن مالك: «والصحيح: أن يجعل لهذين مزية بجواز التقديم على وجه دون وجه، فيجوز إذا كان ذو الحال متقدمًا، نحو: زيد مقيمًا عندك، ولا يجوز إذا كان متأخرًا نحو: مقيمًا زيد عندك»[4].

وجاءت آراء العلماء في هذه المسألة على النحو الآتي:

الرأي الأول المنع مطلقًا: وهو رأي سيبويه، وجمهور البصريين، ووافقهم عليه ابن طاهر[5]، والشيخ خالد الأزهري، والسيوطي[1].

---

(1) مسألة تقدم الحال على عاملها إذا كان فعلا متصرفا، مسألة خلافية فالبصريون يجيزونه، والأخفش والجرمي يرون منعه، وردَّ البصريون على الأخفش والجرمي بالسماع من القرآن: ﴿**خُشَّعًا أَبْصَارُهُم يَخْرُجُونَ**﴾، ينظر: (عمدة الحافظ 431/1، التصريح 594/1، همع الهوامع 312/2).

(2) من الكامل، وهو في ديوانه ص 86، والبيت من قصيدة النَّابغة في تهديد زرعة بن عمرو الكلابي، والرهط: هم مادون العشرة من الرجال، لا يكون فيهم امرأة، ومحقبي أدراعهم: من أحقب زاده خلفه على راحلته إذا جعله وراءه حقيبة، والأدراع جمع درع، وربيعة هو ربيعة بن حذار الأسدي، ورد في المقاصد النحوية170/3.

(3) ينظر: تفسير البحر المحيط 469/7،74/6، شرح الكافية الشافية 329/1، وعمدة الحافظ 437/1-557، شرح التسهيل 346/2، المساعد 31/2، والأشباه والنظائر 87/7.

(4) ينظر عمدة الحافظ 436/1.

(5) هو مُحَمَّد بن طاهر بن علي بن عيسى الأنصاري الأندلسي النحوي (ت519هـ)ينظر: الوافي بالوفيات 140/3.

وردَّ أبو حيَّان هذا الرأي بقراءة الحَسَنُ البَصْرِي، وقيل: عِيسَى بن عُمر[2]؛ لقوله تعالى: ﴿**وَالسَّماواتِ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ**﴾[3]، بنصب السماواتِ على الحال.

والرأي الثاني الجواز مطلقًا: وهو رأي الفراء، وابن كيسان، وأبي علي الفارسي، وابن جني، وابن ملكون [4].

واشترط الأخفش لجوازه تقدم المبتدأ على الحال، مثل: زيد قائمًا في الدار [5].

وقد أجازه ابن برهان[6]، إلا أنَّه فَصَّل فيها: فيرى أن يكون الحال –أيضًا– ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا، فيجوز تقديمها، كما في قوله تعالى: ﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ﴾[7]، (فهنالك) ظرف مكان، وهو حال من ضمير (لله) الذي هو خبر (الولاية)، ومنعَ غير ذلك[8]، ووافقه على رأيه ابن عصفور[9]، وابن مالك[10].

أما الرأي الثالث فالجواز: إذا كانت من مضمر مرفوع، نحو: أنت قائمًا في الدار، والمنع إن كانت من ظاهر، وعليه الكوفيون[11].

---

(1) ينظر: الكتاب 124/2، ارتشاف الضرب 355/2، التصريح 600/1، همع الهوامع 312/2.

(2) نسبها ابن مالك للحسن البصري ينظر: عمدة الحافظ 436/1، ونسبها أبو حيان لعيسى بن عمر والجحدري ينظر: البحر المحيط 422/7.

(3) سورة الزمر، آية:67، بالنَّصب لـ(مطويات) وهي قراءة عيسى والجحدري، ينظر: معاني القرآن للفراء 425/2، البحر المحيط422/7، مختصر شواذ القراءات ص132 وهو عيسى بن عمر الثقفي توفي 149هـ، ينظر: ترجمته في الفهرست ص 47، البلغة ص167.

(4) ينظر: معاني القرآن للفراء358/1،425/2، إعراب القرآن لابن النحاس 17/4، توضيح المقاصد 325/1، ارتشاف الضرب 355/2، وشرح التصريح 600/1.

(5) نسب إليه هذا الرأي في كل من شرح التسهيل 346/2، وشرح الرضي 204/1، وارتشاف الضرب 355/2، وهمع الهوامع 312/2، وشرح التصريح600/1.

(6) هو إبراهيم بن مُحَمَّد بن عثمان بن برهان الدين النحوي أخذ النحو عن جمال الدين بن هشام ت802هـ، ينظر: درة العقود الفريدة 65/1.

(7) سورة الكهف، آية: 44.

(8) ينظر: شرح اللمع 134/1.

(9) ينظر: المقرب 156/1.

(10) ينظر: التسهيل ص111.

(11) ينظر: توضيح المقاصد 324/1، الارتشاف1591/2، وهمع الهوامع 312/2.

اختار ابن مالك: أن الحال، إذا كان اسمًا صريحًا ضعف التوسط، أما إن كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا جاز التوسط بقوة.

وقد استدل من أجازه [1] بالنقل والعقل، فمن السماع، القرآن الكريم، وحديث رسول الله -ﷺ-، وشعر العرب، من ذلك: قراءة عيسى بن عمر، والجحدري، بنصب (مطوياتٍ) على الحال في قوله تعالى: ﴿**وَالسَّماواتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ**﴾[2]، وهي متوسطة بين صاحب الحال: (السماوات) وبين الجار والمجرور: (بيمينه)، واستدل ابن مالك بقول ابن عباس –رضي الله عنهما–: «نزلت هذه الآية ورسول الله – ﷺ – متواريًا بمكة»[3]، ومن الشعر بقول النَّابغة السابق، وقول بعض الطائيين[4]:

دَعَانَا فأجَبنا وَهُوَ بَادِئ ذِلة لَدَيكُم فَكَانَ النَّصرُ غَير قَرِيب[5]

والشاهد: مجيء (بادئ ذلة) حالًا من ضمير الظرف (لديكم) وقد تقدم الحال على عامله الظرف.

وغيرها من الشواهد.

أما الدليل العقلي فهو قياسه على جواز تقدم الخبر على المبتدأ، فالمبتدأ طالب للخبر، فلما كان الخبر مقدمًا إلى جانب المبتدأ كانت الحال مؤخرة عنهما.

أما حجة من منع عند البصريين فهي: أنَّ الظرف والجار والمجرور ضعيفان، فلا يتقدم معمول أحدهما عليه[6].

---

(1) ينظر: الكشاف 109/4، الارتشاف 1590/2.

(2) الزمر، آية:67.

(3) ينظر صحيح البخاري، باب قول النبي ﷺ: (الماهر) 9/ 158، وكذلك شرح صحيح البخاري لابن بطال، باب قول النبيﷺ 541/10، عقود الزبرجد في مسند الإمام أحمد 417/1، منحة الباري باب قول النبيﷺ 10/ 430 .

(4) ينظر: البحر المحيط 449/7، شرح ابن الناظم ص 329، المساعد:32/2، شرح الأشموني 309/2، وشرح التصريح 599/1.

(5) من الطويل، لم يعرف قائله، والشاهد فيه: «بادئ ذلة لديكم» حيث تقدمت الحال: (بادئ ذلة) على عاملها: (لديكم) وهو ظرف، ونسب هذا الشاهد إلى بعض الطائيين، واختلفت في رواية عجز البيت، حيث ورد: لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا.

(6) ينظر: شرح الرضي 204/1.

ومن جوَّز، وهما: ابن برهان، وابن مالك فحجتهما أنَّ الظرف، والجار والمجرور يُتوسع فيهما مالا يُتوسع في غيرهما.

واحتج المانعون على المجيزين، بأنَّ (مطوياتٍ) في الآية منصوبة، إلا أنَّ (مطوياتٍ) حال من (السماوات) المعطوفة على الضمير المستتر في (قبضته).

والذي يظهر أنَّ الراجح ما ذهب إليه ابن مالك، وهو الجواز؛ لما يأتي:

ورود الشواهد السابقة التي تشهد بجوازه كالقراءة والشاهد الشعري.

أنَّ النُّحاة توسعوا في الظرف، والجار والمجرور ما لم يتوسعوا في غيرهما.

أنَّ التقديم قد يكون لسر بلاغي، فقد يُقدم لفظ أو يُؤخر على خلاف الأصل؛ للتأكيد، أو إظهار معنىً كامنٍ في النفس .

والله تعالى أعلم.

(26/26) مجيء صاحب الحال نكرة:

بيّن النّحاة شروطَ الحال، والتي منها أن يكون صاحبها معرفة؛ لأنَّه خبر في المعنى حيث أشبه المبتدأ، والإخبار عن النكرة لا يفيد، والمبتدأ لا يقع نكرة إلا بمسوغ، وكذلك صاحب الحال[1]، والذي يسوغ مجيء صاحب الحال نكرة، تخصيصها بالوصف، أو الإضافة، كما في قول عنترة بن شداد العبسي:

فيهَا اثْنَتَانِ وأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُودًا كخَافِيَةِ الغُرَابِ الأَسْحَمِ[2]

فالشاهد قوله: (سودًا) على رواية النَّصب، فإنَّه جاء حالًا صاحبه نكرة، وهي (حلوبة)، والذي سوغ ذلك تخصيص صاحب الحال النكرة بالوصف في قوله: «اثنتان وأربعون حلوبة».

وقد وجه العلماء إعراب (سود) في هذا الشاهد بأربعة أوجه: فمنهم من أعرب (سودًا) حالًا من العدد[3]، أو حالًا من حلوبة[4]، ومنهم من أعربه صفة لـ(حلوبة)[5]، لـ(حلوبة)[5]، ومنهم من أعربه تمييزًا[6]، وفي رواية الرفع (سودٌ) على أنَّه نعت للعدد.

والأظهر أنَّه حال من العدد؛ لأنَّه الأقرب إلى قواعد اللغة في وصف الجمع بالجمع، وهو مثل ما أجازه سيبويه من قول العرب: «عليه مائة بيضًا»[7]، والأقرب – كذلك- إلى معنى الهيئة.

---

(1) بين العلماء رحمهم الله تعالى مسوغات مجيء صاحب الحال نكرة، في كتب النحو ينظر: شرح الرضي على الكافية2/23،24، وشرح ابن عقيل1/575،578، همع الهوامع2/304،305، دليل السالك1/462.

(2) من الكامل، وهو في ديوانه ص144، ومعنى حلوبة أي: محلوبة، وروي بموضعها (خلية): والخلية أن يعطف على الحوار ثلاث نياق، ثم يتخلى الراعي بواحدة منهن، ورويت (سودًا) بالرفع والنصب، و(كخافية) أي للطائر أربع خواف وهو ريش الجناح مما يلي الظهر، و(الأسحم) أي الأسود، ورد في: (شرح المعلقات العشر للزوزني ص 237، خزانة الأدب 7/390،392).

(3) ينظر: شرح شذور الذهب ص251،252.

(4) ينظر: شرح شذور الذهب ص 252.

(5) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج 1/325، توضيح المقاصد 3/1328، شرح شذور الذهب ص252.

(6) ينظر: علل النحو 517،518، العدد في اللغة ص35، شرح شذور الذهب ص 252.

(7) ينظر: الكتاب 2/112.

أما آراء العلماء في مسألة مجيء صاحب الحال نكرة، فقد جاءت على النحو الآتي:

رأي الجمهور وهو: الجواز بمسوغ والقياس عليه، وإن كان بغير مسوغ، يقصر على السماع، وهو قول الخليل[1]، ويونس[2]، وتبعهم الجمهور[3].

أما رأي سيبويه فهو الجواز [4]، حيث يرى جواز مجيء صاحب الحال نكرة بغير مسوغ فقال: «وما كان صفة للنكرة جاز أن يكون حالًا للنَّكرة»، وتبع سيبويه في رأيه، أبو حيان[5].

وكما تقدم، فإنَّ صاحب الحال أشبه المبتدأ، في كونه محكومًا عليه بالحال، والمبتدأ لا يقع نكرة إلا بمسوغ[6] يسوغ الابتداء بالنكرة[7]،وكذلك الحال من مسوغاته أن يُخصص صاحب الحال بوصف، أو إضافة، وغيرها[8].

ويظهر أنَّ قول الجمهور هو الراجح؛ لأنَّ مجيء النكرة بغير مسوغ قليلٌ في فصيحِ الكلام، فلا ينبغي أن يؤخذ بالأقل استعمالًا ويعمم، وإنما يُقاس على الأكثر والأفصح عند العرب، وما سُمع يُقتصر به على السماع ولا يُقاس عليه، كقولهم: «عليهم مائة بيضا»[9]، ومن جهة أخرى فإنَّ هذا قد يؤدي إلى أن تلتبس الصفة بالحال، فالأقوى رأي الجمهور لضبط قواعد اللغة، ثم إنَّ صاحب الحال بمنزلة المبتدأ، والحال بمنزلة الخبر؛ لأنَّها حكم عليه، فكما أنَّه لا يجوز أن يأتي المبتدأ نكرة بغير مسوغ فكذلك صاحب

---

(1) ينظر: الكتاب 112/2.

(2) ينظر: الكتاب 112/2، الارتشاف 346/2.

(3) وهو رأي الرضي ينظر شرح الكافية 2 /23،22، وابن مالك ينظر شرح ابن عقيل 575/1، وابن عصفور عصفور في المقرب ينظر 153/1، وابن هشام ينظر شرح شذور الذهب ص 251، والأزهري ينظر: شرح التصريح 585/1، وهمع الهوامع 303/2.

(4) ينظر: الكتاب 113/2،114.

(5) ينظر: الارتشاف 346/2، همع الهوامع 304/2.

(6) ينظر: دليل السالك 461/1.

(7) ينظر: همع الهوامع 304/2.

(8) ينظر: أوضح المسالك 271/2-273-275.

(9) ينظر: شرح شذور الذهب ص 251.

الحال؛ لأنَّ الهدف من الحال الإخبار، والإخبار بنكرة لا يفيد السامع.

وشاهد عنترة من الشواهد السيَّارة في النحو والصرف، ويُستشهد به على عدة مسائل في: الحال، وتمييز العدد، والنعت، والحمل على المعنى [1].

(1) ينظر: الأصول 325/1، شرح شذور الذهب ص251،252، توضيح المقاصد والمسالك 1328/3 ، اللباب في علوم الكتاب 166/9،350.

(27/27) تثنية الحال وجمعه:

يأتي الحال من الفاعل والمفعول بلفظ واحد، كما في قول عنترة بن شداد العبسي:

مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوادِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا[1]

والشاهد فيه قوله: (فردين)، حيث ثُنِّي ونُصِبَ على الحال من ضمير الفاعل والمفعول في (تلقني) [2].

قال الرضي نقلًا عن المبرد: «فالألف في (تستطارا)، راجع إلى روانف؛ لأنَّه بمعنى رانفتين»[3]

وقد ذكر هذه المسألة عدد من العلماء، منهم أبو البركات الأنباري[4]، والرضي[5]، وابن هشام[6]، فيرى ابن الأنباري جوازه مستشهدًا بشاهدين[7]، أحدهما قول عنترة السابق، والآخر قول قيس بن الملوح:

تَعَلَّقْتُ ليلى وهي ذاتُ مُؤصَّدٍ وَلَمْ يَبْدُ لِلأَتْرابِ مِنْ ثَدْيِها حَجْمُ

صَغِيرينِ نَرعى البُهمَ يا ليتَ أنَّنَا إِلى اليَومِ لَمْ نَكْبَرْ وَلَمْ تَكْبَرْ البُهمُ[8]

ومن شواهدهم عليه قوله تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ

---

(1) من الوافر، وهو في ديوانه 75، ومعنى روانف: جمع رانفة، أسفل الألية، والاستطارة: التفرق والذهاب، وورد الشاهد في: سمط اللآلي 483/1، خزانة الأدب514/7.

(2) ينظر: المفصل للزمخشري ص89، أسرار العربية ص 150، شرح المفصل 116/4، ينظر: الكافية للرضي 437/3، الدرر 80/2.

(3) ينظر: شرح الرضي 437/3.

(4) ينظر: أسرار العربية ص 150.

(5) ينظر: شرح الرضي 437/3.

(6) ينظر: أوضح المسالك 294/2.

(7) ينظر: أسرار العربية ص150.

(8) من الطويل، وهو في ديوانه برواية أبي بكر الوالبي بتحقيق يسري عبدالغني ص 28، والشعر والشعراء ص281، وفي خزانة الأدب مع اختلاف يسير230/4، والشاهد قوله: (صغيرين) حيث انتصب وثني على الحال من الفاعل والمفعول كليهما، ومعنى البهم: جمع بهمة، وهي الصغير من أولاد الغنم والبقر، وغيرها؛ مؤصد: صدار تلبسه الجارية.

دَآبِبَيْنِ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّراتٍ ﴾[2].

فهنا جُمع الحال؛ فاستغنيَ بالجمع؛ لاتحاده لفظًا ومعنىً، ونصَّ الرضي أنَّ التثنية والجمع أولى من التفريق، فقال: «وأما الحالان من الفاعل والمفعول معًا؛ فإن كانا متفقين فالأولى الجمع بينهما؛ لأنَّه أخصر، نحو: لقيت زيدًا راكبين، ولا مانع من التفريق، نحو: لقيت زيدًا راكبًا راكبًا»[3].

وظاهر كلام ابن الشجري أنَّه يرى وجوبه حملًا على المعنى[4].

ويظهر هنا الوجوب، كما هو ظاهر كلام ابن هشام؛ لأنَّ تثنية وجمع ما اتفق لفظه ومعناه هو الأولى؛ قياسًا على التثنية؛ لأنَّ العطف لا يُغني عن التثنية، بل يعتبر شذوذًا إلا في الضرورة.

وقد ورد هذا البيت في مسألة أُخرى، وهي زيادة (ما) بعد (متى) الشرطية للتوكيد[5]، وأخرى في كيفية التثنية[6].

---

(1) سورة إبراهيم، آية: 33.

(2) سورة النحل، آية: 12.

(3) شرح الكافية 11/2.

(4) ينظر: الأمالي الشجرية 48/2، 49.

(5) هذه المسألة أشار إليها الغلاييني مستشهدًا ببيت عنترة، ينظر: جامع الدروس العربية 188/2.

(6) ينظر: أسرار العربية ص 150، شرح المفصل 116/4، شرح الكافية الشافية 755/2-1785/4، شرح شرح التصريح 506/2، الدرر 80/2.

(28/28) نصب تمييز المائة ضرورة، والوجه جره على التمييز:

قاعدة النَّحاة في تمييز المائة وجنسها أن يُضاف إلى مفردٍ مجرورٍ؛ لذا يحذف التنوين والنون، ولكن قلَّ مجيئه منصوبًا، كما في قول الربيع بن ضبع الفزاري[1]:

إذا عاشَ الْفَتى مائتينِ عَاما فقدْ ذَهبَ اللذاذةُ والفَتاءُ[2]

ففي الشاهد جاء تمييز (مائتين) بإثبات النون، وما بعدها مفرد منصوب في قوله: (عامًا)، والوجه جرُّه على التمييز[3]، وللنُّحاة أقوال فيها:

فظاهر كلام سيبويه أنَّ هذا ضرورة شعرية، والمراد مقدَّر؛ إذ يقول: «لأنَّه لو جاز في الكلام أو اضطر الشاعر فقال: ثلاثة أثوابًا، كان معناه ثلاثة أثوابٍ»[4].

ويرى المبرد، وابن يعيش[5]، والشاطبي[6]الاضطرار أيضًا ، إلا أنَّ المبرد يُرجع ذلك ذلك إلى الأصل؛ لأنَّهم يرون شبه المائة بالعشرين من أوجه ذكرها ابن يعيش، والشاطبي[7]، فيقول المبرد: «فقد رجع في اللفظ إلى حال العشرين وما أشبهها، ولكنَّ المعنى يوجب فيه الإضافة»[8]، وظاهر كلام الصيمري[9]، الإجازة[1]، وقلَّله الرضي[2]،

---

(1) هو الربيع بن ضبع بن وهب بن بغيض من بني فزارة بن ذبيان بن غطفان، عمر حتى قيل: إنه بلغ مئتي عام، أدرك الإسلام، كان من خطباء الجاهلية. ينظر: شعر غطفان في الجاهلية والإسلام ص371.

(2) من الوافر، وهو في ديوانه ص 6، ورد الشاهد في الكتاب 208/1، 162/2، واختلفت نسبته في الكتاب فقط ففي الجزء الأول نسبه سيبويه للربيع، وفي الجزء الثاني نسبه ليزيد بن الضبة، وباقي كتب اللغة والنحو إما أن يذكر بلا نسبة أو ينسب للربيع، والصحيح أنه للربيع ورد الشاهد في: سمط اللآلي ص802، والخزانة 7/ 379، وفي رواية للبيت: (تسعين عاما)، وهذا لا شاهد فيه، كما يروى: (اللذاذة والفتاء)، و(أودى المسرة والفتاء)، ومعنى أودى: ذهب أو انقطع، والفتاء: الشباب الممدود ينظر: لسان العرب مادة (فتا).

(3) ينظر: المقتضب 169/2، الجمل للزجاجي ص 242، شرح الرضي على الكافية 305/3.

(4) ينظر: الكتاب 162/2.

(5) ينظر: شرح المفصل 23/6،24.

(6) ينظر: المقاصد الشافية 246/6.

(7) ينظر: شرح المفصل 21/6،22، المقاصد الشافية 255/6.

(8) ينظر: المقتضب 169/2.

(9) هو أبو مُحَمَّد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري، له التبصرة في النحو، لم يذكر له العلماء تاريخ مولد ولا وفاة، إلا أنهم رجحوا من خلال معاصريه أنه من علماء القرن الرابع. ينظر: إنباه الرواة 123/2، بغية الوعاة ص285.

الرضي[2]، ويرى شذوذه المرادي[3]، ولا يجوِّز ابن هشام القياس عليه، وكذلك الشاطبي[4]، وقال الأشموني: «لا يُقاس عليه، وأجاز ابن كيسان المائة درهمًا، والألف دينارًا »[5].

وقد استشهد النحاة في هذه المسألة بقراءة الكسائي، وحمزة، وخلَف، بحذف التنوين، ووافقهم الحسن، والأعمش، في قوله تعالى: ﴿**ثَلَاثَ مَائَةِ سِنِينَ**﴾[6]، وقرأ الباقون بإثبات التنوين كما في الآية [7]، ولا تكاد تجد هذه القراءة في كتب القراءات إلا وذكر معها قول الربيع والعكس في كتب النحو، قال المبرد: «وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر»[8]، وقوله مردود بالقراءة المتواترة، قال ابن جني في هذه القراءة: «يُقرأ بإثبات التنوين وبطرحه والإضافة، فالحجة لمن أثبت التنوين أنَّه نصب (سنين) بقوله: (ولبثوا) ثم أبدل (الثلاثمائة) منها، فكأنَّه قال: ولبثوا سنين ثلاثمائة، ووجه ثانٍ: أنَّه نصب (ثلاثمائة) بـ(لبثوا) وجعل (سنين) بدلًا منها، أو مفسرة عنها، والحجة لمن أضاف: أنَّه أتى بالعدد على وجهه، وأضافه على خفة بالمفسر مجموعًا على أصله، لأنَّ إجماع النَّحويين على أنَّ الواحد المفسر عن العدد معناه الجمع، فأمَّا (سنون) هاهنا فمجموع جمع سلامة، فلذلك فتحت نونها»[9].

ويرى الفراء أنَّها لغة، وذلك في قوله: «ومن العرب من يضع السنين في موضع سنة، فهي حينئذٍ في موضع خفض لمن أضاف. ومن نوَّن لهذا المعنى يريد الإضافة نصب سنين بالتفسير للعدد، كقول عنترة:

---

(1) ينظر: التبصرة والتذكرة 317/1.

(2) ينظر: شرح الكافية 305/3.

(3) ينظر: توضيح المقاصد 1324/3.

(4) ينظر: المقاصد الشافية 246/6.

(5) ينظر: شرح الأشموني 95/4.

(6) سورة الكهف، آية: 25.

(7) ينظر: الحجة في القراءات السبعة لابن خالويه ص 223، قراءة الكسائي من القراءات العشر المتواترة ص89، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر 213/2.

(8) ينظر: المقتضب 171/2.

(9) ينظر: الحجة في القراءات السبعة لابن خالويه، ص 223.

فيها اثنتان وأربعون حلوبة سودًا كخافية الغراب الأسحم[1]»[2]

ويرى ابن خالويه رأي الفراء؛ إذ يقول: «ومن العرب من يقرُّها على لفظ الياء، ويجري النون بوجهوه الإعراب؛ تشبيهًا بقولهم: (قنّسرين)، وَ(بيرين)»[3].

والذي يظهر –والله أعلم– أنَّها لغةٌ من لغات العرب؛ لورود قراءة حمزة، والكسائي، ولا شك أنَّ القراءات مقدَّمة على كلام النَّحاة وقواعدهم، كذلك قول الفراء، وابن خالويه، وهما من العلماء المتقدمين؛ وعرض الصيمري –وهو من علماء القرن الرابع– الشاهد فلم يذكر فيه شذوذًا ولا اضطرارًا[4]؛ ولورود الشواهد الشعرية التي ذكرها ذكرها سيبويه والنَّحاة من بعده، ومنها قول الشاعر:

أَنْعَتُ عَيْرًا من حَمِيرِ خَنْزَرَهْ

فِي كُلِّ عَيْرٍ مائَتَانِ كمَرَهْ[5]

(1) سبق تخريجه مسألة رقم 26.

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء 138/2.

(3) ينظر: الحجة في القراءات السبعة لابن خالويه ص 223.

(4) ينظر: التبصرة والتذكرة 317/1.

(5) من الرجز، نسب في معجم البلدان للأعور بن براء الكلبي ينظر: المعجم ص 471،472. في الكلام على (خنزرة) وهي اسم موضع، ورد في الكتاب 208/1،162/2، وفي اللسان مادة مادة (خنزر).

(29/29) مجيء التمييز مفردًا والمميَّز جمعًا:

اعتبره البغدادي من الضرورة الشعرية في التمييز، مستشهدًا بقول الحطيئة[1]:

سيري أَمَامَ أُولاكِ الْأَكْثَرون حَصىً والأَكْرَمُونَ أَبًا مِن آلِ شَمَّاسِ[2]

إذ أفرد: (أبًا) مع أنَّه تمييز لجمع. ذكره البغدادي [3].

والاستعمال الفصيح المطابقة، نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴾[4].

والذي يظهر أنَّ الشاهد لا ضرورة فيه؛ لأنَّ الأصل في التمييز أن يكون مفردًا، ولا تلزم المطابقة إلا في تمييز الجملة[5]، وصحيح في الفصيح أن يُطابق، ولكن الإفراد جائز. وهذا ظاهر كلام الصيمري، والسيوطي، قال الصيمري: «ولا يجوز أن يكون المميز جمعًا، إلا في موضع يلتبس الواحد فيه بالجمع، كقولك: زيد أفره منك عبيدًا، ولو قلت: أفره منك عبدًا، وأردت الجمع لم يكن فيه دليل، والتبس بأنَّك تريد عبدًا واحدًا، فقلت: عبيدًا؛ ليُعلم أنَّك أردت الجمع، كما قال الله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴾»[6].

والأقرب أنَّ المسألة راجعة إلى المقصود من المتكلم وخوف اللبس، كما هو ظاهر كلام الصيمري والسيوطي[7].

---

(1) ينظر: الخزانة 286/3.

(2) من البسيط، وهو في ديوانه برواية ابن السكيت ص 50، من قصيدة يمدح بها بغيض بن عامر بن شماس، وهذه الرواية كما في الديوان، وروي صدر البيت: «سيري أُمَامُ فإن الأكثرين حصى»، وللعجز رواية أخرى: «والأكرمين إذا ما ينسبون أبًا»، وفي رواية أيضا: والطيبون، ينظر: العقد الفريد177/6، الحماسة المغربية 166/1، خزانة الأدب 3/ 286.

(3) ينظر: خزانة الأدب 286/3.

(4) سورة الكهف، آية: 103.

(5) ينظر: همع الهوامع 342/2.

(6) ينظر: التبصرة والتذكرة 318/1.

(7) ينظر: التبصرة والتذكرة 318/1، وهمع الهوامع 342/2.

وقد قال السيوطي مبينًا هذه المسألة، وشارحًا الآية الكريمة: «أو يكون التمييز مصدرًا لم يُقصد اختلاف أنواعه، نحو: زكيَ الزيدون سعيًا، فإن قُصد اختلاف الأنواع في المصدر لاختلاف محالِّه جاء التمييز جمعًا، نحو: ﴿ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴾[1]؛ لأنَّ أعمالهم مختلفة المحَال، هذا خسر بكذا، وهذا خسر بكذا، وكقولك: تخالف النَّاس، أو تفاوتوا أذهانًا»[2].

كما أشار الأستاذ مُحَمَّد مُحَمَّد شُرَّاب في هذا البيت إشارة لطيفة، فقال: «وَحّدَ الأب لأنَّهم كانوا أبناء أبٍ واحد»[3].

وقد استشهد السيوطي هذا البيت بروايته الأخرى: (والطيبون إذا ما ينسبون أبا) في مسألة أنَّ الصفة المشبهة لا يُفصل بينها وبين معمولها إلا في الضرورة، فـ(الطيبون) صفة مشبهة، وَ(أبًـا) تمييز لها، وفصل بينهما بـ(إذا ما ينسبون)[4].

---

(1) سورة الكهف آية 103.

(2) ينظر: همع الهوامع 342/2

(3) ينظر: الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية 99/1.

(4) ينظر: همع الهوامع 79/3، الدرر 278/5.

(30/30) إضافة الاسم إلى مرادفه:

اختلف النَّحويون في إضافة الاسم إلى مرادفه، فهو ممنوع عند البصريين وذلك لأنَّ الإضافة لم تكتسب من الاسم المضاف شيئًا، وأجازه الكوفيون محتجين ببعض الشواهد، منها قول الحُطيئة:

فلو بلغت عَوَّا السِّماكِ قبيلةٌ لزادت عليها نهشل وتَعَلَّتِ[1]

أُضيف الاسم: (عوّا) إلى لفظ مرادفه (السَّماكِ)، وهذا ما سماه ابن مالك: «إضافة المعتبر إلى الملغى»[2]، فاضطُر أهل البصرة إلى التأويل، وتأويل الشاهد على رأيهم: وبلغت عوَّا المسمى بهذا الاسم الذي هو السماك.

قال الزمخشري: «ولا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته، ولا الصفة إلى موصوفها، وقالوا: دار الآخرة، وصلاة الأولى، ومسجد الجامع، وجانب الغربي، وبقلة الحمقاء، على تأويل دار الحياة الآخرة، وصلاة الساعة الأولى، ومسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وبقلة الحبة الحمقاء»[3].

وكما سبق فقد أجاز أهل الكوفة إضافة الاسم إلى مرادفه، ويجري مجراه إضافة الاسم إلى لفظ زائد، أي: إلى نفسه متى ما اختلف اللفظان؛ واحتج الكوفيون على جوازه بما سمع من القرآن الكريم وقراءاته، وبعض الشواهد التي لا تقبل الردّ، كإضافة الاسم إلى مرادفه، وإضافة الاسم إلى اللقب، والمسمى إلى الاسم، والصفة إلى الموصوف، أو العكس.

فمن القرآن قراءة حميد بن قيس[4]، لقوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُ تَعَالَى جُدُّ رَبِّنَا ﴾[5]،

---

(1) من الطويل، وهو في ديوانه برواية ابن السكيت ص 140، وفي الديوان: (ولو بلغت دون السماء قبيلة) وفي رواية أخرى:(عوا السماء)، وفي الديوان: (وتغلت)، والعوا اسم نجم مقصور (اللسان–عوي)، وورد الشاهد في: مجالس العلماء للزجاجي 149.

(2) ينظر: شرح التسهيل 235/3، المساعد 336/2.

(3) المفصل في صنعة الإعراب ص123، شرح المفصل 10/3،11.

(4) هو حميد بن قيس، الأعرج مولى آل الزبير بن العوام. وكان قارئ أهل مكة، وكان ثقة كثير الحديث ت130هـ. ينظر: الطبقات الكبرى 33/6 ، مشاهير علماء الأمصار ص228 .

(5) سورة الجن، آية: 3.

بضم الجيم مضافًا ومعناه العظيم، قال أبو حيَّان: «حكاه سيبويه، وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف، والمعنى: تعالى ربنا العظيم»[1]، ولغطفان شواهد كثيرة، أذكر منها قول النَّابغة:

والمؤمِنِ العائذاتِ الطيرِ تَمسَحُها رُكبانُ مَكة بينَ الغَيلِ والسَّنَدِ[2]

قال فيه ابن يعيش: «فالبيت للنابغة، والشاهدُ فيه إضافةُ (العائذات) إلى (الطير)، فهو من قبيلِ (سَحْقُ عِمامةٍ)؛ لأَنَّ (العائذاتِ) من صفةِ الطير» أي: أضاف الصفة إلى الموصوف[3].

وقول الشماخ:

ذعَرْتُ به القطا ونَفَيتُ عنهُ مقام الذِئْبِ كالرَّجُل اللعينِ[4].

فهنا أضاف الشاعر الموصوف إلى الصفة في قوله (مقام الذئب) [5]، قال أبو منصور الجواليقي[6]: «أراد مقام الذئب اللعين»[7].

واحتج الكوفيين بجوازه قياسًا على باب العطف؛ فعطف الشيء على مرادفه واردٌ في عددٍ من أقوال العرب، كقول يزيد بن سنان الغطفاني[8]:

---

(1) ينظر: البحر المحيط 341/8.

(2) من البسيط، وهو في ديوانه ص 15، وفي رواية الديوان ينتهي البيت بـ(والسعد) بدلًا من (السند)، والمؤمن اسم فاعل من آمن، أراد به الله، عائذات الطير: التي عاذت بالحرم، أي التجأت إليه فأمنت، تمسحها: أي تلمسها، أو تزورها، الغيل والسعد: مكانان مرتفعان بين مكة ومنى، ورد في: (شرح المعلقات العشر للزوزني ص 300، العمدة 177/2).

(3) ينظر: شرح المفصل 13،11/3.

(4) من الوافر، وهو في ديوانه ص321، ذعرت: خوفت، ونفرت. نفيت: طردت. اللعين: المطرود، ورد الشاهد في: (جمهرة أشعار العرب ص 28، وجمهرة اللغة ص949، وخزانة الأدب 4/ 347، 348، ولسان العرب 13/ 388 مادة (لعن)).

(5) ينظر: شرح المفصل 13/3، شرح الرضي على الكافية 243/2.

(6) هو موهوب بن أحمد بن مُحَمَّد بن الخضر بن الحسن، أبو منصور ابن الجواليقى (المتوفى: 540هـ) ينظر: (وفيات الأعيان 342/5).

(7) ينظر: أدب الكاتب ص84.

(8) هو يزيد بن أبي حارثة بن مرة من بني ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان لقب بالمقشعر؛ لأنَّه إذا حضر

فَلم أَجْبُن وَلم أنكل وَلَكِن يَمَمْتُ بهَا أَبَا صَخْر بنَ عَمْرو[1]

الشاهد قوله: (فلم أنكل ولم أجبن)، حيث عطف مترادفين؛ ذلك أنَّ معنى نكل: (نكص وجبن)[2]، وكقول الحطيئة –أيضًا–:

أَلا حَبَّذَا هِنْدٌ وأَرْضٌ بها هِنْدُ وهندٌ أَتَى مِن دُونِها النَّأْيُ والبُعْدُ[3]

فالشاهد فيه قوله: (النأي والبعد) حيث عطف مترادفين؛ إذ معنى النأي والبعد واحد[4]؛ وإنما جاز ذلك لاختلاف اللفظين، والأصل في المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه، وفي الشاهد السابق ترك الأصل؛ وعليه قاس الكوفيون.

وقد اختلف العلماء في نوع الإضافة، فذهب جماعة من النحويين إلى أنَّها إضافة محضة، وهو اختيار أبي حيَّان [5]؛ لأنَّهم أَوَّلُوا المضاف إليه، كما في شاهد الحطيئة: وبلغت عوَّا المسمى بهذا الاسم الذي هو السماك؛ ولأنَّهم –أيضًا– رأوا «ثبوت لوازم التعريف من نعت المعرفة به، وعدم جواز جره بـ(رُبَّ)، ونصبه حالًا»[6]، ويرى أبو علي الفارسي[7] وابن الأنباري[8]، ابن الدباس[9]، وأبو علي الشلوبين[1]، أنَّ إضافته غير

حربا اقشعر، له مناقضة مع النَّابغة الذبياني، ينظر: جمهرة النسب ص417، معجم الشعراء ص426.

(1) من الوافر، وهو في ديوانه ص5، ورد في المصون في الأدب ص 86، اختيارات المفضل 1/ 351، شرح أبيات سيبويه 2/ 279؛ شرح اختيارات المفضل 1/ 351؛ وبلا نسبة في الدرر 6/ 325؛ وسر صناعة الإعراب 2/ 456، 528، ولسان العرب 12/ 22 (أمم)؛ وهمع الهوامع 2/ 236 ، والدرر 325/6.

(2) ينظر: القاموس المحيط ص 1375.

(3) من الطويل في ديوانه شرح حمدو طماس ص39، ولم أجده في ديوانه برواية ابن السكيت، ورد في شرح القصائد السبع الطوال 202، 299، مختارات شعراء العرب لابن الشجري 12/3.

(4) ينظر: شرح المفصل 10/1 .

(5) ينظر: المساعد 332/2.

(6) ينظر: الارتشاف 1805/4، المساعد332/2.

(7) ينظر: الإيضاح العضدي 281/1-283.

(8) ينظر: أسرار العربية ص 207.

(9) ينظر: الارتشاف 1805/4، المساعد 333/2، هو أبو الكرم المبارك فاخر بن مُحَمَّد بن يعقوب النحوي البغدادي المعروف بابن الدباس ت500هـ، ينظر: نزهة الألباء 281/1، تاريخ الإسلام 832،831/10، الأعلام للزركلي 271/5.

محضة؛ لشبهها بإضافة حسن الوجه.

وقال ابن بابشاذ[2]: «إضافته غير محضة، لكنها تتعرف بما تضاف إليه»[3]،وذهب ابن عصفور إلى أن إضافتها محضة؛ لأنَّ الأصل في كل منهما الانفصال بدليل امتناع دخول (أل) مع الإضافة [4]، أما ابن مالك فيرى أنَّها شبه محضة[5]؛ لأنَّ فيها اتصال من وجه وانفصال من آخر[6]، سماها ابن مالك: «إضافة المعتبر إلى الملغى»[7].

والراجح –والله أعلم– المذهب الأول؛ لأنَّه حججهم أقوى من غيرهم.

وقد ورد شاهد الشماخ في الصرف في الحديث عن كلمة (شيطان)[8].

وشاهد يزيد بن سنان فيما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير الإضافة، ولغير دخول (أل)، ولغير منع الصرف، وقيل فيه حذف التنوين من (أبا صخر)؛ لأنَّه كنية في الشهرة، والاستعمال بمنزلة العَلَم[9].

أما قول الحطيئة فقد استشهد به ابن يعيش في مسألتين: الأولى منهما ما تقدم ذكره، والثانية مسألة صرف ما لا ينصرف في كلمة (هند)[10]،كما احتجَّ به السيوطي

---

(1) ينظر: التوطئة ص 250، الارتشاف 1805/4، وهو أبو علي عمر بن مُحَمَّد المعروف بالشلوبيني ولد بأشبيلية وأخذ النحو عن السهيلي والجزولي توفي بأشبيلية عام645هـ ينظر: وفيات الأعيان 451/3، سير أعلام النبلاء 398/16.

(2) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد المصري نشأ بمصر ثم وفد العراق لتجارة اللؤلؤ فجنحت نفسه لتلقي العلم وفتح عليه ثم قفل إلى مصر وتصدر للإفادة في جامع عمرو بن العاص ت469هـ ينظر: نزهة الألباء ص263، وفيات الأعيان 516،515/2.

(3) ينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ، تحقيق: حسين علي السعدي ص 306، شرح الجمل لابن خروف 275/2.

(4) ينظر: المساعد 332/2.

(5) ينظر: التسهيل ص 156.

(6) ينظر: المساعد 333/2.

(7) ينظر: المساعد 336/2.

(8) ينظر: المنصف 1/ 109، مجالس ثعلب 2/ 543، والمحتسب 1/ 327.

(9) ينظر: الكتاب 506/3، سر صناعة الإعراب 2/ 528،456، وهمع الهوامع 2/ 236، والدرر 325/6.

(10) ينظر: شرح المفصل 10/1، 70.

في مسألة (حبذا)[1].

(1) ينظر: همع الهوامع 39/3.

(31/31) إضافة لفظ (وحد) إلى مضمر:

(وحد) لفظ لازم الإفراد والتذكير؛ لأنَّه مصدر، وهو مما يلزم الإضافة، وأكثر أحواله النَّصب.

قال الربيع بن ضبع الفزاري:

وَالذِّئْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالْمَطَرَا[1]

أضاف لفظ (وحدٍ) إلى ياء المتكلم، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ﴾[2].

ذكر النُّحاة ألفاظًا تلزم الإضافة، وذكروا منها ما يضاف لكل مضمر، وهو لفظ (وحدَ) [3]. ولفظ (وحد) يدل على الانفراد، وهو منصوب غالبًا، إما ظاهرًا، كما في الآية الكريمة، أو مقدرًا عند إضافته إلى ياء المتكلم، كما في قول الربيع.

وسُمع من العرب جَرها في خمس كلمات وهي: (فلان نسيج وحدِه)، و(قريع وحدِه)، و(عيير وحده)، و(رجيل وحده)، و(جحيش وحدِه).

وقد اختلف العلماء في نصب (وحد) على النحو الآتي:

يرى الخليل بن أحمد، وسيبويه: أنَّه اسم موضوع موضع المصدر، الموضوع موضع المشتق منصوب على الحالية؛ لأن تأويل (وحدَه): انفرادًا، فوحد في موضع إيحاد، وإيحاد في موضع موحد.[4]

وذهب يونس بن حبيب[5]، وهشام[6]، والكوفيون إلى أنَّه منصوب على الظرفية؛

---

(1) من المنسرح، وهو في ديوانه ص 4، ورد في شرح المعلقات التسع المنسوب للشيباني ص 209، أمالي المرتضي 1/ 256، وحماسة البحتري ص 201، وخزانة الأدب 7/ 384.

(2) سورة غافر، آية: 12.

(3) ينظر: الكتاب 90/1، أوضح المسالك 103/3 شاهد رقم 327، التصريح بمضمون 694/1.

(4) ينظر: الكتاب 377/1.

(5) يونس بن حبيب، يكنى أبا عبد الرحمن، وهو من شيوخ سيبويه، مات سنة اثنتين وثمانين ومئة، وهو ابن ثمان وثمانين سنة، ينظر: نزهة الألباء ص47،معجم الأدباء 6/ 2850.

(6) يظهر أنَّه هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي صاحب الكسائي، له كتاب الحدود وكتاب القياس، ت(209هـ) ينظر: إنباه الرواة 364/3،365.

لقول العرب: زيد وحده، أي: في موضع التفرد [1].

وحُكي عن الأصمعي أنه مصدر لفعل مستعمل (وحد- يحد)[2].

وأنه مصدر لم يلفظ بفعل، نقله المرادي، ولم يعزه إلى أحد.[3]

والذي يظهر أنَّ (وحد) منصوبة على الحالية؛ وذلك لأنَّ فيها بيان الحال والهيئة، فكما نقول: جئت راكبًا، و(راكبًا) مما لاشك فيه أنَّه حال منصوبة، فكذلك (وحد) في قول: (جاء زيد وحدَه)؛ إذ بينت حال مجيء زيد.

وقد ورد قول الربيع: «والذئب أخشاه» عند سيبويه في باب: «ما يختار فيه إعمال الفعل»[4].

فمن نصب فعلى إضمار الفعل: (أخشى الذئب أخشاه)، ومن رفع فعلى الابتداء[5].

---

(1) ينظر: أوضح المسالك 103/3.

(2) ينظر: توضيح المقاصد باب الحال 696/2.

(3) ينظر: المصدر السابق 696/2.

(4) ينظر: الكتاب 90/1.

(5) ينظر: الكتاب 90/1، الردّ على النحاة ص107، اللمحة 306/1.

(32/32) مجيء الصفة جامدة:

الأصل في الصفة أن تكون مشتقة، وقد تأتي جامدة مؤولة بالمشتق؛ للمبالغة في المدح أو الذم، ومن ذلك ما تقوله العرب: هو الرجل كل الرجل، أي: الكامل في الرجال، ومن الشواهد عليه قول الحطيئة:

هو الفَتَى كُلُّ الفَتَى فاعْلَمُوا لا يُفْسِدُ اللَّحْمَ لَدَيْهِ الصُّلُولْ[1]

فالشاهد قوله: (الفتى كل الفتى)، وتأويله: الكامل في الفتيان.

وقد قال سيبويه في باب سماه (هذا باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لا تكون صفة): «وذلك أَفْعَلُ منه، ومثلك وأخواتهما، وحسبك من رجلٍ، وسواء عليه الخير والشر، وأيما رجلٍ، وأبو عشرة، وأبٌ لك، وأخٌ لك، وصاحبٌ لك، وكلُّ رجلٍ»[2].

وهذا القسم الذي ذكره سيبويه مما يُوصف به عند العرب قال فيه: «وإنَّما صار هذا بمنزلة الأسماء التي لا تكون صفة من قِبَل أنَّها ليست بفاعلة، وأنَّها ليست كالصفات غير الفاعلة، نحو: حسنٍ، وطويلٍ، وكريمٍ»[3]

فالأصل في الصفة أن تكون مشتقة من الفعل، كاسم الفاعل: (شاربٍ، وآكلٍ، وسالمٍ)، أو صفة مشبهة باسم الفاعل كـ(شديدٍ، وحسنٍ، وبطل)، إلا أنَّ العرب وصفوا بالأسماء المبهمة، وغيرها من الجوامد غير المحضة مما يسهل تأويله بالمشتق[4] للمبالغة في المدح، أو الذم، نحو قولهم: هو الرجل كل الرجل، أي: الكامل في الرجال، ومن الشواهد عليه قول الحطيئة السابق.

وقد استشهد به على هذه المسألة ابن يعيش ولا أعرف نحويًا غيره استدل به،

---

(1) من السريع، وهو في ديوانه برواية ابن السكيت ص297، روي أيضا: (ذاك الفتى يبذل ذا قدره)، معنى صل اللحم يصل: أي إذا أنتن، وقد ورد الشاهد في لسان العرب 383/11 مادة(صلل)، المحتسب 174/2، شرح المفصل 49/3.

(2) ينظر: الكتاب 24/2.

(3) ينظر: المصدر السابق 25،24/2.

(4) ينظر: الكتاب 26،25/2، شرح التصريح 351،350/1.

واستُشهد به لُغويًا في معنى الصلول: وهو اللحم المنتن، في كتب التفسير، واللغة[1].

(1) ينظر: تفسير الماوردي 157/3، تفسير القرطبي 92/14،21/10، جمهرة اللغة 144/1، الصحاح مادة(صلل)، لسان العرب مادة (صلل).

(33/33) خروج الظرف عن الظرفية اتساعًا:

توسع النحويون في الظرف والجار والمجرور مالم يتوسعوا في غيرهما، فقد يُضاف اسم الفاعل إلى الظرف، أو يُنصب مفعولًا به من باب الاتساع فيه، من ذلك قول الشماخ:

رُبَّ ابنِ عَمَّ لسُلَيمَى مُشْمَعِلٌّ
طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسَلْ[1]

وقد احتجَّ به سيبويه[2]، وأبو علي الفارسي[3]، والأعلم الشنتمري[4]، وابن الشجري[5]، وابن يعيش[6]، والسمين الحلبي[7]، والبغدادي على هذه المسالة [8].

ومنه قوله تعالى:﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾[9]، قال ابن يعيش في الآية: «فيوم الدين ظرف حِيلَ مفعولًا على السعة؛ ولذلك أضيف إليه»[10].

قال السمين الحلبي[11] في الآية: «وإضافةُ مالك ومَلِك إلى يوم الدين من باب الاتِّساع؛ إذ متعلَّقُهما غيرُ اليوم، والتقدير: مالكِ الأمرِ كله يومَ الدين.

---

(1) من الرجز، للشماخ، وهو في ديوانه ص 389؛ ولجبار بن جزء في خزانة الأدب 4/ 233، 235 – 239،237، 8/ 212،213، وشرح أبيات سيبويه 1/ 13، وشرح شواهد الإيضاح ص 167، وكلاهما من غطفان، وبلا نسبة في: الفائق في غريب الحديث والأثر76/1، لسان العرب 11/ 447 (عسل)، ومجالس ثعلب 1/ 152، المشمعل: الجاد في أمره الماضي فيه، الكرى: النُّعاس.

(2) ينظر: الكتاب 177/1، شرح أبيات سيبويه 13/1.

(3) ينظر: الإيضاح ص 164.

(4) ينظر: النكت 288/1.

(5) ينظر: أمالي ابن الشجري 576/2.

(6) ينظر: شرح المفصل 46/2.

(7) ينظر: الدر المصون 51/1.

(8) ينظر: الخزانة 233/4، 212/8.

(9) سورة الفاتحة، آية: 4.

(10) ينظر: شرح المفصل 46/2.

(11) هو أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756هـ) ينظر: معجم المفسرين 84/1.

ونظيرُ إضافة (مالك) إلى الظرف هنا إضافة (طَبَّاخ) إلى (ساعات) من قول الشاعر:

رُبَّ ابنَ عَمٍّ لسُلَيْمى مُشْمَعِلٌّ طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ»[1]

وعده القيرواني[2] ضرورة شعرية لا تجوز في الكلام[3]، وفسر القيسي[4] قول الشاعر: (طباخ ساعات الكرى) بقوله: «أضاف (طباخٍ) إلى (الساعات) على تشبيه الظرف من الزمان بالمفعول به، لا لأنَّ (الساعات) ظرف، ولو أراد بها الظرف لم تجز الإضافة إليها، وهي على أصلها من الظرفية، لأنَّه يُقدّر معها حرف الجر، وهو (في) التي معناها: الوعاء، والإضافة إلى الحرف غير جائزة، وإنما يُضاف إلى الأسماء»[5].

(1) ينظر: الدر المصون 51/1.

(2) هو أبو عبد الله التميمي مُحَمَّد بن جعفر القزاز القيرواني كان إماما علامة قيما بعلوم العربية، ذكره الحسن بن رشيق في «كتاب الأنموذج» فقال: مات بالقيروان سنة 412هـ وقد قارب التسعين، وهو جامع «كتاب الجامع» في اللغة وهو كتاب كبير حسن متقن رتبه على حروف المعجم؛ وكتاب «ما يجوز للشاعر استعماله في ضرورة الشعر»، ينظر: معجم الأدباء2475/6، إنباه الرواة 3/ 84، والمحمدون ص 185، وابن خلكان 4/ 374.

(3) ينظر: ما يجوز للشاعر ص 175

(4) هو أبو علي الحسن بن عبدالله بن الخزاز القيسي، عاش في دولة المرابطين، لم يثبت له سنة ولادة ولا وفاة، قيل: توفي في القرن السادس الهجري، وذكر محقق كتاب إيضاح شواهد الإيضاح أن بروكلمان ذكر أنه ت567هـ ولم تذكر كتب الترجمة سنة وفاته ينظر: الذيل والتكملة 96/1، المطرب من أشعار أهل المغرب ص44.

(5) ينظر: إيضاح شواهد التوضيح 229/1.

(34/34) إضافة (إحدى) إلى علم:

من ألفاظ العدد (إحدى)، ولا يستعمل في الغالب دون تنييف مع العشرة أو العشرين وتوابعه إلا مضافًا لغير علم[1]، نحو قوله تبارك وتعالى: ﴿ **إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ** ﴾[2]، واستعمالها بدون نيف أو إضافة قليل، إلا أنها لا تضاف إلى علم، وقد أضيفت إلى العلم في قول النَّابغة:

إحدَى بلِي وَمَا هام الْفُؤَاد بهَا إلا السّفاهَ وإلا ذكرةً حُلُمَا[3]

فأوَّله بعض النُّحاة على حذف المضاف، أي: إحدى نساء بلي[4].

وقد استشهد به أبو حيَّان التوحيدي، وناظر الجيش، وجلال الدين السيوطي[5].

---

(1) ينظر: شرح المفصل 49/3، همع الهوامع 258/3.

(2) سورة المدثر، آية: 35

(3) من البسيط، وهو في ديوانه ص111، ومعنى بلي: قبيلة من قضاعة واسمها بلية، والسفاه: الطيش وخفة الحلم، والذكرة ضد النسيان، والشاهد ورد في: همع الهوامع 258/3.

(4) ينظر: همع الهوامع 258/3.

(5) ينظر: التذييل والتكميل 332/9، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد2438/5، همع الهوامع258/3.

(35/35) اقتران (أل) في المضاف إضافة لفظية:

مرَّ أنَّ الإضافة إما محضة أو غير محضة، والإضافة المحضة هي التي يكتسب منها المضاف تعريفًا، ويمتنع فيها دخول (أل). أما الإضافة اللفظية فهي على عكس الإضافة المحضة، فلا يكتسب المضاف منها تعريفًا؛ لذا صحَّ دخول (أل) عليها، ومن ذلك قول عنترة:

الشَّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمهُمَا وَالنَّاذِرَيْنِ إذا لَمَ الْقَهُمَا دَمِي[1]

وفيها دخول (أل) في مواضع منها الجمع والمثنى[2]، كما في شاهد عنترة: (الشاتمي عرضي).

واحتج في بيت عنترة ابن هشام، والأشموني[3]، قال الأشموني في شرحه: «وكون (أل) أي: وجودها، في الوصف المضاف كافٍ في اغتفار وقوعه مثنى أو جمعًا اتبع سبيل المثنى، وهو جمع المذكر السالم»[4] من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ ﴾[5].

وقد ورد بيت عنترة كذلك في مسألة اسم الفاعل المجموع العامل عمل فعله[6].

---

(1) من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص 154، وروي: (إذا لقيتهما) مكان (إذا لم ألقهما)، ينظر: (جمهرة أشعار العرب ص373، والأغاني9/ 212، والشعر والشعراء 1/ 259).

(2) ينظر: اللمحة 276/1، شرح التصريح 386/1.

(3) ينظر: أوضح المسالك 87/3، شرح الأشموني 370،369/2.

(4) ينظر: شرح الأشموني 370،369/2.

(5) سورة الحج، آية: 35.

(6) ينظر: شرح التصريح 17/2.

(36/36) حذف التنوين من اسم الفاعل الجاري مجرى الفعل المضارع استخفافًا:

قد يُحذف التنوين استخفافًا، كما في قول النَّابغة:

احْكُمْ كحُكْم فَتاةِ الحَيّ إذْ نظرتْ إلى حَمَامٍ شِراعٍ وارِدِ الثَّمَدِ[1]

وقد ورد هذا الشاهد في باب اسم الفاعل إذا كان غير منون فهو بمنزلة المنون، أي: أنّ الإضافة إلى المعرفة لا تُكسبه تعريفًا، والشاهد عليه: (حمام) وَ(وارد الثمد).

فقد ذَكر سيبويه في بابٍ نصّ عليه باسم: «هذا باب اسم الفاعل الذي جَرَى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفْعَلُ كان نكرةً منونًا»[2].

ثم ذكر بعد ذلك: «واعلم أن العرب يستخِفّون، فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغير من المعنى شيء، وينجر المفعول لكفِّ التنوين من الاسم،...وليس يغيّر كفُّ التنوين إذا حذفته مستخفًا شيئًا من المعنى، ولا يجعله معرفة»[3]

ثم استشهد بما جاء من اسم الفاعل في الشعر غير منونٍ، وذكر منها قول النَّابغة السابق بعد أن قال: «ومما يزيد هذا الباب إيضاحًا أنَّه على معنى المنوّن قول النَّابغة»[4].

النَّابغة»[4].

وذكر هذه المسألة الفراء[5]، وأبو جعفر النَّحاس[6]، في تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا﴾[7].

---

(1) سبق تخريجه في مسألة رقم 4.

(2) ينظر: الكتاب 164/1.

(3) ينظر: الكتاب 166/1.

(4) ينظر: الكتاب 168/1.

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء 173/2

(6) ينظر: إعراب القرآن للنحاس 21/3، وأبو جعفر النحاس هو: أحمد بن مُحَمَّد بن إسماعيل الصفار المعروف بالنحاس، أخذ النحو عن المبرد، والأخفش، وصنف إعراب القرآن، وشرح السبع الطوال(ت338هـ) ينظر: (نزهة الألباء ص217،218، الوافي بالوفيات 237/7).

(7) سورة مريم، آية:93.

وقد ذكر المبرد هذه المسألة واستشهد بهذه الآية الكريمة وقال بعدها: «ومن نوَّن قال: ﴿**آتٍ الرحمَن عبدًا**﴾، وهذا هو الأصل، وذاك أخف وأكثر؛ إذْ لم يكن ناقضًا لمعنى، وكلاهما في الجودة سواء»[1]، قال الفراء: «ولم أسمعه من قارئ»[2]، وكذلك غيره[3].

وقد استشهد بهذا الشاهد ابن الشجري في مجيء الجمع بالواحد المذكر في قوله: «وارد الثمد»[4].

أما باقي كتب النحو فأوردوا هذا الشاهد بعد ذكرهم لقول النَّابغة:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

لذكر المناسبة وتكملة الأبيات[5] .

---

(1) ينظر: المقتضب 150/4.

(2) ينظر: معاني القرآن 173/2.

(3) ينظر: حجة القراءات لأبي زرعة بن زنجلة (ت403هـ) ص623.

(4) ينظر: الأمالي الشجرية 29/3 .

(5) ينظر: : شرح التصريح 317/1 ، والدرر 217/1.

(37/37) توكيد النَّكرة:

منع البصريون ماعدا الأخفش توكيد النكرةِ مطلقًا؛ لأنَّ «النكرة لا يصح توكيدها قياسًا؛ إذ ليس لها عينٌ ثابتةٌ كالمعرفة، فينبغي ألَّا تُؤكد؛ لأنَّ توكيد ما لا يُعَرف غير مفيد»[1]، وأجازه بعض الكوفيين مطلقًا، وبعضهم رأى جوازه إذا أفاد، نحو: قمت ليلةً كلها، وممن أجازه ابن مالكٍ، وابن هشامٍ، وابن الصائغ، والشاطبي في حال الإفادة[2]؛ لصحة السماع.

ومن شواهدهم قول مسافع العبسي[3]:

أولاك بَنو خيرٍ وشرٍّ كليهمَا جَمِيعًا ومعروفٍ ألمّ ومنكر[4]

وقد استنكر ابن مالكٍ المنع بقوله: «فمن حكم بالجواز مطلقًا، أو بالمنع مطلقًا فليس بمصيب، وإن حاز من الشهرة أوفرَ النَّصيب»[5]، وذكر ابن الأنباري في كتابه مذهب الكوفيين في هذه المسألة، فقال: «ذهب الكوفيون إلى أنَّ توكيد النكرة بغير لفظها جائز، إذا كانت مؤقتة، نحو قولك: قعدت يومًا كله»[6]، والمؤقتة أي: المحددة تكون نكرة مختصة فيسوغ توكيدها؛ إذ لا خلاف في منع توكيد النكرة غير المحددة؛ لأنَّها لا تُفيد كما ذكر ابن مالك[7]. ويظهر أنَّ مذهب الكوفيين هو الأقرب إلى الصواب.

-والله أعلم. وقد ورد الشاهد في أسماء الإشارة في قوله:(أولاك)[8].

---

(1) ينظر: المقاصد الشافية 19/5.

(2) ينظر: شرح التسهيل 297/3، شرح الكافية الشافية 1176/2، ، أوضح المسالك 296/3، اللمحة في شرح الملحة 710/2، المقاصد الشافية 19/5.

(3) هو مسافع بن حذيفة العبسي، شاعر فارس من شعراء عبس في الجاهلية، ولم أجد له ترجمة غير ما ذكر، ينظر: شعر غطفان في الجاهلية والإسلام ص 349.

(4) من الطويل، لمسافع العبسي، (أولاك) لغة في أولئك وبنو خير وشر أراد أنهم ملازمون لفعل الخير مع الأصدقاء والشر مع الأعداء، ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص699،989، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ص411، خزانة الأدب 172،171/5.

(5) ينظر: شرح التسهيل 297/3، المقاصد الشافية 18/5.

(6) ينظر: الإنصاف 451/2.

(7) ينظر: شرح الكافية الشافية 1176/2.

(8) ينظر: المقاصد الشافية 408،407/1.

(38/38) من صور الصفة المشبهة باسم الفاعل:

كثرت الصور القياسية والسماعية للصفة المشبهة باسم الفاعل في كتب النحاة، فذكر سيبويه ثمانيَ صورٍ لها، وأجاز المبرد ستَ صور، وزاد عليه ابن السراج صورةً واحدةً، وذكر الزجاجي إحدى عشرة صورة، والزمخشري سبع صور، وعليها زاد شارح المفصل أربع، وأوصلها بعض النحاة إلى ثماني عشرة صورة[1]، أمَّا ما ذكره إمام النُّحاة من صور الصفة المشبهة، فقد ذكر ثلاثًا منها مستشهدًا على عملها بشواهد لغطفان مع غيرها من الشواهد، جعلها تحت باب بعنوان: (هذا باب الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما عملت فيه)[2]، أذكرها على ترتيبه في الكتاب أولها قول النَّابغة الذبياني:

فإن يَهْلِكْ أبو قابوس يهلكْ ربيعُ المجدِ والبلـــــدُ الحرامُ

ونُمْسِكُ بعده بِذِنَـــابِ عَيْشٍ أجَبَّ الظَّهْرَ ليسَ لَهُ سَنَامُ[3]

في قوله: (أجبَّ الظهرَ)[4]، حيث جاءت على صيغة: هذا حسنٌ الوجْهَ.

وثانيها: قول الشماخ:

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عرس الركب فيهـما بحقل الرُّخامَى قد عَفا طَلَلاهما

أَقامتْ على رَبْعَيهما جارَتَا صَفًا كُمَيْتَا الأَعالِي جَوْنَتَا مُصطَلاهما[5]

فالشاهد قوله: (جونتا مصطلاهما) على صيغة: حسنةُ وجهِها.

وثالثها: قول الحارث بن ظالم المري، وقد ذكر كلتا الروايتين، الأولى:

فَمَا قَوْمي بثَعْلَبَةَ بن سَعْدٍ ولا بفَزارَةَ الشعْرِ الرّقـــــــابَا

فالشاهد قوله: (الشعرِ الرّقابَا) على صورة: مررت بالحسنِ وجهًا.

---

(1) ينظر: بحث بعنوان الصفة المركبة (المشبهة) بين الافتراضات النحوية والواقع اللغوي، على الشبكة العنكبوتية، لـ د.أيوب جرجيس عطية.

(2) ينظر: الكتاب 194/1.

(2) من بحر الوافر، وهو في ديوانه ص157، ربيع الناس شبهه بالربيع بما يحمله من خير، ذناب: أطراف، أجب الظهر بدون سنام، وورد الشاهد في: جمهرة أشعار العرب ص 78، الحماسة البصرية 244/1، خزانة الأدب95/4.

(4) ينظر: الكتاب 196/1،والإنصاف 134/1، والتبيين ص278، شرح المفصل المجلد 3الجزء126/6.

(5) من الطويل، وهو في ديوانه ص307،308، والشاهد في الكتاب199/1، معاني القرآن للفراء 408/2،409، المقتضب 161/4، الأصول 475/3، شرح المفصل المجلد 3 الجزء 126/6.

والثانية:

فَمَا قَومي بِثَعْلَبَةَ بن بَكر ولا بفزارة الشُّعْرِ الرقابـــا [1]

في قوله: (الشعر الرقابا)[2] على صورة: الحسنُ الوجهَ.

وقد استشهد ابن مالك على صورة أخرى من صور الصفة المشبهة بشاهد من غطفان، فقال[3]:

«ونظير حَسَنُ وَجْهِ الأَبِ دون احتمال قول عروة بن الورد:

وما طالبُ الأَوْتارِ إلّا ابنُ حُرّة طويلُ نجادِ السيفِ عاري الأشاجع»[4]

وتبع النحاة سيبويه في الاستشهاد بهذه الشواهد، فبيت النابغة احتُج به على صيغة: هذا حسنٌ الوجْهَ، بتنوين (حسن) ونصب الصفة (الوجه)، وأكثر النحاة يرون بأنَّ نصب الصفة هنا على التشبيه بالمفعول به، وهو رأي البصريين، وبعضهم يرون نصبها على التمييز، وهو رأي الكوفيين؛ إذ يرون جواز مجيء التمييز معرفة، وأورد سيبويه بعد هذه الصيغة عددًا من الشواهد، ختمها بقوله: «وهو في الشعر كثير»[5]، دلالة على على جودة عربيتها.

كما احتُج بقول الشماخ: (جونتا مصطلاهما) على صيغة: حسنةُ وجهِها، وقد وصفها سيبويه بالرداءة؛ لإضافة الصفة المشبهة إلى معمول يشتمل على ضمير الموصوف؛ لأَنَّهُ يرى أن الأصل لما يلي الصفة المشبهة أن يكون نكرة، أو معرفة بالألف واللام، ولا تجوز عنده الإضافة إلى الضمير، والذي يظهر أنَّه لا يجيز هذه الصيغة إلا في الشعر، ومنعها المبرد مطلقًا؛ لأنَّها من باب إضافة الشيء إلى نفسه[6] وأجازها الكوفيون

---

(1) من الوافر، الشعر جمع أشعر، والرقاب جمع رقبة، والعرب ترى أن من علامات الغباء أن يكون الرجل كثير شعر القفا، ورد في: المفضليات314/1 ، التذكرة الحمدونية 98/5، خزانة الأدب492/7.

(2) ينظر: الكتاب بروايتين الرواية السابقة، وبلفظ: (الشعرى) 201/1، والإنصاف 133/1، شرح المفصل 131/6.

(3) شرح تسهيل الفوائد 98/3باب الصفة المشبهة باسم الفاعل.

(4) من الطويل، في ديوان عروة ص 50.

(5) ينظر: الكتاب 196/1.

(6) ينظر: شرح الرضي على الكافية 437/3.

الكوفيون مطلقًا، ووافقهم الصبَّان، كما جوزها ابن مالك على قلة[1].

وأما قول الحارث بن ظالم فاستشهد بالرواية الأولى على صورة: مررت بالحسنِ وجهًا، بتعريف الصفة بـ(أل) وتنكير الموصوف، قال فيه سيبويه: «وزعم أبو الخطاب[2] أنَّه سمع من العرب ينشدون هذا البيت للحارث بن ظالم:...الشعرى رقابا»[3]

وفي الرواية الثانية على صورة: الحسنُ الوجهَ، في قوله (الشعرِ الرقابَا)، ووصفها بأنَّها: عربية جيدة[4].

وقد استُشهد على قول النَّابغة في مسألة: جواز الجزم والرفع والنصب للفعل المضارع الواقع بعد جزاء الشرط المقرون بالفاء أو الواو في قوله: (ونأخذ)، فقد روي بثلاث روايات، كلها جائزة[5]، وعليها جاءت قراءات منها قوله تعالى: ﴿ وَيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا ﴾[6]، قال الطبري: «واختلفت القرّاء في قراءة ذلك، فقرأته عامّة قرّاءِ المدينة: ﴿ وَيَعْلَمُ الَّذِينَ ﴾ رفعًا على الاستئناف، كما قال في سورة براءة: ﴿ وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ ﴾[7]، وقرأته قرّاء الكوفة والبصرة: ﴿ وَيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ ﴾ نصبًا كما قال في سورة آل عمران: ﴿ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾[8] على الصّرْف، وكما قال النّابغة:

---

(1) ينظر: المساعد 218/2.

(2) أبو الخطاب هو الأخفش الكبير، اسمه عبد الحميد بن عبد المجيد، ويقال: ابن عبد الحميد، أخذ سيبويه عنه النحو، ينظر: تاريخ العلماء النحويين للتنوخي ص 138،139، نزهة الألباء ص44.

(3) ينظر: الكتاب 201/1.

(4) ينظر: الكتاب 201/1.

(5) هذه وردت هذه المسألة في شرح ابن عقيل 345/2،346، وشاهد النابغة ورد في كل من الكتاب 196/1، والإنصاف 134/1، والتبيين ص278.

(6) سورة الشورى، آية: 35.

(7) سورة التوبة، آية: 15.

(8) سورة آل عمران، آية: 142.

فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ رَبِيعُ النَّاسِ وَالشَّهْرُ الْحَرَامُ
وَنُمْسِكَ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبِّ الظَّهْرِ لَهُ سَنَامُ[1]

والصّواب من القول في ذلك أنّهما قراءتان مشهورتان، ولغتان معروفتان متقاربتا المعنى، فبأيّتهما قرأ القارئ فمصيبٌ»[2].

واستشهد ابن فارس في كتابه على قول الشماخ السابق في مسألة: إضافة الفعل إلى ما ليس بفاعل في الحقيقة[3]، كما استشهد به ابن جني في الحمل على المعنى، وبنفس المسألة في كتاب إعراب القرآن المنسوب للزجاج [4]، أما أبو البقاء العكبري[5] ففي مسألة إضافة الشيء إلى نفسه[6].

واحتج الكوفيون ببيت الحارث بجواز مجيء التمييز معرفة، وهو ما لا يراه البصريون، بل يوجبون أن يكون التمييز نكرة.

كذلك في مسألة: (أفعل التعجب اسم أم فعل؟) اعترض الكوفيون على البصريين بأن قالوا: «قد ادعيتم أنَّ (أفعل) إذا كان اسمًا لا ينصب إلا النَّكرة، وقد وجدنا العرب قد أعملته في المعرفة»[7]، مستشهدين ببيت الحارث بن ظالم، والنَّابغة الذبياني[8].

كما ورد بيت الحارث بن ظالم في مسألتين أخريين، وهما: اقتران (أل) بالصفة المشبهة، وجواز مجيء التمييز معرفة عند الكوفيين.

واستشهد الزجاجي بقول عروة في مسألة إبطال عمل (ما) الحجازية؛ لانتقاض

---

(1) سبق تخريجه في مسألة رقم 38.
(2) ينظر: تفسير الطبري 519/20 سورة الشورى.
(3) ينظر: الصاحبي ص215.
(4) ينظر: الخصائص 420/2، إعراب القرآن للزجاج وقيل للباقولي 371/1.
(5) أبو البقاء العكبري البغدادي الأزجي الحنبلي النحوي اللغوي الفرضي، محب الدين: شيخ زمانه، إمام في كل كل علم من النحو واللغة والفقه والفرائض والكلام، يقرئ ذلك كله وهو ضرير، إمام مسجد ابن حمدون ببغداد بالريحانيين ومتقدم الإقراء به، ولد سنة 538هـ ومات في سنة 616هـ، ينظر: معجم الأدباء 1515/4.
(6) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 444/1.
(7) ينظر: الإنصاف 132/1.
(8) ينظر المسألة رقم 71.

خبرها بـ(إلا)[1].

(1) ينظر الجمل ص 106.

(39/39) حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه:

حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه يكثر مجيئه في الشعر؛ لامتناع اطَّرادة في النثر، ومنه قول النَّابغة:

كأنَّك مِنْ جِمَالِ بنِي أُقَيشٍ يُقَعقِعُ بَينَ رِجلَيه بِشنِ[1]

تقدير الكلام: (كأنَّك جمل من جمال بني أقيش)[2]، فحذف الموصوف، وأقام الصفة مقامه، وللعلماء في هذه المسألة رأيان:

فيرى سيبويه والمبرد والجمهور[3] جواز حذفه للتخفيف، إذا كان الكلام ظاهرًا للسامع، لا لبس فيه، ومدلولًا عليه.

ويرى أبو الفتح ابن جني عدم جوازه، وخصه في الشعر ضرورة، وذلك في قوله: «حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه على كل حال قبيح، وهو في بعض الأماكن أقبح منه في بعض...وأما قوله: (كأنك من جمال بني أقيش) فإنَّما جاز ذلك في ضرورة الشعر، ولو جاز لنا أن نجد (من) في بعض المواضع قد جعلت اسمًا، لجعلناها ها هنا اسمًا، ولم نحمل الكلام هنا على حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه»[4].

وإليه ذهب ابن عصفور، والبغدادي[5]، وفضَّل ابن عصفور الحذف مع (من) فقال: «وهو مع (من) أحسن منه مع غيرها، نحو قول النَّابغة: كأنَّك من جمال»[6]، جعله من الضرائر الشعرية[7].

وقد احتج سيبويه ومن تبعه بشواهد لا تقبل الرد، قال سيبويه في باب: (يحذف

---

(1) من الوافر، وهو في ديوانه ص 137، يقعقع: أي يدوي ويصدر له صوت، الشن: القربة، ورد في الكامل 302/1، وخزانة الأدب 68،67/5، 172/10، زهر الأكم 223/3.

(2) ينظر: الكتاب 345/2، المقتضب 2/ 138، المفصل ص 153.

(3) ينظر: الكتاب 345/2، المقتضب 345،344/2، علل النحو للوراق ص 338، المفصل للزمخشري ص 153،152، أوضح المسالك 284/3، المساعد 421/2.

(4) ينظر: سر الصناعة 284/1، الخصائص 366/2.

(5) ينظر: ضرائر الشعر ص170، خزانة الأدب 172/10.

(6) ينظر: ضرائر الشعر ص171.

(7) ينظر: ضرائر الشعر ص 171، همع الهوامع 157/3.

المستثنى فيه استخفافًا): «وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا، وإنما يريد ما منهم واحد مات، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ﴾[1]، ومثل ذلك من الشعر قول النَّابغة:...، أي: كأنَّك جمل من جمال بني أقيش»[2].

واشترط جمعٌ من المتأخرين في الجواز عددًا من الشروط[3] منها: أن يُعلَم.

وأن يكون صالحًا لمباشرة العامل، كقوله تعالى: ﴿ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾[4]، أي: دروعًا سابغات.

أو أن يكون بعض اسم مقدم مخفوض بمن، أو في، كقولنا: منَّا يمشي، ومنَّا يركب، أي: فريق يمشي، وفريق يركب.

فلا يجوز حذف الصفة، وإقامة الموصوف مقامه إلا بدليل يدل عليه، قال المبرد: «لأنَّ الوصف يقع في موضع الموصوف؛ إذ كان دالا عليه»[5]، وقال جار الله الزمخشري: الزمخشري: «وحق الصفة أن تصحب الموصوف إلا إذا ظهر أمره ظهورًا يستغنى معه عن ذكره، فحينئذٍ يجوز تركه، وإقامة الصفة مقامه... وقوله عز وجل: ﴿ وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ ﴾[6]وهذا باب واسع، ومنه قول النَّابغة: كأنَّك من جمال بني أقيشٍ...»[7].

وأمَّا منع ابن جنّي؛ فلأنَّه يرى قبحه، وقد يكون سبب ذلك لزوم الصفة للموصوف، فهما كالاسم الواحد وحذف الصفة نقصٌ فيه، وإلى رأيه ذهب ابن أبي الربيع؛ إذ قال: «والدليل على أن النعت والمنعوت كالشيء الواحد، أنك إذا قلت:

---

(1) سورة النساء، آية: 159.
(2) ينظر: الكتاب 345/2.
(3) ينظر: أوضح المسالك 284/3، المساعد 421/2، همع الهوامع 157،156/3.
(4) سورة سبأ، آية: 11.
(5) ينظر: المقتضب 137/2
(6) سورة الصافات، آية: 48.
(7) ينظر: المفصل ص153،152.

(مررت بزيد الأكحل) عند من لا يعرف الشخص بزيد وحده، منزلة زيد عند من يعرفه بذلك، فصار زيد الأكحل كله على هذا بمنزلة زيد وحده عند من يعرفه به»[1]؛ ولهذا حكم بعض النحاة[2] بشذوذ قول عروة[3]:

قلْتُ لقوم فِي الكنيفِ تروَّحُوا عَشِيّة بتنا عِنْد مَاوَانَ رُزَّحِ[4]

إذ فصل بين النعت ومنعوته بأجنبي فـ(رُزَّحِ) صفة لقوم، والنعت والمنعوت متلازمان.

وقد وجه أبو الفتح بعض ما احتج به العلماء من الآيات القرآنية، فقال: «فأما قوله عز وجل: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا﴾[5]، فالوجه فيها أن تكون منصوبة على الحال، معطوفة على قوله: ﴿مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ﴾[6] فهذا هو القول الذي لا ضرورة فيه، وأما قوله: (كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيشٍ) فإنَّما جاز ذلك في ضرورة الشعر، ولو جاز لنا أن نجد (مِنْ) في بعض المواضع قد جعلت اسمًا، لجعلناها ههنا اسما، ولم نحمل الكلام هنا على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه»[7]، إلى آخر ما قال.

ويظهر الجواز كما نص المتقدمون؛ لوجود شواهد فصيحة في اللغة؛ ولأنَّ التخفيف أو ما يسمى عند العرب بالتسهيل ظاهرة معروفة لا يمكن إنكارها؛ إذ إنَّها قد تُغير عمل العامل كالتخفيف في: (إنّ، أنّ، وكأنّ، ولكنّ)، وتشمل الأصوات والمباني والتراكيب، فلا غرو من حذف الموصوف إن دلَّ عليه دليل كما في الشاهد، لورود الحذف كثيرًا في النحو مقرونًا بقولهم: إن دلَّ عليه دليل، كحذف المتعجب منه، ومن ذلك –أيضًا– حذف المفعول، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وهذا كثير.

---

(1) ينظر: البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع 300/1.

(2) ينظر: همع الهوامع 144/3، والدرر 6/6.

(3) هو عروة بن الورد من بني عبس يلقب بعروة الصعاليك، ينظر: طبقات الشعراء ص344.

(4) من الطويل، وهو في ديوانه ص 23، ماوان: واد فيه ماء، والزرح: أي سقطن من الإعياء، ورد الشاهد في شرح ديوان الحماسة 333، سر الفصاحة 85.

(5) سورة الإنسان، آية: 14.

(6) سورة الإنسان، آية: 13.

(7) ينظر: سر صناعة الإعراب 284/1.

(40/40) حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه:

المضاف مع المضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة، فإقامة أحدهما مقام الآخر كثيرٌ وشائعٌ في اللغة، ومن الشواهد عليه قول عروة بن الورد:

قليلٌ عَيْبُهُ والعيبُ جَمٌّ ولكنّ الغِنى ربٌّ غفـــــــورٌ[1]

وقول النَّابغة:

كَأَنَّ مَجَرَّ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَهَا عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّـــــوَانِعُ[2]

ومثله قول الحطيئة:

وشرُّ المَنَايا مَيِّتٌ بين أَهلِه كهُلْكِ الفَتَى قد أَسْلَمَ الحَيَّ حاضِرُهْ[3]

ومنه قول النَّابغة –أيضًا–:

يَوْماً بِأَجْوَدَ مِنْهُ سَيْبَ نَافِلَةٍ وَلاَ يَحُولُ عَطَاءُ اليَوْمِ دُونَ غَدِ[4]

ففي الشاهد الأول: حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، وتقدير الكلام: ولكنَّ الغنى غنى رب غفور، وهذا رأي أبي بكر الأنباري[5]، وأبي البركات الأنباري[1]؛

---

(1) من الوافر، وهو في ديوانه ص45، ورد في الشعراء الصعاليك عروة بن الورد 328/1، معجم الأدباء 668،667/2، والعقد الفريد 345/2 برواية: للغنى رب غفور– وبهذه الرواية لا شاهد فيه–، وورد في أمالي المرتضى 50/1، و الإنصاف 64/1.

(2) من الطويل، وهو في ديوانه ص53، معنى مجر الرامسات ذيولها: أي عصف الرياح الشديدة، نمقته: وشحته، الصوانع مفرده صانعة أي: الماهرة الحاذقة في العمل اليدوي، ورد الشاهد في المعاني الكبير ص1192، الخزانة 453/2، المعجم المفصل لإيميل يعقوب 345،336/4.

(3) من الطويل، وهو في ديوانه ص 325، ورد في أمالي المرتضى 49/1، شرح القصائد السبع الطوال ص451.

(4) من البسيط، وهو في ديوانه ص16، معنى السيب: العطاء، والنافلة: العطية الزائدة، ورد الشاهد في شرح المعلقات التسع للشيباني ص 97، سمط اللآلي 117/1، شرح المعلقات العشر للزوزني ص302، الحماسة المغربية 123/1.

(5) هو مُحَمَّد بن القاسم بن مُحَمَّد بن بشار، المعروف بأبي بكر الأنباري، كان من أعلم الناس في النحو والأدب صنف كتبًا كثيرة في علوم القرآن والمشكل والوقف والابتداء، وغريب الحديث، ت328هـ ينظر: الدر

وهما من سبقا إليه[2].

وأما قول النَّابغة الأول فقد ذكره ابن مالك، والرضي، والشاطبي، والبغدادي[3]، وتقدير الكلام: (كأن أثر جر الرامسات).

والشاهد الثالث احتجَّ به سيبويه، والسيرافي، وأبو عبد الله التميمي، وأبو البركات الأنباري، والشاطبي [4]، وتقديره: (منية ميتٍ).

أما الشاهد الرابع فقد ذكره الشاطبي مع جملة الشواهد، وعلَّق في آخرها فقال: «وهو أكثر من أن يُحصى»[5] وتقدير الكلام: دون عطاء غدٍ.

والحذف كثيرٌ في النحو، ولا خلاف بين العلماء فيه إذا دلّ عليه دليل، ولم يؤدِ إلى لَبسٍ في الكلام[6]، «ولا يُقاس عليها؛ إذ ليست من قبيل ما يُعهد حذفه، وما هو معلوم إذا حُذِف»[7]، ومن ذلك ما ذكره الفارسي في قوله تعالى: ﴿ تَرَى ٱلظَّٰلِمِينَ مُشۡفِقِينَ مِمَّا كَسَبُواْ وَهُوَ وَاقِعُۢ بِهِمۡ ﴾[8].

«التقدير: وجزاءه واقعٌ بهم، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه»[9].

وقوله تعالى: ﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾[1] تقديره: (أهل القرية)[2].

الثمين في أسماء المصنفين ص118، تذكرة الحفاظ ص233.

(1) هو عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عبيد الله الأنصاري كمال الدين أبو البركات الأنباري، من مصنفاته أسرار العربية، والإنصاف في مسائل الخلاف، طبقات الأدباء ت577هـ، ينظر: وفيات الأعيان 139/3، سير أعلام النبلاء 325/15.

(2) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس 65/1، الإنصاف 64/1.

(3) ينظر: شرح التسهيل 124/3، شرح الشافية 321/1، المقاصد الشافية 244/4، الخزانة 453/2.

(4) ينظر: الكتاب 215/1، شرح شواهد الكتاب 256/1، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص 148، الإنصاف 61/1، المقاصد الشافية 145/4.

(5) ينظر: المقاصد الشافية 146/4،147

(6) ينظر: شرح أبيات سيبويه 232/1،256، إسفار الفصيح730/2، شرح المفصل 190/2، أمالي ابن الحاجب 127/1، المقاصد الشافية 143/4.

(7) ينظر: المقاصد الشافية 143/4.

(8) سورة الشورى، آية: 22.

(9) ينظر: الحجة لأبي علي الفارسي 301/4.

والمضاف إليه إذا حُذف المضاف على وجهين:

إما أن يبقى على إعرابه كأنَّ المضاف لم يُحذف، وهذا قليل، وذلك كما في قول النَّابغة: (عَطَاءُ اليومِ دُونَ غدِ)، أو أن ينوب المضاف إليه منابه فيعرب إعرابه، وذلك كارتفاعه على خبر المبتدأ، كما في قول الحطيئة: (وشر المنايا ميتٌ)[3].

(1) سورة يوسف، آية: 82.

(2) ينظر: المقاصد الشافية 144/4.

(3) ينظر: المصدر السابق 147/4.

(41/41) زيادة التاء مفتوحة فيما حذف من الاسم المرخم:

يحذفُ آخرِ المنادى تخفيفًا، نحو (يا فاطمَ)، والأصلُ (يا فاطمةُ)، ويُسمّى (مُرَخّماً).

ومما يرخم من الأسماء ما كان مختومًا بتاءِ التأنيث، سواءٌ أكان عَلَماً أو غيرَ عَلَم، وأكثر ما يستعمل ما فيه تاء التأنيث إذا رخمت بحذفها، وتكون على اللغتين: (يا أميمُ) على لغة من لا ينتظر، وَ(يا أميمَ) على لغة من ينتظر، وإن لم ترخم بنيت على الضم، وهذا الأصل والقياس، ومما استُشهد به على لغة من ينتظر قول النَّابغة:

كِلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الكَوَاكِبِ[1]

وقد أثار هذا البيت جدلًا بين النُّحاة، وتعددت توجيهاتهم، فَنقل سيبويه[2] عن الخليل أنَّ الهاء أُقحمت أو زيدت بعد حذفها في الاسم المرخم؛ ضرورةً وتُرِكَ المنادى على حاله قبل الهاء: «فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يُلحقوا الهاء»[3]، وشبهه بقول العرب: يا تيمَ تيمَ عدي؛ إذ أن من العرب من قال: «يا تيمَ تيمَ عدي»، فأقحم اللفظ الثاني توكيدًا للفظ الأول، وتركه على وضع الترخيم، ووسمع منهم: «يا طلحَةَ أقبل» بالفتح، فأقحمت الهاء؛ توكيدًا وترك الآخر على وضع الترخيم.

كما شبه هذه الهاء باللام في قول النَّابغة:

قَالت بنو عامرٍ خَالوا بني أسَد يَا بُؤْسَ لِلَجْهِل ضَرَّارًا لأقوامِ [4]

قال: «إنَّما يريد يا بُؤسَ الحَرب»[1]؛ إذ أقحمت اللام كما أقحمت الهاء في

---

(1) من الطويل، وهو في ديوانه ص29، مطلع قصيدة قالها مادحا عمرو بن الحارث الأصفر حين لجأ إليه بالشام، كليني: دعيني ناصب: منهك، بطيء الكواكب: أي ليله طويل، ورد الشاهد في الشعر والشعراء ص 69، شرح القصائد السبع الطوال ص 43، زهر الأكم 175/2، خزانة الأدب 325،321/2، 272/3،3924،74/5،75،22/11، همع الهوامع: 91/2، والمعجم المفصل 122/1.

(2) ينظر: الكتاب 2/ 207،208،250، الجمل 172، أمالي ابن الشجري 83/2، شرح المفصل: 107،12/2، همع الهوامع 91/2 .

(3) الكتاب 207/2.

(4) من الوافر، وهو في ديوانه ص 133، من قصيدة قالها النابغة لزرعة العامري، خالوا: أخلوا من وقف معهم وأيدهم، ضرار: يجلب الأذى، ورد الشاهد برواية: (يا بؤس للحرب)، ورد في الشعر والشعراء ص95 التمام في تفسير أشعار هذيل ص 120، خزانة الأدب 108/4.

(أميمة)، يقول أبو مُحَمَّد بدر الدين المرادي: «وذهب أكثرهم أنَّه مرخم، فصار في التقدير: (يا أميمُ)، ثم أقحم التاء غير معتدٍّ بها، وفتحها؛ لأنَّها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التأنيث، وهذا ظاهر كلام سيبويه، فعلى هذا تكون مقحمة بين الحاء والتاء المحذوفة المنوية»[2] ونقل المرادي، والبغدادي، وأبو حيَّان، وغيرهم عن الفارسي: أَنَّ الهاء زائدة، وأتبعت لحركة الميم ففتحت، أو أَنَّها أقحمت بين الميم وفتحتها، فالفتحة التي في أولها هي فتحة الميم، ثم فتحت إتباعًا لحركة الهاء[3]، وإلى هذا ذهب الزجاجي[4]، والهروي[5]، وابن يعيش[6].

وأجازه الفراء على أَنَّ الشاعر أراد: (يا أميمتاه)، فأسقط الألف والهاء، وترك التاء على فتحها [7]. ومن النُّحاة من لا يرى الترخيم فيها[8].

وقال ابن كيسان: «هو مرخم، وهذه التاء هي المبدلة من هاء التأنيث التي تلحق في الوقف، أثبتها في الوصل إجراءًا له مجرى الوقف، وألزمها الفتح اتباعًا لحركة آخر المرخم المنتظر»[9]، واختار ابن مالك إتباعها لحركة ما قبلها[10].

واختار أبو حيَّان أَنَّ الشاعر نصب المنادى على أصله ولم ينونه؛ لأنَّه غير منصرف، وذهب بعضهم إلى أنَّه بني على الفتح؛ لأنَّها حركة تناسب حركة إعرابه[11].

وظاهر كلام السيوطي أن قول: يا عائشةَ، بفتح التاء لغةٌ من لغات العرب[12].

---

(1) ينظر: الكتاب2/ 207،277،278، والإنصاف 330/1،وهمع الهوامع 38/2، وخزانة الأدب 108/4.
(2) ينظر: توضيح المقاصد 1131/3.
(3) ينظر: توضيح المقاصد (الترخيم)1132/3،1133، خزانة الأدب2/ 321، الارتشاف 2241/5.
(4) ينظر: الجمل ص 172.
(5) ينظر: الأزهية ص156.
(6) ينظر: شرح المفصل 283/1.
(7) ينظر: معاني القرآن للفراء 32/2.
(8) ينظر: الارتشاف 2240/5، توضيح المقاصد 1131/3، همع الهوامع 92/2.
(9) ينظر: همع الهوامع 91/2.
(10) ينظر: شرح الأشموني 258/1.
(11) ينظر: الارتشاف 2240/5.
(12) ينظر: همع الهوامع 91/2.

وقد استُشهد ببيت النابغة الأول غير ما ذُكر في الممنوع من الصرف على وزن: فواعل، وفي مسألة التاء في (أبتِ) لغة في أل(أب) لمعاملتها معاملة الحرف الأصلي، فيجوز أن تكون اسمًا مقطوعًا عن الإضافة لفظًا ومعنىً، كالتاء في: (أميمة)[1].

والثاني: (يا بؤس للجهل) في مسألة إقحام لام الجر توكيدًا للإضافة[2].

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء 32/2، شرح الكافية للرضي 392/1.

(2) ينظر: المسألة رقم 92.

(42/42) ترخيم ما فيه هاء:

الأصل في الترخيم، أن يكون في النِّداء؛ لأنَّه بابُ حذف، وما فيه تاء التأنيث يرخم بلا شروط؛ لأنَّها زائدة، فتحذف التاء، ويبقى ما قبلها على حركته بعد الترخيم، وهو كثيرٌ في الشعر، ولشعراء غطفان عدد من الشواهد عليها، منها: قول الشماخ:

أَعَائِشَ مَا لأَهْلِكِ لاَ أَرَاهُمْ يُضِيعُونَ الهِجَانَ مَعَ المضِيعِ[1]

فالشاهد قوله: (أَعَائِشَ)، فحذف تاء التأنيث، وبقيت حركة ما قبل التاء على وضعها بعد الترخيم على لغة من ينتظر، وقد استشهد به على هذه المسألة الزجاجي، وابن الشجري[2].

ولعنترة بن شداد عددٌ منها، كقوله:

ولقد شَفَى نَفْسي وأَبْرَأَ سُقْمَهَا قَوْلُ الفَوارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ[3]

وذلك في قوله: (عنترَ)، وقد استشهد النُّحاة بهذا الشاهد كثيرًا[4]، وقوله أيضًا- برواية الفتح-:

يَدعون عنترَ، والرماحُ كأنَّها أشطانُ بيرٍ في لَبان الأدهمِ[5]

---

(1) من الوافر في ديوانه ص219، والهجان: كرام الإبل، والشاهد في: (المعاني الكبير 429/1، أمالي القالي 106/1).

(2) ينظر: الجمل ص170، أمالي ابن الشجري 309/2، اللمحة 643/2.

(3) من الكامل، وهو في ديوانه ص 154، وورد في جمهرة أشعار العرب ص 170، وشرح المعلقات العشر للزوزني ص 256، وخزانة الأدب 406/6.

(4) ينظر: أمالي ابن الشجري 182/2،184، والجنى الداني ص 353، شرح شذور الذهب ص251، توضيح المقاصد 1162/3، وشرح التصريح 284/2.

(5) من الكامل، وهو في ديوانه ص153، ورويت (بئر وبير)، (أشطان) الشطن هو الحبل الذي يستقى به، اللبان الصدر، والأدهم: الفرس، وورد الشاهد في: (جمهرة أشعار العرب ص371، قصائد السبع الطوال ص359، شرح المعلقات العشر للزوزوني ص 255، الحماسة المغربية 584/1)، وقد استشهد به سيبويه برواية الضم «عنترُ»، في قوله: « باب يكون فيه الاسم بعدما يُحذف منه الهاء بمنزلة اسم يتصرف في الكلام لم يكن فيه هاء قط»، ينظر: (الكتاب246/2).

في قوله: (عنترَ)، واستشهد به على هذه المسألة عدد من النُّحاة[1].

وقوله أيضًا:

يا عبلَ لا أخشى الحمام؛ وإنما أخشى على عينيك وقت بُكاك[2]

في قوله: (عبلَ).

ويُلحظ أنَّ الشواهد السابقة جاءت على لغة من ينتظر؛ لذا بقي الفتح.

وقد استُشهد ببيت عنترة: (ولقد شفى نفسي...) في باب أسماء الأفعال، في قوله: (ويك): (وي) بمعنى (أعجب)[3].

كما استشهد ابن مالك في شرح التسهيل بقول عنترة: (يدعون عنتر...) على رابط الجملة الحالية[4].

واستشهد ببيت عنترة الثاني فيما رَخَّمَتْهُ العرب في غير المنادى[5]، كذلك استشهد به ابن جني، والمالقي[6]، وابن هشام على استعمال (يدعو) بمنزلة (يقول)[7].

---

(1) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ص 768، والأمالي الشجرية 442،317/2، وهمع الهوامع 88/2، الدرر 56/3.

(2) من البسيط، وهو في ديوانه ص 117، وورد الشاهد في النحو الوافي 113/4.

(3) ينظر: أمالي ابن الشجري 184،182/2، شرح المفصل لابن يعيش 77/4، والجنى الداني ص 353، توضيح المقاصد 1162/3.

(4) ينظر: شرح التسهيل 363/2، والمسألة في هذه الرسالة رقم 52.

(5) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح 768/2.

(6) هو أبو جعفر أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي، ولد في مالقة وتوفي بالمرية 702هـ، من كتبه رصف المباني والحلية وشرح الجزولية، ينظر: الإحاطة 79/1، البلغة ص 25، البغية 331/1.

(7) ينظر: سر صناعة الإعراب403/1، رصف المباني ص 317، المغني 476/2.

(43/43) ترخيم غير المنادى مما ليس آخره هاء:

لكثرة ترخيم ما فيه هاء؛ حَملت العرب عليه ترخيم ما ليس فيه هاء، وقد وردَ فيه كثير من الشعر علّق عليه سيبويه بقوله: «وهو في الشعر أكثر من أن أحصيه»[1]، ويرى النَّحويون بأنَّ ترخيم غير المنادى ضرورة شعرية، ولا يصح حالَ الاختيار[2]، ومن شواهدهم قول النَّابغة:

فَصَالِحُونَا جَمِيْعًا إِنْ بَدَا لَكُمْ وَلاَ تَقُولُوا لَنَا أَمْثَالَهَا عَامِ[3]

والشاهد فيه: عامِ، وهي ترخيم عامر[4] .

وقول بعض بني عبس:

أَرِقُّ لأَرْحَامٍ أَرَاهَا قَرِيبَةً لحَارِ بنِ كَعْبٍ لا لجَرْمٍ وَرَاسِبِ[5]

الشاهد فيه قوله: (لحارِ بن كعب)[6].

وقيَّد النُّحاة ترخيمه بشروط ثلاثة:

الأول: أن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف؛ لذا امتنع ترخيم الثلاثي سواء كان وسطه متحركًا كـ(حكَم)، أو ساكنًا نحوُ: (بكْر)، وهذا مذهب الجمهور، فلا يصح ترخيم: (سعد) وَ(رجب)، وأجاز الفراء والأخفش ترخيم ما كان حرفه الأوسط متحركًا، ونُقل عن الكسائي منعه، وقال ابن عصفور: «لا يجوز ترخيمه قولًا واحدًا»[7].

وهذا الشرط فيه خلاف بين الكوفيين والبصريين، فذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز

---

(1) ينظر: الكتاب 253/2.

(2) ينظر: الكتاب 239/2، الإنصاف 355/1-356، أمالي ابن الحاجب 652/2.

(3) من البسيط، وهو في ديوانه ص133، في قصيدة لبني عامر بن صعصعة، وكانوا عرضوا عليه وعلى قومه مقاطعة بني أسد ومخالفتهم من دونهم، فيقول: فصالحونا وإياهم جميعا إن شئتم، فلن ننفرد بصلح معكم دونهم، (عام) ترخيم (عامر بن صعصع) وورد الشاهد في خزانة الأدب 133/2 .

(4) ينظر: الكتاب 252/2.

(5) من الطويل، ورد في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 239، شرح ديوان التبريزي ص 121، وجرم قبيلة من قضاعة، وبنو راسب بن الخزرج بن حرة بن جرم.

(6) ينظر: الأمالي الشجرية 193/1،316/2، الإنصاف 355/1-356 شاهد رقم 227.

(7) شرح الجمل 113/1-114.

ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركًا، أما البصريون فلا يجيزونه سواء تحرك أم سكن[1].

الثاني: ألَّا يكون مسندًا كـ(تأبط شرًا)، على أن في ترخيمه خلاف[2].

الثالث: أن يكون معرفةً علمًا، مثل: (صالح)، ولا يصح أن يكون نكرة مقصودة.

الرابع: شرطٌ زاده البصريون، ولا يراه الكوفيون، وهو ألا يكون ذا إضافة [3].

قال سيبويه: «واعلم أنَّ الأسماء التي ليس في أواخرها هاءٌ ألَّا يُحذف منها أكثر؛ لأنَّهم كرهوا أن يُخِلّوا بها، فيحملوا عليها حذف التنوين وحذف حرف لازم للاسم لا يتغير في الوصل ولا يزول، وإن حذفتَ فحسن. وليس الحذف لشيء من هذه الأسماء ألزم منه لحارث، ومالك، وعامر؛ وذلك لأنَّهم استعملوها كثيرًا في الشعر، وأكثروا التسمية بها للرجال»[4].

و استشهد ابن الشجري على ما سبق بقوله: «مما رخمته العرب في غير النداء»[5]، النداء»[5]، وقال فيها: «تحتمل الكسرة أن تكون التي للبناء في حارث، على لغة الذين أبقوا ما قبل المحذوف على ما كان عليه، ويحتمل أن يكون جرًّا على اللغة الأخرى، وأراد لـ(حار) فحذف التنوين، كما تحذفه في قولك: لزيد بن بكر»[6].

---

(1) هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي؟ مسألة خلافية ينظر: الإنصاف 356/1، والتبيين ص456.

(2) همع الهوامع 82/2.

(3) هل يجوز ترخيم المضاف؟ مسألة خلافية ينظر: الإنصاف 347/1، والتبيين ص 453.

(4) الكتاب 252/2.

(5) أمالي ابن الشجري 316/2.

(6) المصدر السابق 193/1.

(44/44) ما يجوز حذفه مع الحرف الأخير المرخم:

يجوز أن يحذف مع الحرف الأخير المرخم-غير هاء التأنيث-، إذا كان الآخر حرف لين ساكن، قبله أكثر من حرفين زائدين مع الحركة المجانسة له، فيقال: يا منصُ، في: منصور، ويا مسكُ، في: يا مسكين، ويا هندُ، في: هندات، ويا أسْم، في يا أسماء، ومن الشواهد عليه قول زميل بن الحارث الفزاري[1]:

يَا أَرْطُ إِنَكَ فاعِلٌ ما قُلْتَهُ والمرءُ يَسْتَحيي إِذا لَمْ يَصْدُق[2]

يريد: يا أرطأة[3]، رخمه أولًا بحذف التاء على لغةِ من لم ينوِ ردّ المحذوف، ثم رخم ثانيًا بحذف الألف على لغة من نوى ردّ المحذوف، وهو الألف[4].

لكن إذا اختل شرط من الشروط لم يجز حذف ما قبل الآخر، فمثلًا لا يجوز حذف الآخر في مختار؛ لأنَّها حروف أصلية، إلا أنَّ الأخفش جوَّز ترخيمها مع حذف الآخر، فيقال: يا مختَ[5]، كذلك في عماد، وسعيد؛ لأنَّ ما قبله حرفان، فإذا رخم أشبه أشبه الاسم الحروف، خلافًا للفراء فإنَّه جوز ذلك، فيقال: يا عم، ويا سع، ووافق البصريون في: عماد، وسعيد.

وأجاز بعضهم حذف الساكن الصحيح إذا كان مدغمًا مثل: قُرَشبٌ؛ لأنَّه في قوة الحرف الواحد[6].

وقد أجاز سيبويه ترخيم الحرف الثاني بعد حذف تاء التأنيث على لغة من لم يراعِ

---

(1) هو زميل بن أبير بن عبد مناف بن عقيل من بني فزارة بن ذبيان بن غطفان، في كتب النحو اسمه زميل بن الحارث، وفي كتاب شعر غطفان اسمه زميل بن أبير، وشاهده من قصيدة في كتاب شعر غطفان ص 538، ينظر شرح الحماسة للمرزوقي ص1436، كتاب شعر غطفان ص 534.

(2) من الكامل، ورد الشاهد في الأغاني 37/13، والدرر55/3، والمقاصد النحوية 298/4.

(3) ينظر: توضيح المقاصد 1134/3، ينظر : همع الهوامع 85/2.

(4) ينظر: الأصول 458/3،توضيح المقاصد 1133/3، همع الهوامع 85/2، حاشية الصبان 470/2.

(5) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح 257/2.

(6) ينظر: همع الهوامع 84/2 .

المحذوف[1]، إن بقي بعده ثلاثة أحرف فصاعدًا[2]، ووافقه أبو حيَّان؛ لورود السماع به، وهو مذهب عامة النحويين مستشهدين بقول زُميل الذي ذكرناه، وبقول العجاج:

«إنك يا معاو، يا بن الأفضل»[3].

علَّق على هذا الشاهد الشيخ عبد السلام هارون فقال: «والشاهد فيه إدخال ترخيم على ترخيم في (يا معاو)، رخم أولًا فصار (يا معاوي)، وثانيًا فصار: (يا معاو)، وهو ضرورة قبيحة»[4].

(1) ينظر: الكتاب 250/2، توضيح المقاصد باب الترخيم 1134/3.

(2) ينظر: توضيح المقاصد باب الترخيم 1134/3.

(3) من الرجز، وهو في ديوانه 251/1، وورد في: (الكتاب 250/2، والخصائص 316/3، والدرر 55/3).

(4) ينظر: حاشية الكتاب، لسيبويه 250/2.

(45/45) ما أُعْمِل من المصادر مخالفًا لشروط إعماله:

اشترط النحاة لإعمال المصدر شروطًا[1]، من أهمها أَلَّا يكون مصغرًا، ولا مجموعًا؛ لأنَّ التصغير والجمع من خصائص الأسماء، وأَلَّا يكون موصوفًا قبل العمل، وأَلَّا يُفصل بينه وبين معموله بتابع من نعت وغيره؛ لأنَّ المصدر ومعموله كالموصول وصلته، ومما خالف هذه الشروط واستشهد به بعضهم[2] قولَ الحُطيئة:

أَزْمَعْتُ يأسًا مُبينًا من نوالِكُمُ ولن ترى طاردًا للحُرِّ كالياسِ[3]

الشاهد قوله: (يأسًا مبينًا من نوالكم)، فوصف المصدر قبل أن يتم عمله[4].

وقد ردَّ ابن هشام على من استشهد به بقوله: «وَمن الْوَهم فِي الأول قَول بَعضهم فِي قَول الحطيئة:

أزمعت يأسا مُبينًا من نوالكم وَلنْ ترى طاردًا للْحرّ كالياس

إِنَّ (من) مُتَعَلقَة بيأسًا، وَالصَّوَاب أَنَّ تعلقهَا بـ(يئست) محذوفًا؛ لِأَنَّ الْمصدر لَا يُوصف قبل أَنَّ يَأْتِي معموله»[5].

ومما استُشهد به قول الشماخ:

وواعَدْتني ما لا أُحاوِلُ نَفْعَهُ مَواعِيدَ عُرْقُوبٍ أخاهُ بيَثْرِبِ[6]

---

(1) ينظر: شرح المفصل 3/ 92،93،94،95، مغني اللبيب 674/2، أوضح المسالك 180/3،181، همع الهوامع 54/3،55، الارتشاف ص 2257،2258.

(2) ينظر: الخصائص 258/3، مغني اللبيب 674/2.

(3) من البسيط، وهو في ديوانه 48، وفي رواية: (أجمعت)، وهو في الكامل 140/2، نهاية الأرب في فنون الأدب 277/3، خزانة الأدب 292/3.

(4) ينظر: الخصائص258/3، خاص الخاص للثعالبي 103/1، شرح التسهيل 109/3 باب إعمال المصدر، همع الهوامع 57/3 ، الدرر 251/5.

(5) ينظر: مغني اللبيب 674/2.

(6) من الطويل، وهو في ديوانه ص 430، واختلف في نسبته بين الشماخ والأشجعي، والذي يظهر أنَّه اختلاف بسبب موافقة عجز البيت ، فقد نقل ابن يعيش الشاهدان كليهما في قوله:

قال الشماخ: (وواعدتني ما لا أحاول نفعه... مواعيد عرقوب أخاه بيترب)

ويروى للأشجعي: (وعدت وكان الخلف منك سجية... مواعيد عرقوب أخاه بيترب)، ينظر: المفصل

إذ جاء المصدر مجموعًا (مواعيد) وأعمله، فنصب (أخاه)[1].

وأئمة النحو على اختلاف فيما اختل شرطه أيعمل أم لا؟.

فما وُصف قبل أن يتم عمله فلا يجوز، وذكر أبو حيَّان أنَّه شاذ لا يُقاس عليه[2]، قال: «فإن أخَّرت هذه التوابع بعد أخذ المصدر متعلقاته جاز، وما جاء من إعماله متبوعًا بتابع فشاذ لا يقاس عليه»[3].

أما إعمال المصدر المجموع فمنهم من يرى منعه، وهو مذهب أبي الحسين بن سيدة[4]؛ لأَنَّه لا يُجمع إلا ما كان شبيهًا بالأسماء، وبهذا يفقد مصدريته فلا يعمل، وقول ابن سيدة[5] هو اختيار أبي حيَّان.

وفريق منهم أجازه، كابن هشام اللخمي[6]، وابن مالك[7]، وابن عصفور[8]، واحتجوا بقول الأعشى:

قَدْ جَرَّبوهُ فَمَا زَادَتْ تَجاربهم أبَا قُدَامَة إلا المجد والفَنَعَا[9]

وقول الشماخ السابق، قال فيه ابن جنّي: «وهو غريب، وكان أبو علي –رحمه الله– يُورد (مواعيد عرقوب) مورد الطريف المتعجب منه»[10]. وقال السيوطي فيمن

113/1. ورد في الخزانة 27/1، وأمثال الميداني 311/2، واللسان مادة (ثرب)، واختلفت روايته بين:(بيثرب)و(بيترب).

(1) ينظر: الكتاب 272/1، والخصائص 207/2، شرح المفصل 113/1، وهمع الهوامع 55/3.

(2) ينظر: الارتشاف 2258/5.

(3) ينظر: الارتشاف 2258/5.

(4) نقلًا عن المرادي في توضيح المقاصد 843/2، الارتشاف 2258/5.

(5) هو أبو الحسن علي المعروف بابن سيدة ولد في مرسية شرق الأندلس سنة 398هـ وتوفي سنة458هـ كان والده من النحاة من كتبه: المخصص والمحكم، ينظر: معجم الأدباء 1648/4، بغية الوعاة 143/2.

(6) هو أبو عبدالله مُحَمَّد بن أحمد بن هشام اللخمي ولد في سبتة، كان من أهل الفقه والنحو والأدب وله عدة مصنفات لغوية، توفي بسبتة 570هـ، ينظر: تاريخ إربل 685/2، الأعلام للزركلي 84/8.

(7) ينظر: شرح الكافية الشافية 1016/2.

(8) لم أقف عليه في كتبه، وإنَّما نقله أبو حيَّان في الارتشاف 2257/5.

(9) من البسيط، وهو في ديوانه ص 159، والفَنَع بفتح الفاء والنون أي: الخير والكرم والفضل والثناء، ورد الشاهد في توضيح المقاصد 843/2 .

(10) ينظر: الخصائص 2/ 208.

أجاز: «وجوَّزه جَمعٌ في الجمع المكسر، واختاره ابن مالك قال: لأنَّه وإن زالت معه الصيغة الأصلية فالمعنى معها باقٍ، ومتضاعف بالجمعية؛ لأنَّ جمع الشيء بمنزلة ذكره متكررًا بعطف، وقد سُمع: (تركته بملاحس البقر أولادها)، قال الشاعر: مواعيد عرقوب»[1].

ونَقل شمس الدين الشافعي[2] عن ابن مالك قوله: «المصدر المجموع حقه ألَّا يعمل، لأَنَّ لفظه إذا جمع مغاير للفظ المصدر، فإن ظفرنا في كلام العرب بإعمال المحدود أو المجموع قبلناه، ولم نقس عليه»[3].

وعلى هذا فما جاء مخالفًا لشروط النحاة موقوفٌ على ما سُمع مِن العرب.

وقد ورد شاهد الشماخ في مسألة إضافة المصدر إلى فاعله وترك المفعول، وذلك في قوله: (مواعيد عرقوب أخاه)، وهذا مما أجازه الجمهور[4]، ومنه قوله تبارك وتعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝٤ بِنَصْرِ ٱللَّهِ﴾[5].

---

(1) ينظر: همع الهوامع 55/3.

(2) هو شمس الدين مُحَمَّد بن عبد المنعم بن مُحَمَّد الجوجري القاهري الشافعي، شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري، توفي 889هـ، ينظر: بدائع الزهور في وقائع الدهور ص 520، البدر الطالع 200/2، الأعلام 251/6.

(3) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب 676/2.

(4) ينظر: الارتشاف ص2257، وكلام الشيخ مُحَمَّد محيي الدين في الإنصاف 234/1.

(5) سورة الروم، آية: 4، 5 .

(46/46) ما جاء من الأسماء الأعجمية على وزن (فواعل) فمُنع من الصرف:

ما كان على صيغة منتهى الجموع يمنع من الصرف بإجماع العلماء [1] ك(مساجد، وعصافير، وصحائف، ومواقيت، وقناديل،...)، وقد يأتي اسم أعجمي على هذا الوزن، فيُمنع من الصرف كما منعتْ الأسماء العربية من ذلك: (سراويل، وشراحيل، وحضاجر)، وقد ذَكر ابن الحاجب بأنَّ من صَرَفَهُ فـلا إشكالَ في صَرْفِهِ[2]؛ لأنَّ علة الجمع لم تبلغ مبلغ غيرها. وفصَّل ناظر الجيش في رأي ابن الحاجب، فقال: «ولكن يرد عليه ما خرج من ذلك عن الجمعية وصار علمًا ك"حضاجر"، و"شراحيل" فإنَّه ممنوعٌ من الصرف»[3].

و حَضَاجِر هو عَلَمٌ للضبع، قال فيها أبو الفضل النيسابوري: «حضاجر: اسم للذكر والأنثى من الضباع»[4].وقد وردت في قول الحطيئة:

هَلَّا غَضِبْتَ لِبَيْتِ جا رِكَ إذ تُجَرِّدُهُ حَضاجِرْ[5]

وبالشاهد احتجَّ ابن يعيش في هذه المسألة، ومسألة علم الجنس المختص بالحيوان[6]، وهذه الكلمة ذكرها سيبويه[7]، والمبرد[8]، وابن قتيبة[9]، والزمخشري[10]، وأبو

---

(1) ينظر: الكتاب 3/ 228، اللمع ص157، اللمحة 754/2،توضيح المقاصد 12/3، 1201، 1200.

(2) ينظر: الكافية لابن الحاجب ص 13.

(3) تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد 3969/8.

(4) أبو الفضل أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (المتوفى: 518هـ) ينظر: (المنتخب للسمعاني ص269، نزهة الألباء ص 288).

(5) من مجزوء الكامل، وهو في ديوانه ص 56، وجمع حضاجر يطلق لعظيم البطن وهو يطلق على الضبع لعظم لعظم بطنها، ورد الشاهد في الحماسة البصرية 288/2، ولسان العرب 4/ 202 (حضجر)، وتهذيب اللغة 5/ 313، وديوان الأدب 2/ 351؛ وأساس البلاغة (نبذ).

(6) ينظر: شرح المفصل 37/1، 64.

(7) ينظر: الكتاب229/3.

(8) ينظر: المقتضب 48/4.

(9) ينظر: أدب الكاتب لابن قتيبة 1/ 285.

(10) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ص27.

وأبو البقاء العكبري[1]، وابن الحاجب فيما لا ينصرف [2].

(1) ينظر: اللباب 504/1.

(2) ينظر: الكافية في علم النحو 13.

(47/47) صرف ما لا ينصرف اضطرارًا:

قد يضطر الشاعر إلى صرف الممنوع من الصرف؛ لأنَّ الوزن لا يستقيم إلا بصرفه، وقد استشهد الشاطبي بأربعةِ شواهد للنَّابغة الذبياني، أذكرها على ترتيبه[1]:

الأول قوله:

فَلْتأَتِيَنكَ قَصائدٌ ولْيَدْفَعَنْ جيشٌ إليك قَوادِمَ الأكْوارِ[2]

جاءت: (قصائدٌ) مصروفة مع أنَّها على صيغة منتهى الجموع، واحتج بهذا الشاهد ابن السراج على هذه المسألة[3]، والثاني قوله:

إذا ما غَزَوْا بالجَيْش حَلَّقَ فَوْقَهم عَصائبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بعَصائبِ[4]

الشاهد قوله: (بعصائبِ)، وبالشاهدين – أيضًا – احتج ابن عصفور على هذه المسألة[5].

والثالث قوله:

لعمرِو عَلَيَّ نعمةٌ بعد نعمةٍ لوالده ليست بذاتِ عَقارِب[6]

والرابع قوله:

وثقتُ له بالنَّصرِ إذ قِيل قد غَزَتْ كتائبُ من غسَّان غيرُ أشائبِ[7]

---

(1) ينظر: المقاصد الشافية 5/687-689.

(2) من الكامل، وهو في ديوانه ص 86، الأكوار: جمع كور وهو رحل الناقة، والقوادم: جمع قادمة وهي مقدمة الرحل، ورد الشاهد في المعاني الكبير 2/918، وخزانة الأدب 6/333.

(3) ينظر: الأصول 3/436.

(4) من الطويل، وهو في ديوانه ص 30، عصائب: الجماعة من الطير، أي أن الجوارح من الطيور تحلق فوق الموتى، تهتدي بعصائب: أي يتبع بعضها بعضا، ورد الشاهد في زهر الآداب وثمر الألباب 4/1069.

(5) ينظر: ضرائر الشعر ص22.

(6) من الطويل، وهو في ديوانه ص 29، من قصيدة للنابغة يمدح بها عمرو بن الحارث الأصفر، ومعنى البيت: أي أن هذه النعم المتوالية لم يصدر عن أصحابها تفاخر ولا منة، ورد في العمدة 2/ 229، وخزانة الأدب 2/323،324،3/303.

(7) من الطويل، وهو في ديوانه ص 30، من القصيدة السابقة، معنى غير أشائب: أي لم يخالطهم أحد، ورد

وهذا الصرف في الأبيات لما لا ينصرف اعتبره أبو عبد الله التميمي[1]، وابن الأنباري، وابن عصفور من الضرائر المستحسنة؛ لما فيه من إرجاع الأسماء إلى أصولها[2].

وقد تناولتُ الشاهد الأول في مسألة نون التوكيد الخفيفة[3].

واستشهد ابن مالك بالبيت الثالث في مسألة المضاف إلى ياء المتكلم[4].

الشاهد في لسان العرب 1/ 214 (أشب)، وكتاب العين 6/ 292، وتهذيب اللغة 11/ 432، وتاج العروس 2/ 27 (أشب).

(1) هو مُحَمَّد بن جعفر التميمي القيرواني أبو عبد الله القزاز التميمي النحوي، كان الغالب عليه علم النحو واللغة والافتنان في التأليف، وكانت مهيبًا عند ملوك القطر ورؤسائه، محببًا إلى العامة، قليل الخوض إلا في علم دين أو دنيا ت عام 412هـ، ينظر: المحمدون من الشعراء ص185، الأعلام للزركلي 71/6.

(2) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص 155، الإنصاف في مسائل الخلاف ص 400، ضرائر الشعر لابن عصفور ص 22.

(3) ينظر مسألة رقم 108.

(4) ينظر: شرح التسهيل 284/3 .

المبحث الثاني: الأسماء المبنية.

(1/48) وصل النَّكرة إذا أُضيفت:

يرى الكوفيون أنَّ النَّكرة إذا أضيفت إلى معرفة تُوصَل وخرَّجوا عليه قول النَّابغة:

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ أَقْوَتْ، وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَبَدِ[1]

الشاهد قوله: (بالعلياء، فالسند)، فـ(بالعلياء) صِلة للـ(دار).

ومنع البصريون ذلك، وجعلوا: (بالعلياء) حالًا.

وقد ردَّ البصريون رأي الكوفيين: فقالوا ذلك غير جائز؛ لأنَّ الاسم الظاهر يدل على معنى مخصوصٍ في نفسه، وليس كذلك الموصول؛ إذ إنَّه لا يدل على معنى مخصوص إلا بصلةٍ توضِّحه؛ لأنَّه مبهم، وإذا لم يكن بمعناه فلا يجوز أن يُقام مقامه[2].

والشاهد من الأبيات السيارة في كتب اللغة والنحو[3]، وقد استُشهد به –أيضًا– على مسائل أخرى في كتب النحو منها: مسألة نداء ما لا يعقل، والشاهد قوله: «يا دار مية»[4]، وفي الخزانة في باب حروف العطف على معنى الفاء في قوله: (فالسند)[5].

وقد يأتِي هذا البيت في بعض كتب النحو لتكملة معنى الأبيات المستشهد بها[6].

---

(1) من البسيط، وهو في ديوانه ص9، وهي مطلع معلقته، مية: اسم امرأة، العلياء أي: المكان العالي المرتفع، السند: السفح وهو مكان بين القمة والوادي، أقوت: هجرها أهلها، السالف: الماضي، ورد الشاهد في: (حماسة الخالديين ص36، شرح المعلقات العشر للزوزني ص 292، خزانة الأدب 76/2).

(2) ينظر: الإنصاف 724/2، همع الهوامع 331/1، الدرر 273/1.

(3) ينظر: المقتضب 414/4، الإيضاح للفارسي ص179، والمحتسب 1/ 251، والمقاصد النحوية 4/ 315، لسان العرب 3/ 355 (قصد)، والمنهاج في شرح الجمل للزجاجي 73/2، الإنصاف 269/1، شرح المفصل لابن يعيش 42/4، أوضح المسالك 85/4، خزانة الأدب 76/2.

(4) ينظر: أمالي ابن الشجري 419/1، التصريح بمضمون التوضيح 297/2.

(5) ينظر: خزانة الأدب 32/11.

(6) ينظر: الكتاب 364/1، الإنصاف 269/1.

(2/49) تنوين العلم الموصوف بـ(ابن) المُضافُ إلى العلم أو ما جرى مجراه ردًّا له إلى أصله:

المعروف عند النُّحاة أنَّ كلمة (ابن) إذا وقعت بين علمين ثانيهما أبٌ للأول، وكانت وصفًا لأولهما وجب حذف ألف (ابن) في الخط، ووجب – أيضًا – حذف تنوين العلم الأول إن كان منونًا، وقد جاء التنوين، والذي اعتُبِرَ ضرورة[1] في قول الحطيئة:

فإنْ لا يَكُن مالٌ يُثاب فإنَّهُ سيأتي ثنائي زيدًا بن مُهلهلِ[2]

وقد احتجّ به ابن جني، وابن الشجري، وابن يعيش، وابن عصفور على هذه المسألة[3].

قال فيه ابن جني: «واعلم أنَّ الشاعر ربما اضطر، فأثبت التنوين في هذه المواضع التي ذكرناها؛ لأنَّ ذلك هو الأصل:

قال الشاعر:

جاريةٌ من قيسٍ ابنِ ثَعْلَبَةْ
كأنَّها حِلْيَةُ سيفٍ مُذْهَبَةْ[4]

وقال الحطيئة:

إلا يكنْ مالٌ يُثابُ فإنه سيأتي ثنائي زيدًا ابنَ مُهَلْهِلِ

ومن فعل ذلك لزمه إثبات الألف في (ابن) خطًا. إلى هذا رأيت جميع أصحابنا يذهبون، والذي أرى أنا أنَّه لم يُرد في هذين البيتين، وما جرى مجراهما أن يجري ابنًا وصفًا

---

(1) ينظر: أمالي ابن الشجري 160/2، شرح المفصل 6/2، ضرائر الشعر لابن عصفور ص28،106.

(2) من الطويل، وهو في ديوانه 172، من قصيدة يمدح بها زيد الخيل الطائي، ورد في الخصائص 491/2، سر صناعة الإعراب 531/2، شرح المفصل 6/2، سمط اللآلي 128/1.

(3) ينظر: الخصائص 491/2، أمالي ابن الشجري 160/2، شرح المفصل 6/2، ضرائر الشعر لابن عصفور ص28،106.

(4) للأغلب العجلي، ورد في الكتاب 506/3، خزانة الأدب 236/2.

على ما قبله، ولو أراد ذلك لحذف التنوين، فقال: من قيسِ بنِ ثعلبة، وزيدَ بن مهلهل، ولكن الشاعر أراد أن يجري ابنًا على ما قبله بدلًا منه، وإذا كان بدلًا منه لم يجعل معه كالشيء الواحد، وإذا لم يجعل معه كالشيء الواحد وجب أن ينوى انفصال ابن مما قبله، وإذا قدر ذلك فيه فقد قام بنفسه، ووجب أن يبتدأ به، فاحتاج إذن إلى الألف؛ لئلا يلزم الابتداء بالساكن»[1].

ووجه ابن جنّي الشاهد في موضع آخر، فقال: «فالوجه أن يكون (ابن مهلهل) بدلًا من زيد لا وصفًا له؛ لأنَّه لو كان وصفًا لحذف تنوينه فقيل: زيد بن مهلهل، ويجوز أيضًا أن يكون وصفًا أُخْرِج على أصله، ككثير من الأشياء تخرج على أصولها تنبيهًا على أوائل أحوالها كقول الله سبحانه: ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾[2]»[3].

(1) ينظر: سر صناعة الإعراب 530/2، 531.

(2) سورة المجادلة، آية: 19.

(3) ينظر: الخصائص 491/2.

(3/50) حذف العائد المجرور في الاسم الموصول:

يُحذف العائد المجرور من جملة الصلة إلى الموصول، والذي يُسوَّغ ذلك أن العائد مجرور بحرف جرٍ مماثل للحرف الذي جَرَّ الموصول في اللفظ والمعنى.

ومن الشواهد عليه قول عنترة:

لَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً فَبُحْ لاَنَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ[1]

أي: فبح به، فحذف العائد المجرور من جملة الصلة إلى الموصول (بالذي)؛ لأنَّ العائد مجرور بحرف جر مماثل للحرف الذي جَرَّ الموصول في اللفظ والمعنى، وهذا جائز في العربية[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَنِ ٱللَّغۡوِ مُعۡرِضُونَ ﴾[3]، أي: عنه.

وبشاهد عنترة احتجَّ ابن مالك، والشاطبي، وغيرهم على هذه المسألة [4]، مما يدل على دور شواهد غطفان في تقعيد النْحوي وتعزيز أصوله.

وقد تكلَّمَ أَبُو حيَّانٍ عن إسكان (الحاء) في قوله: (فبحْ)[5].

---

(1) من الطويل، وهو في ديوانه ص42، وفي رواية: (تعزيت عن ذكرى سمية حقبة)، كذلك في رواية: (فبح عنك منها)، السمراء: أي البيضاء المشربة بحمرة، والحقبة: أي الدهر، لان: أي الآن، ورد في لسان العرب 42/13 (أين).

(2) ينظر: شرح التسهيل 205/1،206، المقاصد الشافية 541/1، التصريح 175/1، 176.

(3) سورة المؤمنون، آية: 3.

(4) ينظر: شرح التسهيل 296/1، المقاصد النحوية 478/1، شرح التصريح 176/1، الأشباه والنظائر 56/1، 67/5.

(5) ينظر: تذكرة النُّحاة ص31.

(4/51) بناء اسم الزمان المبهم:

من شواهدهم في بناء أسماء الزمان المبهمة إذا أضيفت إلى جملة قول النابغة:

على حِينَ عاتبْتُ المشِيبَ على الصِّبَا وَقُلْتُ أَلَمّا أَصْحُ وَالشّيْبُ وَازِعُ؟[1]

بنى (حين) على الفتح؛ لإضافته إلى مبني[2].

ومثله قول مبشر بن هذيل الفزاري[3]:

أَلَمْ تَعْلِمِي يَا عَمْرَكِ الله أَنَّنِي كَرِيمٌ عَلَى حِينَ الكرامُ قليلُ [4]

الأصل في أسماء الزمان الإعراب؛ وجاء بناؤها إذا أضيفت إلى جملة كما في البيتين السابقين؛ حملًا على (إذا) أو (إذ)، واتفقوا على جواز الأمرين فيما أضيف إلى جملة فعلية فعلها مبني، فالبناء فيها أرجح، سواءً كان ماضيًا، كما في البيت الأول، أو مضارعًا مبنيًا كما في قول الشاعر:

لأَجْتَذِبَنْ منهنّ قلبي تحلُّما على حينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حليم[5]

فقد روي (حين) بالوجهين، وإنما اختلفوا فيما إذا كان الزمان المبهم مضافا إلى جملة فعلية فعلها مضارع معرب أو جملة اسمية، فالكوفيون يرون جواز الأمرين والإعراب

---

(1) من الطويل، وهو في ديوانه ص53، والصبا: أي الشباب، وازع: أي مانع، ورد في: الكامل في اللغة والأدب149/1، شرح القصائد السبع الطوال ص34، خزانة الأدب 456/2، 550/6-553.

(2) ينظر: الشاهد في كتب النحو: الكتاب 330/2، الأصول 276/1، والإنصاف 292/1، وشرح المفصل 180/2-286، وأوضح المسالك 133/3، شرح التصريح 705/1 وهمع الهوامع 2/ 230، والدرر 144/3.

(3) مبشر بن هذيل بن زافر الفزاري، شاعر لعله جاهلي؛ إذ لم تذكر كتب التراجم له عصر، روى "المرزباني" له أبياتًا يعتذر بها من قصر قامته منها بيته المشهور:

"ولا خير في حسن الجسوم وطولها ... إذا لم يزن حسن الجسوم عقول "، ينظر: معجم الشعراء ص474.

(4) من الطويل، لمبشر بن هذيل الفزاري، وهو في ديوان المعاني 89/1، ولموبال بن جهم المذحجي في شرح شواهد المغني 884/2، ولكليهما في توضيح المقاصد والمسالك 808/2، وبلا نسبة في: المغني 518/2،وهمع الهوامع 232/2، والدرر 147/3.

(5) من الطويل، لا يعرف قائله، ورد في أوضح المسالك121/3، المغني 518/2، المقاصد النحوية 410/3، 410/3، شرح التصريح 42/2، همع الهوامع 231/2، الدرر 145/3.

أرجح، ووافقهم الأخفش، وابن مالك [1]، وبهما قرئ (يوم) في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾[2]، في قراءة الرفع (يومُ) على أنَّه خبر، وفي قراءة الفتح (يومَ) مبني في محل رفع، وروي بهما –أيضًا– قول الشاعر:

تَذَكّر مَا تذكّر مِنْ سُلَيْمَى عَلَى حِين التَوَاصلُ غَيرُ دانِ[3]

بفتحِ (حينٍ) وكسرها.

ورد البصريون أن يكون الفتح للبناء وعدوه إعرابًا، كتوجيه ابن غلبون في إعراب قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ نَفۡسٞ لِّنَفۡسٖ شَيۡـٔٗاۖ وَٱلۡأَمۡرُ يَوۡمَئِذٖ لِّلَّهِ﴾[4]، قال فيها: «وقرأ ابن كثير والبصريان ﴿يومُ لا تملك﴾ برفع الميم ونصبها الباقون، والابتداء في قوله (يوم) في القراءتين جائز؛ لأنَّهما خبر مبتدأ محذوف فيمن أضمر(هو)، ومن نصب أضمر الجزاء»[5].

والخلاصة في هذه المسألة:

أنَّ الكوفيين[6] ذهبوا إلى جواز البناء والإعراب، ووافقهم الأخفش، وأيد رأيهم ابن ابن مالك، وابن هشام، والسيوطي[7]، بينما أوجب البصريون الإعراب للزمان المبهم، إن أضيف إلى فعل معرب أو جملة اسمية، فيجر لفظًا؛ لأنَّه لا مسوغ للبناء عندهم، ويرجح ابن عصفور الإعراب فيما أضيف إلى مبني.

والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون بجواز الأمرين، وذلك:

---

(1) ينظر: أوضح المسالك122/3، والارتشاف 1828/4-1829، همع الهوامع233/2- 234.

(2) سورة المائدة، آية:119.

(3) من الوافر، قيل: لسوار بن المضرَّب، ويروى عجزه: «ولكن المزار بها نآني»، وأكثر الكتب بلا نسبة، وقد ورد الشاهد في: (الأصمعيات ص 240، الاختيارين المفضليات والأصمعيات ص106، شرح التصريح 706/1، همع الهوامع 232/2).

(4) سورة الانفطار، آية:19.

(5) التذكرة ص535.

(6) ينظر: الإنصاف 292/1، المغني 2/ 594، همع الهوامع 232/2.

(7) ينظر: الارتشاف 1827/4- 1829، المغني 594/2،595، همع الهوامع 231/2-233.

لوروده في قراءة من القراءات السبع، وهي قراءة نافع[1]، لقوله تعالى: ﴿ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ ﴾[2] يقول فيها ابن خالويه: «يقرأ بالرفع والنَّصب، فالحجة لمن رفع: أنَّه جعل (هذا) مبتدأ و(يوم ينفع) الخبر. والحجة لمن نصب: أنَّه جعله ظرفًا للفعل، وجعل (هذا) إشارة إلى ما تقدم من الكلام، يريد -والله أعلم-: هذا الغفران والعذاب في يوم ينفع الصادقين صدقهم، أو يكون (اليوم) ها هنا مبنيًا على الفتح؛ لإضافته إلى أسماء الزمان؛ لأنَّه مفعول فيه، فإن قيل فالأفعال لا تضاف ولا يضاف إليها فعل: إنَّ الفعل وإن أضيف هاهنا إلى أسماء الزمان فالمراد المصدر دون الفعل»[3]، كما أنَّ في هذا توسيعًا، وهو أقربُ إلى روح اللغة وطبيعتها.

(1) ينظر: الحجة ص136، تفسير البحر المحيط 67/4.

(2) سورة المائدة، آية: 119.

(3) الحجة ص 136.

(5/52) رابط الجملة الحالية:

تأتي الحال جملة بثلاثة شروط، وهي: أن تكون خبرية، وغير مبدوءة بحرف استقبال، وأن تحوي على رابط يربطها بصاحب الحال عائدًا عليه[1]، وعلى رأي الجمهور فإنَّه يغني عن هذا الرابط واو تسمى بـ(واو الحال)[2]، خلافًا لابن جني[3]، وذلك في الجمل غير المؤكدة، ولا المصدرة بفعل مضارع مثبت عارٍ من (قد)، ولا المنفية بـ(لا)، أو (ما) فإنَّها تمتنع، أو بماض تالٍ لإلَّا، أو متلو بـ(أو)، فكذلك تمتنع[4]، ولخص هذا الكلام ابن أبي الربيع بقوله: «واو الحال لا تدخل على المفرد، وإنما تدخل على الجمل الاسمية، والجمل الفعلية، بشرط ألا يكون الفعل مضارعًا، فإذا كان الحال بالفعل المضارع نحو: جاء زيد يضحك، لم يجز دخول الواو عليه إلا في ضرورة الشعر»[5]، فالرابط إما أن يكون الضمير وحده، أو واو الحال وحدها، أو يجتمعان معًا، وقد استشهد النحاة بعدد ليس بالقليل من الشواهد الغطفانية على الجملة الحالية وما يربطها، أذكرها على ترتيب ابن مالك[6]، قال عنترة بن شداد:

فَرَأَيْتُنا ما بَيْنَنا مِنْ حاجِزٍ إلّا المِجَنُّ ونَصْلٌ أَبْيَضَ مِقْصَلِ[7]

الشاهد في البيت: (ما بيننا من حاجزٍ)، إذ وقعت الجملة الحالية جملة اسمية مصدرة بـ(ما)؛ لذا رابطها الضمير دون واو الحال[8] .

وقال أيضًا:

---

(1) ينظر: أوضح المسالك 2/303-306، المساعد 2/43،44، همع الهوامع 2/320.

(2) ينظر: الكشاف 3/406، شرح التسهيل 2/365،366، البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي 2/816 .

(3) إذ يرى أنَّه لابد من تقدير الضمير، ينظر: المساعد 2/45.

(4) ينظر: أوضح المسالك 2/311-313، المساعد 2/44، 45.

(5) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي2/815.

(6) ينظر: شرح التسهيل 2/360-375.

(7) من الكامل، وهو في شرح ديوانه ص 122، واختلفت رواية (مفصل) في التسهيل و(مقصل) في همع الهوامع، والمفصل أي: القاطع.

(8) ينظر: شرح التسهيل 2/360، وهمع الهوامع 2/321، الدرر4/13.

يَدْعُونَ عَنْتَرَ، والرّمَاحُ كأنّها أَشْطانُ بِئْرٍ في لِبَانِ الأدْهَمِ [1]

وهنا استغنى بالواو عن الضمير[2]،كما في قوله تعالى: ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ [3].

ومن الاستغناء بالضمير عن الواو قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾[4]، ومثل ذلك قول النَّابغة الذبياني:

لهم لواءٌ بكفَّي ماجدٍ بطلٍ لا يقطعُ الخِرْقَ إلّا طرْفُه سامِ [5]

إذ استغنى بالضمير عن الواو[6].

وهو عند الفراء في الاسمية شاذ، قال ابن عقيل: «وقول الفراء إن الاكتفاء بالضمير في الاسمية شاذ، قول ضعيف، لكثرة ما ورد من ذلك في القرآن وغيره»[7] ووافقه الزمخشري، ثم رجع عن رأيه في الكشاف إلى رأي الجمهور[8]، وهو عند ابن مالك أقيس[9]، قال ابن مالك: «وعندي أن إفراد الضمير أقيس من إفراد الواو؛ لأنَّ إفراد الضمير وجد في الحال وشبهها، وهما: الخبر والنعت، وإفراد الواو مستغنى بها عن الضمير لم يوجد إلا في الحال، فكان لإفراد الضمير مزية على إفراد الواو»[10]، ويرى ابن أبي

---

(1) من الكامل، وهو في ديوانه ص 153، وورد في جمهرة أشعار العرب ص371، وشرح المعلقات العشر ص 255، الأغاني 212/9.

(2) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ص 768، والأمالي الشجرية 317/2-442، ورصف المباني ص317، شرح التسهيل 363/2، و مغني اللبيب 476/2، والدرر 56/3.

(3) سورة يوسف، آية: 14.

(4) سورة البقرة، آية: 36.

(5) من البسيط في ديوانه ص 134، ورد في مختار الشعر الجاهلي 181/1.

(6) ينظر: شرح التسهيل 364/2.

(7) ينظر: المساعد 46/2.

(8) ينظر: الكشاف 406/3، المساعد 46/2.

(9) ينظر: شرح التسهيل 366/2.

(10) ينظر: المصدر السابق 366/2.

الربيع فيها جواز الأمرين على السواء؛ إذ قال: «ومتى كانت بضمير يعود إلى صاحب الحال فأنت بالخيار في إلحاق الواو؛ لأنَّ الربط قد وقع بالضمير، وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فيذهبون إلى أنَّ الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت حالًا فلابد من الواو، بضمير كانت أو بغير ضمير»[1].

وقد استشهد ابن السيد البطليوسي ببيت عنترة في مسألة تعدي فعل الضمير المتصل إلى نفسه في الأفعال المتعدية إلى مفعولين[2].

(1) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي 816/2.

(2) ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكاتب 15/3.

(6/53) امتناع الرابط في الجملة الحالية:

قال ابن مالك: «وقد تخلو منهما عند ظهور الملابسة»، أي: الضمير، وَواو الحال، أشار بقوله هذا إلى ما حكاه سيبويه من أنَّ الجملة الاسمية قد تخلو منهما فتقع حالًا بلا واو، ولا ضمير مذكور – إنَّما منوي – نحو: مررت بالبر قفيز بدرهم، أي قفيز منه[1]، وقد تأتي جملة الحال مضارعًا مثبتًا مجردًا من (قد)، أو مضارعًا منفيًا بـ(لا) فتمنع من (الواو)، وَ(قد)، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ ﴾[2]، وكقوله سبحانه: ﴿ مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلۡهُدۡهُدَ ﴾[3]؛ إذ إنَّ الواو تجب قبل (قد) الداخلة على الفعل المضارع، نحو قوله تعالى: ﴿ لِمَ تُؤۡذُونَنِي وَقَد تَّعۡلَمُونَ ﴾[4].

أما قول عنترة:

عُلِّقْتُهَا عَرَضاً وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا زَعْمًا لَعَمْرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمِزْعَمِ[5]

فقد ذكره عددٌ من النَّحاة [6]، وذكر فيه ابن هشام عددًا من الآراء [7]؛ إذ اجتمعت واو الحال مع الضمير في قول عنترة السابق مع أنَّ الجملة الحالية (وأقتلُ قومها) مصدرة بمضارع مثبت، فالأصل امتناع الواو، وقد ذهب بعض النَّحاة إلى أنَّه ضرورة من ضرورات الشعر [8]، وخرَّج الشيخ عبد القاهر الجرجاني[9] هذه الواو على أنَّها عاطفة

---

(1) ينظر: الكتاب، شرح التسهيل 367/2، الصفوة الصفية 486/2،487، المساعد 46/2، الارتشاف 3/ 1606،1607.

(2) سورة المدثر، آية: 6.

(3) سورة النمل، آية: 20.

(4) سورة الصف، آية: 5.

(5) من الكامل، لعنترة، وهو في ديوانه ص 143، وفيه(لعمر أبيك) بدلا من (ورب البيت)، ورد البيت في جمهرة اللغة ص 816، وخزانة الأدب 6/ 131، ولسان العرب 12/ 267 (زعم).

(6) ينظر: مجالس ثعلب 1/ 241، شرح التسهيل 367/2، وأوضح المسالك 313/2، وشرح الأشموني 1/ 256، المقاصد النحوية 3/ 188.

(7) ينظر: أوضح المسالك 313/2.

(8) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي815/2، شرح التسهيل 367/2.

(9) هو عبد القاهر بن عبدالرحمن بن مُحَمَّد الجرجاني واضع أصول البلاغة، من أئمة اللغة، له شعر رقيق، من كتبه

وليست واو الحال، والفعل المضارع مؤول بالماضي، أي: علقتها وقتلت قومها[1]، وذكر بعض النَّحاة بأنَّ الواو للحال، ولكن جملة (وأقتل قومها) ليست في محل نصب حال، بل هي في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف[2]، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال، وهو رأي ابن مالك، والشاطبي[3]، وجعل ابن مالك منه قراءة ابن ذكوان[4]: ﴿**فَاسْتَقِيمَا وَلا تَتَّبِعَانِ**﴾[5] بتخفيف النون[6].

كتبه دلائل الإعجاز، المقتصد، وأسرار البلاغة ت471هـ، ينظر: (إنباه الرواة 188/2، بغية الوعاة 106/2).

(1) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة ص174، أوضح المسالك 313/2،حاشية الصبان على شرح الأشموني باب الحال 277/1.

(2) ينظر: أوضح المسالك 313/2.

(3) ينظر: شرح التسهيل 367/2، المقاصد الشافية 500/3.

(4) ابن ذكوان هو أحمد بن عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان، يكنى بأبي عمرو المقرىء قرأ القرآن وقرىء عليه، توفي بدمشق 242هـ، ينظر: شذرات الذهب 100/2، تاريخ دمشق لابن عساكر 6/27.

(5) سورة يونس، آية: 89.

(6) ينظر: الكنز في القراءات 78/1، الوافي في شرح الشاطبية ص 288.

(7/54) رابط الجملة الحالية المنفية بـ(لم):

إذا كانت جملة الحال منفية بـ(لم) جاز فيها ما يجوز في الجملة الاسمية، فإمَّا أنْ تستغني بالضمير عن الواو، أو العكس، أو تقترن بهما معًا، قال ابن الصائغ: «فإنْ كانت مُصدّرةً بمضارعٍ منفيّ؛ فالنّافي إمَّا (لا)، وإمّا (لم)؛ فإنْ كان (لا) فالأكثر مجيئه بالضّمير وترك الواو، وإنْ كان (لم) كَثُرَ إفراد الضّمير، والاستغناء عنه بالواو، والجمع بينهما»[1].

فمن إفرادِ الضمير قول عنترة:

إذ يتَّقون بي الأسِنَّة لم أخِم عنها ولكنّي تَضايَقَ مُقْدَمِي[2]

ومن إفراد الواو والاستغناء بها عن الضمير قول عنترة:

وَلَقَدْ خَشِيْتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَيْ ضَمْضَمِ[3]

وكقوله أيضًا:

وقد كنتُ أخشى أن أموتَ ولم تكنْ قرائبُ عَمرو وسْط نَوْحٍ مُسَلّبِ[4]

ومن الجمع بينهما قول النَّابغة:

سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ فَتَنَاوَلَتْهُ وَاتَّقَتْنَا بِالْيَـــــــــدِ[5]

قال ابن خروف في (لم): «فإن كانت ماضية معنىً لا لفظًا احتاجت إلى الواو،

---

(1) ينظر: الملحة 395/1.

(2) من الكامل، وهو في ديوانه ص 153، و(الاتقاء):الحجز بين الشيئين، و(لم أخم) أي: لم أجبن، و(المقدم): بمعنى الإقدام، ورد الشاهد في جمهرة أشعار العرب ص370، وشرح المعلقات العشر ص 254.

(3) من الكامل، وهو في ديوانه ص 154، ورد في شرح المعلقات العشر للزوزني ص 257، حماسة البحتري ص 43، الخزانة 129/1.

(4) من الطويل، لعنترة، وهو في ديوانه ص 19، وفيه: (ولم تقم)، بدلا من (ولم تكن)، و(مراتب) مكان (قرائب)، ورد في شرح التسهيل 369/2، المقاصد الشافية 506/3.

(5) من الكامل، وهو في ديوانه ص 107، والنصيف: ما تختمر فيه المرأة، ورد الشاهد في: الشعر والشعراء 1/ 176، والمقاصد النحوية 3/ 102، ولسان العرب 9/ 332 (نصف)، وشرح الأشموني 919/2، شرح التسهيل 370/2، معاهد التنصيص 34/1-111.

كان فيها ضمير أو لم يكن»[1]، وخالفه ابن مالك فقال: «والمستعمل بخلاف ما قال»[2].

وإن كانت منفية بـ(لمَّا) فالمختار عند الجمهور ربطها بالواو دائمًا، نحو قوله تعالى:﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾[3]، قال ابن مالك: «ولم أجده مستعملًا إلا بالواو»[4].

---

(1) لم أقف عليه في كتبه ونقله عنه ابن مالك في شرح التسهيل 2/ 370، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش 2341/5.

(2) شرح التسهيل 370/2.

(3) سورة آل عمران، آية: 142.

(4) شرح التسهيل 370/2.

(8/55) رابط الجملة الحالية المصدَّرة بفعل ماضٍ:

إذا صدرت الجملة بفعل ماضٍ لفظًا وليس قبله (إلا)، ولا بعده (أو)، فإمَّا أنْ ترتبط بضمير صاحب الحال أو لا ترتبط، فإنْ ارتبطت فالأكثر أَنْ يقترن الفعل بالواو و(قد)، كقوله عز مِنْ قائل: ﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ ﴾[1]، «وانفراد الضمير مع التجرد من (قد) والواو أكثر من اجتماعه مع أحدهما، واجتماعه مع الواو وحدها أكثر من اجتماعه مع (قد) وحدها»[2]، فمن انفراد الضمير مع التجرد من (قد) و(الواو) قول النَّابغة الذبياني[3]:

سَبَقْتَ الرِجَالَ البَاهِشِينَ إلى العُلا كَسَبْق الجَوادِ اصْطَادَ قَبلَ الطَّوارِدِ[4]

ومن اجتماع الضمير مع الواو وحدها قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ﴾[5].

ومن اجتماع الضمير مع (قد) وحدها قول النَّابغة الذبياني[6] :

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبِلَى مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِلُ[7]

---

(1) سورة آل عمران، آية: 40.

(2) ينظر: شرح التسهيل 371/2.

(3) ينظر: المصدر السابق 372/2.

(4) من الطويل، وهو في ديوانه ص41، و(الباهشين) من البهش، وهو كما قال ابن سيدة: «بهش إليه بيده يبهش بهشا، وبهشه بها: تناوله، نالته أو قصرت عنه، وبهش القوم بعضهم إلى بعض يبهشون بهشا، وهو من أدنى القتال، والبهش: المسارعة إلى أخذ الشيء» ينظر المحيط الأعظم 192/4، و(الطوارد) من الطريدة وهي الصيد، ينظر: مقاييس اللغة 455/3.

(5) سورة البقرة، آية: 28.

(6) ينظر: شرح عمدة الحافظ 452/1، وشرح التسهيل 372/2، وشفاء العليل 549/2، والمقاصد النحوية النحوية 203/3، والأشموني 190/2.

(7) من الطويل، وهو في ديوانه ص 152، (الربع): المنزل، (البلى): من بلي الثوب إذا خلق، (معارفها): ما كان متعارفا منها، (السارِيات): جمع سارية؛ وهي: السحابة التي تأتي ليلا. وتكون ماطرة، و (الهواطل): جمع هاطلة، من الهطل، وهو: تتابع المطر وسيلانه.

فالشاهد فيه قوله: (قد غيَّر البلى) حيث وقع حالًا، وهو ماضٍ سُبق بـ(قد) دون (الواو)، وهو قليل بالنسبة إلى مجيئه بهما، وأقل منه تجريده منهما.

ويرى الفراء، والمبرد أنَّه لابد من (قد) ظاهرة أو مقدرة قبل الفعل الماضي، وتبعهم ابن عصفور، وغيره من متأخري المغاربة[1]، وقد فَنَّدَ هذا الرأي ابن مالك، وقال فيه: «وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأنَّ الأصل عدم التقدير، ولأَنَّ وجود (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنىً على ما يفهم به إذا لم توجد...ولو كان الماضي معنىً لا يقع حالًا إلا وقبله (قد) مقدرة لامتنع وقوع المنفي بـ(لم) حالًا، ولكان المنفي بـ(لمَّا) أَولى منه بذلك؛ لأنَّ (لم) تنفي فَعل، و(لما) تنفي قد فعل...»[2]، وقال ابن عقيل في هذا الرأي: «والصحيح لا حاجة إليه، لكثرة ما ورد بدون (قد)، والتقدير تكلف بلا دليل، وهذا قول الكوفيين، ومذهب الأخفش، ونسب إلى الجمهور»[3].

فإنْ عدمت الجملة الحالية من الضمير العائد على صاحبها لزمت الواو، ومنه قول النَّابغة أيضًا:

فلو كانت غداةَ البينِ مَنَّتْ ... وقد رَفعوا الخُدورَ على الخيامِ

صَفحتُ بنظرةٍ فرأيتُ منها ... تُحَيت الخِدر واضعةَ القِرام[4]

وبعد هذا نجد أنَّ جميع ما ذكر من الشواهد الغطفانية موافقة لمذهب الجمهور، وهو ما يؤكد لنا أنَّ شعر غطفان من أهم ما اعتُمد عليه في التقعيد النحوي.

---

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء 24/1، المقتضب 120/4-124، المساعد 47/2.

(2) شرح التسهيل 373/2.

(3) المساعد 47/2.

(4) من الوافر، وهو في ديوانه ص 63، (البين): الوصل، و(منت) أي: منحت، و(صفحت) أي: سمحت، (الخدر): ستر يمد للجارية، و(القرام): الستر، وورد الشاهد في شرح التسهيل 374/2.

(9/56) من أسماء الأفعال ما التُزم فيه التنكير مُنَوَّنًا:

قال الزمخشري: «وهذه الأسماء على ثلاثة أضرب: ما يُستعمل معرفة ونكرة، وعلامة التنكير لحاق التنوين، كقولك: إيهٍ، وإيهٍ، وصهٍ، ومهٍ، وغاقٍ، وأفٍّ، وأفٍّ. وما لا يستعمل إلا معرفة، نحو: بله، وآمين. وما التزم فيه التنكير كإيهًا في الكف، وويهًا في الإغراء، وواهًا في التعجب، يقال: واهًا له ما أطيبه! ومنه: فداء له فلان، بالكسر والتنوين أي: ليفدك»[1].

وقد أُحتجَّ على: (فداء) بقول النَّابغة:

مَهْلاً فِداءً لَكَ الأقْوامُ كُلُّهمُ ... ومَا أثْمِرُ من مالٍ ومِنْ وَلدِ[2]

وقد ذكر ابن يعيش له أوجهًا من الإعراب، فذكر أنَّ (الأقوام) مرفوعة؛ لأنَّها فاعل (فداءٌ)، وبالرفع –أيضًا– على الابتداء والخبر، وكذلك روي بالنَّصبِ على المصدرية على معنى: (الأقوام يفدونك فداءً)، وروي بالكسر (ليفدكِ) فيبنى على الكسر، نحو: دراكِ وتراكِ من أسماء الأفعال[3].

وقد احتجَّ بالشاهد القرطبي في مسألة لُغتي (ولد)، بالفتح على لغة قيس، كما في قول الشاعر، وبعض العرب يكسرونها فيقولون: (الْوِلْدُ)[4].

كما استشهد به أبو حيَّان، وتلميذه السمين الحلبي[5] وأبو حفصٍ الحنبلي[6] في جواز المد والقصر في (فداء)[7].

---

(1) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ص 205.

(2) من البسيط، وهو في ديوانه ص 16، أثمر أي: أجمع، والمعنى الأقوام كلهم يفدونك فداء، ورد الشاهد في شرح المعلقات العشر ص301، شرح القصائد العشر للتبريزي ص320، الحماسة البصرية 177/1، وخزانة الأدب 6/ 181، 237.

(3) ينظر: شرح المفصل 73/4،74.

(4) ينظر: تفسير الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 519/13.

(5) ينظر: البحر المحيط 1/ 449، الدر المصون 484/1.

(6) هو أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى بعد عام: 880هـ) والله أعلم ينظر: الجوهر الثمين 92/2، الأعلام للزركلي 58/5.

(7) ينظر: اللباب في علوم الكتاب 252/2.

(10/57) ورود فعل المصدر المثنى (حنانيك):

مما يلزم الإضافة، ويختص بضمير المخاطب: المصادر المثناة لفظًا التي تفيد التكرار كحنانيك، بمعنى: تحننًا عليك بعد تحنن، وورد فعلها في قول الحطيئة:

تَحَّنَنْ عَليَّ هَدَاكَ المَلِيك فإِنَّ لِكُلِ مَقَامٍ مَقَالًا[1]

وقد ذَكَرهُ المبرد في المقتضب، والسيوطي في الهمع أنَّ لها أفعالًا نُطق ببعضها كحنانيك[2]، قال السيوطي: «ويجوز أن يستعمل حنانيك وحده، ومنه قولهم: حنانيك، أي: تحننًا بعد تحنن، وقد نطق بفعله قال: تحنن..»[3].

(1) من المتقارب، وهو في ديوانه ص72، وورد في الكامل 148/2، مجمع الأمثال: (لكل مقام مقالا) 198/2، المستقصى في أمثال العرب 293/2.

(2) ينظر: المقتضب 224/3، الهمع 109/2، الدرر 64/3.

(3) ينظر: همع الهوامع 109/2.

(11/58) استعمال (فَعَالِ) المعدولة عن الصفة الملازمة للنداء، لغير النداء:

من ضروب (فَعَالِ) صفات عُدل بها عن الصفة إلى النداء، كقولهم: يا فَسَاقِ، ويا لَكَّاعِ، ويا غَدَارِ، ويا خَبَاثِ، وأصلها: يا فاسقة، ويا لكعاء، ويا غادرة، ويا خبيثة؛ عُدل بها إلى (فَعَالِ) للمبالغة، كما عُدل عن راحم إلى رحمن، واختصت بالنداء في ذم المرأة، قال سيبويه: «ويدلك على أنّه اسم للمنادى أنهم لا يقولون في غير النداء: جاءتني خَبَاثِ، ولَكَّاعِ...، وإنما اختص النداء بهذا الاسم أن الاسم معرفة»[1]، كما قال فيها ابن عصفور: «وإنما عُدل في النِّداء لأَنَّ العدل لا يكون إلا في المعرفة، وهذه الأسماء لا تكون معرفة إلا في النداء خاصة»[2]؛ لذا فإنَّ مجيئها في غير النداء ضرورة، كما في قولِ الحطيئة:

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَّاعِ [3]

فالشاهد قوله: (لكاعِ)[4]؛ إذ استعملها الشاعر خبرًا للمبتدأ، وهذا خلاف استعمالها الشائع في كلام العرب، ويرى المبرد أنَّها ضرورة، وكذلك ابن يعيش، وابن مالك، وابن هشام، والأشموني[5]، أما ابن الشجري فيرى شذوذها، قال: «ومن الأمثلة التي عدلوا إليها في النِّداء فُعَل وَفَعَالِ كقولهم للرجل: يا فُسَقْ، ويا خُبَثْ، ويا غُدَرْ، ويا لُكَعْ، وللمرأة: يا فَسَاقِ...ويا لَكَّاعِ، ولا يكادون يستعملون شيئًا من هذين الضربين في

---

(1) الكتاب 198/2.

(2) شرح الجمل 706/2.

(3) من الوافر، وهو في ديوانه ص120، وفي رواية أخرى: (أجول) بدل (أطوف) ونسبه ابن السكيت في كتاب الألفاظ ص73وتبعه الخطيب التبريزي إلى أبي غريب النصري، ويظهر لي أنه للحطيئة لوجود تشابه في صدر البيت مع شواهد أخرى؛ ولأن المتقدمين نسبوه للحطيئة كالمبرد، كما روي بـ(أطود) بدل (أطوف) ينظر: شرح أبيات الجمل 38/1، ورد الشاهد في الكامل في الأدب 208/1،144/2، جمهرة الأمثال 1/ 345، الحماسة البصرية 48/1، الخزانة ص 149

(4) ينظر: المقتضب 238/4، الأمالي الشجرية 347/2، اللمحة 914/2، توضيح المقاصد 1109/3، شرح شذور الذهب ص 92، أوضح المسالك 215/3، المساعد 545/2، شرح الصبان 237/3، الخزانة ص 149.

(5) ينظر: المقتضب 238/4، والكامل253/7، شرح المفصل 213/2، المساعد 545/2، حاشية الصبان على الأشموني 237/3.

غيرِ النِّداء إلا على سبيل الشذوذ، كقوله: أطوِّف ما أطوِّف...»[1]، ونقل المرادي عن بعضهم أنَّ الخبر قول محذوف، وتقدير الكلام: «يقال لها: يا لكاعِ، فحذف القول وحرف النِّداء»[2]، وعلى هذا الرأي الشيخ خالد الأزهري، حيث قال في الشاهد: «لا ضرورة، والخبر قول محذوف، والتقدير: قعيدته يقال لها: يا لكاعِ، فحذف الخبر وحرف النداء»[3]، على أنه قد تستعمل هذه الصيغة في غير النداء، كما في (وَقَاعِ) في قول قيس بن زهير:

وكنت إذا مُنِيتُ بِخصم سُوءٍ دَلَفتُ لَه فأكويه وَقَـــــاعِ[4]

استشهد به أبو العلاء المعري، والزمخشري في كتابه[5]، قال أبو العلاء: «وقاع معدول: ضرب من الكي».

وما عدل بالنداء على (فَعَالِ) مقيس بالاتفاق، وهو مذهب سيبويه، والمبرد[6]،وابن مالك[7]، قال أبو حيان: «ولا نعلم خلافًا في اقتياس (فَعَال)، فنقول: ياآم، ويا نجاس، ويا قذار، بمعنى: لئيمة، ونجسة، وقذرة»[8]، ويشترط في اطراده أنَّ

---

(1) ينظر: أمالي ابن الشجري 347/2.

(2) ينظر: توضيح المقاصد 1109/3 أسماء لازمت النداء.

(3) ينظر: شرح التصريح 242/2.

(4) من الوافر، واختلف في نسبته بين قيس بن زهير وعوف بن الأحوص، وقد ورد في ديوان قيس ص29 من قصيدة له وروي البيت في الكلمتين الأخيرتين: (بداهية نآد)، بدل: (فأكويه وقاع)، ومعنى منيت: أي بليت، ودلفت له: أي قصدته فكويته، وورد الشاهد في معجم الشعراء ص 276، ونوادر أبي زيد ص 151، ولسان العرب 8/ 405 (وقع)، وجمهرة اللغة ص 945.

(5) ينظر: الفصول والغايات فصل غاياته حاء 105/1، والمفصل للزمخشري ص 200، وشرح المفصل لابن يعيش 59/4.

(6) ذكره أبو حيان، وقد نقل شمس الدين مُحَمَّد بن عبد المنعم الجوجري الشافعي(ت 889هـ) في شرحه لشذور الذهب: عن المبرد أنه يرى سماعية (فعال) التي بمعنى فعل الأمر، والتي تستعمل في النداء لسب الأنثى ينظر 253/1.

(7) ينظر: الكتاب 198/2، المقتضب 237/4-238،كما ينظر المقتضب 368/3، التسهيل ص 190، شرح الكافية الشافية 1330/3.

(8) ينظر: الارتشاف 2226/5.

يكون من فعل ثلاثي مجرد تام متصرف، وأن يكون معناه في ذم الأنثى[1]، قال ابن عقيل: «والخلاف يختص بالذي بمعنى الأمر، والمخالف فيه المبرد، وأما الذي للسب فمقيس وفاقًا، وشرط قياس الأمر مع ما ذكر، تمام الفعل وتصرفه..»[2].

إذن فالراجح قياسية (فَعَالِ) المعدولة من الصفة إلى النداء؛ لنص العلماء على ذلك، ولكثرة وروده، مع التفريق بينها وبين (فَعَال) التي بمعنى فعل الأمر، كنزالِ، وتراكِ.

وللنُّحاة في بيت الحطيئة استشهادات أخرى:

الأول: قوله: (ما أطوف) أدخل (ما) المصدرية على فعل مضارع غير منفي بـ(لم)، وهو قليل.

والثاني: في أواخر باب النداء في ذِكر أسماء لازمت النداء.

وقد استُشهد بقول قيس بن زهير في غير هذا الموضع على البناء على الكسر[3].

---

(1) ينظر: شرح شذور الذهب ص 93-94.

(2) ينظر: المساعد 2/543، 544.

(3) ينظر: الجمل المنسوب للخليل ص200 .

(12/59) صياغة اسم فعل الأمر على وزن (فَعَال) من الرباعي:

مذهب سيبويه أنَّ المعدول عن فعل الأمر على زنة (فَعَال) المأخوذ من لفظه يطَّرد في كل فعل ثلاثي مجردٍ تامٍ مُتصرفٍ، كنزالِ، وخراجِ، ومناعِ[1]، وأنَّه لم يُسمع من العرب اسم فعل أمر معدول عن فعل الأمر الرباعي إلا لفظان، هما: (عرعار)، و(قرقار)، واقتُصر بهما على السماع لقلته، وهذان اللفظان هما اللذان اتفق جمهور النُّحاة على أنَّهما معدولان عن فعل الأمر الرباعي.

فاستشهد النُّحاة على عَرْعَار[2] بقول النَّابغة:

مُتَكَنِّفِي جَنْبَيْ عُكاظَ كِلَيْهِما يَدْعُو وَلِيدُهُمُ بها عَرْعَـــــارِ[3]

وعلى قرقار بقول الراجز:

قَالتْ لهَا رِيحُ الصّبَا قَرْقَارِ

واخْتَلَطَ المَعْرُوفُ بالإنكارِ[4]

ويرى سيبويه أن هذين اللفظين معدولان؛ لخروجهما عن الثلاثي، ووافقه الورَّاق[5]، والمرادي [6]، قال سيبويه: «وكذلك عرعار، وهو بمنزلة قرقار، وهي: لعبة، وإنَّما هي من

---

(1) في هذا خلاف بين النحاة فالمبرد وابن يعيش وغيرهم لا يرون اطراده، ذكر الخلاف ابن يعيش ينظر: شرح المفصل 209/2.

(2) ينظر: المفصل للزمخشري ص 198، وشرح المفصل لابن يعيش 206/2، وشرح الرضي 34/4، وشرح الأشموني 160/3.

(3) من الكامل، وهو في ديوانه ص 87، برواية يدعو ولدانهم بها عرعار، مكتنفي جنبي عكاظ: يحيطون بها، عرعار: كلمة يتداولها الصبيان إذا تنادوا للعب، وقد ورد الشاهد في لسان العرب مادة(عرر)561/4، الخزانة 312/6، المعجم المفصل 409/1.

(4) من الرجز لأبي النَّجم، و(قرقار) من القرقرة وهي الضحك فيه استغراب، وهو من قرقر البعير: إذا هدر، ورد في: خزانة الأدب 307/6-309، ولسان العرب مادة(قرر)89/5، المعجم المفصل 1167/3.

(5) هو أبو الحسن مُحَمَّد بن عبد الله الوراق، له من الكتب: كتاب مختصر الجرمي الأكبر، وكتاب مختصر الجرمي الأصغر سماه كتاب الهداية، وكتاب العلل في النحو (ت:381هـ) ينظر: (الدر الثمين في أسماء المصنفين ص 226).

(6) ينظر: علل النحو ص306، توضيح المقاصد 1160/3، المساعد 649/2.

عرعرت، ونظيرها من الثلاثة خَراجِ أي: اخرجوا، وهي: لعبة أيضًا»[1]، وخالفه المبرد بأنَّ اللفظين هما حكاية صوت، وليسا معدولين عن فعل الأمر الرباعي، ووافقه ابن يعيش فقال: «وهو القياس؛ لأنَّ بناء (فعال) إنَّما يجيء من الثلاثي، وهذا العدل إنَّما جاء فيه فأمَّا الرباعي نحو: قرقار، وعرعار، فهو (فَعْلَال) وليس بـ(فَعَال)» [2]، وبالمقابل ضعَّفه أبو علي الشلوبين، وأبو حيَّان، موافقين سيبويه[3].

أمَّا القياس عليهما، فلا خلاف بين النُّحاة بأَنَّ ما سُمع من الرباعي لا يقاس عليه[4].

و بيّن ابن يعيش سبب جواز القياس على الثلاثي دون الرباعي عند سيبويه، فقال: «والفصل بين الثلاثي والرباعي عند سيبويه أن الثلاثي قد كثر في كلامهم جدًا ولا يسمع من الرباعي إلا في الحرفين اللذين ذكرناهما، فلمَّا كثر ذلك في كلامهم جعله أصلًا، وقاس عليه، ولما قلّ في الرباعي وُقِفَ عند المسموع منه، ولم يتجاوزه»[5].

وزاد بعض العلماء ألفاظًا غير اللفظين السابقين كـ(هَمْهَام)، ذكره ابن جنّي فقال: «ومنها قولهم: هَمهامِ، وهو اسم فَنِيَ، وفيها لغات: هَمهامِ، وحَمحامِ، ومَحماحِ، وبَحباحِ، أنشد أحمد بن يحيى:

أَولَمتَ يَا خِنّوتُ شَرَّ إيلَام ... فِي يَومِ نَحْسٍ ذِي عَجَاج مِظْلَامْ

مَا كَانَ إلا كاصطفاقِ الأَقدَامْ ... حَتى أَتينَاهُم فَقَالُوا هَمْهَام»[6]

وقد ورد الشاهد في الممنوع من الصرف في منع قوله: (عرعار)[7] من الصرف.

---

(1) ينظر: الكتاب 76/3.

(2) ينظر: شرح المفصل 209/2.

(3) ينظر: التوطئة ص 306، وتذكرة النحاة ص 108.

(4) ينظر: شرح المفصل209/2.

(5) ينظر: المصدر السابق 209/2.

(6) من الرجز، لأحمد بن يحيى، ورد في الخصائص 44/3.

(7) ينظر: الأصول لابن السراج 89/2-90.

(13/60) بناء الأعلام المؤنثة المعدولة على وزن (فَعَال):

من المعدول الأعلام المؤنثة المعدولة على وزن (فَعَالِ) كحذامِ، وقطامِ، وبدادِ، وفجارِ، وغلابِ، وقد وردت هذه الأعلام في شاهدين لغطفان، الأول قول النَّابغة[1]:

أتارِكَةٌ تَدَلُّلَها قَطامِ وضَنّا بالتَّحِيَّة والسلام[2]

والثاني قوله أيضًا:

إنّا اقْتَسَمْنا خطَّتينا بيننا فَحَمَلْتُ بَرّةَ واحْتَمَلْتَ فَجار[3]

والشائع في لغة العرب أن ما كان على وزن (فَعَال) فإنه يبنى على الكسر مطلقًا، وهذا مذهب أهل الحجاز، والذي هو مذهب الجمهور[4]، «وأما بنو تميم، فإنهم يجرونها مجرى ما لا ينصرف من المؤنث، نحو: (زَيْنَبَ)، و(عائِشَةَ)، فيقولون: (هذه حَذامُ، وقَطامُ)، و(رأيت حذامَ وقطامَ)، و(مررت بحذامَ وقطامَ)»[5]، وقد جاء قولا النَّابغة على مذهب الجمهور، وهي لغة الحجازيين.

وقُرِئَ قوله تعالى: ﴿ **أَن تَقُولَ لَا مِسَاسَ** ﴾[6]، بفتح الميم وكسر السين، قرأها الحسن وأبو حيوة وابن أبي عبلة وقنعب[7]، قال الفراء: «وتُقرأ (لا مَسَاس)، وهي لغة فاشية، تقول: لا مَسَاس، مثل: نَزَال، ونَظَارِ من الانتظار»[8]، ونسب ابن هشام هذه

---

(1) ينظر: الأمالي الشجرية 360/2، شرح المفصل 64/4، المساعد 1/ 482

(2) من الوافر في ديوانه ص63، قطام: اسم امرأة، وضنا بالتحية: أي بخلًا بالتحية، وورد في بعض الكتب: (والسلام) بدل (الكلام) وقد ورد الشاهد في شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر الأنباري ص571، لسان العرب مادة (دقش) 306/6.

(3) من الكامل، وهو في ديوانه ص 86، برة وفجار من أعلام الأجناس، وورد الشاهد في الكامل 54/2، نفح نفح الطيب 2/ 593، الخزانة 327/6،330،333.

(4) ينظر: الكتاب 272/3، المقتضب 373/3، الجمل للزجاجي ص 263، الأمالي الشجرية 353/2-354، شرح المفصل 222/2، تذكرة النحاة ص307.

(5) ينظر: شرح المفصل 64/4،65.

(6) سورة طه، آية: 97.

(7) ينظر: المحتسب 56/2، البحر المحيط 256/6.

(8) ينظر: معاني القرآن 190/2، إعراب القرآن للنحاس 56/3.

القراءة للحسن[1]، وقال فيها: «وفي كتاب "ليس" لابن خالويه (لا مَسَاس)، مثل: دَرَاكِ، ونَزَالِ، وهذا من غرائب اللغة، وحمله الزمخشري، والجوهري على أنَّه من باب قَطَامِ، وأنَّه معدول عن المصدر، وهو المس»[2].

ومما ورد من الحديث الشريف في هذا قول رسول الله -ﷺ-: «يا رَقَادِ! نمت حتى ذهب سلاحك»[3].

ولا يوجد اسم مبني في العربية إلا لسبب، وفي هذا يقول النيلي: «فإذا وجدت اسمًا مبنيًا فاسأل عن بنائه؛ لأنَّه قد خالف الأصل»[4].

وأما عن سبب بنائها على الكسر؛ فإجراء لها مجرى (فَعَالِ) الواقعة موقع الأمر؛ لمشابهتها إياها في الوزن، والعدل، والتعريف[5]، وقد نقل النحَّاس عن علي بن سليمان[6]، أنَّه سمع مُحَمَّد بن يزيد[7] يقول: «إذا اعتل الشيء من ثلاث جهات وجب أن يبنى، وإذا اعتل من جهتين وجب ألا يصرف؛ لأنَّه ليس بعد ترك الصرف إلا البناء، فمساسِ، ودراكِ، اعتل من ثلاث جهات، منها: أنَّه معدول، ومنها أنَّه مؤنث، وأنَّه معرفة، فلما وجب البناء فيها كانت الألف قبل السين ساكنة كسرت السين، لالتقاء الساكنين»[8]، كما نقل ابن يعيش، عن أبي العباس قوله: «إنما بُنيت لأنَّها قبل العدل غير مصروفة نحو: حاذمة، وفاطمة، فإذا عُدلت زادها العدل ثقلًا، وليس وراء منع الصرف إلا البناء»[9]، وقال أبو البركات الأنباري: «الدليل على أنه مبني أنَّا أجمعنا على على أنَّ ما كان على وزن فَعَالِ من أسماء الأفعال: كنزالِ، وتراكِ، ومناعِ، ونعاءِ، وحذارِ،

---

(1) شرح شذور الذهب، تحقيق: عبد الغني الدقر ص121، وتنظر في: (البحر المحيط 256/6).

(2) شرح شذور الذهب، ص122.

(3) ينظر: المستدرك على الصحيحين في الحاكم، باب ذكر مناقب زيد بن ثابت كاتب النبي ﷺ 476/3

(4) ينظر: الصفوة الصفية 79/1.

(5) ينظر: شرح المفصل 222/2.

(6) هو أبو الحسن على بن سليمان بن الفضل، صاحب ثعلب والمبرد، ويقال له: الأخفش الصغير(ت ببغداد 315هـ) وهو ابن ثمانين سنة، ينظر: طبقات النحويين واللغويين 115/1، مقدمة ابن صلاح ص 448.

(7) هو أبو العباس المبرد سبقت ترجمته.

(8) ينظر: إعراب القرآن للنحاس 56/3.

(9) ينظر: شرح المفصل 222/2.

ونظارِ مبني لأَنَّه ناب عن فعل الأمر؛ فنزال ناب عن انزل، وتراك ناب عن اترك، ومناع ناب عن امنع، ونَعَاء ناب عن انْعَ، وحَذارِ ناب عن احذر، ونظارِ ناب عن انظر»[1]، وذكر النيلي أنَّ: «الواقع موقع الفعل فقد يكون بغير واسطة كنَزَالِ، وبواسطة كفَجَارِ؛ لوقوعه موقع الفعل نزال»[2]، أما عن سبب تعين بنائها على الكسرة فأرجعها ابن الشجري لسببين؛ منعًا لالتقاء الساكنين، ولأنَّها أسماء مؤنثة، والكسرة من علامات التأنيث[3].

أما لغة بني تميم فإنهم يفصلون فيها، فيعربونها، ويجرونها مجرى الممنوع من الصرف، مالم يختم براء كـ(حَضَارِ، وجَعَارِ، وظَفَارِ) [4]، فإنَّهم يكسرونها على كل حال، كما الحال الحال في لغة أهل الحجاز؛ للإمالة قال سيبويه: «ألا ترى بني تميم يقولون: هذه قطامُ، وهذه حَذامُ؛ لأنَّ هذه معدولة عن حاذمة، وقطامُ معدولة عن قاطمة، أو قطمة»[5]، كما يقول المبرد: «وأما بنو تميم فلا يكسرون اسم امرأة، ولكنهم يجرونه مجرى غيره من المؤنث؛ لأنهم لا يذهبون به إلى العدل، والدليل على أَنَّهم إذا أرادوا العدل قالوا: يا فَساقِ أقبلي، ويا خباثِ أقبلي؛ لأَنَّ هذا لا يكون إلا معدولًا. وما كان في آخره راء من هذا الباب فإن بني تميم يتبعون فيه لغة أهل الحجاز، وذلك أنَّهم يريدون إجناح الألف، ولا يكون ذلك إلا والراء مكسورة، وهذا مُبَيَّنٌ في باب الإمالة»[6]، وهذا هو الغالب على بني تميم؛ لأنَّ السيوطي نقل ما ذكرناه عن جمهور بني تميم، وأنَّ بعضًا منهم يمنعه من الصرف مطلقًا، وأما الحجاز فالبناء مطلقًا، وخالفت لغة بني أسد الجمهور، فهم يبنونه على الفتح للتخفيف[7].

والذي يظهر أنَّ الراجح في هذه المسألة لغة الجمهور؛ للأسباب الآتية:

---

(1) ينظر: الإنصاف 535/2.

(2) ينظر: الصفوة الصفية 79/1.

(3) ينظر: الأمالي الشجرية 353/2،354.

(4) حضار: اسم كوكب قريب من سهيل، جعار: اسم للضبع، ظَفار: اسم موضع.

(5) ينظر: الكتاب 277/3.

(6) ينظر: المقتضب 375/3.

(7) ينظر: همع الهوامع 108/1-110.

أولًا: رأي أئمة النحو.

ثانيًا: للعلل التي نقلها النَّحاس.

ثالثًا: أنَّها أضبط لقواعد اللغة.

وقد استشهد النُّحاة –أيضًا– ببيت النابغة الأول في الممنوع من الصرف للعدل، وعلى قول المبرد في (ضَنَّا) بأنَّها نُصبت على المصدرية بعد الاستفهام[1]، والبيت الثاني في أعلام الجنس المعنوي، فإنَّ برة علم للمبرة، وفَجَارِ علم للفجرة.

(1) ينظر: المساعد 482/1.

(14/61) مجيء (متى) شرطية:

(متى) من الظروف تكون شرطًا وتكون استفهامًا، وهي اسم من أسماء الزمان «يُستفهم بها عن جميعها»[1]، يُقال فيها: متى نقوم؟ ومتى نخرُج؟ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[2]، وهي تُقابل (أين)، في المكان، ولكنَّها تأتي –أيضًا– للشرط، ومن شواهدهم عليها قول الحطيئة:

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ[3]

فجزم بـ(متى) فعل الشرط وهو (تأته) وجوابه وهو (تجد)، ورفع (تعشو) بين المجزومين؛ لأَنَّه قصد به الحال، وبه احتج الخليل بن أحمد، وسيبويه، والمبرد، والزمخشري، وابن يعيش، وابن الصائغ، والبغدادي[4].

وقد استشهد ابن يعيش بقول الحُطيئة –أيضًا– على الاسم المقصور، في أنّ الأصل في ألف (أعشى) الواو، وكذلك في مسألة وقوع الحال جملة[5].

---

(1) ينظر: شرح المفصل 7/45،46، الجنى الداني ص 505.

(2) سورة النمل، آية: 71.

(3) من الطويل، وهو في ديوانه ص 51، عشا إلى النار يعشو: أي رآها ليلا فقصدها، وقد نسب –أيضا– للنَّابغة، وفي كما نسب للشماخ وكلاهما من غطفان، وقال بعضهم للأعشى، والظاهر أنه للحطيئة لوروده في ديوانه، ولأنَّ أكثر المصادر نسبته إليه؛ وللمناسبة التي قيلت فيها القصيدة في مدح بعض آل شماس، وورد الشاهد في: (سمط اللآلي 1/345،346، مختارات شعراء العرب لابن الشجري 17/3، الخزانة 5/210، 9/90).

(4) الجمل للخليل ص166،218، وينظر: (الكتاب 3/ 86، المقتضب 65/2، المفصل في صناعة الإعراب ص335، شرح المفصل2/66،7/45-46، اللمحة في شرح الملحة 877/2، الخزانة 5/210، 9/90).

(5) شرح المفصل 2/4،66/148.

الفصل الثاني: شواهد مسائل الأفعال، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الأفعال المبنية.

البحث الثاني: الأفعال المعربة.

المبحث الأول: الأفعال المبنية.

(1/62)وقوع الفعل الماضي موقع المستقبل:

استشهد ابن جني، وأبو هلال العسكري، ومُحَمَّد بن جعفر القيرواني على مسألة وقوع الفعل الماضي موقع المستقبل[1] بقول الحُطيئة:

شهِدَ الحُطيئةُ حِين يلقَى ربَّهُ أنَّ الوليدَ أحَقُّ بالعـــذرِ[2]

قال ابن جني: أي يشهَدُ.

ومنه قوله تعالى:﴿ **وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا** ﴾[3]، قال الخليل كما نقل عنه سيبويه في الآية الكريمة: «هي في معنى ليفعلُنَّ، كأنَّه قال لَيَظلُّن كما تقول: والله لا فعلت ذاك أبدًا، تريد معنى: لا أفعلُ»[4].

ومنه حديث رسول الله -ﷺ-: «**نَضَّرَ الله امرأً سمِعَ مقالتي فوعاها، فأدَّاها كما سمِعَها**»[5] أي: يسمع، قال السيوطي -معلقًا على قول المصطفى- عليه الصلاة والسلام-: «لأَنَّه ترغيبٌ لمن أدرك حياته في حفظ ما يسمعه منه»[6]، ومن شواهد الفراء، وأبي علي الفارسي، وابن الشجري، والسيوطي في هذه المسألة قول الطرمَّاح[7]:

وإني لآتِيكُم تشكُّرَ مَا مَضى مِنَ الأمرِ واستِيجَابَ ما كان في غَدِ[8]

---

(1) ينظر: سر صناعة الإعراب 398/1، الأوائل للعسكري ص 186، ما يجوز للشاعر في الضرورة للقيرواني ص 273.

(2) من الكامل، وهو في ديوانه ص259، وفي الديوان برواية: (يوم) بدل (حين)، ورد في سمط اللآلي 674/1، ومختارات الشعر لابن الشجري 39/3 (مختار شعر الحطيئة)، ولسان العرب 315/1(حسب).

(3) سورة الروم، آية: 51.

(4) ينظر: الكتاب 108/3

(5) أخرجه أحمد في المسند رقم(4157)، والترمذي (2657)، وابن ماجة (232)، وابن حبان عن ابن مسعود ينظر: (صحيح الجامع حديث رقم 6763، 6766).

(6) ينظر: همع الهوامع 45/1.

(7) أبو مالك الطرماح بن حكيم الطائي من طيء شاعر إسلامي فحل، ولد ونشأ في الشام ثم انتقل إلى الكوفة الكوفة معلمًا فيها، كان معاصرًا للكُميّت، ومعنى الطرماح في لغة طيء: الحيَّة الطويلة ،توفي نحو:125هـ، ينظر: (المؤتلف والمختلف ص191، طبقات النحويين واللغويين ص 225، معجم الشعراء ص 364).

(8) من الطويل، وهو في ذيل ديوانه ص 572، ورد برواية (واستنجاز) بدل (واستيجاب)، ورد في حماسة

أي: ما يكون[1]. وقد اعتبره القيرواني ضرورة شعرية[2].

وما أراه فيها عدم مخالفتها للقواعد النحوية، وليس الأمر كذلك؛ بل هو أسلوب من أساليب العرب أُريدَ به معنىً بلاغيًا لا يتحقق إلا به.

وقد ذكر الواحدي[3] في تفسير الآية: «والتقديم والتأخير كثيرٌ في الكلام، وكل هذا من مذاهب العرب وافتنانهم في مخاطباتهم، وإيقاع الماضي موقع المستقبل كثير في كلامهم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا﴾ قال الخليل: معناه ليظلن. فأوقع الماضي موقع المستقبل، ومنه قول الحطيئة:

شهد الحطيئة عند يلقى ربه أنَّ الوليد أحقُّ بالعذر»[4].

وقد فسَّرَ القرطبي[5] الآية بقوله: «أي: ليظلّنّ، وحسن وقوع الماضي في موضع المستقبل لما في الكلام من معنى المجازاة، والمجازاة لا تكون إلا بالمستقبل، قاله الخليل وغيره»[6].

والذي يدل على أنَّه أسلوب بلاغي من أساليب العرب أنَّ الماضي – أيضًا – قد يحلُ محلَّ الأمر، فقد فسَّرَ أبو عُبيد[7] قول العرب: «أفرِخْ روعك»[1] بقوله: «ذهب أبو

البحتري ص109، وتاج العروس (كون)، ولسان العرب 13/ 368 (كون).

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء 244/1،سر صناعة الإعراب 398/1، وأمالي ابن الشجري 67/1، همع الهوامع44/1.

(2) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة للقيرواني ص 273 ، همع الهوامع 45/1.

(3) ينظر: أبو الحسن علي بن أحمد بن مُحَمَّد بن علي الواحدي، النيسابوري، كان إمام وقته في التفسير وهو صاحب (البسيط)، و(الوجيز)، و(الوسيط) في التفسير، أخذ التفسير عن أبي إسحاق الثعلبي والعربية عن أبي الحسن القنهلاي الضرير، مات بنيسابور في جمادى الآخرة سنة (468هـ)، ومن تصانيفه أيضا (الدعوات) و(المغازى)، و(أسباب النزول)، و(شرح ديوان المتنبي)، وغير ذلك، له شعر حسن. ينظر: (العقد المذهب 86/1، معجم المفسرين 325/1).

(4) ينظر: التفسير البسيط 555/6.

(5) أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، صاحب التفسير وشرح أسماء الله الحسنى والتذكرة، توفي بمنية بني خصيب من أرض مصر في شوال سنة(671هـ) ينظر: (توضيح المشتبه 65/7).

(6) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 449/16.

(7) أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن مُحَمَّد البكري الأندلسي، كان إمامًا لغويًا أخباريًا، متفننًا، أميرًا بساحل

عبيد هنا أن يكون الفعل الماضي في قوله: أفرخ روعك بمعنى الأمر»[2].

كورة لبلة، صنف: شرح نوادر القالي، شرح أمثال أبي عبيد، اشتقاق الأسماء، معجم ما استعجم من البلاد والمواضع، وجمع كتابا في أعلام نبوة نبينا - ﷺ - (ت: 487هـ) ينظر: (معجم الأدباء 1534/4، بغية الوعاة 49/2).

(1) ينظر: فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ص 451، مجمع الأمثال 81/2، يضرب هذا المثل لمن يدعى له أن يسكن روعه، ذكر أبو عبيدة هذا المثل في باب: كشف الكرب عند المخاوف عن الجبان.

(2) ينظر: فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ص 451.

(2/63) مجيء (أمسى)، وبعض أخواتها بمعنى(صار):

ذهب كثيرٌ من النّحاة إلى أَنَّ كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل قد تُردُّ إلى معنى (صار)، فلا يقع الماضي خبرًا لها؛ ذلك أَنَّ من شروط إعمال (صار) فيما تدخل عليه أَلَّا يكون خبرها فعلًا ماضيًا، فلا يجوز أن يقال: صار مُحَمَّد فهمَ، وهي ما وردت بمعناها من الخمسة الأُوَل تعمل عمل كان الناسخة، فترفع اسمها، وتنصب خبرها، ولا يقع الماضي خبرًا لها، وعلى هذا جاء عددٌ من الشواهد، منها: قول النابغة:

أَمسَت خَلاءً وَأَمسى أَهلُها احْتَمَلُوا أَخنى عَلَيها الَّذي أَخنى عَلى لُبَدِ[1]

أمست بمعنى صارت، وأمسى صار، وهو أحد شواهدهم في هذه المسألة[2]، ومن شواهدهم الشعرية الأخرى قول عدي بن زيد[3]:

ثمَّ أَضْحَوا كَأَنَّهم وَرَق جفَّ فألوت به الصَّبـــــــا والدَّبورُ[4]

وقد تناول هذه المسألة: سيبويه[5]، وأبو البركات الأنباري [6]، وأبو علي الشلوبين[7]، وجمال الدين مُحَمَّد بن مالك[8]، وابن هشام[9]، والسيوطي[10]، ومعلوم أنَّ المتفق عليه عند النحويين أَنَّ أخوات كان النَّاسخة ثلاثة عشر فعلًا، وجميعها ترفع الاسم

---

(1) من البسيط في ديوانه ص 16، وفي شرح الرضي: أضحت بدل: أمست، بلا نسبة في نفح الطيب 537/1، الخزانة 5/4، تاريخ الأدب ص 294، وأخنى عليها: أي أهلكها الذي أهلك لُبد، وقيل لُبد: اسم نسر للقمان.

(2) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 344/1، 346، شرح الكافية الشافية 395/1، شرح الرضي 143/2، شرح عمدة الحافظ ص210، شرح قطر الندى ص 106، شرح الأشموني 111/1، همع الهوامع 420/1، الدرر57/2، الخزانة 5/4.

(3) ينظر: شرح المفصل 104/7، شرح عمدة الحافظ211/1، شرح شواهد المغني 470/1، الدرر57/2، خزانة الأدب 184/1.

(4) من الخفيف، وهو في ديوانه ص90، ورد في الخزانة 184/1.

(5) ينظر: الكتاب 51/1.

(6) ينظر: أسرار العربية 115.

(7) ينظر: التوطئة ص 224-228.

(8) ينظر: شرح عمدة الحافظ 211/1.

(9) ينظر: شرح قطر الندى ص 105.

(10) ينظر: همع الهوامع 420/1.

وتنصب الخبر، ولـــ(صار) مترادفات كثيرة قد تقع بمعناها، وتجري مجراها، فترفع المبتدأ، وتنصب الخبر، ولا يقع الماضي خبرًا لها إلَّا إذا اقترنت بـ(قد)، وجوزه الرضي، وابن مالك بلا (قد)، وقالوا: لا نقدرها في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾[1]، ومستشهدين كذلك بقول النابغة السابق[2]، وغيره من الشواهد، والجمهور متفقون على أن الأفعال الخمسة السابقة قد تأتي بمعنى (صار)، ويحكم لها بحكمها، وهذا سُمع كثيرًا، كما مرَّ.

وقد اختلف في بعضها، وذلك على النحو الآتي:

اختلف النحويون في (ظلَّ)، هل تأتي بمعنى (صار)، أم لا؟ وذكرتُ أنَّ المتفق عليه عند جمهور النحويين أن تأتي (ظل) بمعناها، وخالفهم: لكزة[3]، الأصبهاني[4]، والمهاباذي[5]؛ لأنَّهم يرون أنَّ هذا الفعل لا يستعمل إلا في الوقت الذي يكون للشمس فيه ظل[6]، ولم يمنعه أبو علي الشلوبين[7].

أمَّا (بات) فمنهم من يرى أنَّها تجيء بمعنى (صار)، كالزمخشري[8]، ولا يراه ابن مالك؛ لأنَّه لم يُسمع[9].

وألحق بعض النُّحاة بـ(صار) بعض الأفعال التي بمعناها، ولم يلحق بها سيبويه سوى

---

(1) سورة يوسف، آية: 27.

(2) ينظر: شرح الرضي 143/2.

(3) أورده السيوطي باسم (لكذة) وكُتب التراجم تذكره بالزاي ويظهر أنَّه تصحيف في الاسم.

(4) لغزة أو لكزة بن عبد الله الأصبهاني النحوي، أخذ عن مشايخ أبي حنيفة الدينوري ببغداد، وتصدر بمصر، وأفاد، وصنف في اللغة والنحو، وخلط المذهبين، له كتاب نقض علل النحو، وكتاب الرد على الشعراء، ينظر: البلغة 241/1، بغية الوعاة 509/1.

(5) المهاباذي هو: أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير، قال ياقوت: من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني. له شرح اللمع، ينظر: معجم الأدباء 357/1، بغية الوعاة باب الأحمدين 320/1.

(6) ينظر: همع الهوامع 420/1.

(7) ينظر: التوطئة ص224- 228.

(8) نقلًا عن ابن يعيش وابن مالك والسيوطي، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 357/4،337،شرح التسهيل التسهيل 346/1، همع الهوامع420/1.

(9) ينظر: شرح التسهيل 346/1.

الفعل (جاء)، وأجراه مجرى المثل، وشاهده ما قاله الخوارج لابن عباس –رضي الله عنه–: ما جاءت حاجتَكَ، كأنَّهم قالوا: ما صارت حاجتك، ثم قال سيبويه: «وإنما صيّر (جاء) بمنزلة (كان) في هذا الحرف وحده لأنَّه بمنزلة المثل...ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضعٍ على غير حاله في سائر الكلام»[1].

أما أبو علي الشلوبين فقد قال فيها: «وقد قيل إنَّ أضحى للضحى والصباح معًا، ويدخلها معنى صار»[2]، واستشهد بقول الربيع بن ضبع الفزاري، وهو من بني غطفان:

أصبحتُ لا أحْمِلُ السِّلَاح ولا أمْلِكُ رَأسَ البعير إنْ نَفَـــــــرَا[3]

أي: صرت، وقول الآخر:

ثم أَضحَوا لَعِبَ الدَهرُ بِهِمْ وكذاكَ الدَّهرُ حالاً بَعدَ حَالِ[4]

ثم ألحق بها من حيث المعنى ستة أفعال، وهي: جاء، وقعد، وعاد، وآمن، وغدا، وراح[5]، أما ابن مالك فألحق بها عشرة أفعال، وهي: آض، وعاد، وآل، ورجع، وحار، واستحال، وتحول، وارتدَّ، وجاء، وقعد، مستشهدًا على كل فعل بشاهد، أبرزها قوله تعالى: ﴿فَٱرۡتَدَّ بَصِيرًا﴾[6]، وشاهد (جاء) السابق الذي تكلم به الخوارج، وقول بعض بعض العرب: «شحذ شفرته حَتَّى قعدت كَأَنَّهَا حَرْبَة» فـ(كأنَّها حربة)، جعلها الزمخشري، وابن مالك: خبر قعدت[7].

ومن المعاصرين عَبَّاس حَسَن، يقول: «يصح القياس على هذا الأسلوب، فيقال: ما جاءت سِفارتَك؟، من غير التقيد بكلمة حاجة، والمعنى: أي شيء صارتْ إليه

---

(1) الكتاب 50/1.

(2) ينظر: التوطئة ص225.

(3) من المنسرح، ورد في شرح المعلقات التسع لأبي عمرو الشيباني ص 209، جمهرة أنساب العرب 255، أمالي المرتضي 1/ 256، وحماسة البحتري ص 201، وخزانة الأدب 308/3- 7/ 384.

(4) من الرمل، لعدي بن زيد في ديوانه ص83، ويروى بـ(عصف) بدلًا من (لعب)، ورد في الكامل في الأدب 70/2، الدرر55/2، وبلا نسبة في لسان العرب مادة(جهز).

(5) ينظر: التوطئة من ص 224 إلى ص228

(6) سورة يوسف، آية: 96.

(7) ينظر: الكشاف 506/3، شرح التسهيل 346/1-348، التذييل والتكميل 163/4،164.

حاجتك»[1].

ولم يَر بعض النُّحاة هذا الرأي، كأبي حيان، وقالوا في الأفعال الثمانية الأُوَل: أنَّ المنصوب فيها حال، وبالنسبة للفعل (آلَ) فهو بمعنى: حلف، ومنصوبها جواب القسم[2].

وألحق الفراء بها: أسحر، وأفجر، وأظهر، في كتابه الحدود، وعقّب عليه أبو حيان: أنه لم يمثل لها بشاهد[3].

وذكر السيوطي في كتابه عن أبي حيَّان: أنَّه لا يلزم من كونها بمعناها مساواتها لها في العمل، ومثَّل لهذا بقوله: إنَّ (ظل زيد قائمًا)، معناه: أقام زيد قائمًا النَّهار، ولم يجعل العرب للفعل (أقام) اسمًا، ولا خبرًا[4].

والظاهر –والله أعلم– أنَّ الراجح ما عليه جمهور النحاة من أَنَّه قد ترد الخمسة الأُوَل من كان وأخواتها بمعنى: (صار) وتعمل عملها، والأفضل في مثل هذا الوقوف على السماع فيما ورد من أفعال غير كان وأخواتها، فسيبويه أجرى (جاء) مجرى المثل، كما ذكرنا في المثال السابق، وهذا يدل على أنَّ علماءنا الأوائل رأوا الوقوف على ما سُمع.

وكذلك فإنَّ قبول مثل هذا سيفتح الباب بلا انضباط ولن يُقعَّدَ بقواعدٍ في اللغة، فكثير من الأفعال قد تأتي على معنى (كان وأخواتها)، ولا يلزم كونها بمعناها مساواتها لها بالعمل، كما ذكر أبو حيان[5].

كما أَنَّ علماءنا الأوائل لم يفصلوا (كان وأخواتها) عن باقي الأفعال في الأحكام عبثًا، وليس من السهولة أن يأخذ أيّ فعل من الأفعال أحكام (كان وأخواتها) بالترادف فقط؛ فلـ(كان وأخواتها) فوارق تفرقها عن الأفعال التامة من ذلك:

أنَّها تدخل على الجملة الاسمية فتحدث فيها نسخًا وتغييرًا؛ لذلك سميت

---

(1) النحو الوافي 557/1، 558.

(2) ينظر: التذييل والتكميل 162/4-165، همع الهوامع 416/1.

(3) ينظر: التذييل والتكميل 167/4.

(4) ينظر: التذييل والتكميل 165/4، وهمع الهوامع 413/1.

(5) ينظر: التذييل والتكميل 165/4، وهمع الهوامع 413/1.

بـ(نواسخ الابتداء).

أَنَّ كل فعل منها يدل على (حدث ناقص)، أو(زمان ناقص)؛ لذلك سميت بـ(الأفعال النَّاقصة).

وإسناده إلى مرفوعه لا يفيد الفائدة الأساسية المطلوبة من الجملة الفعلية إلا بعد مجيء الاسم المنصوب، فالاسم المنصوب هو الذي يُتمّم معنى الجملة، وهذا عكس الأفعال التامة[1].

وقد استشهد سيبويه ببيت الربيع في (باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنيًا عليه الفعل)[2].

(1) ينظر: النحو الوافي 545/1.

(2) ينظر: الكتاب 89/1-90.

(3/64) مجيء (كان) تامة:

مما تختص به (كان) أنَّها: إما أن تكون ناقصة، فتحتاج إلى اسم وخبر، كقولنا: كانَ محمَّدٌ شاعرًا، أو تكون تامة، كأيّ فعل تام، فتكتفي بالاسم، أو تكون زائدة ملغاة[1]، كقولنا: ما كان أجود عمرو، وبزيادتها لا اسم لها ولا خبر.

واستشهد العلماء على التامة بقول الربيع بن ضبع الفزاري:

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ[2]

ولا تحتاج إلى خبر، هذا إذا كانت بمعنى: (حدث)، كقولنا: كانت الحرب، أي: وقعت وحدثت، ومنه قوله تعالى:﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾[3].

واعتبرها ابن جني زائدة، فقال معلقًا على بيت الفزاري: «أَي: إذا حدث الشتاء ووقع، وكذلك أمسى زيد، وأصبح عمرو، وكقولك: أمسينا وأصبحنا»[4]

وفرَّق بينهما ابن الصائغ، فقال: «والتّامّة تتميّز عن النّاقصة بأشياء، منها: أنّها تحتاج إلى اسم واحد يكون فاعلًا، وأنّها فعل حقيقيّ يدلّ على الزّمان والحدَث، كالحدوث والوُقوع.

ومنها: أن يستعمل منها المصدر المنصوب؛ كقولك: (كان، يكون، كونًا) بمنزلة حدث، حُدوثًا، ومنه قولُ الشّاعر:

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ

وأمّا الزّائدة فإنّها لا تحتاج إلى اسمين، ولا إلى اسم واحد؛ فهي تقع في وسط الكلام وآخره لا أوّله؛ ولا يتصرّف فيها بمستقبل، ولا أمرٍ، ولا نهي، ولا اسم فاعل»[5].

---

(1) ينظر: الأزهية 129.

(2) من الوافر، ورد في سمط اللآلي 803/2، والخزانة 381/7، ورد في كتب النحو ينظر مثلًا: (الجمل ص49، والأزهية ص 129 وغيرهما).

(3) سورة البقرة، آية: 280.

(4) اللمع ص38.

(5) اللمحة 579/2.

(4/65) حذف كان مع اسمها، وبقاء خبرها:

من خصائص (كان) أنَّها تُحذف مع اسمها ويبقى خبرها، ويكثر هذا بعد (إن)، وَ(لو) الشرطيتين، ومن الشواهد عليه قول النَّابغة:

حَدِبَتْ عليّ بُطونُ ضِنَّةَ كلُّها إنْ ظالماً فيهمْ وإنْ مظلومَا [1]

والشاهد في موضعين: (إن ظالمًا)، وَ(إن مظلومًا)، حذفت (كان) مع اسمها بعد (إن) الشرطية، وبقي خبرها [2]، وهذا كثير شائع مستساغ[3].

وقد ذكر هذه المسألة سيبويه مستشهدًا بقول النابغة السابق في باب أسماه: «ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف»[4].

وعلَّق السيوطي بقوله: «مَا يجوز بكثرة، وذلك بعد (إن) وَ (لَو) الشرطيتين، فتحذف هي واسمها إذا كانَ ضمير ما علم من غائب أو حاضر، مثاله بعد (إن) مع الْمتكلم... (حدبت عليّ بطون...الشاهد)»[5].

كما يكثر حذفها مع اسمها بعد (لو)، من ذلك حديث رسول الله ﷺ: «التمس ولو خاتمًا من حديد»[6]، التقدير: ولو كان ملتمسك خاتمًا من حديد.

---

(1) من الكامل، وهو في ديوانه ص95، حدبت بمعنى: عطفت، ضنة: اسم قبيلة تنتمي إلى قضاعة وعذرة، والبيت من قصيدة يخاطب بها يزيد بن سنان المري حينما قال: «إن النابغة وأهل بيته من قضاعة ثم من بني عذرة»، وقد ورد الشاهد في شرح أبيات سيبويه 28/1، والدرر 200/6.

(2) ينظر: الكتاب 262/1، أوضح المسالك 260/1، وشرح ابن عقيل 272/2، همع الهوامع 440/1، والدرر 200/6.

(3) ينظر: الكتاب 262/1، توضيح المقاصد باب كان وأخواتها 205/1، الكافية الشافية 415/1، همع الهوامع 440/1، والدرر 200/6.

(4) ينظر: الكتاب 262/1.

(5) ينظر: همع الهوامع 440/1.

(6) أخرجه البخاري 403/3،416،424، في باب الوكالة (2187)، وباب فضائل القرآن(4741)، وباب وباب النكاح(1425).

(5/66)خبر (أَنْ) المخففة إذا وقع جملةً فعلية غير دعاء:

إذا وقع خبر (أنْ) المخففة جملة اسمية فلا يُفصل بين (أنْ) وخبرها، إلا إذا قُصِد فيها النفي، أما إن وقع خبرها جملة فعلية فهذا الفعل إذا كان غير متصرفٍ فلا فاصل، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾[1]، وإن كان الفعل متصرفًا فإن كان دعاء لم يُفصل بينهما، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ ﴾[2].

وإن لم يكن دعاء فالفراء، وابن الأنباري أوجبا الفصل[3]، وذهب ابن مالك إلى جواز الفصل وتركه، والأحسن عنده الفصل[4]، ومما ورد فيه خبر (أنْ) المخففة جملة فعلية غير دعاء ولم يُفصل بينهما بفاصل قوله تعالى: ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾[5]

وفي شعر غطفان قول النابغة الذبياني:

فَلَمَّا رأى أنْ ثَمَّرَ الله مَالَهُ وَأثَّلَ مَوْجُودًا وَسَدَّ مَفَاقِرَهْ[6]

فوقعت (أن) في البيت مخففة من غير أن يُفصل بينها وبين خبرها (ثَمَّر الله)[7].

ومن شعر العرب قول امرئ القيس:

وَحدِّثْ بأنْ زَالَتْ بلَيْلٍ كنَخلٍ من الأعرَاض غيرِ مُنَبِّقِ[8]

ولكثرة ما ورد من السماع يظهر رجحان قول ابن مالك، –والله أعلم.

---

(1) سورة النجم، آية: 39.

(2) سورة النور، آية: 9.

(3) رأي الفراء لم أقف عليه في كتابه، وإنَّما نقله الشاطبي والبغدادي، ينظر: الإنصاف 204/1، المقاصد الشافية 403/2، الخزانة 414/8.

(4) ينظر: توضيح المقاصد 541/1 باب إن وأخواتها، المقاصد الشافية 402/2.

(5) سورة البقرة، آية:233.

(6) من الطويل، وهو في ديوانه ص 120، ومعنى أثل: زكى، مفاقرة: حاجته وفقرة، والشاهد في الخزانة 414/8،415، أمثال العرب ص178.

(7) ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب العربية384/1.

(8) من الطويل، وهو في ديوانه ص 168، الحمول: الإبل التي يحمل عليها، الأعراض: أعالي الشجر، المنبق: المتفرق، ينظر: المعاني الكبير 828/2.

(6/67) تعدي الفعل (نَبأ) و(أنبأ):

الأصل في (نَبأَ، وأنبأ) أن يتعديا بأنفسهما لواحد، ويتعديان أكثر إما بإسقاط حرف الجر، أو بتضمين معنى الفعلِ (أَعْلَمَ)، أو بهمزة التعدية، واستشهد العلماء بشاهدين لغطفان، الأول قول النَّابغة:

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسَفَاهةُ كاسْمِهَا يُهْدِي إليَّ غَرَائبَ الأشعَارِ[1]

الشاهد قوله: (نبئت زرعة...تهدي) فتعدى إلى ثلاثة مفاعيل[2].

والثاني قول عنترة:

أُنبئت عَمْرًا غيرَ شاكرِ نِعْمَتِي والكُفْرُ مخبثةُ لِنَفسِ المنعِمِ[3]

الشاهد قوله: (أنبئت عمرًا غيرَ) فتعدى إلى ثلاثة مفاعيل[4].

قال أبو حيَّان في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ ۖ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا ۖ قَالَ نَبَّأَنِىَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾[5] عن الفعلين (نبأَ وأنبأ) : «الأصل أن يتعدّيا إلى واحد بأنفسهما، وإلى ثانٍ ثانٍ بحرف الجر، ويجوز حذفه، فتقول: نبّأت به، المفعول الأول محذوف، أي: غيرها. ومن أنبأك هذا: أي: بهذا، قال نبّأني أي: نبّأني به أو نبّأنيه، فإذا ضمّنت معنى أعلم، تعدّت إلى ثلاثة مفاعيل، نحو قول الشّاعر:

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا تُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ»[6]

وألحق بهما عدد من الأفعال كـ: أخبر، وحدَّث، وغيرهما، قال ابن عاشور[1] في تفسير الآية الكريمة: «واعلم أنّ نبّأ، وأنبأ مترادفان، وهما بمعنى أخبر، وأنّ حقّهما التّعدية

---

(1) من الكامل، وهو في ديوانه ص 86، وورد برواية(أوابد) بدل(غرائب)، ومعنى السفاهة: أي الجهالة، وغرائب الأشعار: الأشعار الغريبة؛ لأنَّ صاحبها لا يعتبر شاعرًا، ورد في الخزانة 6/315،333،334.

(2) ينظر: شرح الكافية الشافية تحقيق: علي مُحَمَّد معوض و عادل أحمد عبد الجواد 1/254، شرح التسهيل 2/291، التذييل والتكميل 6/165، التصريح على التوضيح 1/387 .

(3) الكامل، وهو في ديوانه ص 152، وهو في حماسة البحتري ص110.

(4) ينظر: رصف المباني ص139.

(5) سورة التحريم، آية: 3.

(6) ينظر: البحر المحيط 8/286.

إلى مفعول واحد؛ لأجل ما فيهما من همزة تعدية، أو تضعيف، وإن كان لم يسمع فعل مجرّد لهما، وهو ممّا أميت في كلامهم استغناء بفعل عَلَّم... وقد يضمّنان معنى: أعلم، فيعدّيان إلى ثلاثة مفاعيل كقول النَّابغة: (نَبِئْتُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا...)، ولكثرة هذا الاستعمال ظُنَّ أنّه معنى لهما، وأُغْفل التّضمين فنسب إلحاقهما بـ(أعلم) إلى سيبويه، والفارسي، والجرجاني، وألحق الفرّاء خبّرَ وأخبر، وألحق الكوفيّون حدّث.

قال زكريّا الأنصاريّ[2]: لم تسمع تعديتها إلى ثلاثة في كلام العرب، إلَا إذا كانت مبنيّة إلى المجهول»[3].

(1) هو مُحَمَّد الطاهر بن عاشور رئيس المفتين المالكيين بتونس، وأحد كبار علمائها، مفسر، لغوي، نحوي، أديب، من دعاة الإصلاح الإجتماعي والديني: ولد ونشأ وتعلم بتونس (ت:1393هـ) ينظر: معجم المفسرين 541/2، الأعلام للزركلي 174/6.

(2) هو زكريا بن مُحَمَّد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي المصري، زين الدين، أبو يحيى: شيخ الإسلام، قاض، حافظ للحديث، مفسر، من فقهاء الشافعية، ولد في سنيكة (بشرقية مصر) ونشأ بها، ثم تحول إلى القاهرة سنة 841 هـ وقطن الأزهر، وأخذ عن علمائها ت:(926هـ) ينظر: معجم المفسرين 196/1، معجم المؤلفين 182/4.

(3) التحرير والتنوير 355/28 .

(7/68) مجيء (ليس) لنفي المستقبل:

ذهب الزمخشري، وأبو البركات الأنباري أنَّ (ليس) لا تأتي إلا لنفي الحال، وردَّ عليهم المعترضون بقول النَّابغة:

فلستَ بِمُسْتَبقٍ أخا لا تَلُمّهُ على شَعثٍ، أيُّ الرجالِ المهذبُ[1]

فالشاهد قوله: (فلست بمستبقٍ)، إذ جاءت (ليس) لنفي المستقبل.

وهذا ما ذهب إليه ابن السراج، وابن مالك، والصيمري[2]، فجاء الشاهد موافقًا لما رأوه، كما أنَّه حجة على من خالفهم، كالزمخشري، وأبي البركات الأنباري[3].

وقد ورد نفيها المستقبل في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ ﴾[4]، وقوله سبحانه: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا۟ فِيهِ ۚ ﴾[6]، وبالنظر إلى كثرة ما ورد من السماع يترجَّح ما ذهب إليه ابن السراج، ومن معه –والله أعلم.

---

(1) من الطويل، وهو في ديوانه ص 74، والشعث: الفساد والتفرق، المهذب: الخالص من العيب، ورد في جمهرة أشعار العرب ص 68، شرح المعلقات العشر للزوزني ص 304، العقد الفريد 375/2، المصون في الأدب ص 9، ديوان المعاني ص 16.

(2) ينظر: الأصول 83/1، شرح التسهيل 380/1،381، التبصرة والتذكرة 192/1 والصيمري هو: أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، عالم نحوي من علماء القرن الرابع لم يحدد المترجمون له مكانا عاش فيه سوى أنه قدم إلى مصر، كما لم يحدد له تاريخ ولادة ووفاة، له كتاب التبصرة والتذكرة في النحو، ينظر: البلغة ص112، إنباه الرواة 123/2، بغية الوعاة ص285.

(3) ينظر: المفصل ص309، أسرار العربية ص 119

(4) سورة الغاشية، آية: 6.

(5) سورة هود، آية: 80.

(6) سورة البقرة، آية: 267.

(8/69) (ليس) بين الفعلية والحرفية:

ذهب سيبويه، وجماعة من البصريين إلى فعلية (ليس) وأنَّها فعل ماضٍ جامد[1]، مستدلين على فعليتها باتصال تاء التأنيث، والضمير المرفوع، والاستتار، والرفع والنَّصب[2]، حيث نقول: ليست هندٌ قائمةً، والزيدون ليسوا قائمين، وزيد ليس قائمًا، كما نقول في (كان)، ومن ذلك قول الحصين بن حمام[3]:

فَلَسْنَا عَلَى الأَعْقَابِ تَدْمَى كُلُومُنَا وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا يَقْطُرُ الدَّمَا[4]

إذ اتصلت بها (نا) الفاعلين.

وقد ذهب الزجاجي[5]، و ابن السراج[6]، والفارسي في أحد قوليه، وابن شقير[7]، شقير[7]، وجماعة إلى أنَّها حرف، مستدلين على هذا بدليلين:

الدليل الأول: أنَّ (ليس) أشبه الحرف بوجهين:

الوجه الأول: أنَّه يدل على معنى يدل عليه الحرف؛ لأنَّه يدل على النفي الذي يدل عليه (ما).

---

(1) ينظر: الكتاب 37/2، المقتضب 33/3، علل النحو لابن الوراق 245/1

(2) ينظر: الجنى الداني 83/1، ورصف المباني ص368،369، وأوضح المسالك 23/1، وشرح قطر الندى ص24.

(3) هو الحصين بن حمام بن ربيعة المري الذبياني الغطفاني، أبو يزيد: شاعر فارس جاهلي مقل، كان سيد بني سهم بن مرة (من ذبيان) ويلقب بـ (مانع الضيم) في شعره حكمة، وهو ممن نبذوا عبادة الأوثان في الجاهلية. مات قبيل ظهور الإسلام، وقيل: أدرك الإسلام. له (ديوان شعر) ينظر: الشعر والشعراء ص 327، المؤتلف والمختلف ص91، الشعر والشعراء ص247.

(4) من الطويل، والأعقاب: جمع عقب، وهو مؤخرة القدم، والكلوم: جمع كلم وهو الجرح، ورد في: الشعر والشعراء 634/2، جمهرة اللغة ص1306، وديوان المعاني 115/1، شرح ديوان الحماسة للأصفهاني ص146.

(5) للزجاجي رأي خالف به الجمهور حيث يرى أنَّ (كان) وأخواتها حروف، ينظر: الجمل ص 41.

(6) ينظر: الأصول 27/1-55.

(7) هو أحمد بن الحسين بن العباس بن الفرج النحوي، وهو في طبقة أبي بكر السراج. وله تصانيف منها: كتاب كتاب مختصر في النحو. كتاب المقصور والممدود. كتاب المذكر والمؤنث، قال الحموي: «قرأت في كتاب ابن مسعر أن الكتاب الذي ينسب إلى الخليل، ويسمى «الجمل» أنه من تصنيف ابن شقير هذا» توفي ابن شقير 315هـ، ينظر: تاريخ بغداد 309/4، معجم الأدباء 232/1.

والوجه الثاني: أنَّه جامد لا يتصرف كما أنَّ الحرف جامد لا يتصرف.

والدليل الثاني: أنَّه خالف الأفعال في كونه لا يدل على حدث ولا زمان، كدلالة الأفعال. وقال صاحب الجنى: «ولهذا ذكرتها في هذا الموضع»[1].

ويرى المالقي بأنَّها ليست محضة الحرفية ولا محضة الفعلية؛ ولذلك وقع الخلاف بين سيبويه وأبي علي الفارسي، وعليه فإنَّه – أي المالقي – يرى أنَّه متى ما كان بها خاصية من خواص الأفعال كانت فعلًا، وإن لم توجد بها خاصية الأفعال فهي حرف لا غير، مثلها مثل (ما) النافية مستشهدًا بقول النَّابغة:

تُهْدِي كَتَائِبَ خُضْرًا ليس يَعْصِمُها إلاّ ابْتِدارٌ إلى مَوْتٍ بإلجامِ[2]

وفي هذا الشاهد يقول المالقي: «فهذا لا منازعة في الحرفية في (ليس)، إذ لا خاصية من خواص الأفعال فيها»[3]. وقد ذكر صاحب الجنى أن لـ(ليس) أربعة أقسام، وهي إما:

أن تكون من أخوات (كان)، فترفع الاسم وتنصب الخبر، أو تكون أداة من أدوات الاستثناء، أو مهملة لا عمل لها، أو حرف عطف على مذهب الكوفيين، كما نقله بعضهم، ونفا هذا القول ابن هشام.

والأظهر فعلية (ليس)؛ لقبولها علامات الفعل، وهو ما عليه ابن مالك، وابن هشام، وجمهور العلماء[4].

وقد ورد شاهد الحصين في مسألة صرفية في قوله: (الدما)[5].

---

(1) ينظر: الجنى 83/1

(2) من البسيط، وهو في ديوانه ص 134، وفيه: (يهدي كتائب خضرا)، يعصمها: أي يمنعها، ابتدار: مواجهة أي: مبادرة الموت، ورد الشاهد في رصف المباني ص 369، والجنى الداني ص199.

(3) رصف المباني ص369.

(4) ينظر: الكتاب 37/2، المقتضب 33/3، علل النحو لابن الوراق 245/1، الكافية الشافية 446/1.

(5) ينظر: شرح الشافية 114/4.

(9/70) (حاشا) بين الفعلية والحرفية:

يرى الكوفيون، والمبرد[1]، والفراء[2]، أن (حاشا) في الاستثناء فعلٌ ماضٍ متصرفٌ، استدلوا على هذا بثلاثة أدلة، أولها: تصرف الفعل، مستشهدين[3] بقول النَّابغة:

وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَما أُحاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أحَدِ[4]

والشاهد في البيت قوله: (وما أحاشي)، أراد: لا أستثني.

والدليل الثاني: أنَّ حرف الجر الذي يأتي بعدها متعلقٌ بها، كقوله تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾[5]، وحروف الجر تتعلق بالأفعال لا بالحروف.

والدليل الثالث: أنَّه يحذف من لفظها، وهذا دليل على أَنَّها فعل، والحذف يكون في الفعل، مستدلين على هذا بالسماع من قولهم: حشَا، وحاشَ.

أما البصريون: سيبويه[6]، والأنباري[7]، والزبيدي[8]، والرضي[9]، وظاهر كلام الزَّجَاجِي[10]، وغيرهم، فيرونَ أنَّ: (حاشا) حرف جر، وليست فعلًا، مستدلين بالأدلة الآتية:

الأول: أنَّ (حاشا) لا تدخلها (ما)، فلا يقال: ما حاشا زيدًا، كما لا يقال: ماخلا زيدًا، وما عدا عمرًا.

---

(1) ينظر: المقتضب 392/4.

(2) ينظر: توضيح المقاصد 688/2.

(3) ينظر: المقتضب 392/4، الجمل ص 233، الأصول 289/1، الإنصاف 278/1، ائتلاف النّصرة ص 179، أمالي ابن الشجري 614/2، شرح المفصل85/2، شرح الرضي باب الاستثناء124/2، المغني 140/1، همع الهوامع 283/2، الدرر181/3.

(4) من البسيط، وهو ديوانه ص 12، لا أحاشي: أي لا أستثني، ورد الشاهد في شرح المعلقات العشر للزوزني ص297، وشرح القصائد العشر للتبريزي ص 314، الخزانة 404/3.

(5) سورة يوسف، آية: 31.

(6) ينظر: الكتاب349/2.

(7) ينظر: أسرار العربية ص160.

(8) ينظر: ائتلاف النصرة ص178.

(9) ينظر: شرح الرضي 124/2.

(10) ينظر: الجمل للزجاجي ص232.

الثاني: أنَّها لا تلحقها نون الوقاية كباقي الأفعال، فيقال: حاشاي، ولا يقال: حاشاني، واستشهد البصريون بقول الشاعر:

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضَنًّا عَنِ المِلْحَاةِ وَالشَّتْمِ[1]

والشاهد فيه قوله: حاشا أبي ثوبان، حيث جرت حاشا[2] الاسم، مما يدل على أنَّها حرف.

وردَّ البصريون على الكوفيين حججهم:

ففي قولهم: إنَّ حاشا تتصرف، في قول النَّابغة: (وما أحاشي)، قال أهل البصرة: أحاشي مأخوذ من اللفظ حاشا، وليس متصرفًا منه، كما يقال: بسمل، وهلل، وحمدل، من بسم الله، ولا إله إلا الله، والحمد لله.

وفي قولهم: إنَّ لام الجر تتعلق بحاشا، في قوله تعالى: ﴿خَشَ لِلَّهِ﴾، قال البصريون: اللام زائدة ولم تتعلق بشيء، كالباء في قوله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ﴾[3]، أي: اقرأ اسم ربك.

وأما قولهم: يدخلها الحذف، فردَّه البصريون عليهم من وجهين:

أَنَّ في حاشا لغات، فبعضهم يرى أنَّ الأصل في (حاشا) أن تكون بغير ألف، ويرى أبو عمرو بن العلاء[4] حذف الألف منها، ويرى عيسى بن عمر[5] أنَّ العرب

---

(1) من الكامل، للجميح واسمه: منقذ بن طماح الأسدي، الملحاة: أي المنازعة، والضن: البخل، وله رواية الأخرى: حاشا أبا ثوبان، ويروى عجز البيت في حاشية الصبان على شرح الأشموني «ثوبان ليس ببكمة فدم»، والفدم: أي الثقيل، ورد الشاهد في المفضليات ص 367، الأصمعيات ص 218، خزانة الأدب 150/2.

(2) ينظر: الإنصاف 280/1، المغني141/1، وحاشية الصبان على شرح الأشموني تحقيق طه عبد الرؤوف 244/2.

(3) سورة العلق، آية: 1.

(4) قيل اسمه عريان وقيل زبان ولد سنة 72هـ وتوفي في طريقه إلى الشام وله عقب بالبصرة سنة 154هـ، ينظر: ينظر: تاريخ العلماء والنحويين للتنوخي 148/1.

(5) عيسى بن عمر الثقفي، مولى خالد بن الوليد المخزومي، نزل في ثقيف، فربما نسب إليهم. أخذ النحو عن ابن أبي إسحاق، ووضع عيسى بن عمر كتابين في النحو سمى أحدهما الجامع والآخر المكمل وقيل اسمه: الإكمال اختلف في وفاته قيل:(149هـ-150هـ)، ينظر: تاريخ العلماء والنحويين للتنوخي 135/1،

كلها تقول: حاشا بالألف، لا غير.

قول الكوفيين: إنَّ الحروف لا يدخلها الحذف فيه نظر؛ ذلك أنَّ الحروف يدخلها الحذف، كـ(رُبَّ)، تخفف، وقُرأت بالتخفيف في قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾[1]، وبهذا لا يرى البصريون صحةً لرأي الكوفيين.

وفريق ثالث يرى أنَّ (حاشا) من الأدوات التي تكون أفعالًا تارة، وحروفًا تارةً أخرى، فحاشا، وعدا، وخلا، أدوات تأتي حروفًا، أو أفعالًا، ويترجح هذا الرأي لعدة أسباب:

أَنَّ هذا هو ما يؤيده المسموع عن العرب، فقد سُمع ما بعد (حاشا) مجرورًا، كما سُمع ما بعدها منصوبًا، وهذا يَدُلُّ على أنَّها قد تأتي فعلًا، وقد تأتي حرفًا، كما أَنَّ هذا هو رأي كثير من العلماء، كالفراء، والأخفش، والزجّاج، والشيباني[2]، وابن جني، وابن يعيش، وابن خروف[3]، وأجازه الجرمي، والمازني[4]، والمرادي[5]، وقد قال المرادي في هذا

معجم الأدباء 2141/5، تاريخ الإسلام 949/3.

(1) سورة الحجر، آية: 2.

(2) هو أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني النحوي اللغوي من رمادة الكوفة عاش 118سنة وله كتاب النوادر الكبير وكان يكتب بيده (ت213هـ)، ينظر: وفيات الأعيان 201/1، بغية الوعاة 171/1.

(3) هو أبو الحسن علي بن مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد الحضرمي الأندلسي الإشبيلي، يعرف بابن خروف النحوي من شيوخه: أبو بكر صاف والخدب وغيرهم، ومن تلاميذه الرعيني، ينظر: التكملة ص686، وفيات الأعيان 335/3.

(4) هو بكر بن مُحَمَّد من بني مازن بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن كعب بن علي بن بكر بن وائل، كان إمام عصره في النحو والأدب، وأخذ الأدب عن أبي عبيدة والأصمعي وغيرهم، وأخذ عنه أبو العباس المبرد، وله من التصانيف كتاب ما تلحن في العامة وكتاب التصريف وكتاب العروض ت236هـ، ينظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي 62/1، وفيات الأعيان 283/1.

(5) ينظر: اللمع في العربية ص 153، شرح الجمل لابن خروف 962/2، الجنى الداني ص 562، توضيح المقاصد 689/2، والمرادي هو: الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي النحوي، اللغوي، الفقيه، كان إماما في العربية، والقراءات، أخذ العربية عن عدد من العلماء منهم (أبو حيان) من مؤلفاته: شرح ألفية ابن مالك، والجني الداني في حروف المعاني، وشرح التسهيل، وقد اهتم فيه بنقل آراء "أبي حيان" دون تعصب له،(ت 749 هـ)، ينظر: شذرات الذهب 160/6، بغية الوعاة 517/1.

الباب: (حاشا) الذي هو حرف يُستثنى به. قال بعضهم: ولا ينكر سيبويه أن يُنطق بها فعلًا في غير الاستثناء، فتكون في الاستثناء حرفًا، وفي غيره فعلًا»[1].

كما أنَّ لحاشا لغات عند قبائل العرب: حاشا، حشا، وحاش، فلا عجب أن تكون فعلًا عند بعضهم، وتكون حرف جر عند أخرين، كما هو الحال في (لعل) عند عُقيل.

هذا والله تعالى أعلم.

(1) ينظر: الجنى الداني ص563،564، توضيح المقاصد 688/2.

(10/71) أَفْعَل التعجب بين الفعلية والاسمية:

اختلفت كلمة النحويين في ماهية (أَفْعَل التعجب)، فالبصريون على أنَّهُ فعلٌ ماضٍ، وتبعهم الكسائي من الكوفيين، والكوفيون على أنَّه اسم. ومما احتج به البصريون على صحة مذهبهم أَنَّ (أَفْعَل) إذا كان اسمًا فلا يَنصِب إلا النكرة، سواءً أكانت صفةً مشبهةً أم اسم تفضيل، و(أفعل) التعجب ينصب المعارف والنكرات، فدلَّ هذا على أنَّه فعل، ولو كان اسمًا لم ينصب إلا النكرات على التمييز، فردَّ الكوفيون حجتهم بأنَّهم سمعوا من العرب من أعمله في المعارف[1]، من ذلك شاهدان لشاعرين مِنْ غطفان، أحدهما للنَّابغة، وهو قوله:

فإن يَهْلِكْ أبو قابوس يهلكْ ربيعُ المجدِ والبلدُ الحرامُ

وتُمْسِكُ بعدهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أجَبِّ الظَّهْر ليسَ لَهُ سَنَامُ[2]

بنصب (الظهرَ) وهو معرفة بـ(أجبَّ)[3].

وهذه الرواية إحدى ثلاث روايات في (الظهر) وهي: النصب، والرفع، والجر، أما (أجب) فقد روي بالفتح، والجر[4]، ونَقَلَ العَيني رفع (أجب) عن ابن الناظم، وخطَّأهُ في هذا البغدادي في الخزانة[5]، وأُجيب بأن المعرفة في هذين الشاهدين بالنصب على اسم الفاعل، كالضارب الرجلَ، أو على أَنَّه تمييز بزيادة الألف واللام على ما ارتَضَاهُ الكوفيون.

والآخر قول الحَارِثَ بن ظَالِمٍ المـُرّي:

فما قَوْمي بثَعْلَبَةَ بن سَعْدٍ ولا بفَزارَةَ الشُّعْرِ الرّقابَا[6]

فقد نصب (الرقابا)، وهو معرفة، بـ(الشُعْر)[7]، جمع (أشْعَر)، صفة مشبهة.

---

(1) ينظر: الإنصاف 132/1.

(2) سبق تخريجه في مسألة رقم 38.

(3) ينظر: الكتاب 196/1، والإنصاف 134/1، والتبيين ص278، شرح المفصل 85/6، والخزانة95/4.

(4) ينظر: الجمل ص 100، المفصل ص 294.

(5) ينظر: خزانة الأدب 95/4.

(6) سبق تخريجه في مسألة رقم 38.

(7) ينظر: الكتاب بالروايتين 201/1، والإنصاف 133/1، أمالي ابن الشجري 398/2، شرح

كما احتجوا على اسميته بقبوله التصغير، مستدلين بقول الشاعر:

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَنًا شدَنَّ لنا من هَؤُلَيّائِكُنّ الضّال والسّمُر[1]

ومعلومٌ أنَّ التصغير من خصائص الأسماء.

وبأنَّها تصح عينه، نحو: (ما أقومه!)، كما تصح العين في الاسم في نحو: «هذا أقوَمُ منك»، ولو أنه فعل لوجب أن تُعلّ عينه بقلبها ألفا، كما قلبت من الفعل في نحو: قام وَباع.

وقد ردَّ البصريون ما ذهب إليه الكوفيون[2]، فردّوا بيت الحارث برواية أخرى ذكرها سيبويه، وهي: (الشُّعرى الرقابَا)[3]،كما أن عملها في الرواية الأولى من باب عمل الصفة المشبهة باسم الفاعل، وهو أضعف الأوجه، أما بيت النابغة فإنَّ القياس فيه رواية الجر في (أجَبَّ الظَّهرِ)؛ وإن صحت رواية النصب فعلى التشبيه بالمفعول به، لا على تقدير زيادة الألف واللام، ونصبه على التمييز على ما ذهب إليه الكوفيون؛ كما أنَّ زيادة الألف واللام تدل على أَنَّه عَمِل في النكرة، ولم يعمل في المعرفة[4].

وردُّوا قولهم: بأَنَّ (أفعل) إِنَّما دخله التصغير وصححت عينه في (ما أقومه) حملًا على أَفْعَل التفضيل، بأنَّه من باب سعةِ الكلام.

أما البصريون فاحتجوا على فعليته بدخول نون الوقاية عليه في نحو: (ما أحسنني!)، ونون الوقاية تدخل على الأفعال لا على الأسماء.

وردَّ الكوفيون حجتهم بأنَّ نون الوقاية دخلت على الاسم في نحو: (قدني وقطني)، قال الشاعر:

اِمتلأَ الْحَوضُ وقال قَطْنِي

المفصل6/88،89.

(1) من البسيط، لمجنون ليلى، وهو في ديوانه ص 130؛ وله أو للعجري أو لبدوي اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في: (خزانة الأدب 1/ 93، 96)، ورد الشاهد في: (الجليس الصالح ص 661، والإنصاف 127/1).

(2) ينظر: الإنصاف 127/1،128،شرح المفصل 89/6.

(3) ينظر: الكتاب 201/1.

(4) ينظر: الإنصاف 136/1.

مَهْلاً رُوَيْدًا قد مَلأتَ بَطْنِي[1]

فردَّ البصريون قولهم: بأنَّ هذا من الشاذ الذي لا يعرج عليه[2].

وقد ورد قول النَّابغة شاهدًا على ثلاثة أوجه في قوله: (أجب الظهر)، الأولى: برفع الظهر، على أنَّه فاعلٌ لـ(أجب)، والثانية: بالنَّصب كما في الشاهد، والثالثة: بالجر على أن تكون (أجب) مضاف على نية التنوين، و(الظهر) مضاف إليه، وقد فصَّل فيها النَّهرَواني[3] في كتابه[4].

كما ورد شاهدًا في مسألة أخرى، وهي: مسألة جواز الجزم والرفع والنَّصب للفعل المضارع الواقع بعد جزاء الشرط المقرون بالفاء أو الواو في قوله: (ونأخذ)، فقد روي بثلاث روايات، كلها جائزة.

وأمَّا قول الحارث فقد ورد شاهدًا لمسائل أخرى:

حيث استُشهد به في اقتران (أل) بالصفة المشبهة، واحتج به الكوفيون على جواز مجيء التمييز معرفة، وهو ما لا يراه البصريون، بل يوجبون أن يكون التمييز نكرة.

والله تعالى أعلم وأحكم.

---

(1) من الرجز، بلا نسبة، ورد في أمالي المرتضى 2/ 309، وسمط اللآلي ص 475.

(2) ينظر: الإنصاف 130/1.

(3) هو أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى بن حميد بن حماد بن داود، الجريري النهرواني، القاضي المعروف بابن طرارا، وكان من أعلم الناس في وقته بالفقه، والنحو، واللغة، وأصناف الأدب، من كتبه (تأويل القرآن) (ت390هـ)، ينظر: بغية الوعاة 293/2، تاريخ بغداد230/13،308/15.

(4) ينظر: الجليس الصالح الكافي 424/1.

(11/72) حذف المتعجب منه في صيغة (أفعل به):

لا يقوم أسلوب التعجب القياسي إلا على فعل التعجب، والمتعجب منه، إلَّا أنَّه قد يحذف إن عُلم، ونجد كثيرًا في كتب النحو ما يرد مع الحذف، وهو قولهم: «إن عُلم أو دلَّ عليه دليل»[1]، إلا أنَّ العلماء اشترطوا في صيغة التعجب: (أفعل به) أن يكون معطوفًا على آخر مذكور، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[2]، واختلفوا في قول عروة بن الورد:

فَذَلِكَ إنْ يَلقَ المنيّة يَلْقَها حميدًا وإنْ يَسْتغنِ يومًا فأجْدِر[3]

حيث قال: (فأجدر)، وحذف المتعجب منه، وتقديره: (فأجدر به).

فيرى ابن مالكٍ، والمرادي، والأشموني صحته[4]؛ إذ الجواز في الحذف إن دلَّ عليه دليل، أي: عُلم.

ويرى ابن هشام، والشيخ خالد الأزهري شذوذه[5]. «وزعم الفارسيُّ، وقومٌ من النَّحويين أنَّه لم يُحذف الفاعل في أَفْعِل، بل لمـَّا حُذف حرف الجر استتر الفاعل في أَفْعِلْ»[6].

والظاهر صحة ما ذهب إليه ابن مالك، والمرادي، والأشموني.

والله –تعالى– أعلم.

---

(1) ينظر: شرح التسهيل 37/3، أوضح المسالك 3/ 230، شرح التصريح 64/2.

(2) سورة مريم، آية: 38.

(3) من الطويل، وهو في ديوانه ص 15، ورد برواية: (فربما) لقافية البيت بدل (فأجدر)، المنية: أي الموت، حميدا: أي أهل الثناء والمدح، ورد الشاهد في: جمهرة أشعار العرب ص457، ديوان الحماسة ص 306، خزانة الأدب 9/10 – 13، الشعراء الصعاليك ص 329.

(4) ينظر: شرح التسهيل 37/3، توضيح المقاصد 891/2، شرح الأشموني 267/2.

(5) ينظر: أوضح المسالك 231/3، شرح التصريح 64/2.

(6) البصريات 524،526/1، ونقل رأيه ابن مالك وأبو حيان ينظر: شرح التسهيل 37/3،التذييل والتكميل والتكميل 198/10.

المبحث الثاني: الأفعال المعربة.

(1/73) بقاء حرف العلة في آخر المضارع المجزوم:

يحذف حرف العلة في آخر الفعل المضارع المعتل الآخر مع الجازم، كـقولنا: (لم يسعَ، ولم يدعُ) في فصيح اللغة، وعليه التنزيل كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾[1]، وقد ورد إثباته مع الجازم في شاهد سيّارٍ في كتب اللغة والنحو، وهو قول قيس بن زهير الغطفاني[2]:

أَلَمْ يَأْتِيْكَ والأَنباءُ تَنمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بني زِيَادِ[3]

فقال: (ألم يأتيك) بإثبات الياء مع أداة الجزم (لم).

وقد اختلف العلماء في توجيه هذا البيت، فخرَّجه الخليل على الاستخفاف[4]، ووثَّق سيبويه هذا الشاهد وخرَّجه على الضرورة، وأراد بالأصل وجود الياء قبل الجازم[5]، وأيَّد الفارسي رأي سيبويه قائلًا: «والأصل أن الياء حرف كالجيم ومقاربة لها، فجعلها مستحقة لحركة الإعراب استحقاق الجيم لها، فقدر تحركها بها، ثم حذف الحركة للجزم، كما يحذفها من الحروف الصحيحة، فقال: ألم يأتيك، مقدرًا لمكانها عن الضمة التي تلحق مضارعها كالصحيح، ومثل هذا في تقدير الحركة فيه، ثم حذفها منه للجزم ما أنشده البغداديون[6] من قول الشاعر:

---

(1) سورة التوبة، آية: 18.

(2) ينظر: الكتاب 316/3، معاني القرآن للفراء 188/2، االمسائل العضدية ص43، الجنى الداني ص 50، رصف المباني ص 227، المغني 126/1، الأمالي الشجرية 126/1،328، الإنصاف30/1، شرح المفصل 24/8، 104/10، شرح التصريح 87/1، همع الهوامع 205/1، حاشية الصبان على شرح الأشموني 62/2، الدرر 162/1.

(3) من الوافر، في ديوانه ص29، الأنباء: الأخبار، وتنمي: تبلغ، واللبون، جماعة الإبل ذلت اللبن، ورد الشاهد في: (الحماسة البصرية 48/1، القصائد السبع الطوال ص 78، الأغاني 17/ 131، وخزانة الأدب 8/ 359- 361).

(4) ينظر: الجمل المنسوب للخليل 222/1.

(5) ينظر: الكتاب 316،315/3.

(6) ينظر: المسائل العضديات ص 44، والأمالي الشجرية 85/1، وشرح المفصل 104/10، همع الهوامع 52/1، والدرر 28/1.

هجوتَ زَبَّانَ ثمَّ جِئتَ معتذِرًا مِن سَبِّ زَبَّان لم تَهْجُو ولم تَدَعِ[1]

فقدر الضمة في الواو، ثم حذفها كما قدرها الأول بالياء»[2]، وعُزي هذا الرأي للجمهور[3].

ومنه قراءة ابن كثيرٍ في قول الله تعالى:﴿ **إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ**﴾[4]، في قوله سبحانه: **(يتقي)**، وبها قرأ قنبل –أيضًا–[5]، وقد خرّج بعض النحويين هذه القراءة على أَنَّ الفعل (يتقي) مجزوم بحذف الياء، وياء الفعل في القراءة إشباع.

وخرَّج ابن السراج، والزَّجاجي، وابن جني، والأعلم الشنتمري[6]، وغيرهم بيت قيس على لغة من يُجري المعتل مجْرَى الصحيح، والسكون فيه كالسكون في: (ألم يضربْك).

وهو ظاهر كلام الفراء؛ إذ قال: «فأثبت في (يأتيك) الياء، وهي في موضع جزم؛ لسكونها، فجاز ذلك»[7].

وخصها بعضهم بالضرورة، قال ابن الشجري: «قوله:(ألم يأتيك) أثبت الياء في موضع الجزم لإقامة الوزن»[8]،كما قال المازني: «يجوز في الشعر أن تقول: (زيد يرميك)، يرميك)، برفع الياء، و(يغزوك) برفع الواو، و(هذا قاضٍي) بالتنوين مع الياء، فيجري المعتل مجرى الحرف الصحيح من جميع الوجوه في الأسماء والأفعال جميعًا؛ لأَنَّه الأصل»[9].

---

(1) من البسيط، قيل: لأبي عمرو بن العلاء يخاطب الفرزدق لما هجاه، ينظر: (شرح المعلقات التسع للشيباني ص 156، شرح القصائد السبع الطوال ص 78، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص31، الخزانة359/3.

(2) ينظر: المسائل العضدية ص43.

(3) ينظر: همع الهوامع 205/1.

(4) سورة يوسف، آية: 90.

(5) ينظر: البحر المحيط 342/5، الدر المصون 552/6، النشر في القراءات العشر 297/2.

(6) ينظر: الأصول 443/3، الجمل ص407، سر صناعة الإعراب 78/1، تحصيل عين الذهب 15/1.

(7) ينظر: معاني القرآن للفراء 187/2،188.

(8) ينظر: أمالي ابن الشجري 128/1.

(9) ينظر: الصحاح 113/7.

وخطأها ابن فارس؛ إذ قال: «لا معنى لقول من يقول: إنَّ للشاعر عند الضرورة أَنْ يأتيَ في شعره بما لا يجوز، ولا معنى لقول من قال: ألم يأتيك والأنباء...، فكله غلط وخطأ، وما جعل الله الشعراء معصومين،...فما صَحَّ من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود»[1].

وأجازها آخرون في السعة[2]، وخرجوا عليها قراءة (لا تخفْ) في قوله سبحانه[3] : : ﴿**لا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشى**﴾ [4]، قال أبو الحسن بن طاهر[5]: «وقرأ حمزة (لا تخفْ درَكًا) بإسكان الفاء من غير ألف، وقرأ الباقون (لا تخاف) بألفٍ مع رفع الفاء»[6].

وعند بعضهم إشباع لكسرة التاء[7]، قال فيها العكبري: «أراد (ألم يأتِك) فأشبع الكسرة»[8].

وقد روي هذا البيت بروايات أخرى، قال ابن جني: «ورواه أصحابنا: (ألم يأتِك) على ظاهر الجزم، وأنشده أبو العباس عن أبي عثمان[9] عن الأصمعي: (ألا هل أتاك والأنباء تنمي...)»[10]، كما رويت بـ(ألم يبلغك) وبهاتين الروايتين يفوت

---

(1) ينظر: الصاحبي ص267.

(2) ينظر: همع الهوامع 52/1.

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء 187/2، الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي 239/5 ،والبحر المحيط 245/6.

(4) سورة طه، آية: 77.

(5) هو طاهر بن عبد المنعم بن غلبون أبو الحسن الحلبي ثم المصري مصنف التذكرة في القراءات وغير ذلك ت(399هـ)و كان من كبار المقرئين هو وأبوه أبو الطيب، ينظر: الوافي بالوفيات 232/16، شذرات الذهب 131/3.

(6) ينظر: التذكرة في القراءات ص361، ووردت القراءة في البحر المحيط 245/6، الهمع 205/1.

(7) ينظر: اللباب 109/2،شرح الشافية 407/4

(8) الإنصاف 27/1.

(9) الذي يظهر لي أن المقصود بأبي العباس: (المبرد) والمقصود بأبي عثمان استاذه(المازني)؛إذ قال ابن خلكان في في ترجمة المازني النحوي في كتابه وفيات الأعيان: «وأخذ عنه أبو العباس المبرد وبه انتفع، وله عنه روايات كثيرة...» ينظر: وفيات الأعيان283/1.

(10) ينظر: سر صناعة الإعراب 1/ 78، المحكم والمحيط الأعظم باب القاف والدال والراء 23/3.

الاستشهاد[1]. ورجح أبو حيَّان أَنَّها لغةٌ لبعض العرب وإن كانت قليلة، وضرورة لغيرهم[2].

وعليه فإنَّها تُحْفَظ ولا يقاس عليها، وقرأ زيد بن علي، قوله تعالى: ﴿**وَلا تَقْفُو مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ**﴾[3] بإثبات الواو في (**تقفو**)[4] .

ومثله ما ورد من حديث رسول الله ﷺ: «مُرُوا أبَا بكرٍ فليصلي بالناس»[5]، بإثبات الياء مع أَنَّ الفعل سُبق بلام الأمر، ونظرًا لورود شواهدَ كثيرةٍ فإنَّه يَرجحُ جانب رأي أبي حيَّان الذي يرى أنَّها لغة قليلة لبعض العرب، وضرورة عند غيرهم.

والله تعالى أعلم.

---

(1) ينظر: سر صناعة الإعراب ص78-631، الخصائص 333/1، خزانة الأدب362/8، شرح شواهد العيني 234/1.

(2) ينظر: البحر المحيط 33/6.

(3) سورة الإسراء، آية: 36.

(4) ينظر: البحر المحيط 32/6.

(5) ينظر: الإبانة الكبرى 774/9، باب صلاة أبي بكر في الناس في حياة رسول الله ﷺ.

(2/74) تنازع ثلاثة أفعال في معمول واحد، وإعمال الأول:

التنازع كما يكون لاثنين يكون -أيضًا- لثلاثة، ومن الشواهد عليه قول جزء بن ضرار[1]:

أَتَانِي فَلم أُسْرَرْ بِهِ حِين جَاءَنِي حَدِيث بِأَعْلَى القُنَّتَيْن عَجِيب[2]

جيء بهذا البيت عند النحويين لغرضين[3]:

الأول: تنازع الأفعال (أتاني، وأسرر، وجاءني)، في المعمول (حديث)، كلٌّ يطلبه مرفوعًا له، فكان من نصيب الأول.

قال أبو حيَّان: «وظاهر كلام المصنف وابن عصفور أن العوامل تكون أربعة وأزيد؛ لقولهما: فصاعدًا»[4]، كما قال الشاطبي[5]: «وقد يكون التنازع لأكثر من عاملين، ومنه قول: «كما صليت ورحمت وباركت على إبراهيم»[6] وأنشد المتأخرون[7] على ذلك ذلك للحطيئة:

سُئلتَ فلمْ تبخل ولم تعطِ طائلًا فسيَّانِ لا ذمٌّ عليكَ ولا حمدُ[8]

والثاني: أن الشاعر أعمل الأول من الثلاثة، ولو أعمل الثاني لقال: (فلم أسرر بحديث)، وجرى على هذا الكوفيون، واحتجوا لمذهبهم بحجج، منها: أنَّه الأحق،

---

(1) جزء بن ضرار الغطفاني، أخي الشماخ ابن ضرار، ذكره المرزباني في معجمه وقال: شاعر مخضرم، وهو القائل يرثي عمر بن الخطاب: جزى الله خيرا من أمير وباركت... يد الله في ذاك الأديم الممزق، ينظر: الوافي بالوفيات 64/11، الإصابة في تمييز الصحابة 635/1.

(2) من الطويل، والقنتان: هو جبل مشرف بعض الإشراف وليس فيه من شواهق ولا صخور، في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ص127،وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 343

(3) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ص 65، إيضاح شواهد الإيضاح ص105، توضيح المقاصد 57/2-631.

(4) ينظر: المقرب 250/1، التذييل والتكميل 65/7-124.

(5) ينظر: المقاصد الشافية 157/3

(6) أورده ابن مالك في كتابه شرح التسهيل 168/2، ولم أجده بهذا النص في كتب الأحاديث ولا كتب اللغة. اللغة.

(7) ينظر: شرح ابن عصفور للجمل 613/1، شرح التسهيل176/2، المقاصد الشافية 157/3.

(8) من الطويل، وهو في ديوانه ص 268، وفي رواية أخرى: «لا حمد عليك ولا ذم»، ورد الشاهد في الشعر والشعراء 331/1، مختارات شعراء العرب لابن الشجري 35/3.

ومُخِلّص من تقديم المضمر على مرجعه، كما احتجوا بالسماع، فاستشهدوا بقول امرئ القيس[1]:

فلوْ أَنَّ مَا أَسعَى لأَدْنى معِيشَةٍ كَفاني ولمْ أَطْلُبْ قَليلٌ مِنَ المالِ[2]

وقول رجل من بني أسد:

وقد نَغْنَى بها ونرى عُصورًا بها يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدالَا[3]

وغيرها من الشواهد[4].

واختار البصريون الثاني، ورَدَّوا عليهم: بأَنَّه أكثر ما سُمع من كلام العرب، أما إعمال الأول فهو قليل، وهذا ما نُقل عن سيبويه[5]، وعلى هذا جمهور البصريين، ووافقهم ابن مالك عليه [6]، قال سيبويه: «ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت: ضربت وضربوني قومَك، وإنَّما كلامهم: ضربت وضربوني قومُك»[7]، وقال ابن مالك: «ومع قِلَّتِه لا يكاد يوجد إلا في الشعر، بخلاف إعمال الثاني، فإنَّه كثيرٌ في النثر والنظم، وقد تضمنه القرآن الكريم في مواضع كثيرة»[8]، ثم احتجوا: بأنَّ العرب وإن كانوا يعتنون بالابتداء إلا أَنَّ عنايتهم بالجوار أكثر؛ والذي يدل على أَنَّ للقرب أثرًا قولهم: (جحر ضبٍ خربٍ)، فأجروا (خرب) على (ضب)، وهو في الحقيقة صفة للجحر.

والثاني: «أنَّ العرب تقول: خشَّنت بصدره وصدر زيد»، فيَجُرُّونَ المعطوف ويحملونه على المجرور، مع أنَّ حرف الجر أضعف من الفعل، ولو كان الأول أولى لنصبوا المعطوف لا غير؛ لقوته بالتقدم، وبكونه فعلًا.

والوجه الثالث: أنَّ العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعلول، والعلة لا يفصل

---

(1) ينظر: الكتاب 41/1، والإنصاف 84/1، قطر الندى ص 163.

(2) من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه ص 39، وخزانة الأدب 1/ 327- 462

(3) من الوافر للمرار الأسدي في ديوانه ص 476، الكتاب 1/ 78، شواهد سيبويه 40/1، والإنصاف 85/1.

(4) ينظر: الإنصاف 86/1-87.

(5) ينظر: الكتاب 74/1-76، المساعد 452/1.

(6) ينظر: الكتاب 73/1، الإنصاف 83/1، المساعد 452/1.

(7) ينظر: الكتاب 76/1.

(8) ينظر: شرح التسهيل167/2.

بينها وبين معلولها، فيجب أن يكون العامل مع المعمول كذلك»[1].

ومن شواهدهم: قوله تعالى: ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾[2]، وكذلك قوله سبحانه: ﴿ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾[3]، ومن الشعر قول الفرزدق[4]:

ولكنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وسَبَّني بنُو عَبْدِ شَمْسِ مِنْ مَنافِ وهَاشِم[5]

وغيرها الكثير من الشواهد[6].

وانفرد الفراء[7]برأيه؛ إذ يرى أنَّ العمل لِكِلَا المتنازعين؛ لئلَّا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

ويبدو أنَّ المتنازعين كلاهما فعلان، وكلاهما يعملان، وليس للفعل الأول أو الثاني مزية على الآخر؛ وعليه فليس لأحد منهما الأولوية في العمل، لا سيما مع ورود شواهدَ فصيحةٍ صريحةٍ لعمل كلا الفعلين، وإنَّما الأولوية قد ترجع إلى المعنى –ويظهر أنَّه السبب الأكبر لإعمال أي الفعلين– ومن ذلك قول امرئ القيس: (...كَفاني ولَمْ أَطْلُبْ قَليلٌ مِنَ المالِ)، حيث أُعمل الفعل الأول (كفاني) في (قليل)، ولم يعمل الفعل (أطلب)؛ لأَنَّ إعمال الفعل الثاني يفسد المعنى، إذ بَيَّنَ أنَّ سعيه ليس لأدنى معيشة، إذ لو كان للمعيشة الأدنى لكفاه القليل من المال؛ لكنه في البيت الثاني بَيَّنَ أنَّهُ يسعى لمجد مؤثل، فلو أعمل الفعل الثاني لتناقض المعنى[8].

وهذا يدل على أنَّ الأمر سيَّان في العربية، إعمال الأول أو الثاني، وأنَّ هذا الأمر مرتبط بالقائل، فاللغة العربية واسعة ثرية، الغرض منها الإفهام، وتفي بما في نفس المتكلم.

---

(1) ينظر: التبيين ص 254،255.

(2) سورة الكهف، آية: 96.

(3) سورة الحاقة، آية: 19.

(4) ينظر: الكتاب 39/1، والإنصاف 87/1.

(5) من الطويل، للفرزدق، وهو في ديوانه 2/ 300، ورد الشاهد في أساس البلاغة ص 459 (نصف).

(6) ينظر: الإنصاف 86/1،87.

(7) ينظر: المساعد 452/1.

(8) الإنصاف 93/1.

(3/75)حذف الفعل والقياس عليه:

يجوز عند النُّحاة حذف عامل الفاعل أو المفعول لقرينة تدل عليه[1]، وقد ورد في هذه المسألة عددٌ من الشواهد الغطفانية[2]، أذكر منها:

قول النَّابغة الذبياني[3]:

إذا تَغَنَّى الحَمامُ الوُرقُ هَيَّجَني ولو تغرَّبتُ عنها أُمَّ عَمّارِ[4]

والشاهد الثاني: قول الحطيئة:

تَنَحَّيْ فاقْعُدِي منّي بعيدًا أراحَ اللهِ منكِ العالَمِينَا

أغرْبَالًا إذَا اسْتُودِعْتِ سِرًّا وَكانُونَا عَلَى المتحدِّثينا[5]

والشاهد نصب (أم عمار) بفعل دل عليه ما قبله، وهو: (هيجني) حيث دلت على الفعل المحذوف: (ذكرني).

والشاهد الثاني: نصب (غربالًا)، وتقدير الكلام: أراك غربالًا، فحذف الفعل، وأعمله بما بعده[6].

فحذف العامل جائز لقرينة تدل عليه، مثل: أن يجاب بنفي، أو استفهام محقق، أو يفهم من معنى السياق، أو توسعًا لكثرته في الكلام، وهذا رأي سيبويه، والمبرد،

---

(1) ينظر: الكتاب 288/1، والمقتضب 282/3، الخصائص 425/2، شرح الكافية للرضي 197/1، أوضح المسالك 84/2، همع الهوامع 579/1،580.

(2) كثرت الشواهد الغطفانية الواردة في كتب النحو على هذه المسألة إضافة إلى ما ذكر ينظر: الكتاب 278/1،288، 70/2، الأصول لابن السراج3/ 473-474، الخصائص 430/2، الجمل ص 89-205، والمنهاج في شرح الجمل 654/1، والانتخاب لكشف الأبيات مشكلة الإعراب 34/1، معاني القرآن 297/2، الأمالي الشجرية 275/2، أوضح المسالك 84/2، والأشباه والنظائر 345/2، شرح التصريح 579/1.

(3) ينظر: الكتاب 286/1، والمقتضب 281/3، الخصائص 425/2.

(4) من البسيط، وهو في ديوانه ص 123، ويروى: (ولو تغربت)، معنى الورق: جمع أورق وورقاء، والورقة: سواد سواد وبياض كدخان الرمث، تغربت: صارت في غربة، ورد الشاهد في جمهرة أشعار العرب ص 189، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 229، شرح القصائد السبع الطوال ص 149.

(5) من الوافر، وهو في ديوانه ص100، الكانون: الثقيل الذى يجلس حتى يتحصى الأخبار والأحاديث لينقلها. والبيت في اللسان مادة (كنن) 17/ 243، الأغاني 43/2.

(6) ينظر: معاني القرآن 297/2، أمالي ابن الشجري 275/2.

والرضي، وابن هشام، والسيوطي[1]، والاستفهام إما أن يكون ظاهرًا، كقوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾[2]، أو مقدرًا كقراءة شعبة[3]، وأبي عامر الشامي[4] بفتح باء(يُسَبَّحُ)[5]في قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيها بِالْغُدُوِّ وَالْآصالِ﴾[6].

ومنه قول العرب: «إن لا حظية فلا ألية»[7]، برفع (حظية) من باب حذف الفعل الفعل بلا خلاف[8]؛ لأنَّ الحذف وارد كثيرًا عند العرب للتخفيف، أو لإصلاح الشعر، على أن يكون الكلام واضحًا للمستمع لا لبس فيه.

والذي اختُلف فيه بين النُّحاة هو القياس عليه، وتتلخص آراء النحاة بمنع الجمهور القياس عليه، واكتفائهم بما سُمع.

وأجازه ابن جني، والجرمي، وابن مالك، وابن هشام، بشرط عدم اللبس[9]، وهو الراجح.

---

(1) ينظر: الكتاب 288/1، والمقتضب 282/3، شرح الرضي على الكافية 197/1، أوضح المسالك 84/2، همع الهوامع 579/1،580.

(2) سورة الزخرف، آية: 87.

(3) هو أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم الأسدي النهشلي الكوفي، عرض القرآن على عاصم ثلاث مرات، اشتهر بين المقرئين باسم شعبة ت(93هـ) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء 325/1، معجم حفاظ القرآن 294/1.

(4) هو عبدالله بن عامر بن يزيد بن تميم اليحصبي، المسمى عند القراء بأبي عامر الشامي، يكنى بأبي عمران قارئ أهل الشام، أخذ القراءة عن أبي الدرداء والمغيرة بن أبي شهاب، توفي في دمشق (118هـ)، ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء.

(5) ينظر: شرح طيبة النشر في القراءات لابن الجزري ص286.

(6) سورة النور، آية: 36.

(7) ينظر: مجمع الأمثال 20/1.

(8) ينظر: شرح الكافية للرضي 197/1.

(9) ينظر: الخصائص 253/2،254، عمدة الحافظ 193/1،194، أوضح المسالك 85/2.

(4/76) النَّصب على الذم:

باب أورده سيبويه باسم: (النَّصب على الشتم)[1]، استشهد فيه بعدد من شواهد غطفان، كقول عروة بن الورد:

سَقَوْني الخمر ثمَّ تَكَنَّفُوني عُداةَ الله من كَذِبٍ وَزُورِ[2]

حيث نصب: (عُداةَ الله) بفعل محذوف، تقديره: أعني أو أذكر، ويسميه النحويون النَّصب على الشتم، قال فيه سيبويه: «باب ما جرى من الشتم مجرى التعظيم: أتاني زيد الفاسق الخبيث»[3]؛ واستخدام لفظة (على الذم أو الشتم) مأخوذ من سياق المعنى؛ لأَنَّ لأَنَّ من المواضع ما يُقال فيه النَّصب على المدح أو الإغراء، وقد استشهد سيبويه في هذا الباب بقوله تعالى: ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾[4]، قال: «وبلغنا أنَّ بعضهم قرأ قرأ هذا الحرف نصبًا: ﴿**وامْرَأَتُهُ حَمّالةَ الحَطَبِ**﴾ لم يجعل الحمالة خبرًا للمرأة، ولكنه كأنه قال: أذكرُ حمّالةَ الحطب، شتمًا لها، وإن كان فعلاً لا يُستعمل إظهاره»[5]، وهذه القراءة القراءة هي قراءة حفص عن عاصم، علمًا أنَّ بعض القُرَّاء رفعوا: (حمَّالةُ) على القطع وهو جائز، قال ابن الجزري: «وقرأ (حمَّالة الحطب) بالنَّصب عاصم على الذم، والشتم، أو الحال، والباقون بالرفع على الصفة لامرأته، أو البدل منها، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هي»[6].

ثم استشهد سيبويه بقول النَّابغة الذبياني:

---

(1) الكتاب 70/2، 71.

(2) من الوافر، وهو في ديوانه ص 32، وفي رواية: سقوني النسء، والنسء: هو الخمر التي تذهب العقل، تكنفوني أي: أحاطوا بي، وينظر: الكامل 31/3، مجالس ثعلب ص417.

(3) الكتاب 70/2،71.

(4) سورة المسد، آية: 4 وهي قراءة حفص عن عاصم.

(5) الكتاب 70/2.

(6) النَّشر في القراءات العشر لابن الجزري 331/1 باب التكبير، وتنظر القراءتين: التيسير في القراءات السبع ص225.

لَعمري وما عَمري عليَّ بهيّنٍ لقد نطقتْ بُطلاً عليّ الأقارعُ
أقارع عوفٍ لا أحاول غيرها وجوهَ قرودٍ تبتغي من تجادع[1]

فنصب: (وجوه قرود) على الذم، وكأنَّه قال: أشتم وجوه قرود.

ومنه –أيضًا– قول الحطيئة:

تَنَحَّيْ فاقْعُدِي مني بعيدًا أراحَ الله منكِ العالَمِينَا
أغرْبَالاً إذَا اسْتُودِعْتِ سِرًّا وَكانُونَا عَلَى المتحدِّثينا[2]

فنصب (غربالًا)، وتقدير الكلام: أراك غربالًا، فحذف الفعل، وأعمله بما بعده[3].

وقد ورد قول النَّابغة: (وما عمري عليَّ بهين) [4] شاهدًا على الجملة المعترضة بين القسم وجوابه.

---

(1) من الطويل، وهو في ديوانه ص54،55، نطقت بطلًا: وشت كذبًا وادعاءً، الأقارع: بنو قريع بن عوف، تجادع: من المجادعة وهي قطع الأنف أو الأذن، ورد الشاهد في الكتاب 70/2، شرح الرضي 434/1، المغني 449/2.

(2) سبق تخريجه في مسألة رقم 75.

(3) ينظر: معاني القرآن 297/2، أمالي ابن الشجري 275/2.

(4) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 376/2، الارتشاف ص 1614، المغني 449/2.

(5/77) معنى الفعل النَّاقص (ظلَّ):

من الأفعال النَّاسخة في باب (كان وأخواتها) (ظلَّ)، وتدل على معنى الفعل في النَّهار، ومن الشواهد على ما استُعمل فيه قول عنترة بن شداد:

ولقد أبِيتُ على الطَّوَى وأظَلُّهُ حتى أنالَ به كَرِيمَ المأكَلِ[1]

احتج به ابن يعيش، وقال: «ظلَّ زيد يفعل كذا، إذا فعله في النَّهار دون الليل»[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾ [3]، ثم بَيَّن أنَّه قد يُراد به زمانٌ غير زمان، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا ﴾[4]، ولا أعرف أحدًا من النَّحويين ذكر هذا الشاهد غيره.

---

(1) من الكامل، وهو في ديوانه ص 119، الطوى: الجوع، ورد الشاهد في لسان العرب 11/ 419 (ظلل)، والمخصص 5/ 34، 14/ 73، 142، وكتاب العين 7/ 466؛ وتاج العروس (ظلل)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة 430/3

(2) شرح المفصل 105/7.

(3) سورة الواقعة، آية: 65.

(4) سورة النحل، آية: 58.

(6/78) جواز كون الفاعل والمفعول في (رأى) البصرية ضميرين مُتَّصِلَيْن مُتَّحِدَي المعنى:

قال ابن مالك: «وتختص القلبية المتصرفة، ورأى الحُلْمية والبصرية بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى،...ويمتنع الاتحاد عمومًا إن أُضْمِر الفاعل متصلًا مُفَسَّرًا بالمفعول»[1]

واستشهد على رأى البصرية بقول عنترة:

فَرَأَيْتُنا ما بَيْنَنا مِنْ حاجِزٍ إلّا المِجَنُّ ونَصْلُ أَبْيَضَ مِقْصَلِ[2]

فالشاهد قوله: (فرأيتنا)[3] إذ جاء فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى؛ إجراءً لـ(رأى) البصرية مجرى (رأى) القلبية في ذلك لشبهها بها.

وقد جاء في الحديث: «لقَدْ رأيتُني ورسُولُ الله ﷺ يُصلي وأنا مُضْطَجعة بينه وبَيْنَ القِبلةِ، فإذا أراد أن يسجُد غَمَزَ رِجلَيَّ فَقَبَضْتُهما»[4]

فالشاهد: (رأيتُني) جاء الفاعل والمفعول ضميرين مُتَّحدين كشيءٍ واحد[5].

ولا أعرف نحويًا -فيما اطلعتُ عليه- غير ابن مالك استشهد بهذا الشاهد على هذه المسألة. أما السيوطي فاستشهد به في مسألة رابط الجملة الحالية، وقد سبق دراستها في هذا البحث[6].

---

(1) شرح التسهيل 93/2.

(2) من الكامل، وهو في ديوانه ص 122، واختلفت رواية (مفصل) في التسهيل و(مقصل) في همع الهوامع، والمفصل: أي القاطع، وقد ورد الشاهد في: (شرح التسهيل 93/2، شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب العربية 409/2).

(3) ينظر: شرح التسهيل 360/2، وهمع الهوامع 321/2 ، الدرر13/4

(4) صحيح البخاري باب: الصلاة إلى الراحلة والبعير والشجر 107/1رقم 507، صحيح مسلم باب: سترة المصلي359/1 رقم 502 .

(5) ينظر: عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد 210/3.

(6) ينظر: المسألة رقم52.

(7/79) هل يَجُوز إلغَاءُ العَامِلُ المُتَقَدِم في ظنَّ وأخواتها؟:

يجوز أن يُلغى عمل (ظنَّ) وأخواتها عند ضعف العامل بتوسطه أو تأخره، ولا يجوز عند البصريين الإلغاء إن كان في صدر الجملة، وأكثر النُّحاة على هذا الرأي[1]، وجوَّزه الكوفيون، ووافقهم الأخفش، وابن الطراوة[2] وإن كانوا يرون الإعمال أحسن، ومن شواهد المجيزين إلغاءه قول بعض الفزاريين:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي رَأَيْتُ مِلاَكُ الشِّيمةِ الأَدَبُ[3]

الشاهد قوله: (رأيت ملاكُ الشيمة الأدبُ)، فالعامل هنا مُلغى[4]؛ لأنَّه لو أعمله لقال: ملاكَ الشيمةِ الأدبَا.

ويظهر أنَّ الفراء على خلاف رأي الكوفيين؛ إذ يقول في كتابه معاني القرآن: «وجعلوا الفعل أولى باسمه من إذًا، ... ألا ترى أنَّهم يقولون: أظُنُّك قائمًا، فيعملون الظنَّ إذا بدؤوا به، وإذا وقع بين الاسم وخبره أَبْطَلُوه، وإذا تأخَّر بعد الاسم وخبره أبطلوه»[5]. أبطلوه»[5]. وحجة البصريين في منع إلغائه إذا تصدّر؛ قولهم: «لأن تصديرك للفعل دليل دليل على اعتمادك عليه وما بعده في حيز ما قدمت من علمٍ أو ظن؛ فلا يسوغ إلغاؤها لذلك»[6].

كما خرَّجوا ما استشهد به المجيزون على تقدير ضمير الشأن؛ لأنّهم رأوا التقدير

---

(1) ينظر: الكتاب 119،118/1، الأصول 260/2، اللمع ص54،53، توضيح المقاصد 559/1، شرح الكافية الشافية 557،556/2، همع الهوامع 551/1.

(2) هو سليمان بن مُحَمَّد بن عبد الله أبو الحسين السبائي – بالسين المهملة وبالباء الموحدة – المعروف بابن الطراوة من أهل مالقة. أخذ عن أبي الحجاج الأعلم والأديب أبي بكر المرشاني وأبي مروان ابن سراج، حمل عنهم كتاب سيبويه وكان إمام العربية في عصره، وكانت وفاته في رمضان وقيل في شوال سنة 528هـ، ينظر: تحفة القادم ص18، فوات الوفيات 79/2.

(3) من البسيط، نسبه أبو تمام في حماسته والعيني وغيرهما: إلى بعض الفزاريين بلا تعيين ولم ينسب إلى أحد غيرهم، وفي رواية: مكان (رأيت) (وجدت)، والملاك: قوام الشيء، والشيمة: جمع شيم وهو الخلق، وقد ورد الشاهد في حماسة أبي تمام منصوب القافية (الأدبا) ينظر: شرح التبريزي على الحماسة 147/3، وكما ورد الشاهد في خزانة الأدب 9/ 139- 143، 10/ 335.

(4) ينظر: التذييل والتكميل 6/ 58، توضيح المقاصد 561/1، وشرح التصريح375/1.

(5) ينظر: معاني القرآن 338/2، التذييل والتكميل 57/6.

(6) ينظر: التذييل والتكميل 58/6.

أَوْلَى من الإلغاء.

ويرى أبو الحسن بن عصفور أن الإلغاء والإعمال ليس على التخيير، «وإنَّما هو لازم إذا ابتدأت لتخبر بالشك أعملت الفعل على كل حال، سواء قدمته، أم وسّطته، أم أخرته. وإذا بدأت وأنت تريد اليقين ثم أدركك الشك بعدما مضى كلامك على اليقين رفعت وابتدأت، والمبتدأ مع الخبر كالفعل مع الفاعل، فلابُدَّ من الخبر، وتلغى ظنَّنت»[1].

وهو اختيار أبي الحسين بن أبي الربيع.

وذهب ابن درستويه[2]، وابن كيسان[3]، إلى ما ذهب إليه أبو الحسن عند توسط (ظنَّ)، لكنَّهما في حال تقدمها منعا الإلغاء[4].

واختار أبو حيَّان الإعمال فقال: «وغيره يرى بأنَّ التقدم الفائت كاللفظ الفائت وأنَّه يطلب ما يطلبه اللفظ، وهو القياس»[5].

والراجِحُ ما رآه البصريون؛ لأنَّه المسموع في أفصح الكلام وأعلاه، وهو كلام الله، كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾[6]، وكقوله سبحانه: ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴾[7]، وقوله: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا

(1) ينظر: شرح الجمل 314/1، المقرب 117/1، التذييل والتكميل 55،54/6.

(2) هو أبو مُحَمَّد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي النحوي؛ فإنه كان أحد النحاة المشهورين، والأدباء المذكورين، أخذ عن أبي العباس المبرد وعبد الله بن مسلم بن قتيبة، وأقام ببغداد إلى حين وفاته. وألف كتبا، منها كتاب الإرشاد، وشرح كتاب الجرمي، وكتابه في الهجاء، وهو من أحسنها. وأخذ عنه عبيد الله المرزباني وغيره، ت (347هـ)، ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص213، وفيات الأعيان 44/3.

(3) هو مُحَمَّد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن النحوي اللغوي الإمام الفاضل أحد المذكورين بالعلم والموصوفين بالفهم كان يحفظ البصريين والكوفيين في النحو لأنَّه أخذ عن المبرد وثعلب وكان أبو بكر ابن مجاهد المقرئ يقول هو أنحى منهما وله التصانيف والأقوال المشهورة في التفاسير ومعاني الآيات وكان فوق الثقة ت(299هـ)في خلافة المقتدر، ينظر: الوافي بالوفيات 24/2، إنباه الرواة 184/3.

(4) ينظر: التذييل والتكميل 55/6.

(5) المصدر السابق 55/6.

(6) سورة الزخرف، آية: 19.

(7) سورة المعارج آية 7،6.

﴿ٱللَّهُ﴾[1]، ولأنَّ القياس والعقل يقتضيان إعمال ما له الصدارة في الكلام.

ولأنَّه هو المطَّرد في قواعد اللغة على فصيح الكلام؛ لقلة ما ورد فيه مما يدل على القليل النادر الذي لا يُبنى حُكمٌ على أساسِه، قال ابن عصفور: «ومما يُبين لك بطلان هذا المذهب أنه لا يُحفظ إلغاء ظننت أو شيء من أخواتها إذا وقعت في صدر الكلام»[2]،كما أنَّ اختلاف الرواية يدعم ما ذكرنا؛ إذ وردت بالنَّصب (ملاكَ – الأدبَا) في عدد من كتب الأدب المتقدمة[3].

(1) سورة مُحَمَّد، آية: 19.

(2) ينظر: التذييل والتكميل 59/6.

(3) ينظر: حماسة المرزوقي ص 805، شرح حماسة أبي تمام للتبريزي ص316، المجموع اللفيف ص277 (لأبي جعفر الطرابلسي ت515هـ)، الحماسة البصرية 7/2.

(8/80) إجراء القولِ مجرى الظنِّ:

بنو سُليمٍ قبيلة من قيس عيلان يجرون القول مجرى الظنَّ، فينصبون المبتدأ والخبر مطلقًا، ويفتحون همزة (أنَّ) بعدها من غير اشتراطِ شيء، أي: سواءًا كان فعلًا مضارعًا، أو ماضيًا، أو أمرًا، أو اسم فاعل، أو مصدرًا[1]، قال سيبويه: «وزعم أبو الخطَّاب[2] – وسألته غير مرة– أن أُناسًا من العرب يُوثقُ بعربيتهم، وهم بنو سُليم يجعلون باب (قلتُ) أجمع مثلَ ظننت»[3].

وقال ابن مالكٍ: «وبنو سليم يُجرون القولَ وفروعه مُجْرى الظنِّ وفروعه في نصب المبتدأ والخبر، وفتح أنّ الواقعة بعده»[4]، وقد وردت هذه اللغة في شعر غطفان، ولا غرابة في ذلك؛ فبنو سُليمٍ من قيس عيلان التي تنحدر منها قبيلة غطفان، ومن ذلك قول الحطيئة، وهو ما أنشده أبو علي الفارسي في التذكرة[5]:

إذا قُلْتُ أَنِّي آيبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ حَطَطتُّ بِهَا عَنهُ الوليَّة بالهَجْرِ[6]

بفتح همزة (أنَّ)، ولم يحمله الفارسي على لغة سُليم، إلا أن سيبويه وغيره من النَّحويين ذكروا هذا الاستعمال عن هذه اللغة، والأصل في لغة العرب ألا يعمل القول في جزأي الكلام شيئًا كما يعملُ ظنَّ[7]؛ «لأن الظن يقتضي الجملة من جهة معناها، فجزآها معه كالمفعولين في باب (أعطيت)، فصحَّ أنْ ينصبهما، وأما القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها، فلم يصح أن ينصب جزأيها مفعولين؛ لأَنَّه لم يقتضها من جهة

---

(1) ينظر: شرح التسهيل 95/2، الكافية الشافية 567/2، المقاصد الشافية 502/2 ، 503، شرح التصريح 381/1.

(2) هو الأخفش الأكبر يكنى بأبي الخطاب سبقت ترجمته.

(3) الكتاب 124/1.

(4) شرح التسهيل 95/2 .

(5) ينظر: شرح التسهيل 95/2، المقاصد الشافية 502/2.

(6) من الطويل، وهو في ديوانه ص 225، الولية: البرذعة التي تحت الرحل، آيب: آت في الليل، الهجر: الهاجرة، ورد في الخزانة 440/2.

(7) ينظر: شرح التصريح 381/1.

معناها فلم يشبه باب (أعطيت)، ولا أن ينصبها مفعولًا واحدًا؛ لأنَّ الجملة لا إعراب لها[1]، فلم يبق إلا الحكاية»[2]

واشترط بعض العلماء لإجراء القول مجرى الظن أن يكون فعلًا مضارعًا مسندًا إلى ضمير المخاطب متصلًا باستفهامٍ[3]، وهو مذهبُ عامة العرب.

(1) أي لا محل لها من الإعراب.

(2) ينظر: شرح التصريح 381/1 .

(3) ينظر: الكافية الشافية 568،567/2، المقاصد الشافية 502/2، شرح التصريح 381/1.

الفصل الثالث: شواهد مسائل الحروف،

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الحروف العاملة.

المبحث الثاني: الحروف المهملة.

المبحث الأول: الحروف العاملة.

(1/81) (أو) بمعنى (إلى أنْ) أو (إلا أنْ):

لـ(أَو) مواضع في العربية، فقد تكون حرفَ عطفٍ فتعطف مفردًا على مفردٍ، أَو جُملةً على جملةٍ، ولها عددٌ من المعاني، أو تكون ناصبةً للفعل المضارع بإضمار (أَنْ) بعدها فيكون معناها (إلا) مع (أنْ)، أو (إلى) مع (أنْ)، نحو قولنا: لأكرمنك أو تعدني بزيارة، أو لأسيرن في البلاد أو أستغني[1].

وإذا لم يصح في (أو) أن تقع موقع: (إلى أَنْ)، أو (إلَّا أَنْ) فلا يلزم الإضمار [2].

ومما احتُجَّ به على إضمار (أن) بعد (أو) قول عروة بن الورد[3]:

فسرْ في بلادِ اللهِ والتمسِ الغِنَى تَعِشْ ذَا يسارٍ أوْ تموتَ فتُعذرَا[4]

قال سيبويه: «والمعنى إلا أَنْ تموتَ فنعذرا»[5].

فـ(أو) في الشاهد بمعنى: (إلا أنْ) فانتصب الفعل المضارع (تموت) بـ(أَنْ) المضمرة بعد (أَوْ)، واختُلِف في النَّاصب، وممن اسْتَشْهد بهذا الشاهد ابن عصفور، والمالقي[6].

وقد اعتبر ابن عصفور شاهد عروة ضرورة شعرية؛ إذ لا يرى صحة تقدير (إلا) مكان (أو) فقال فيها: «انتصاب الفعل بإضمار (أن) بعد (أو) العاطفة إجراء لها في ذلك مجرى (أو) التي بمعنى (إلَّا أنْ)، نحو قوله:

فَسِرْ في بِلادِ اللهِ والتَمِسِ الغِنَى تَعِشْ ذَا يَسَارٍ أو تَمُوتَ فَتُعْذَرَا

ألا ترى أنَّه نصب الفعل الواقع بعد (أو)، بإضمار (أنْ)، وليست بمعنى (إلَّا أنْ)؛

---

(1) ينظر: فقة اللغة وسر العربية ص249.

(2) ينظر: الكتاب 50/3، شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي ص323، توضيح المقاصد 1248/3، التصريح 388/2، همع الهوامع 384/2-404، الدرر 78/4.

(3) قول عروة نسب في كتب الأدب لأربعة شعراء غير عروة إلا أن الراجح أنه لعروة: وذلك لوجود القصيدة في ديوانه ولموافقتها حال عروة من حب الترحل والاغتراب للتكسب؛ ولأن أكثر نسبة هذا البيت بين الكتب له؛ ولتردد هذا البيت في كتب شعراء الصعاليك.

(4) من الطويل، لعروة بن الورد، وهو في ديوانه ص44، من قصيدته: (سر في بلاد الله)، ورد في محاضرات الأدباء للراغب الأصبهاني 573/1، والحماسة البصرية 110/1، ونسب لأبي العطاء السندي في التذكرة الحمدونية 99/8، وللنابغة الجعدي في زهر الأكم 214/1، ولمنصور بن ماذان في ثمار القلوب ص20.

(5) الكتاب 47/3.

(6) ينظر: ضرائر الشعر ص285، رصف المباني ص212.

لأنَّ المعنى لا يساعد على ذلك، إذ لا يلزم من سيره في بلاد الله والتماسه الغنى أن يعيش ذا يسار (إلا) أن يموت، وإنَّما هي لأحد الشيئين. ألا ترى أنَّ المعنى: سر في بلاد الله والتمس الغنى يكن أحد الشيئين: عيش ذو يسار أو موت فتعذر، فكان ينبغي أن يكون الفعل الذي بعدها مجزومًا؛ لأنَّه معطوف على (تعش) وهو مجزوم. إلا أنَّه لما اضطر إلى استعمال النَّصب بدل الجزم حكم لها بحكم الفعل الواقع بعد (أو) التي بمعنى (إلَّا أنْ)، وتأول الفعل الذي قبلها تأويلًا يوجب النَّصب، فحكم لقوله: (تعش ذا يسار) بحكم (يكن لك عيش ذو يسار)؛ لأنَّ المعنى فيهما واحد، ونصب الفعل الذي بعدها بإضمار (أَنْ) وعطف (أَنْ) والفعل المنصوب بها على ذلك المصدر المتوهم»[1].

ومما لا يلزم فيه الإضمار قول الحصين بن حمام:

وَلَوْلَا رجالٌ مِنْ رزام أعِزَّةٌ وآلُ سُبَيْع أَو أسُوءَك عَلْقمَا[2]

نصب: (أسوءك) بإضمار (أَنْ)؛ ليعطف اسمًا على اسم.

قال الفارسي في هذا الشاهد: «لما عطف (أسوء) على (آل سبيع) أضمر (أَنْ)؛ ليعطف اسمًا على اسم، إذ لا يستقيم أن تعطف فعلًا على اسم»[3].

---

(1) ضرائر الشعر ص 285،286.

(2) من الطويل، رزام: أبو حي من تميم وهو رزام بن مالك بن حنظلة بن مالك بن عمرو بن تميم، أعزة: جمع عزيز، علقمة هو علقمة بن عبيد بن عبد، ينظر الشاهد في: المفضليات ص61، توضيح المقاصد 1248/3، الخزانة 324/3، شرح اختيارات المفضل ص334.

(3) شرح الأبيات مشكلة الإعراب ص323.

(2/82) ناصب الفعل المضارع بعد واو المعية:

ينصب الفعل المضارع بعد واو المعية إنْ كانت في جواب أمرٍ، أو نهي، أو استفهام، أو نفي، وقد اختلف النُّحاة في ناصبه، وجاءت شواهد لغطفان على نصب الفعل المضارع بعدها، منها قول الحطيئة:

أَلَم أَكُ جارَكُمْ ويَكونَ بيني وبينَكُم المَوَدّةُ والإخـــــاءُ[1]

وقول قيس بن زهير:

فلا يَدْعُني قومي صريخًا لحُرّة لئن كنتُ مقتولًا ويَسْلَمَ عامرُ[2]

حيث نُصب الفعل المضارع: (يكونَ، ويسلمَ) بإضمار (أنَّ) وجوبًا بعد واو المعية، والشاهد الأول تقدم عليه الاستفهام.

وفي الشاهد الثاني سُبق بنهي، قال فيه القيرواني: «فتوهّم إسقاط اللام، ونصب تَسْلَمَ؛ لأنّه جوابٌ بالواو، ومعناه: لا يجتمعُ هذانِ، ونصَبَهُ بإضمار (أنْ) وتسمّيه الكوفيون: الصَّرْفَ»[3].

فالنَّاصب لكلا الشاهدين (أنْ) المضمرة وجوبًا، وهذا قول جمهور البصريين ماعدا الجرمي[4]؛ إذ يرى أنَّ الواو هي النَّاصبة بنفسها؛ لأنَّها خرجت عن باب العطف، وعلى رأيه الكسائي من الكوفيين، ومن وافقه من أصحابه[5]، واختار ابن مالك قول البصريين[6].

---

(1) من الوافر، وهو في ديوانه ص40، وورد صدر البيت بلفظ: (ألم أك مسلما فيكون بيني)، وقد قاله الحطيئة لآل الزبرقان بن بدر، وكانوا قد جفوه فانتقل عنهم وهجاهم، ورد الشاهد في مختارات شعراء العرب 10/3، الصاحبي 90، والعيني 4/ 417.

(2) من الطويل، لقيس في الكتاب 46/3، والرد على النحاة ص129، والدرر 89/4، ولورقاء العبسي في شرح أبيات سيبويه204/2، وكلاهما من غطفان، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص33، والخزانة 330/11.

(3) ما يجوز للشاعر في الضرورة ص295.

(4) ينظر: الكتاب300/1، المقتضب28/2، الأصول لابن السراج155/2، أسرار العربية ص145، ارتشاف الضرب ص1668-1679، رصف المباني ص137، المغني771/2، شرح أبيات سيبويه67/2، همع الهوامع 13/2 الإنصاف 556/2، شرح شذور الذهب310.

(5) ينظر: الارتشاف 4/ 1668.

(6) ينظر: التسهيل 230.

وخالفهم الفراء والكوفيون؛ إذ يرون أنَّ النَّصب على الخلاف[1]، قال الفراء: «الأفعال بعد هذه الأحرف منتصبة على الخلاف، أي: أنَّ المعطوف بها صار مخالفًا للمعطوف عليه في المعنى، فخالفه في الإعراب، كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لمـّا خالف ما قبله، وإنَّما حصل التخالف هاهنا بينهما؛ لأنَّهُ طرأ على الفاء معنى السببية، وعلى الواو معنى الجمعيَّة»[2].

وحجة البصريين ومن وافقهم أن (الواو) حرف عطف، وحروف العطف لا تعمل؛ لأنَّها لا تختصّ؛ إذ تدخل على الاسم تارة وعلى الفعل تارة، وأنَّ العرب لمـّا قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول، وحوِّل المعنى حول إلى الاسم، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير (أنْ)؛ لأنَّها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب للفعل[3].

ويترجح عندي قول الجمهور؛ لما ذكروه من علل؛ ولأنَّ في هذا ضبطٌ، وتسهيلٌ لقواعد اللغة على متعلميها.

وفي الشاهد الأول مسألتان:

مسألة في معاني الهمزة ومواضعها[4].

والمسألة الأخرى: النَّصب بعد واو المعية على خمسة مواضع من مواضعها بعد الاستفهام.

وورد شاهد قيس في مسألة الاستغناء عن جواب الشرط بتقدم (لئن)، وقد ذكر هذه المسألة ابن مالك في التسهيل[5].

وذكر سيبويه في هذا الشاهد جواز القطع، فقال: «والرفع –أيضًا– جائز

---

(1) معنى الخلاف فصله الفراء في كتابه، وتناوله بعض العلماء ينظر: معاني القرآن 1/34-35-166، الإنصاف 556/2، الارتشاف 1668/4.

(2) نقلًا عن الرضي في شرحه على الكافية 54/4، وينظر:(معاني القرآن 1/34-35-166).

(3) ينظر: الإنصاف 556/2.

(4) ينظر المسألة رقم 100.

(5) ينظر: شرح التسهيل 218/3.

حسن»[1]، كما قال فيه السيوطي: «فقوله: (ويسلم عامر) واقع بين شرط مذكور وجزاء محذوف، أي: فلا يدعني قومي؛ لدلالة ما قبله عليه، وكذا لو وقع ذلك بعد تمام الشَّرط والجزاء جاز نصبه، والأحسن جزمه، ويجوز رفعه –أيضًا– استئنافًا»[2].

كما أورد أبو حيَّان بيت قيس بن زهير في مسألة جواب (إن)[3].

(1) الكتاب 46/3.

(2) همع الهوامع 13/2.

(3) ينظر: تذكرة النحاة ص 33.

(3/83) (إنْ) المخففة بعد (ما) النَّـافية:

تزاد (إنْ) المخففة بعد (ما) النافية؛ لتوكيد الجحد[1]، كقول:

«ما إنْ ندمت على سكوتي مرة»[2]

سواء بعد الجملة الفعلية، أو الاسمية، ومن الشواهد عليه قول النَّابغة الذبياني:

ما إن أَتَيْتُ بشيءٍ أنت تَكْرَهه إذن فلا رفعت سَوْطي إلَيَّ يَدي[3]

الشاهد قوله: (ما إن أتيت بشيء)، حيث جاءت (إن) المكسورة المخففة بعد (ما) النافية زائدة لتوكيد النّفي عند دخولها على الجملة الفعلية، والمعنى: ما أتيت بشيء أنت تكرهه[4].

ومن زيادتها بعد الجملة الاسمية قول فروة الآتي، وهي التي قال فيها سيبويه: «وتكون لغوًا في قولك: ما إن يفعل»[5]، وقد أجاز سيبويه، والمبرد، وابن السراج، وابن يعيش، وخالد الأزهري، والسيوطي[6] زيادتها بعد (ما)، وعلى لغة أهل الحجاز تكون (إنْ) كافة لـ(ما) النافية الحجازية عن عملها، فيقع بعدها المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، كقول فروة بن مسيك[7]:

---

(1) ينظر: الأزهية ص45.

(2) مقولة نُسبت لعمر بن الخطاب –رضي الله عنه– وهي: «ما إن ندمت على سكوتي مرة، ولقد ندمتُ على الكلام مرارًا»، والصواب –والله أعلم– أنَّها شطر من بيتٍ لأبي العتاهية، وقيل: للشبراوي:

الصمتُ زينٌ والسكوتُ سلامة ... فإذا نطقتَ فلا تكن مهذارَا

ما إنْ نَدِمتُ على سكوتي مرة ... ولقد ندمتُ على الكلام مرارًا

(3) من البسيط، وهو في ديوانه ص20، ورد في شرح المعلقات العشر ص300، صبح الأعشى 207/13، خزانة الأدب 72/5.

(4) ينظر: الأزهية ص46، خزانة الأدب 72/5، حاشية الصبان 423/1، النحو الوافي 315/4، دراسات في النحو 536/1.

(5) الكتاب 220/4.

(6) ينظر: الكتاب 153/3،220/4، والمقتضب 51/1، والأصول206/2، شرح المفصل 128/8، شرح التصريح على التوضيح 262/1، وهمع الهوامع 117/2.

(7) هو فروة بن مسيك أو مسيكة بن الحارث بن سلمة الغطيفي المرادي، أبو عمر: صحابي من الولاة، له شعر شعر وهو من أهل اليمن كان مواليا لملوك كندة في الجاهلية، روى عدة أحاديث، ينظر: طبقات ابن سعد63/1، والإصابة6983، ورغبة الآمل 10/4.

وما إنْ طِبُّنا جبنٌ ولكنْ منَايانا ودَوْلةٌ آخرِينَا[1]

فرفع خبر (ما) الحجازية؛ لدخول (إن)، الزائدة على الجملة الاسمية[2].

ومن هنا كان الخلاف بين الكوفيين والبصريين، في الصناعة النَّحوية: فذهب الكوفيون إلى القول بأن (إنْ) الواقعة بعد (ما) النافية هي بمعنى (ما) أي: مؤكِّدة لها، فيكون رأيهم أن (إنْ) المخففة هذه بمنزلة التوكيد اللفظي، وذهب البصريون إلى أنَّها زائدة لا تؤثر، وأنَّها مُبطلة لـ(ما) الحجازية عن العمل.

وقد احتج الكوفيون بجواز الجمع بين (إنْ) و(ما) لتأكيد النفي، كما يجمع بين(إن) وَ(اللام)؛ لتوكيد الإثبات[3].

وذهب البصريون إلى أنَّها: زائدة، ودليلهم أن دخولها كخروجها، فتنزلت منزلة (مِنْ) بعد النفي، كما قال تعالى: ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ﴾[4] أي: مالكم إله غيره، واستشهدوا –أيضًا– بقول النَّابغة على مجيء (مِنْ) بمعنى (ما)، وهو من الأبيات السيارة في اللغة والنحو[5]:

وقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاَلًا أُسائِلُها أعَيتْ جَوابًا وَمَا بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ[6]

---

(1) من الوافر، وطبنا بمعنى: شأننا، ورد الشاهد في الكامل للمبرد 268/1، وخزانة الأدب103/4، الكتاب153/3،221/4، والأصول 236/1، منازل الحروف للرماني48/1، شرح الرضي 433/4، وخزانة الأدب103/4.

(2) ينظر: الكتاب153/3، 221/4، والأصول 236/1، منازل الحروف للرماني48/1، شرح الرضي 433/4

(3) ينظر: الإنصاف 636/2.

(4) سورة الأعراف آية: 59.

(5) ينظر: المقتضب 414/4، الإيضاح للفارسي ص179، والمنهاج في شرح الجمل للزجاجي 73/2، الإنصاف 269/1، وشرح المفصل لابن يعيش 42/4، وهمع الهوامع 250/2، الدرر 159/3، خزانة الأدب 76/2.

(6) البسيط، للنَّابغة، وهو في ديوانه ص 14،من معلقته ومطلعها: (يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد) معنى أصيلًالا: أصله أصيلان بالنون جمع أصيل، والأصيل: قبيل غروب الشمس، وأعيت: عجزت، وروي بدل أصيلًالا: أصيلًا كي، كذلك: أصيلانا، ورد الشاهد في شرح المعلقات العشر ص292، وخزانة الأدب 4/ 122، 124، 126، 11/ 36.

الشاهد: ما بالربع من أحد، أي: أحد.

ومن مجيء (ما) زائدة قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[1]، أي: فبرحمة -والله أعلم- كما أنَّهم قالوا أنَّه لا فرق بين: ما إنْ زيد قائم، وما زيد قائم.

وردَّ البصريون على الكوفيين قولهم: إنَّه «جُمع بين (إنْ) وبين (ما)؛ لتوكيد النفي كما جمع بين (إنّ) وَاللام لتوكيد الإثبات»[2].

بــأنَّه لو كان الكلام كما يقولون لصار الكلام مثبتًا؛ لأنَّهم يرون أنَّه إذا اجتمع نفيين فإنَّ الكلام يصير إيجابًا.

وقد ورد شاهد[3] بروايتين، يوافق المذهبين، وهو قول الشاعر:

بني غدانة ما إن أنتم ذهبٌ ولا صريف ولكن أنتم خزف[4]

برفع: (ذهبٌ) على الإهمال، وهي ما استشهد به البصريون، من أن اقتران (ما) الحجازية بـ(إنْ) المخففة يبطل عملها وجوبًا، أما ما كان على رواية يعقوب بن السُّكيت بالنَّصب: (ذهبًا)، فـ(إنْ) هنا مؤكدةً لـ(ما) وليست زائدة، وهي على مذهب الكوفيين، على أنَّ (إنْ) هي النَّافية، جاءت بعد (ما) النَّافية توكيدًا.

وقال عنه الشيخ خالد الأزهري: «مردود»[5].

والذي يظهر أنَّه لا خلاف بين الرأيين؛ لأسباب:

كونها زائدة لا ينفي كونها مؤكدةً؛ لأنَّ التوكيد هو زيادة في اللفظ إما بتكرار اللفظ بنصه، أو بمعناه.

(إنْ) قد تكون نافية، كما أنَّ (ما) نافية، واجتمعا لتأكيد النَّفي أو الزيادة، ويُثبت

---

(1) سورة آل عمران، آية: 159.

(2) الإنصاف 639/2،640.

(3) ينظر: الجنى الداني ص328، شرح التسهيل 370/1، أوضح المسالك274/1، شرح شذور الذهب ص252، مغني اللبيب 25/1، شرح قطر الندى ص143، الدرر 241/1.

(4) من البسيط، لا يعرف قائله، غدانة: حي من يربوع، والصريف: الفضة الخالصة، والخزف: قال الجوهري هو: الجر، وزاد في القاموس: وكل ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخارا، من الأبيات السيارة، ورد الشاهد في خزانة الأدب 119/4، جواهر الأدب ص207،208.

(5) شرح التصريح 262/1.

هذا ما ورد في الآيات التي استشهد بها الكوفيون، وكقول الشاعر:

إن المرء ميتًا بانقضاء حياته ولكن بأن يُبغى عليه فيخذلا[1]

ثم إن أُعملت (ما) فعلى مذهب الحجازيين، وإن لم تُعمل فعلى مذهب بني تميم.

كما لا يُسلِّم بقول البصريين: من أَنَّه إذا التقى نفيان صار الكلام موجبًا؛ لأنَّه «قد يكون تأكيدًا للنفي الأول»[2].

وقد احتُج بالشاهد الأول على أنَّ (إذن) متضمنة معنى الشرط، واقتران جواب الشرط بعد (إنْ) بالفاء في قوله: (فلا رفعت سوطي إليَّ يدي)[3].

والبيت الثاني سيردُ –بإذن الله– في مسألة زيادة (مِنْ)[4]، واستُشهد به – أيضًا – في مسألة صرفية في قوله: (أصيلالًا) على تصغير (أصيلان)[5].

---

(1) من الطويل، لا يعلم قائله، ورد الشاهد في شرح ابن عقيل 293/1 .

(2) رأي الشيخ: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد في قول البصريين: «نفي النفي إيجاب» ينظر: حاشية الإنصاف 639/2.

(3) ينظر: خزانة الأدب 449/8.

(4) ينظر المسألة رقم 99.

(5) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب 878/2.

(4/84) (أو) هل تأتي بمعنى الواو، وبمعنى (بل)؟:

لـ(أو) معانٍ عدة، فقد تأتي للتخيير، أو الإباحة، أو للإبهام، أو تكون تفصيلًا، وقد تكون بمعنى (الواو) أو بمعنى (بل)، وفي هذا المعنى اختلاف بين العلماء، وقد اختاره الكوفيون، والأخفش، والجرمي، وابن جني، والثعالبي، والأزهري[1] ، ويرى ابن هشام أنَّها بمعنى الجمع المطلق كالواو[2]، وبمعنى (بل) للإضراب[3]، إذا أُمِنَ اللّبس.

ومن شواهدهم قول النَّابغة:

قَالت أَلا ليْتَمَا هَذا الْحَمَام لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَو نِصْفَهُ فَقد[4]

أي: ونصفه، ويرى المالقي أنه من القليل الذي لا يقاس عليه[5].

ومن شواهدهم على هذه المسألة قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[6]، وقد فسرها بعض المفسرين بـ(بل يزيدون)[7]، وهو رأي ابن جني[8]، جني[8]، وقيل: إنَّها بمعنى الواو، أي: ويزيدون[9]، وهو رأي قطرب كما نقله عنه ابن جني[10]، وخالفهم المالقي؛ إذ يرى أن معنى (أو) في الآية الكريمة الإبهام[11].

كما استشهدوا بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾[12]، أي: وكفورًا،

---

(1) ينظر: الخصائص 460/2، فقه اللغة وسر العربية ص249، الارتشاف 641/2، مغني اللبيب 75/1

(2) ينظر: المغني 75/1.

(3) ينظر: المصدر السابق 76/1.

(4) من البسيط، وهو في ديوانه ص14، وروي: (ونصفه)، فقد: أي اكتفى، كما ورد في جمهرة أشعار العرب ص14، أدب الكاتب للصولي ص242، خزانة الأدب 251/10-253.

(5) ينظر: رصف المباني ص212.

(6) سورة الصافات، آية: 147.

(7) ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان 621/3، وتفسير يحي بن سلام 845/2، تفسير الطبري 237/2.

(8) ينظر: الخصائص 461/2.

(9) ينظر: تفسير بحر العلوم للسمرقندي 153/3، تفسير الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي 171/8، 171/8، تفسير الوسيط للواحدي 533/3.

(10) ينظر: الخصائص 461/2.

(11) ينظر: رصف المباني ص211.

(12) سورة الإنسان، آية: 24.

كما قال بعض المفسرين[1].

ومن شواهدهم الشعرية غير بيت النَّابغة قول حميد بن ثور الهلالي:

قومٌ إذا سمعُوا الصَّرِيخ رَأَيْتهمْ مَا بَين ملجم مهرَة أَو سافع[2]

أي: وسافع[3]، والشواهد التي استشهد بها الكوفيون كثيرة.

أمَّا البصريون فيرونَ أنَّ كلَّ حرف في العربية له معناه واختصاصه، ولا يتعداه إلى حرف آخر، وحجتهم في هذا الأصل، إذ إنَّ (أو) بمعنى الإبهام، وتختلف تمامًا عن التشريك الذي هو معنى الواو، وعن الإضراب الذي هو معنى (بل)، وقالوا: «من تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل»[4]، ولا يرون ما استدل عليه الكوفيون، وردوا عليهم بأنَّ احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿ أَوۡ يَزِيدُونَ ﴾ لا حجة لهم فيه؛ لأنَّها تأتي بمعنى التخيير، أو الشك، أي: شكِّ المبصر لهم.

وكذلك بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا ﴾؛ لأنَّ (أو) فيها بمعنى الإباحة، أي كقولنا: جالس العلماء أو الحكماء، فالمعنى: لا تطع أحدهما.

أما قول النَّابغة، فالبصريون يرون أنَّ رواية البيت: (ونصفه فقد)، فلا يكون بهذا للكوفيين شاهد، وقالوا: لو سلمنا برواية (أو) فالتقدير فيه: ليتما هذا الحمام أو هو نصفه، فحذف المعطوف عليه، وحرف العطف، كقوله تعالى: ﴿ فَقُلۡنَا ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتۡ ﴾[5] أي: فضرب فانفجرت.

وكذلك في قول حميد؛ ذلك أن (أو) لأحد أمرين على بابها[6]، بين فريق ملجم أو

---

(1) ينظر: تفسير الطبري 236/2، تفسير الثعلبي 221/1، الكشاف 666/4، تفسير الجامع لأحكام القرآن القرآن للقرطبي 200/3

(2) من الكامل، لحميد بن ثور، وهو في ديوانه ص111، وقيل لعمرو بن معدي كرب في ديوانه 206، السافع السافع أي: الآخذ بناصية فرسه.

(3) ينظر: شرح الكافية الشافية 1222/3، المغني 200/1،شرح شواهد المغني200/1، المقاصد النحوية 146/4، أوضح المسالك 379/3، شرح التصريح174/2.

(4) ينظر: الإنصاف 481/1.

(5) سورة البقرة، آية: 60.

(6) ينظر: شرح التصريح 174/2.

أو فريق سافع، على نظير: اجلس بين العلماء أو الزهاد.

والراجح قول الكوفيين:

فلا مانع أن تكون حروف العطف كحروف الجر، يحل بعضها مكان بعض، وهذا أقرب إلى روح اللغة، وطبيعة المتكلمين، والذي يؤكد هذا المعنى ورود شاهد النَّابغة بروايتين (أو نصفه)، و(ونصفه).

وكذلك كثرة ما ورد سماعًا من نقول فصيحةٍ صريحةٍ من كلام الله تعالى وكلام العرب، لا تقبل مجالًا للمنع.

أما بالنِّسبة للقرآن الكريم فلا شك بأنَّ كلام الله تعالى نزل بلسان عربي مبين، وعلى سنن العرب في كلامها، إلا أنَّ كلام الله تعالى ليس كغيره من الكلام، وصحيح أنَّ المعاني تتقارب، لكن لكل حرف في كتاب الله تعالى دلالة لا يمكن لأي حرف آخر أنْ يحل محله، وللزجَّاج كلام طريف في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا ﴾[1]، حيث قال: «(أو) هنا أَوْكَدُ من الواو؛ لأنَّ الواو إذا قلت: لا تطع زيدًا وعمرًا فأطاع أحدهما كان غير عاصٍ؛ لأنَّه أَمَرَهُ ألَّا يُطيع الاثنين، فإذا قال: ولا تطع آثمًا، أو كفورًا فـ(أو) قد دلت على أنَّ كل واحد منهما أهل لأنَّ يُعصى»[2].

وبيت النَّابغة السابق من الأبيات السيارة في كتب النحو، وقد ورد هذا الشاهد في مسألة إعمال (ليتما)، وإهمالها[3].

---

(1) سورة الإنسان، آية: 24.

(2) معاني القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج 263/5.

(3) ينظر المسألة رقم 96.

(5/85) حذفُ (رُبَّ)؛ للدلالة عليها:

(رُبَّ) حرف لتقليل الشيء في نفسه، أو للتكثير، ومن خصائصها: «أنَّه يجوز حذفها؛ لدلالة معمولها»، قال ابن مالك: «يُجر بـ(ربَّ) محذوفة بعد الفاء كثيرًا، وبعد الواو أكثر، وبعد (بل) أقل، ومع التجرد أقل»[1]، ومن شواهدهم على هذه المسألة قول الشماخ:

ودوّيّةٍ قفرٍ تمشّى نَعامُها كمَشْي النَّصارى في خفافِ الأَرنْدَجِ[2]

معناه: (وربَّ دوية قفر)، وقد استشهد به سيبويه وقال فيه: «وهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يجئ فيها جوابٌ لربَّ؛ لعلم المخاطب أنَّه يريد قطعتُها، وما فيه هذا المعنى»[3]، وقبلها قال: «وسألت الخليل عن قوله جلَّ ذكره: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾[4] أين جوابها؟ وعن قوله جل وعلا: ﴿وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ﴾[5]، ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[6] فقال: إنَّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم؛ لعلم المخبَر لأيِّ شيءٍ وضع هذا الكلام. وزعم أنَّه قد وجد في أشعار العرب (ربَّ) لا جواب لها، من ذلك قول الشماخ: ودوية...»[7].

وفي اللغة العربية يكثر الحذف عند وجود دليل حالي، أو مقالي، فنجد حذف الكلمة والجملة جائزٌ في كلام العرب إذا عُلِم لذا قالوا: «إن دلَّ عليه دليل»[8]؛ وذلك لميل العرب للإيجاز، والاستخفاف في كلامهم.

---

(1) ينظر: رصف المباني ص266-269، شرح التسهيل3/175-184، الجنى الداني ص438،453، 454.

(2) من الطويل، وهو في ديوانه ص 83، وروي بـ(اليرندج) و الأرندج: وهما لغتان أي: الجلد الأسود، وتمشى أي: تكثر المشي، ورد في المعاني الكبير 1/346،347.

(3) الكتاب 3/104.

(4) سورة الزمر، آية: 73.

(5) سورة البقرة، آية: 165.

(6) سورة الأنعام، آية: 27.

(7) المصدر السابق 3/103.

(8) اللمحة 2/886، الجنى الداني ص 260، شرح الكافية الشافية 1/353.

(6/86) صحة إعمال (إنْ) المخففة:

إذا خُففت (إنْ) من الثقيلة فلها عند النُّحاة وجهان، الأول: ما ذهب إليه الكوفيون من أنَّها لا تنصب الاسم، أي: لا تعمل، وحجتهم في هذا أن (إنّ) الثقيلة عملت لمشابهتها للفعل الماضي؛ لأنَّها ثلاثة أحرف، فلما خففت زالت المشابهة فبطل العمل، وبه قال الهروي، والمالقي[1]، فيكون ما بعدها مرفوعًا على الابتداء، وبهذا يلزم خبرها لام التوكيد، مثل قولنا: إنْ عمرٌو لكاتبٌ، وكقول النَّابغة:

وإنْ مالِكٌ لَلْمُرتَجَى إنْ تَقَعْقَعَتْ رَحَى الحربِ أو دَارَتْ عَلَيَّ خُطوبُ[2]

الشاهد: وإن مالكٌ للمرتجى، فرفع ما بعد (إن) المخففة، ولزم الخبر اللام؛ لئلا تلتبس بـ(إن) النَّافية.

أما الوجه الثاني: فهو ما ذهب إليه أهل البصرة من صحة إعمالها، محتجين بقراءة نافع، وابن كثير، وأبي بكر[3]، وروى أبو بكر عن عاصم تخفيف (إن) وتشديد (ما)[4] في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾[5]، حيث قرئت : ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ (إنْ) بالتخفيف، ونصب (كُلًّا)، كذلك قول الشاعر:

كليبُ إنِ الناسَ الذينَ عَهدتَهُمْ بِجُمْهُورِ حُزْوَى فالرياضِ لذي النَّخْلِ[6]

فنصب الناس، كما أنَّهم يرون فساد رأي الكوفيين في كون (إنَّ) الثقيلة لما خففت

---

(1) ينظر: الأزهية ص42، ورصف المباني ص 190.

(2) من الطويل، وليس في ديوانه، إلا أن من استشهد به نسبه للنابغة بدون تحديد، وعلق د.محمود الطناحي محقق أمالي ابن الشجري بقوله: «وليس في أشعار النوابغ الثلاثة المطبوعة: الذبياني والجعدي والشيباني»، ورد الشاهد في الأزهية ص 42، الأمالي الشجرية 164/3، مالم ينشر من الأمالي الشجرية ص23، معجم القواعد العربية باب الهمزة 117/2.

(3) ينظر: السبعة في القراءات، لأبي بكرٍ مجاهد البغدادي ص339، الحجة في القراءات السبعة لابن خالويه ص 190، إعراب القرآن المنسوب للزجاج 80/3، والنشر 290/2.

(4) ينظر: الإنصاف 196/1، التبيين ص 347.

(5) سورة هود، آية: 111.

(6) من الكامل، لا يعرف قائله، حزوى: اسم موضع، ورد الشاهد في الأصول لابن السراج260/1، والأزهية ص42.

زال شبهها عن الفعل الماضي؛ لأنَّ (إن) إنَّما عملت لشبهها بالفعل الماضي لفظًا ومعنى، فإذا خففت كانت بمنزلة فعل حذف أحد حروفه، وحذف بعض الحروف عن الفعل لا يبطل عمل الفعل. أما الزجاج فعلّل عملها؛ بمشابهتها الفعل حتى وإن حذف التشديد يبقي العمل على حاله[1]،كقولنا: إنْ عمرًا كاتب، كما نقول: إنّ عمرًا كاتبٌ، وبالنَّصب لا تلزم لام التوكيد الخبر؛ لأنَّه زال التباس (أنْ) المخففة بالنَّافية.

وهناك رأي ثالث وهو: جواز الإهمال والإعمال، وهو رأي الهروي، والمالقي، وابن هشام، والسيوطي، وذكر الهروي [2] أن النَّصب على نية التثقيل، وإن كانوا للإلغاء أقرب[3]، ومن شواهدهم قوله تعالى: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[4]، وقوله –عز من قائل سبحانه–: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[5]، وقوله سبحانه ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾[6]، قرأ الحرميان[7] و أبو بكر بالتخفيف، والإعمال[8].

فالظاهر جواز الإعمال والإهمال؛ لورود السماع بهما جميعًا. والله تعالى أعلم.

---

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 81/3

(2) ينظر: الأزهية ص42

(3) ينظر: رصف المباني ص190، شرح قطر الندى ص123، همع الهوامع 511/1.

(4) سورة الطارق، آية: 4.

(5) سورة يونس، آية: 32.

(6) سورة هود، آية: 111.

(7) المقصود بـ(الحرميان) ابن كثير ونافع، ابن كثير المكي هو: أبو سعيد عبدالله الداري، أحد القراء السبعة المشهورين، لقي من الصحابة–ﷺ– عبد الله بن الزبير وأبو أيوب الأنصاري وأنس بن مالك ت(120هـ)، أما نافع فهو: أبو عبد الله وقيل :أبو رويم، نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء، أصله من أصبهان واشتهر بالمدينة النبوية، وهو أحد القراء السبعة المشهورين ت(169هـ أو 170هـ)، ينظر ترجمة ابن كثير: وفيات الأعيان 41/3، معجم الأدباء 1545/4، ينظر ترجمة نافع: تاريخ أصبهان 301/2، وفيات الأعيان 368/5.

(8) ينظر: شرح قطر النَّدى ص123.

(7/87) تقدير (في) إذا كان المضاف إليه ظرفًا واقعًا فيه المضاف:

تأتي الإضافة المعنوية على معنى أحد ثلاثة أحرف: (اللام)، أو (من)، أو (في)، وهذا رأي كثير من النُّحاة منهم ابن مالك، وابن هشام[1].

من ذلك قول الشماخ:

رُبَّ ابنِ عَمَّ لسُلَيمَى مُشْمَعِلٌّ
طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ[2]

تقديره: طبَّاخ في ساعات الكرى.

وكقوله تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾[3]

وقد ذهب أبو حيان إلى أنَّ الإضافة ليست على معنى حرف أصلًا[4]، وذهب أبو أبو إسحاق الزجَّاج، وأبو حسن الصائغ إلى أنَّ الإضافة تكون على معنى اللام فقط[5].

وذكر ابن مالك، وابن هشام[6]، أنَّه يتعين تقدير معنى (في) حينما يكون المضاف المضاف إليه ظرفًا للمضاف، كما في الشاهد السابق.

وقد تناول العلماء قول الشماخ في مسألة الفصل بين الجار ومجروره للضرورة[7]، وذكره السيرافي تحت الفصل بين اسم الفاعل ومعموله[8].

كما تناوله ابن يعيش في مسألة خروج الظرف عن الظرفية[9].

---

(1) ينظر: الخصائص 26/3، الأصول 53،54/1، المساعد 239/2، أوضح المسالك 76/3، شرح ابن عقيل 42/2، شرح التصريح 675/1

(2) سبق تخريجه في مسألة رقم33.

(3) سورة البقرة، آية: 226.

(4) ينظر: الارتشاف ص1801/4.

(5) ينظر: ما ينصرف ومالا ينصرف ص6، المساعد 230/2، الارتشاف ص1799/4،1800.

(6) ينظر: أوضح المسالك 76/3، شرح التصريح 675/1.

(7) ينظر: الكتاب 177/1،ما يجوز للشاعر في الضرورة ص175.

(8) ينظر: شرح أبيات سيبويه 12/1.

(9) ينظر: شرح المفصل 46/2 ،ينظر –أيضًا- مسألة رقم 33 في هذه الرسالة.

(8/88) نصب خبر (كأنَّ):

احتج ابن السَّيد البطليوسي، والبغدادي[1] على من خَطَّأ قول الراجز العماني[2]:
العماني[2]:

كَأَن أُذُنَيْهِ إذا تشوفا
قادمةً أَو قَلَمًا محرفا[3]

بنصب (أذنيه) وَ (قادمةً)[4]، وكان حق (قادمة) الرفع؛ لأنَّها خبر (كأنَّ).

وبقول النَّابغة:

كَأَن التَّاج معصوبًا عَلَيْهِ
لأذواد أصبْنَ بِذِي أبانِ[5]

فنصب (معصوبًا) مع أنَّها خبر (كأنَّ).

وقد نقله المبرد في كتابه الكامل، قال: «وحُدثت أن العماني الراجز أنشد الرشيد، في صفة فرس:

كَأَن أُذُنَيْهِ إذا تشوفا

---

(1) نقلًا عن البغدادي في الخزانة 238/10،239، والبطليوسي هو: أبو مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد المعروف بابن السيد البطليوسي(ت521 هـ) نزل بلنسية قال عنه ابن بشكوال: كان عالمًا باللغات والآداب مبتحرًا فيهما يجتمع الناس إليه ويقرؤون عليه وكان حسن التعليم، صنف كتبًا حسانًا منها كتاب الاقتضاب في شرح أدب الكتاب. ينظر: الوافي بالوفيات 17/ 307، طبقات النسابين ص111.

(2) هو أبو عبدالله مُحَمَّد بن ذؤيب بن محجن بن قدامة الفقيمي، المشهور بالراجز العماني وسبب شهرته بالعماني بالعماني لشدة صفرته، وقيل: رحل لعمان فأقام بها ثم عاد، وكان يكثر من مدح بني العباس، ت(170هـ)، ينظر: الوافي بالوفيات 55،54/3، الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني 78/17.

(3) من الرجز، ونسبه المبرد والصولي للعماني، ونسبه ابن عبد ربه للعتابي، وفي كتاب علل الحديث نسب لأبي نخيلة، ينظر: الكامل 104/3، أدب الكاتب ص86، العقد الفريد 213/6، علل الحديث لابن أبي حاتم 504/2.

(4) ينظر: الكامل 104/3، العقد الفريد 213/6، أدب الكتاب للصولي ص 86، ديوان المعاني 36/1، زهر زهر الآداب وثمر الألباب 360/2، التذكرة الحمدونية 272/7 .

(5) من الوافر، وهو في ديوانه ص 99، معصوبا: موضوعا، لأذواد أصبن بذي أبان: لنوق ثلاث إلى عشر في مكان اسمه ذي أبان، وهو في خزانة الأدب 239/10.

قادمةً أَو قَلَمًا محرفا

فعلم القوم كلهم أنَّه قد لَحِنَ، ولم يهتدِ منهم أحد لإصلاح البيت إلا الرشيد. فإنَّه قال له: قل: تخال أذنيه إذا تشوفا. والراجز وإن كان لحن فقد أحسن التشبيه»[1].

وقد ذكر ابن السيِّد البطليوسي بأنَّ هذا لا يُعَدُّ لحنًا؛ لأنَّه حُكي عن بعض العرب، مستشهدًا بقول النَّابغة السابق، وقول ذي الرمة:

كَأَن جُلُودَهُن مُمُوهاتٍ عَلَى أَبْشَارِها ذَهَبًا زلالًا[2]

فنُصبت (مموهاتٍ) خبر (كأنَّ).

وقد حكى غيره من النَّحويين بأنَّ نصب الجزأين في (إنَّ) وأخواتها لغة عن بعض العرب، وقيل: منه قول النبي -ﷺ-: «أَهَاهُنَا أَحَدٌ مِنْ بَنِي فُلاَنٍ ؟ إِنَّ صَاحِبَكُمْ مَحْبُوسًا»[3]، وقوله عليه الصلاة والسلام عن أبي هريرة: «إن قُعْرَ جَهَنَّم لَسَبْعِينَ خَرِيفًا»[4].

كما ذكر السمين الحلبي في توجيهه لقراءة قوله تعالى بالنَّصب: ﴿**إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامَ الْغُيُوبِ**﴾، والجمهور يقرأها بالرفع: ﴿**إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ**﴾[5]، بقوله: «وقرئ بنصبِه وفيه أوجهٌ ذَكَرها أبو القاسم[6] وهي: الاختصاصُ والنداءُ وصفةٌ لاسم»[7] ثم قال: «ولم أرهم خرّجوها على لغة من ينصب الجزأين بـ(إنَّ وأخواتِها)...ولو قيل به لكان صوابًا»[8].

---

(1) الكامل 104/3، وينظر: خزانة الأدب 237/10.

(2) من الوافر، وهو في ديوانه ص 520، المموهات: المطليات، والأبشار: جمع بشرة وهو ظاهر الجلد، والزلال: الصافي من كل شيء، ورد في الخزانة 239/10.

(3) مسانيد أبي يحيى ص45.

(4) صحيح مسلم (195)، باب: أدنى أهل الجنة منزلا فيها 186/1، مسند البزار 260/7.

(5) سورة المائدة، آية: 109.

(6) يظهر أنَّه يقصد الزمخشري؛ لأنَّ النُّعماني نقل هذا القول وبنص السمين الحلبي، إلا أنَّه بدل (أبو القاسم) قال: (الزمخشري) ينظر: اللباب في علوم الكتاب 592/7.

(7) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 489/4 سورة المائدة، آية: 109.

(8) المصدر السابق 490/4،491.

قال ابن مالك: «ومن الكوفيين من ينصب الجزأين بـ(ليت)، وغيرها من أخواتها، ويستشهد بقول الراجز العماني:

كَأَن أُذُنَيْهِ إذا تشوفا قادمةً أَو قَلَمًا محرفا»[1]

وقد خصَّ الفراء بهذا (ليت)[2].

وأما الجمهور الَّذين لا يرون نصب الجزأين، فخرَّجوا البيت على أنَّ الخبر محذوف وتقدير الكلام: «كأنَّ أذنيه يحكيان»[3].

وفي شرح التسهيل وجه ابن مالك قول الراجز توجيهًا آخر، فقال: «وأما قول الآخر فمحمول على أنَّ (قادمة) و(قلما) منصوبان بفعل مضمر، والتقدير: كأن أذنيه إذا تشوفا يخلفان قادمة»[4].

قال السيوطي: «والجمهور أولوا ذلك وشبهه على الحال، أو إضمار فعل وحذف الخبر، وبقي في المتن مسائل، الأولى في جواز تعدد خبر هذه الأحرف خلاف، قال أبو حيّان: والّذي يلوح من مذهب سيبويه المنع، وهو الّذي يقتضيه القياس...»[5].

ويرى تمام حسّان أنَّ العرب قد تُهمل العلامة الإعرابية، «فتضحي بها؛ لأنَّ المعنى واضح بدونها اعتمادًا على غيرها من القرائن المعنوية واللفظية»[6]، وعزاه إلى اعتمادهم على الإسناد، كقول العرب: «خرق الثوب المسمار»، أو المجاورة، كقولهم: «جحر ضبٍ خربٍ»، أو التبعية، كقولهم:

قد سَالَمَ الحيَّات منهُ القَدَمَا
الأُفْعُوَانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعما[7]

---

(1) شرح الكافية الشافية 118/1.

(2) ينظر: معاني القرآن 276/1، نقلًا عن السيوطي في همع الهوامع 490/1.

(3) ينظر: شرح الكافية الشافية517/1، مغني اللبيب 217/1.

(4) شرح التسهيل 10./2

(5) ينظر: همع الهوامع 491/1 ،492.

(6) اللغة العربية معناها ومبناها ص234.

(7) من الرجز، اختلف في نسبته وقيل: لعبد بني عبس، وقيل: لمساور العبسي، الجشعم: الجريء الشديد، ورد الشاهد الكتاب 287/1، الأصول473/3، الجمل ص205، الخزانة 239/10، 411/11-416.

والذي يظهر أنَّها لغة، عند بعض العرب؛ لوجود قراءة من القراءات، ولحديث المصطفى عليه الصلاة والسلام، ولسماع بعض أقوال العرب، كقولهم: «لعلَّ زيدًا أخانا»[1]، فعلى هذا تحفظ، ولا يُلحَّنُ قائلها، ولا يُقاس عليها.

وقد نقل السيوطي عن ابن سلَّام أنَّها لغة، ووافقه ابن الطراوة، وابن السيد[2].

كما ذكر أبو حيَّان: «وذهب ابن سلام في طبقات الشعراء، وجماعة من المتأخرين إلى جواز نصبه، والكسائي إلى جوازه في (ليت)، وكذا في نقلٍ عن الفراء، وعنه أيضًا في ليت، وكأنَّ، ولعلَّ، وزعم ابن سلَّام أنَّها لغة رؤبة وقومه، وحُكِيَ عن تميم أنَّهم ينصبون بلعل، وسمع ذلك في خبر إن، وكأن، ولعل، وكثر ذلك في خبر ليت»[3].

---

(1) ينظر: همع الهوامع 491/1 .

(2) ينظر: المصدر السابق 490/1.

(3) الارتشاف 1242/3.

(9/89) اللام الزائدة للتوكيد:

وهي اللَّام الجارة الداخلة على الأسماء، ومن معانيها: أن تكون للتوكيد، كزيادة اللام الجارة في قول النَّابغة:

قَالت بنو عامرٍ خَالوا بني أسَد يا بُؤْسَ لِلَجْهِل ضَرَّارًا لأقوامِ [1]

والشاهد فيهما قوله: (يا بؤس للجهل).

ذلك أنَّه في هذا الشاهد أُقحمت اللام بين المضاف (المنادى) والمضاف إليه؛ توكيدًا للإضافة، وهذه اللَّام من الاسم بمنزلة الهاء من طلْحة؛ لأن الاسم على حاله قبل أن تلحق[2]، سماها الزجاجي بـ«اللام الداخلة بين المضاف والمضاف إليه»[3].

وقد اعتبرها ابن جني لام زائدة، فقال: «أي: يا بؤس الحرب، فأقحم لام الإضافة تمكينًا واحتياطًا لمعنى الإضافة»[4].

واعتبرها الشاطبي ضرورة شعرية؛ إذ قال: «أراد يا بؤس الحرب، ثم أُقحمت اللام بين المضاف والمضاف إليه، وهذا مختص بالشعر»[5].

وقد استُشهد بالشاهد على غير هذه المسألة، وهي إلحاق التاء بالفعل رعاية لمعنى الجماعة، وهو قليل (قالت بنو عامر)[6]، كذلك استُشهد به في مسائل من باب النِّداء[7].

---

(1) سبق تخريجه في مسألة رقم 41.

(2) ينظر: الكتاب 278/2، الأصول 370/1، الإنصاف 330/1، رصف المباني ص243-318، المقاصد الشافية 621/3، الدرر 19/3.

(3) اللامات ص 109.

(4) الخصائص 108/3

(5) ينظر: المقاصد الشافية 621/3.

(6) المصدر السابق 589/2.

(7) ينظر: الأصول في النحو 371/1، الإنصاف 330/1.

(10/90) زيادة (لا) للتوكيد:

وقد تزاد (لا) للتوكيد كقول النَّابغة الذبياني:

وشِيْمَةَ لا وانٍ ولا واهِنِ القُوى وَجَدَّ إذا حابَ المفِيدونَ صاعِدِ[1]

والشاهد فيها قوله: (وشيمة لا وانٍ ولا واهنِ)، وفي هذا الشاهد زِيدَت (لا) بين المضاف والمضاف إليه، ولا عمل لها في الاسم هنا[2].

ذكر هذا الشاهد المالقي في كتابه، وابن عاشور في تفسيره[3] .

---

(1) من الطويل، وهو في ديوانه ص 40، والشيمة: الطبيعة، والواني: الضعيف، والجد: الحظ، والصاعد: النامي، إذا حان المفيدون: إذا لم ينجح المستفيدون، ورد الشاهد في تاريخ الأدب الجاهلي ص 384.

(2) ينظر: رصف المباني ص 279.

(3) ينظر: رصف المباني ص 279، التحرير والتنوير 550/1.

(11/91) لام العاقبة الناصبة للفعل المضارع:

من أسمائها لام الصيرورة، ولام العاقبة، والمآل[1]، وهي الداخلة على الفعل المضارع، ذكرها الزجاجي، والمالقي، وابن هشام، وسماها الزجاجي لام العاقبة[2]، نحو قوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[3]، ومن الشعر استدلوا بقول نُهيكة بن الحارث المازني الغطفاني[4]:

فَإِن يكن الْمَوْت أفناهم فللموت مَا تَلد الوالدَهْ[5]

وقد قال فيها الزجاجي: «وهي التي يسميها الكوفيون لام الصيرورة، هذه اللام هي ناصبة؛ لِما تدخل عليه من الأفعال بإضمار أن والمنصوب بعدها بتقدير اسم مخفوض، وهي ملتبسة بلام المفعول من أجله وليست بها، وذلك قولك: (أعددت هذه الخشبة ليميل الحائط فأدعمه بها)، وأنت لم ترد ميل الحائط ولا أعددتها للميل؛ لأنَّه ليس من بغيتك وإرادتك، ولكن أعددتها خوفًا من أن يميل فتدعمه بها، واللام دالة على العاقبة»[6].

«وأنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة»[7]، ويرى الزمخشري بأنَّها لام العلة، مفسرًا الآية السابقة بقوله: «اللام في (ليكون) هي لام كي التي معناها التعليل، كقولك:

---

(1) ينظر: اللامات ص119، رصف المباني ص301، مغني اللبيب 239/1

(2) ينظر: اللامات ص119-121، رصف المباني ص301، مغني اللبيب 239/1، شرح شواهد المغني 572/2.

(3) سورة القصص، آية: 8.

(4) هو نهيكة بن الحارث بن من بني مازن الفزاري، لم أقف على ترجمته في كتب التراجم، روى المفضل الضبي وأبو عبيدة أبياتًا له، ينظر: أمثال العرب ص102، شرح نقائض جرير والفرزدق 269/1.

(5) من المتقارب، وهو لنهيكة بن الحارث المازني أو لشتيم بن خولد الفزاري في خزانة الأدب 9/ 530، 533، وكلاهما من غطفان، ولشتيم أو لسماك بن عمرو في لسان العرب 12/ 562 (لوم)؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني 2/ 572، والذي يظهر أن البيت لغطفان ولفظه كما في الشاهد، ويشترك مع بيت السماك، في عجزه، أما صدره فـ(أم سماك فلا تجزعي) ينظر:(أنساب الأشراف للبلاذري 165/13، نهاية الأرب في فنون الأدب 58/3، اللباب في علوم الكتاب 186/3.

(6) اللامات ص 119.

(7) ينظر: المغني 240/1.

جئتك لتكرمني سواء بسواء، ولكن معنى التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة؛ لأنَّه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوًا وحزنًا، ولكن: المحبة والتبني...»[1].

والقول بأنَّها ناصبة للكوفيين، أمَّا البصريون فيرون النَّاصب (أَنْ) بعدها جوازًا؛ لأنَّ اللام غير مختصة والحرف لا يعمل إلا إذا اختص.

(1) الكشاف 484/4.

(12/92) كاف التشبيه بين الاسمية والحرفية:

اختلف النَّحويون في كاف التشبيه أَسمٌ هي أم حرف؟ وقد وردت في قول بعض الفزاريين:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي رَأَيْتُ مِلاَكُ الشِّيمةِ الأَدَبُ[1]

وقول النَّابغة:

لَا يَبْرَمونَ إِذا مَا الأُفْقُ جَلَّلَهُ صِرُّ الشتاءِ منَ الأَمْحالِ كالأَدَمِ[2]

فالشاهد في البيت الأول قوله: (كذلك)، أُعربت الكاف في كذلك، بأنَّها اسم بمعنى مثل، وقال المرادي: «وهو الأحسن في مثل هذا التعبير»[3].

والشاهد في البيت الثاني قوله: (كالأدم)، إذ وقعت الكاف مفعولة[4].

وقد ذهب سيبويه، وجماعة البصريين إلى أنَّ (كاف التشبيه) حرف، ولا يصح أن تكون اسمًا إلا في الضرورة[5]، وحجتهم في ذلك أنَّها لا تقع موقع الأسماء.

ويرى ابن الشجري[6] أنَّه يجوز استعمال الكاف اسمًا بمعنى الحرف، كما يرى القياس عليه؛ لأنَّك تنزل الحرف منزلة الاسم المبني، ويرى ابن يعيش أنَّها حرف، وقد تجيء اسمًا[7].

ورأي سيبويه –كما سبق– أنَّها حرف ولا تكون اسمًا[8] إلا في الضرورة الشعرية،

---

(1) سبق تخريجه في مسألة رقم 79.

(2) من البسيط، وهو في ديوانه ص75، وفي رواية: (برد) مكان (صر)،(الأديم) مكان (الأدم)، وروي في التذكرة الحمدونية: (من الإمحال والعدم)، معنى لا يبرمون: أي لا يتأففون، الإمحال: القحط الشديد، الأدم: الجلد الأحمر، ورد في: الأزمنة والأمكنة ص 539، التذكرة الحمدونية 133/8، خزانة الأدب 168/10، وبلا نسبة في لسان العرب مادة (محل).

(3) ينظر: توضيح المقاصد 561/1، الدرر 161/4.

(4) ينظر: الكتاب 203/1، همع الهوامع 448/2-450، خزانة الأدب 168/10.

(5) ينظر: شرح المفصل 530/3، وهمع الهوامع 448/2.

(6) ينظر: الأمالي الشجرية 537/2.

(7) ينظر: شرح المفصل 530/3.

(8) ينظر: الكتاب 203/1.

أما الأخفش والفارسي، وأبو البركات الأنباري[1] فيرون فيها جواز الحرفية والاسمية[2]، وشذ رأي ابن مضاء الَّذي يرى أنَّها اسم أبدًا؛ لأنَّها بمعنى (مثل)، وخَلَص المتأخرون إلى أنَّها إن كانت معمولة فهي اسم، وإن كانت زائدة فهي حرف[3]، وهو الأقرب.

ووقوعها اسمًا مخصوص عند سيبويه بالشعر، وهذا الاسم مرادف لـ(مثل)، وتكون جارةً أيضًا، وتُجَر بالحرف، وبالإضافة، كقول الشاعر:

بِيضٌ ثَلَاثٌ كَنِعَاجٍ جُمٍّ يَضْحكن عَن كالبَرَدِ الْمُنْهَمَّ[4]

والشاهد فيه قوله: (عن كالبرد)، فإنَّ الكاف هنا اسم بمعنى (مثل)، ودليل ذلك أنَّها جَرت وجُرت بالحرف، وحروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء[5].

ومنه أيضًا ما ذكرناه من قول بعض الفزاريين.

أما الإضافة فكقوله:

تَيّمَ القلْبَ حُبٌّ كَالْبَدْر لَا بَلْ فاق حُسْنًا مَنْ تَيَّمَ الْقَلبَ حُبًّا[6]

والشاهد فيه: (حب كالبدر).

كما وقعت فاعلة، كقول الأعشى[7]:

هل تَنْتهون ولَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كالطعْن يَهْلِكُ فيه الزيْتُ والفُتُلُ[8]

---

(1) ينظر: أسرار العربية ص 192، وأبو البركات هو عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عبيد الله بن أبي سعيد، كمال الدين، أبو البركات الأنباري، قرأ على ابن الجواليقي، وابن الشجري، وبرع في النحو، وله مصنفات مفيدة كشرح دواوين الشعراء وأسرار العربية، ينظر: إنباه الرواة 196/2، بغية الوعاة 86/2.

(2) ينظر: الجنى الداني باب الكاف 12/1.

(3) ينظر: رصف المباني ص273.

(4) من الرجز، للعجاج في ملحق ديوانه 328/2، ورد في خزانة الأدب 166/10-168.

(5) ينظر: مغني اللبيب 180/1، وشرح شواهد مغني اللبيب503/2، والمقاصد النحوية 294/3، والجنى الداني ص 79، وشرح الأشموني 296/2.

(6) من الخفيف، بلا نسبة، ورد في الجنى الداني ص 82، والدرر 159/4، وخزانة الأدب 168/10.

(7) هو أبو البصير، ميمون بن قيس، لقب بصناجة العرب، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، أدرك الإسلام، ولم يسلم، له ديوان شعر مطبوع مات سنة 7هـ، ينظر: الشعر والشعراء 257/1.

(8) من البسيط، وهو في ديوان الأعشى ص63، الشطط: الجور والظلم، الفتل: جمع فتيلة، ورد في شرح المعلقات التسع للشيباني ص 35، وشرح ديوان الحماسة ص 757، وخزانة الأدب 453،454/9.

والشاهد قوله: (كالطعن)[1]، حيث وقعت الكاف فاعلًا. وقد جاءت مفعولًا في قول النَّابغة السابق (كالأدم).

كما أنَّها قد تجيء مبتدأً كقول الآخر:

بِنَا كالجَوَى مِمَّا نَخافُ وقَدْ نَرى شِفَاء الْقُلُوب الصادِياتِ الحوَائِم[2]

واسمًا لكان، كقوله:

لَو كَانَ فِي قلبِي كَقدْر قلامة فضلًا لغيرك مَا أتتك رسالتي[3]

الشاهد قوله: (كقدر)، فالكاف وقعت اسمًا لكان.

وجميع ما ذُكر سُمع في الشعر كثيرًا، ولم يرِد في النثر، فاختصت اسمية (الكاف) بالشعر دون النثر، عند سيبويه ومن وافقه، أما أبو الحسن الأخفش، وأبو علي الفارسي، والزمخشري فيرون وقوعها اسمًا حسب موضعها من الإعراب؛ لكثرة السماع عن العرب[4].

---

(1) ينظر: الخصائص 368/2، وسر الصناعة 283/1، والأمالي الشجرية 229/2، وأسرار العربية ص192.

(2) من الطويل، لجرير، وهو في ديوانه ص 459، وهو في شرح التسهيل 171/3، همع الهوامع 450/2، والدرر 160/4، شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب العربية 167/3.

(3) من البحر الكامل، لجميل بثينة، وهو في ديوانه ص 178، وروايته فيه:

(لو كان في صدري لقدر قلامة فضل وصلتك أو أتتك رسائلي)

ورد الشاهد في الأغاني 100/8، وخزانة الأدب 222/5.

(4) ينظر: شرح التسهيل 3/ 171، همع الهوامع 450/2، والدرر 161/4.

(13/93) إعمالُ (ليت) وإهمالُها إذا وُصلَت بـ(ما):

عموم النُّحاة يُجَوّزون إبقاء عمل (ليت) أو إلغاءها إذا دخلت عليها (ما) الكافة، مستشهدين على هذا برواية بيت النَّابغة بالوجهين:

قَالت أَلا ليْتَمَا هَذا الْحَمَامَ لَنَا إلَى حَمَامَتِنَا أَو نِصْفَهُ فَقَد[1]

وقد احتج به الخليل، وسيبويه، وابن جني، والهروي، وابن الشجري، وخالد الأزهري، وغيرهم[2].

فالرفع على الإهمال، والنَّصب على الإعمال، ولئن جاز في (ليتما) الإعمال والإهمال، فالأكثر فيها الإعمال، بخلاف أخواتها؛ لإبقائها على اختصاصها بالجملة الاسمية خلافًا لابن أبي الربيع، وطاهر القزويني[3]، فإنَّهما أجازَا: ليتما قام زيد[4]، أمَّا الإلغاء فأجريت مجرى أخواتها، وذلك على خلاف بين النَّحاة[5]، فمنهم من أجاز إعمالها؛ استصحابًا للأصل، وبعضهم أوجبه، ومنهم من أهملها؛ حملًا على أخواتها، فسيبويه جوز الإعمال والإهمال، وإن كان يميل إلى الإعمال[6]، وذهب الزجَّاج، وابن أبي أبي الربيع، وطاهر القزويني[7] إلى أنَّ الإعمال يجوز في: ليت، ولعل، وكأن خاصة، ويتعين الإلغاء في: إنّ، وأنّ، ولكنّ.

واختار الزجَّاجي جواز الإعمال في الجميع، فيقال: إنما زيدًا قائم، ويقاس على

---

(1) سبق تخريجه في مسألة رقم 84.

(2) ينظر: الجمل المنسوب للخليل 307/1، الكتاب 137/2، الخصائص 460/2، الأمالي الشجرية 397/2،561، الأزهية ص83، شرح عمدة الحافظ ص233، تذكرة النحاة ص353، شرح شذور الذهب ص362، المغني 63/1، شرح التصريح 317/1.

(3) هو طاهر بن أحمد بن مُحَمَّد القزويني، ويعرف بالنجار (بهاء الدين، أبو مُحَمَّد) أديب، نحوي، صرفي، مشارك في عدة علوم، من آثاره: سراج العقول في الكلام، غاية التصريف، لب الألباب في مراسم الإعراب، ت:(756هـ)، ينظر: المنتخب ص284، معجم المؤلفين 33/5.

(4) ينظر: شرح التصريح 317/1.

(5) ينظر: الجمل المنسوب للخليل 307/1، الكتاب 137/2، الخصائص 460/2، الأمالي الشجرية 397/2،561، الأزهية ص83، شرح عمدة الحافظ ص233، تذكرة النحاة ص353، شرح شذور الذهب ص362، المغني 63/1، التصريح 317/1.

(6) ينظر: الكتاب 137/2،138.

(7) ينظر: همع الهوامع 520/1، والدرر204/2.

الباقي. وذهب الفراء إلى وجوب الإعمال في: ليت، ولعل، ولم يجوّز الإلغاء؛ لقوة شبهها بالفعل.

وظاهر ألفية ابن مالك ترجيح الإهمال:

وَوِصْلُ مَا بِذِي الحُرُوفِ مُبطِلٌ إعمَالها وَقَد يَبقَى العَمَـــــــــل

والراجح عندي في (ليتما) جواز الوجهين؛ لأنَّ هذا الوارد سماعًا، كما مثلنا.

وقد ورد هذا الشاهد في كتاب الإنصاف في مسألة أخرى، وهي: مجيء (أو) بمعنى الواو، أو (بل)[1].

(1) ينظر المسألة رقم 84، والمسألة في الإنصاف 479/2.

(14/94) هل مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية:

ذهب الكوفيون ومن وافقهم[1] إلى أنَّ (مِنْ) تأتي لابتداء الغاية الزمانية، كما تقع لابتداء الغاية المكانية محتجين بقول النَّابغة، وهو أحد أهم شواهدهم في المسألة[2]، وقول الحُصين بن حِمام[3]، وكلاهما من غطفان.

الأول: قول النَّابغة الذبياني:

تُخيّرنَ من أزمانِ يومِ حليمةٍ إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كلَّ التجاربِ[4]

الثاني: قول الحُصين بن حِمام:

مِنَ الصُّبْحِ حَتّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ لا تَرَى مِنَ القَوْمِ إلاَّ خارجيًّا مُسَوَّمـا[5]

ومن شواهدهم أيضًا، قوله تعالى: ﴿ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا ۚ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا۟ ۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾[7]، وبحديث رسول الله -ﷺ-: «**فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة**»[8]، وقول زهير بن أبي سلمى:

---

(1) ينظر: شرح الكافية الشافية 797/2،مغني اللبيب 349/1،شرح شواهد المغني ص 349،والمقاصد النحوية 270/3.

(2) ينظر: مغني اللبيب 349/1، شرح شواهد المعني ص 349، والمقاصد النحوية 270/3، أوضح المسالك 22/3، شرح ابن عقيل 16/2.

(3) ينظر: رصف المباني ص386، المقرب 198/1.

(4) من الطويل، وهو في ديوانه ص 45، ورد الشاهد في ثمار القلوب ص 311، الكامل 203/2، خزانة الأدب 331/3.

(5) من الطويل، في المفضليات ص65، وروايته: (لدن غدوة حتى أتى الليل ما ترى..من الخيل إلا خارجيا مسوما) ورد الشاهد في الحماسة 146/1، والخزانة 323/3 .

(6) سورة التوبة، آية: 108.

(7) سورة الجمعة، آية: 9.

(8) أخرجه البخاري في باب الاستسقاء في المسجد الجامع 28/2 رقم 1016، السنن الكبرى للنسائي باب الدعاء 321/2 رقم 1835

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ[1]

قال ابن يعيش معلقًا على هذا البيت، وظاهر كلامه موافقته للبصريين: «ولا حجةَ في ذلك لاحتمالِ أنّ يكون المراد بقوله: (من أول يوم): من تأسيسِ أول يوم، ثم حُذف المضاف، وأُقيم المضافُ إليه مُقامه. وقولُ زهير: (من حجج) أي: من مَر حجج، فدخولُ (مِنْ) إنّما هو على الحدث، لا على الزمان»[2].

وقول بعض الطائيين:

مِن الآن قد أزمعتُ حِلْمًا فلن أُرى أغازل خَوْدا أو أذوقُ مُداما[3]

وتبع مذهب الكوفيين الأخفش، والمبرِّد، وابن مالك، وابن هشام [4].

وقال ابن مالك بعد ذكره لشاهد النَّابغة: «والمشهور من قول البصريين إلا الأخفش أنَّ (مِنْ) لا تكون لابتداء الغاية في الزمان، بل يخصونها بالمكان. ومذهب الكوفيين، والأخفش جواز استعمالها في ابتداء الغاية مطلقًا، وهو الصحيح؛ لصحة السماع بذلك»[5].

وخالفهم البصريون كسيبويه[6]، وأبي البركات الأنباري[7]، وابن يعيش[8]، والزبيدي[9]، ثم خالد الأزهري[10]، وكثيرٌ من النحويين، فمنعوا ذلك مطلقًا محتجين بـ«أنَّ بـ«أنَّ (مِنْ) في المكان نظير (منذ)، أو (مذ) في الزمان؛ لأنَّ (مِنْ) وضعت لتدل على

---

(1) من الكامل، لزهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه ص86، وورد هذا البيت في الخزانة126/4، 439/9، مصادر الشعر الجاهلي ص531.

(2) ينظر: شرح المفصل 93/4.

(3) من الطويل، نسب للطائيين ولم تعين نسبته، ورد في شرح التسهيل 133/3، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 2878/6.

(4) ينظر: المغني 349/1، أوضح المسالك 22/3.

(5) ينظر: شرح الكافية الشافية 797/2.

(6) ينظر: الكتاب 224/4.

(7) ينظر: الإنصاف 370/1.

(8) ينظر: شرح المفصل 10/8.

(9) ينظر: ائتلاف النصرة ص142.

(10) ينظر: شرح التصريح 638/1.

ابتداء الغاية في المكان، كما أنَّ (مذ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان»[1].

وأما ما ساقه الكوفيون من شواهد، فهي مخرَّجَة عندهم على تقدير مضاف مقدر جُر بـ(من المذكورة)؛ فالتقدير في بيت النَّابغة: (من استمرار أزمان)، وفي بيت الحصين: (من طلوع الصبح).

مثال ذلك الشاهد القرآني الذي استشهد به الكوفيون: في قوله تعالى: ﴿ لَا تَقُمۡ فِيهِ أَبَدٗاۚ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ ﴾[2]، فقد قدر قدر البصريون ما بعد (من) بقولهم: من تأسيس أول يوم، وهكذا باقي الشواهد.

والّذي يظهر أنَّ الراجح ما ذهب إليه الكوفيون؛ وذلك للأسباب الآتية:

كثرة ما ورد سماعًا في نقول صحيحةٍ فصيحة؛ حيث ورد في القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكذلك شعر العرب، مما لا يقبل مجالًا للمنع، كما أنَّ هذا أقرب إلى روح اللغة.

وللسهيلي[3] في كتابه (الروض الأنف) تعليق طريف في هذه المسألة، حيث يقول: يقول: «وليس يحتاج في قوله تعالى: ﴿ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ ﴾ إلى إضمار كما قدره بعض النَّحاة: من تأسيس أول يوم؛ حذارًا من دخول (مِنْ) على الزمان، ولو لفظ بالتأسيس لكان معناه: من وقت تأسيس أول يوم، فإضماره للتأسيس لا يفيد شيئًا، و(من) تدخل على الزمان وغيره. وفي التنزيل: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾[4]، والقَبلُ والبَعدُ زمان»[5].

---

(1) الإنصاف 370/1.

(2) سورة التوبة، آية:108.

(3) هو أبو الحسن عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن الحسين السهيلي الأندلسي المالقي الحافظ صاحب المصنفات ت581هـ، ناظر علي بن الحسين بن الطراوة في كتاب سيبويه وسمع منه كثيرًا من اللغة والآداب، كان عالما بالعربية واللغة والقراءات بارعا في ذلك له من المصنفات الروض الأنف في شرح السيرة وهو كتاب جليل، ينظر: الوافي بالوفيات 100/18.

(4) سورة الروم آية: 4.

(5) ائتلاف النصرة ص143.

(15/95) معنى (مِنْ) الداخلة على التمييز:

اختُلِفَ في (مِنْ) الداخلة على التمييز كما في قول الحطيئة:

طافَتْ أُمامةُ بالرُّكْبان آونةً يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوامٍ مَا ومُنْتَقَبَا[1]

في قوله: (من قوامٍ).

وقد استشهد به أبو حيَّان، والمرادي، وابن مالك والأزهري، وغيرهم[2] على معنى (من) الداخلة على التمييز، وذكروا بأنَّ التمييز جُرَّ بـ(من) في الكلام الواجب، بدليل العطف على موضعها في قوله: (ومنتقبًا).

ثُمَّ اختُلف في معناها، فقيل: للتبعيض، وصحّحه ابن عصفور[3]، وقيل: زائدة، وهو رأي الشلوبين، وأبي حيَّان وغيرهم[4]، قال الشلوبين: «يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدةً عند سيبويه»[5]، ثم قال: «إلا أنَّ المشهور من مذاهب النُّحاة –ما عدا الأخفش– أنَّها لا تزاد إلا في غير الإيجاب؛ قال في الارتشاف: ويدلُّ لذلك –يعني الزيادة– العطف بالنَّصب على موضعها»[6].

وقد استشهد ابن الشجري بهذا الشاهد لغير ما ذُكر، وذلك في التعجب بالنِّداء، كما في قول الحطيئة: «يا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ»[7].

---

(1) من البسيط، وهو في ديوانه برواية ابن السكيت ص5، من قصيدته في مدح بني أنف الناقة، أمامة: اسم امرأة، والركبان: جمع ركب، وهم أصحاب الإبل في السفر، والقوام: أي القامة، والمنتقب: موضع النقاب، وورد الشاهد في سمط اللآلي 738/1، والمثل السائر 36/3، وخزانة الأدب 270/3،289،290.

(2) ينظر: الارتشاف ص1632،1633، توضيح المقاصد 734/2، همع الهوامع 340/2، التصريح 625/1، والدرر35/4.

(3) ينظر: همع الهوامع 340/2.

(4) ينظر: الارتشاف ص1633،شرح التصريح 1/ 625.

(5) ينظر: توضيح المقاصد 734/2.

(6) ينظر: الارتشاف ص1633، توضيح المقاصد 734/2.

(7) ينظر: الأمالي الشجرية 422/1.

(16/96) زيادة (مِنْ):

تُزاد (مِنْ) لتنصيص العموم، أو مجرد التوكيد[1]، ومن شواهد الفارسي على زيادة (مِنْ)[2] قول النَّابغة، -وهو من الأبيات السيارة في اللغة، والنَّحو[3]-:

وقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاَلًا أُسائِلُها عَيَّتْ جَواباً وَمَا بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ[4]

الشاهد: (ما بالربع من أحد)، أي: ما بالربع أحد.

ومنه قوله ﷺ:«إنَّ من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون»[5].

وقد اشترط جمعٌ من النَّحويين في زيادة (مِنْ) دخولها على نكرة، وأن تُسبق بنفي أو شبهه[6]، وبه جاء التنزيل كما سيرد-بإذن الله-، قال فيها الفارسي: «ففي قولهم: ما جاءني من أحدٍ، دلالةُ على أنّ (من) زيادةُ؛ لأنّ معنى الجمع والعموم إنّما عُلمَ بأحدٍ، ولم يعلم بمنْ، كما علم في قولهم: ما جاءني رجلُ بها.

ويدّلك على أنّ (أحدًا) للكثرة والعموم أنّها مثلُ كرّابٍ، وديّارٍ، وعريبٍ، ونحو ذلك، وعلى هذا قوله جلّ وعزّ:﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴾[7]. وإذا لم تتجه في هذه المواضع التي ذكرنا إلاّ على الزّيادة ثبت أنَّ الحكمَ بزيادتها في نحو: ما جاءني من رجلٍ، جائزُ، وأنّها في الكلام على ضربين: تكون زيادةً على نحو زيادتها في نحو: ما جاءني أحدٌ، وتكون للجمع والكثرة»[8].

---

(1) ينظر: توضيح المقاصد 750/2، الهمع 463/2.

(2) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص78.

(3) ينظر: شواهد سيبويه 364/1، المقتضب 414/4، الإيضاح للفارسي ص 179، والمنهاج في شرح الجمل الجمل للزجاجي 73/2، الإنصاف 269/1، وشرح المفصل لابن يعيش 42/4، وهمع الهوامع 250/2، الدرر 159/3، خزانة الأدب 76/2.

(4) سبق تخريجه في مسألة رقم 83.

(5) صحيح البخاري باب: عذاب المصورين يوم القيامة 7/ 167 رقم 5950، ومسلم باب: لا تدخل الملائكة الملائكة بيتا فيه كلب 1670/3 رقم 2109.

(6) ينظر: شرح التسهيل 3/ 138، الهمع463/2،464.

(7) سورة الحاقة، آية:47.

(8) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص 78.

وذكر ابن الصائغ[1] أنَّها تكون زائدة، بشرط أَنْ تكون بعد حرف نفي، نحو قوله تعالى: ﴿ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ ﴾[2]، أو بعد استفهام نحو قوله تعالى: ﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم ﴾[3].

ويرى الأخفش من البصريين، والكسائي، وهشام[4] من الكوفيين أنَّها تُزاد مطلقًا – وخصه سيبويه[5]بالمسبوق بنفي، أو شبهه.

واختار ابن مالكٍ في التسهيل مذهب الكوفيين؛ قال معللًا ذلك: «لصحة السماع»[6]، مستشهدًا بقوله تعالى: ﴿ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ ﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾[8]، ولا يراه سيبويه[9].

والَّذي يظهر أنَّ مذهب سيبويه ومن تابعه هو الراجح، خاصةً لما جاء من القرآن الكريم، وقد فسَّر ابن زمنين[10] قوله تعالى: ﴿ مِن نَّبَإِيٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾ أي: مِنْ أخبار المرسلين[11]، لا كما ذكر بن مالك، وذلك أنَّ (من) في الآيتين يمكن حملها على التبعيض والبيان، وهو الأقرب، والله أعلم.

---

(1) ينظر: اللمحة 219/1.

(2) سورة السجدة، آية:4.

(3) سورة فاطر، آية: 3.

(4) هو هشام بن معاوية الضرير الكوفي (أبو عبد الله) النحوي. صحب الكسائي، وأخذ عنه كثيرًا من النحو، من تصانيفه: المختصر، القياس، والحدود وكلها في النحو(ت 209هـ)، ينظر: معجم المؤلفين 150/13.

(5) ينظر: الكتاب 315/2، 316، 225/4، اللمحة 219/1،220، همع الهوامع 463/2.

(6) ينظر: شرح التسهيل 138/3، همع الهوامع 463/2 .

(7) سورة نوح، آية: 4.

(8) سورة الأنعام، آية: 34.

(9) ينظر: الكتاب 315/2،316، 225/4، اللمحة 219/1،220، همع الهوامع 463/2.

(10) أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله بن عيسى ابن أبي زمنين المري البيري، المالكي، أخذ عن الأندلسيين، ورحل للمشرق، أصله من العدوة من نفزة، تفقه بقرطبة عند أبي ابراهيم، ت:(399هـ)، ينظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك 39،40/8، سير أعلام النبلاء 11/13.

(11) ينظر: تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين 66/2.

(17/97) جواز إعمال (كأنْ) المخففة:

ذهب البصريون[1] إلى أنَّ (كأنْ) إذا خففت تعمل فيما بعدها كما تعمل (إنْ) المخففة، فتَنْصب الاسم وهو ضمير الشأن، وترفع الخبر، ويكون جُملةً اسميةً، أو فعليةً يجب فيها الفصل بينها وبين خبرها بـ(قد)، أو (لم)، وذهب الكوفيون إلى أنَّها لا تعمل إذا خُففت.

وقد استشهد البصريون على هذه المسألة بعدد من الشواهد، منها قول النَّابغة:

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِهَا وَكَأَنْ قَدِ[2]

أي: وكأنَّه قد زالت[3]، فحذف الفعل الذي هو جملة فعلية مفصولة عن (كأنْ) بقد، وجاء اسم (كأنْ) ضمير الشأن، وخبره الجملة الفعلية المفصولة بـ(قد).

وقد احتجَّ به على هذه المسألة المبرد[4]، وابن جني[5]، وابن الحاجب[6]، والسيوطي[7]، والهروي، وابن هشام[8].

كما استشهدوا بقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾[9]، وقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ﴾[10] وذكر ابن حيان أن (كأن) المخففة من الثقيلة إذا وليتها الجملة الفعلية، إما أن تسبق بلم كما في الآية السابقة، أو تكون مبدوءة

---

(1) ينظر: الكتاب 135،134/2، أمالي ابن الحاجب1/ 155، الأزهية144، رصف المباني ص204، الجنى الداني ص260، المغني 194/1، همع الهوامع 80/2،143/1، الدرر 179/2،305/1.

(2) من الكامل، وهو في ديوانه ص89، أزف بمعنى: قرب ودنا، ورد البيت في الأغاني 8/11، الخزانة 362/4،232/3.

(3) ينظر: أمالي ابن الحاجب155/1، الأزهية144، رصف المباني ص204، الجنى الداني ص260، المغني 194/1، همع الهوامع 143/1، 80/2، الدرر 179/2،305/1.

(4) ينظر: المقتضب 42/1.

(5) ينظر: الخصائص 361/2.

(6) ينظر: الأمالي النحوية 155/1.

(7) ينظر: الهمع517/1.

(8) ينظر: الأزهية ص144، المغني194/1.

(9) سورة يونس، آية: 24.

(10) سورة النساء آية: 73.

بقد، نحو قول الشاعر:

لَا يَهُولَنَّكَ اصْطِلَاؤُكَ للحر ب فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا[1]

وذكر أنَّ هناك من ابتدأها، كما في شعر عَمَّارٍ الْكَلْبِيّ، وذلك في قوله:

بَدَّدَتْ مِنْهَا اللَّيَالِي شَمْلَهُمْ فَكَأَنْ لَمَّا يَكُونُوا قَبْلُ ثَمّ[2]

وأشار إلى أنَّه ينبغي التوقف في جواز ذلك حتى يُسمع من لسان العرب، وردَّ قول ابن عطية قائلًا: «قال ابن عطيّة: "و(كأن) مضمّنة معنى التّشبيه، ولكنّها ليست كالثقيلة في الحاجة إلى الاسم والخبر، وإنّما تجيء بعدها الجمل، انتهى". وهذا الّذي ذكره غير محرّر، ولا على إطلاقه. أمّا إذا خفِّفَت ووليها ما كان يليها وهي ثقيلة، فالأكثر والأفصح أن ترتفع تلك الجملة على الابتداء والخبر، ويكون اسم كأن ضميرَ شأنٍ محذوفًا، وتكون تلك الجملة في موضع رفع خبر كأن. وإذا لم ينو ضمير الشّأن جاز لها أنّ تنصب الاسم إذا كان مظهرًا، وترفع الخبر هذا ظاهر كلام سيبويه»[3].

بينما يرى الكوفيون إلغاء (كأن) المخففة؛ لأنَّها عندهم ليست كالثقيلة في أنَّها فقدت شيئًا منها.

وخلاصة القول: أن (كأنّ) إذا خففت لا يجوز إعمالها عند الكوفيين، ويجوز عند البصريين، وعلى مذهب الكوفيين قد يخرج قول ابن عطية بأنَّ (كأنْ) المخففة لا تحتاج إلى الاسم والخبر، كالثقيلة، في حين لا يوافق رأيه مذهب البصريين؛ لأنَّها عندهم لابُدَّ لها من اسم وخبر[4].

والراجح ما ذهب إليه البصريون؛ فقول النَّابغة من الأبيات السيارة في كتب اللغة والنحو؛ ولا شك أنَّه وغيره من الشواهد الكثيرة من القرآن الكريم، وأشعار العرب

---

(1) من الخفيف، لا يعرف قائله، ورد في: شرح التسهيل45/2، البحر المحيط3/ 705.

(2) من الرمل، لعمار الكلبي، ورد في التفسير المحيط 706/3، والتذييل والتكميل 170/5، والدر المصون31/4، واللباب في علوم الكتاب6/ 490.

(3) البحر المحيط 705/3 سورة النساء، وينظر رأي سيبويه: الكتاب 134/2-135

(4) ينظر: البحر المحيط 706/3، نقل أبو حيان المسألة عن صاحب رؤس المسائل، ويظهر-والله أعلم – أنَّ صاحب رؤوس المسائل المعني هنا هو الزمخشري؛ إذ نقل ابن خلكان-رحمه الله-أنَّه من كتبه ينظر: وفيات الأعيان 169/5.

المذكورة في كتب النحو، دليل على أنَّ لغة العرب تُعْمل (كأن) المخففة؛ ويؤيد هذا قول سيبويه: «وحدثنا من نثق به، أنَّه سمع من العرب من يقول: إنْ عمرًا لمنطلقٌ. وأهل المدينة يقرؤون: ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾[1] يُخففون وينصِبون، كما قالوا: (كأنْ ثدييه حُقّانِ)؛ وذلك لأنَّ الحرف بمنزلة الفعل، فلمّا حُذِف من نفسه شيءٌ لم يُغيّر عمله كما لم يغير عمل لم يكُ، ولم أُبَلْ حين حُذف»[2].

وقول النَّابغة ورد –أيضًا– دليلًا على مجيء التنوين بدلًا من الألف للترنم في قوله: (قدن)[3].

وقد ذكر المبرد، وابن جني بأنَّ (قد) تقع اسمًا بمعنى حسب[4].

---

(1) سورة هود، آية: 111.

(2) ينظر: الكتاب 140/2.

(3) ينظر: الأزهية ص 144، اللمحة 160/1، الجنى الداني ص146، توضيح المقاصد 279/1، المغني 194/1.

(4) ينظر: المقتضب 42/1، والخصائص 361/2.

(18/98) وقوع (كأنّ) موقع الجمل إذا كان معناها التشبيه:

تقع (كأنّ) موقع الجمل، فتقع صفة لموصوف، وصلة لموصول، وخبرًا، وحالًا إذا كان معناها على التشبيه، ومن استشهاداتهم على هذا قول النَّابغة:

وَهُنَّ كَأَنَّهُنَّ نَعَاجُ رَمْلٍ يُسَوِينَ الذِيُولَ عَلَى الخدام[1]

حيث وقعت جملة (كأنَّهنَّ) في موضع رفع خبر.

ومنه قول الربيع بن ضبع الفزاري:

كأنَّها دُرَّةٌ مُنَعَّمَةٌ في نِسْوَةٍ كُنَّ قَبْلَها دُرَرا [2]

حيث وقعت (كأنَّها) في موضع رفع مبتدأ.

ويجوز أن تعمل في الحال؛ لوجود معنى التشبيه فيها، مستشهدين بقول النابغة:

كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ[3]

الشاهد: كأنَّه خارجًا، حيث عملت في الحال؛ لوجود معنى التشبيه[4]؛ وذلك لأنَّ (كأنَّ) لها معنى الفعل دون حروفه.

قال الفارسي في كلامه عن الشاهد: «ويجوز أن يكون حالاً، فيجوز أن يتعلق بكأنَّ، على حد قوله: كأنَّه خارجًا من جنبِ صفحتهِ»[5].

ونقل ناظر الجيش[6] تعليل ذلك فقال: «وقال الشيخ: الصحيح أنّ (ليت)، و (لعلّ)، وباقي الحروف لا تعمل في حال، ولا في ظرف، ولا تتعلق بها حروف جرّ إلّا

---

(1) من الوافر، وهو في ديوانه ص104، والخدام: جمع خدمة وهي الساق، ونعاج الرمل: الجميلات الواسعات العيون، ورد الشاهد في رصف المباني ص286.

(2) من المنسرح، ورد في زهر الأكم 119/3، والخزانة 387/7.

(3) من البسيط، وهو في ديوانه ص12، والسفود: حديدة يشوى عليها اللحم، والمفتأد: المشتوي، ورد الشاهد في شرح المعلقات العشر للزوزني ص 296، والخزانة 185/3-187.

(4) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي ص 62، الخصائص 275/2، أمالي ابن الشجري 10/3، رصف المباني ص286-363.

(5) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص219.

(6) عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم، القاضي تقي الدين ابن القاضي محب الدين التيمي التيمي الشافعي، ناظر الجيوش المنصورة، وابن ناظرها، وهو من بيت رئاسة وفضل باشر نظر الجيش بتجمل وحشمة ت:(786هـ) ينظر: المنهل الصافي 210/7، الضوء اللامع 14/1.

(كأنّ)، وكاف التشبيه، قال النَّابغة:

كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ

ويدلّ على ذلك أنَّك لو قلت: (ليت زيدًا اليوم ذاهب غدًا) ونحوه، لم يجز ذلك بإجماع.

قال: وعلل الفارسي منع ذلك في (الحلبيات) بأنّها في دلالتها على المعاني قصد بها غاية الإيجاز، فالألف يغني عن أستفهم، و(ما) عن أنفي، و (إنّ) عن أؤكد، فلو أعملت في الظرف والحال، ومكنت تمكين الفعل لكان نقضًا لما قصدوه»[1].

وقد استُشهد بقول الربيع على مسألة الجمع على ثلاثة أحرف، وموضع الشاهد قوله (دررًا)[2].

أما قول النَّابغة الثاني فقد استشهد به الرضي، والبغدادي على مسألة الحال من الفاعل المعنوي[3].

كما ذكره الزجَّاجي في كتابه معلقًا عليه بقوله: «نصب (خَارِجا) لِأَنَّهُ نعت (سفود)»[4].

وذكره ابن الشجري على تضمّن (كأنَّ) معنى الفعل.[5]

---

(1) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 2299/5.

(2) ينظر: المقتضب 208/2.

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية 10/2-13، خزانة الأدب 185/3.

(4) ينظر: الجمل ص103.

(5) ينظر: الأمالي الشجرية 239/1.

(19/99) استعمال حروف الخفض بعضها مكان بعض:

ذهبَ بعض النُّحاة[1] إلى أنَّ حروف الخفض قد يحل بعضها مكان بعض، كمجيء (إلى) بمعنى (في)، أو مجيء (الباء) بمعنى (عن)، أو (الباء) مكان (من)، أو مكان (في)، كذلك وقوع (في) موقع (على)، وسُمع هذا في كلام العرب كثيرًا، ولغطفان حظٌ وافرٌ منها[2].

ومن شواهدهم عليها قول النَّابغة الذبياني:

فَلاَ تَتْرُكَنِّي بِالوَعِيدِ كَأَنَّنِي ... إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القَارُ أَجْرَبُ[3]

أراد: في النَّاس[4]، وقوله أيضًا:

فَلَا عَمْرو الَّذي أَثْنَى عَلَيه ... ومَا رَفَعَ الحَجِيـــــجُ إلىَ إلالِ[5]

أراد: وما رفع الحجيج إليه أصواتهم بإلال[6]، وقوله:

كَأَنَّ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا ... بِذِي الجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنِسٍ وَحَدِ[7]

أراد: زال النهار عنَّا، وقيل: علينا[8]، وقول عنترة العبسي:

شَرِبَتْ بِماءِ الدُّحْرُضَيْنِ فأصبحتْ ... زَوْراءَ تَنْفِرُ عن حِياضِ الدَّيْلَمِ[9]

---

(1) ينظر: حروف المعاني والصفات للزجاجي 78،79، اللمحة لابن الصائغ 224/1، أمالي ابن الشجري 608/2، رصف المباني ص169، مغني اللبيب 89/1.

(2) سبق في هذا البحث مسألتين عن تناوب الحروف ينظر مسألة رقم81، ورقم 84.

(3) من الطويل، وهو ديوانه ص28، الوعيد: لتهديد، القار: الزفت الذي يطلى به البعير الأجرب، ورد الشاهد في معاهد التنصيص 359/1، الخزانة 465/9.

(4) أمالي ابن الشجري608/2، ورصف المباني ص169، ومغني اللبيب 89/1، وهمع الهوامع 414/2، والدرر 101/4، شرح الأشموني 289/2.

(5) من الوافر في ديوانه ص 61، وفي رواية:(عُمر) بدل (عمرو)، بألال جبل بعرفة، ورد البيت في لباب الآداب الآداب ص 379.

(6) ينظر: الأزهية ص177، أساس البلاغة 635/1.

(7) من البسيط، وهو في ديوانه ص10، مستأنس: منفرد في وادي الجليل وقيل: الناظر بعينه، وروي (مستوجس) بدل (مستأنس)، معنى زال النَّهار بنا أي: انتصف، ورد في: شرح المعلقات العشر ص294، شرح القصائد التسع لابن النحاس ص742، شرح القصائد العشر ص 311، الخزانة 187/3.

(8) ينظر: الأزهية ص183، أمالي ابن الشجري614/2.

(9) من الكامل، وهو في شرح ديوانه ص147، والدحرضان: ماءان، يقال لأحدهما: دحرض، وزوراء: مائلة،

أراد: شربت من ماء[1]، وقوله أيضًا:

هَلّا سَأَلْتِ الْخَيْلَ يَابْنَةَ مَالِكٍ إِنْ كُنْتِ جَاهِلَةً بِمَا لَمْ تَعْلَمِي [2]

أي: سألتِ الخيل عمّا لم تعلمي[3]، وقول خراشة العبسي[4]:

أوْ طَعمُ غَادِيَةٍ في جَوْفِ ذِي حَدَب مِن سَاكِنِ المزْن يَجْري في الغَرَانِيقِ[5]

أي: مع الغرانيق [6]، وقول عنترة:

بطلٌ كأنَّ ثيابَه في سرحةٍ يُحذَى نعالَ السَّبتِ ليس بتوأَمِ[7]

أراد على سرحه[8]، من طوله.

قال الشماخ:

وَهُنَّ وُقُوفٌ ينتظرْنَ قَضَاءَهُ بضاحي عذاةٍ أمرُهُ وهو ضامِزُ [9]

والديلم: الأعداء، ورد الشاهد في جمهرة أشعار العرب ص 358، شرح القصائد السبع الطوال ص324، شرح المعلقات العشر للزوزني ص234.

(1) ينظر: حروف المعاني والصفات للزجاجي ص 48، أمالي ابن الشجري 613/2، الأزهية ص182،شرح المفصل 115/2، اللمحة لابن الصائغ 245/1.

(2) من الكامل، وهو في ديوانه ص149، ورد الشاهد في جمهرة أشعار العرب ص 364، شرح المعلقات العشر للزوزني ص 248، شرح القصائد السبع ص342.

(3) الأزهية ص182.

(4) هو خراشة بن عمرو العبسي شاعر جاهلي قليل الأخبار، لم تنقل إلينا المصادر أي تفاصيل عنه سوى أنه من بني عبس بن بغيض بن ريث بن غطفان، ينظر: التذكرة السعدية ص109، المفضليات ص63، الأعلام 303/2، شعر غطفان ص303.

(5) من البسيط، والغرانيق هي: طير الماء، وورد بلفظ الفرانيق، وورد الشاهد في تاج العروس مادة غردق246/26، لسان العرب مادة غرنق 286/10، وأدب الكاتب413/1.

(6) ينظر: أدب الكاتب ص 519، حروف المعاني والصفات ص83، الأزهية ص175.

(7) من الكامل في ديوانه ص 152، السرحة: شجرة فيها طول وشرف أي أنه: طويل الجسم، ليس بتوأم: أي أنه قوي لم يزاحمه أخ في بطن أمه فيضعف، ورد الشاهد في الكامل 79/1، الصناعتين 203/1، شرح القصائد السبع الطوال ص 325، شرح المعلقات العشر للزوزني ص 252، لسان العرب مادة سرح 478/2، الخزانة 458/9.

(8) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش21/8، شرح الرضي على الكافية 279/4، شرح الكافية الشافية 805/2، تسهيل الفوائد 157/3، المغني 224/1.

(9) من الطويل، وهو في ديوانه ص177، ضامز: الرجل الساكت، وقيل تصحيف بل هو(ضامر)، ورد في

مجيء الباء في (بضاحي) بمعنى (في)، ذكره شارح أبيات الجمل[1].

ومن الشواهد القرآنية التي ذكرها النُّحاة المجيزين[2] حلول حروف الجر بعضها مكان بعض، قوله تعالى: ﴿ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾[3]، في يوم القيامة، وقوله تعالى:﴿ عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفۡجِيرٗا ﴾[4]، يشرب منها[5]، وقوله عز من قائل سبحانه:﴿ سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ ﴾[6]، عن عذاب واقع، وقوله سبحانه:﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ﴾[7]، بالهوى.

وسُمع عن العرب قولها: (رميت عن القوس) أي: رميت بالقوس[8]، كذلك قول طرفة:

وإنْ يَلتَقِ الحيُّ الجميعُ تُلاقِني إلى ذِروةِ البَيتِ الرّفيع المصَمَّدِ[9]

أي: في ذروة[10].

وتناول هذه المسألة الكثير من علماء النحو، منهم: الزجَّاجي، وابن يعيش، وابن الصائغ[11]، وابن الشجري[1]، والمالقي[2]، وابن هشام[3]، والسيوطي[4]، ولم تخلُ من

كتاب الشعر للفارسي ص 372، ونسبه أكثر العلماء للشماخ، والجوهري نسبه لبشر بن حازم الأسدي لسان العرب مادة:(ضمز).

(1) ينظر: شرح أبيات الجمل 27/1

(2) ينظر: أدب الكاتب ص519، حروف المعاني والصفات ص74-83، الأزهية ص 173،175،176، أمالي ابن الشجري 611/1، اللمحة لابن الصائغ 233/1.

(3) سورة النساء، آية: 78.

(4) سورة الإنسان، آية: 6.

(5) ينظر: أمالي ابن الشجري613/2، والأزهية ص182، علما أن الطبري يرجع الباء للكأس فيقول: «كان مزاج الكأس التي يشرب بها هؤلاء الأبرار كالكافور.» 420/7.

(6) سورة المعارج، آية: 1.

(7) سورة النجم، آية: 3.

(8) ينظر: حروف المعاني والصفات ص74، الأزهية 179.

(9) من الطويل، وهو في ديوانه ص 25، والمصمد أي ذو الشرف الذي يأتي ويصمد الناس إليه، ورد الشاهد في جمهرة أشعار العرب ص322، شرح القصائد التسع ص 60، الخزانة 139/4.

(10) ينظر: الأزهية 177.

(11) اللمحة 224/1.

من الخلاف، فهناك من تأوَّلَ هذه الأبيات السابقة بتعلق حروف الجر بمحذوف، وهناك من أوقفه على السماع كالمالقي[5]، ولم يرَ ابن عصفور جوازه، وقال: «لو كان هذا جائزًا لجاز قولنا: زيد إلى الكوفة»[6]، ولم يجوّزه أهل البصرة، وأوّلوا ما سُمع بما يُسمى بالتضمين وهو ظاهر كلام سيبويه[7]، وتأوَّلوا قول الله تعالى: ﴿ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾[8]، بـ«اسأل بسببه خبيرًا» وقالوا: «لو كانت (الباء) بمعنى (عن) لجاز أطعمته بجوع، وسقيته بعيمة، أي: عن جوع، وعن عيمة، وتعدية السؤال بالباء على سبيل التضمين، أي: فاعتن به، أو اهتم به؛ لأنَّ السؤال عن الشيء اعتناء به واهتمام»[9].

أمَّا الكوفيون فيرون جوازه للشواهد عليه من كلام الله تعالى، وكلام العرب.

والراجح أنَّه لا مانع من أن تقوم حروف الخفض بعضها مكان بعض، إلا في القرآن الكريم؛ فكل حرف في كتاب الله مخصوص بذاته، وما جاء في تأويل القرآن الكريم يُرجَع فيه إلى أهل التفسير بالأثر خاصة، كابن عباس، ومجاهد، ومقاتل بن سليمان، وغيرهم.

من ذلك ما ذكره الطبري في تفسيره قول الله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾[10] وقد قال بعض النُّحاة أي: منها-كما سبق- فيقول: «كان مزاج الكأس التي يشرب بها هؤلاء الأبرار كالكافور..»[11]، فأرجع الباء للكأس، لا على ما ذكره النَّحاة.

---

(1) ينظر: أمالي ابن الشجري 608/2.
(2) ينظر: رصف المباني ص169.
(3) ينظر: المغني 89/1.
(4) ينظر: همع الهوامع 414/2.
(5) ينظر: رصف المباني ص169.
(6) ينظر: الجنى الداني ص388، المغني 89/1.
(7) ينظر: الكتاب 310/1، المقتضب39،1-40، الأصول44/1، التذييل والتكميل 197/11.
(8) سورة الفرقان آية: 59.
(9) التذييل والتكميل 197/11.
(10) سورة الإنسان، آية: 6.
(11) تفسير الطبري 420/7.

كما فسَّر مقاتل بن سليمان قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾[1]، بـ«وما تكلم بالباطل، وَما يَنْطِقُ مُحَمَّد هذا القرآن عَنِ الْهَوَى»[2]، لم يقل: أي: بالهوى كما ذكر بعض النُّحاة.

كما فسَّرها الطبري بقوله: «أي ما ينطق عن هواه»[3].

أما كلام البشرِ فلا مانع فيه من حلول حروف الخفض بعضها مكان بعض؛ للآتي:

أنَّ هذا قد يحصل في الحياة اليومية، إن كان الحرف مناسبًا للكلام، وصح استخدامه مع الجملة، فلا مانع من الإحلال، وليس هذا في كل الكلام، كما فسره ابن عصفور بل حسب ما يناسب الحال والمقال.

والذي يظهر لي أنَّ هذه المسألة عند الكوفيين وليست عند البصريين؛ لأنَّ أهل البصرة يميلون إلى الاختصاص في معاني حروف الجر، فيلزمون كل حرف معنى أو معان محددة لايرون تجاوزها، أما الكوفيون فلا مانع عندهم من أن تحل حروف الخفض بعضها مكان بعض، وهم بهذا أقرب إلى طبيعة اللغة.

ومن ذلك وجود ما يعضد هذه المسألة من السماع، فلا مانع من القياس مادامت لغةً عند العرب تُكلِم فيها عَصر الاحْتِجَاج.

وخلاصة القول:

الكوفيون وبعض البصريين يجيزون التناوب وحجتهم كثرة المسموع من كلام الله تعالى وكلام العرب كما مرَّ.

جمهور البصريين لا يجيزون التناوب وهو ظاهر كلام سيبويه وعليه بعض المحدثين، وهم يمنعونه ويرون التضمين، وهو تضمين الفعل المعدى بحرف الجر بالفعل المناسب لحرف الجر الذي لا يتعدى إلا به، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ﴾[4] ضُمنَّ

---

(1) سورة النجم، آية: 3.

(2) تفسير مقاتل بن سليمان 153/4.

(3) تفسير الطبري 498/22.

(4) سورة يوسف آية 100.

الفعل (أحسن) معنى (لطف) فعُدِّي بالباء.

والذي يظهر أنَّ الكوفيين لا يجيزونه في كل حال، بل إذا دلَّ عليه السياق.

وتناوب حروف الجر سرٌ من أسرار العربية، ودليل على سعتها وتميزها.

وقد استشهد ابن يعيش بشاهد عنترة: (شَرِبَتْ بِماءِ الدُّحْرُضَيْنِ فأصبحتْ)، في مسألة زيادة الباء في قوله: (بماء)[1].

كما استشهد ابن الشجري بقول عنترة:

هَلّا سَأَلْتِ الْخَيْلَ يَابْنَةَ مَالِكٍ إِنْ كُنْتِ جَاهِلَةً بِمَا لَمْ تَعْلَمِي [2]

في موضعين من كتابه، الموضع الأول على أدوات التحضيض، في قوله: (هلَّا سألتِ)، والموضع الثاني في الجزء الثاني: على وقوع الباء موقع (عن)، كما ذُكر[3].

كما ورد شاهد الشمَّاخ في مسألة امتناع إعمال المصدر لإضافته[4]،كذلك ما ذكره ابن هشام في المغني من تعلق الباء في قوله: (بضاحي عذاةٍ أمرُهُ وهو ضامِزُ)؛ لئلا يُفصل بين العامل والمعمول بأجنبي[5].

هذا، والله تعالى أعلم.

---

(1) ينظر: شرح المفصل 115/2.

(2) سبق تخريج الشاهد في مسألة رقم 99.

(3) ينظر: أمالي ابن الشجري425/1،543/2-614.

(4) ينظر: المقتضب 15/1، شرح تسهيل الفوائد114/3.

(5) ينظر: أمالي ابن الشجري 296/1، المغني 619/1.

المبحث الثاني: الحروف المهملة.

(1/100) همزة الاستفهام وبعض مواضعها:

الهمزة أُمُّ أدوات الاستفهام[1]، ومن النحاة من يسميها الهمزة، كالمالقي، ومنهم من يسميها الألف[2]، كابن هشام، وتأتي لمعانٍ منها التوبيخ، كقول الحطيئة:

أَلم أَكُ جارَكُمْ ويَكونَ بيني وبينَكُم المَوَدّةُ والإخاءُ[3]

والشاهد فيه: (ألم أكُ)، حيث جاءت همزة الاستفهام للتوبيخ.

والتوبيخ إما أن يكون مجردًا من التقريرٍ أو معه، ومثال الأول: قراءة قوله تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾[4] آأذهبتم بهمزتين مخففتين[5].

ومثال الثاني شاهد الحطيئة في قوله: (ألم أك)، جاءت الهمزة فيه للاستفهام التقريري، منه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾[6].

وقد ورد قول الحطيئة في مسألتين، مسألةٌ في: (معاني الهمزة ومواضعها)، والمسألة الثانية، وهي الأكثر ورودًا في كتب النحو[7]: (النَّصب بعد واو المعية على إضمار (أنْ) بعد الاستفهام).

---

(1) ينظر: رصف المباني ص135، والمغني 1/27،28، وأسلوب الاستفهام في القرآن الكريم ص8.

(2) ينظر: المغني 1/21.

(3) من الوافر، وهو في ديوانه ص40، وورد صدر البيت بلفظ: ألم أكُ مسلمًا فيكون بيني، وقد قاله الحطيئة لآل الزبرقان بن بدر، وكانوا قد جفوه فانتقل عنهم وهجاهم، ورد الشاهد في: (مختارات شعراء العرب 10/3، الصاحبي 90، والعيني 4/ 417).

(4) سورة الأحقاف، آية: 20.

(5) قيل: قراءة الحسن وأبي نصر بن العالية، ينظر: الكنز في القراءات العشر 252/1، سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي ص 64، النشر في القراءات العشر 373/2.

(6) سورة الشعراء، آية: 18.

(7) ينظر: الكتاب 43/3، المقتضب 27/2، الأصول لابن السراج155/2، الارتشاف ص1679، ورصف المباني ص137، شرح شذور الذهب ص312، المغني 771/2، شرح أبيات سيبويه 67/2، وشرح ابن عقيل 126/2، همع الهوامع 13/2.

(2/101) مجيء الهمزة للتعدية:

وتسمى همزة النقل[1]؛ وذلك لأنَّ الهمزة فيها تنقل الفعل من اللزوم إلى التعدي، أو من التعدي لمفعول واحد إلى التعدي لمفعولين، وهكذا، وقد خُرِّج عليه قول عنترة:

أُنبِئتُ عمرًا غَير شَاكِرِ نِعْمَتِي وَالكُفْرُ مَخْبَثَةٌ لِنَفْسِ المُنْعِمِ[2]

الشاهد فيه قوله: (أنبئت) فـ(أنبَأ) يتعدى إلى اثنين، وبزيادة الهمزة تعدى إلى ثلاثة، ومثله قول: أعلمت زيدًا عمرًا قائمًا.

وما سبق أن ذكرته عن الهمزة كلها مسائل معروفة عند جمهور النَّحويين، وهي محطُّ اتفاق بينهم [3].

(1) ينظر: رصف المباني ص 139، همع الهوامع 569/1.

(2) من الكامل في ديوانه ص214، وهو في حماسة البحتري ص110.

(3) ينظر: رصف المباني ص138،139، والأزهية لعلي النحوي ص36.

(3/102) دخول الباء الزائدة على الفاعل:

والأصل في حكم الفاعل الرفع، وقد يُجر لفظًا بـ(الباء)، أو بـ(من) الزائدتين، في سعة الكلام، فالباء تزاد قياسًا في: خبر (ما) وخبر (ليس)، وفاعل (أفْعِلْ) التعجبية، وفاعل (كفى)، ولا تزاد في غير هذه المواضع إلا اضطرارًا [1]، وقد سمع زيادتها في قول قيس بن زهير الغطفاني:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاَقَتْ لَبونُ بَنِي زِيَادِ[2]

الشاهد: (بما لاقت) إذ دخلت الباء الزائدة على (ما)، و(ما) فاعل (يأتي)، وفاعل (تنمي) ضمير مستتر يعود إلى الأنباء.

وقد استشهد به على هذه المسألة ابن الشجري، وخالد الأزهري، وغيرهم[3]، وعده ابن عصفور من الضرائر، وإلى هذا ذهب المرادي، والمالقي، وابن هشام[4]، وحسَّن زيادتها الأعلم الشنتمري، وابن الشجري[5]، واختلف النُّحاة في توجيه هذه الباء وتصنيفها، فالخليل بن أحمد يسميها بباء الإقحام[6] وجعل منها قوله تعالى: ﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ وَصِبۡغٖ لِّلۡأٓكِلِينَ ﴾[7]، ووافقهم الثعلبي، والقرطبي، وابن مالك[8]، والشوكاني[9]، والشوكاني[9]، أما ابن الضائع فيرى أنَّ الباء متعلقة بتنمي، أي: أنَّ الباء هنا حرفُ جرٍّ

---

(1) ينظر: شرح الرضي 234/4، شرح التصريح 86/2،87.

(2) سبق تخريجه في مسألة رقم 73.

(3) ينظر: الجنى الداني ص50، الأمالي الشجرية 126/1،127،328، الإنصاف 30/1، شرح المفصل 24/8،104/10، رصف المباني ص227، المغني 126/1، شرح التصريح 87/1، حاشية الصبان على شرح الأشموني 62/2.

(4) ينظر: الجنى الداني ص 50، رصف المباني ص 226، المغني 126/1.

(5) ينظر: أمالي ابن الشجري 130/1،328، ونسبه البغدادي للأعلم وابن الشجري في الخزانة 535/3.

(6) ينظر: الجمل المنسوب للخليل الفراهيدي ص 316.

(7) سورة المؤمنون، آية: 20.

(8) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن 44/7، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 35/12، المساعد 386/1.

(9) ينظر: فتح القدير 638/3.

أصلي، وعلى هذا الفاعل ضمير مستتر[1]، ولا شاهد على المسألة، والذي يفسر لنا هذا هذا الاختلاف؛ أنَّ الكوفيين يجيزون حذف الفاعل إن عُلم، وعلى مذهبهم السهيلي، وابن مضاء[2]، بعكس البصريين الذين يرون بأنَّ الفاعل يجب ذكره، ومنه ما يستتر، ولا يجوز حذفه[3].

أمـَّا إعرابه فجواز الرفع، والجر على الإتباع؛ مراعاةً للمحل، أو اللفظ[4].

وقد ورد هذا الشاهد عند ابن هشام في الجملة الاعتراضية[5]. ومَرَّ في مسألة بقاء الياء في المضارع المجزوم[6]. وهو من شواهد اللغة والنحو المشهورة[7]، كما استُشهد به في الصرف[8].

---

(1) ينظر: المغني 126/1.

(2) ينظر: الرد على النحاة ص90،91، همع الهوامع 577/1.

(3) ينظر: همع الهوامع 576/1.

(4) ينظر: همع الهوامع577/1، شرح الأشموني 62/2.

(5) ينظر: المغني 448/2.

(6) ينظر مسألة رقم 73.

(7) ينظر: الكتاب 316/3، المسائل العضدية ص43، الخصائص 1/ 333، 337، وسر صناعة الإعراب 1/ 87، 2/ 631، الجنى الداني ص50، الأمالي الشجرية 126/1،127،328، الإنصاف 30/1، شرح المفصل 24/8،104/10، رصف المباني ص 227، المغني 126/1، شرح التصريح 87/1، حاشية الصبان على شرح الأشموني 62/2، المقاصد النحوية 1/ 230، ولسان العرب مادة(أتى)، والأشباه والنظائر 5/ 280.

(8) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب 3/ 184، وشرح المفصل 8/ 24، والمحتسب 1/ 67،215، والمقرب 1/ 1/ 50، 203، والممتع في التصريف 2/ 537، والمنصف 2/ 81،114،115، وهمع الهوامع 1/ 52.

(4/103) حذف الواو في صلة الضمير:

الأصلُ في الوقف أن يقتضي السكون والوصل يقتضي تمكين الحركة، وقد خالفه قول الشمَّاخ:

لهُ زَجَلٌ كأَنَّهُ صَوْتُ حادٍ إذا طلب الوسِيْقَةَ أَو زَمِيرُ [1]

وشاهده (كأنَّه)، أصلها (كأنَّهو)، حيث اختلس الضمة اختلاسًا، وهي التي على ضمير الغائب المجرور، ولم يشبع هذه الضمة حتى تنشأ عنها واو، وبهذا أنزله منزلة بين الوصل والوقف، وإلا فإنَّ الوقف يقتضي منه السكون (كأنهْ)، والوصل يقتضي تمكين الواو (كأنهو)، وهو هنا اكتفى بالضمة فصار بَين بَين، و قد اعتبره سيبويه ضرورة، وجعل هذا البيت في باب سماه: (باب ما يحتمل من الشعر)، وهو رأي المبرد، وابن جني[2]، ويرى الزجاج أنَّها لغة[3].

وإليه ذهب ابن مالك، وسماه اختلاسًا، فقال: «وأما اختلاس الضمة والكسرة بعد متحرك فلغة رواها الكسائي عن بني عقيل، وبني كلاب، وبهذه اللغة قرأ أبو جعفر (له، وبه) وما أشبههما[4]، قال الكسائي: سمعتُ أعراب عُقَيل وكِلَاب يقولون: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ ﴾[5] بالجزم[6]، و(لربهِ لكنود) بغير تمام، و(لهْ مال) و(لهُ مال)،

---

(1) من الوافر، وهو في ديوانه ص 155، الزجل: صوت فيه حنين وترنم، الحادي: الذي يتغنى أمام الإبل ويطربها، الزمير: صوت المزمار، الوسيقة: أنثى حمار الوحش، شرح أبيات سيبويه لأبي سعيد السيرافي 377/1 قافية الزاي، وخزانة الأدب 2/ 388،5/ 270،271، ولسان العرب 11/ 302 (زجل).

(2) ينظر: الكتاب 30/1، المقتضب 267/1، الخصائص 127/1،371، 17/2،358.

(3) ينظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) 265/3، المكرر فيما تواتر من القراءات السبع ص95 ص95 –في أكثر كتب القراءات نُسبتْ هذه القراءة لقالون وأبي عمرو والكسائي–، ونُسبت في اتحاف البررة لأبي جعفر ص231، وكذلك فريدة الدهر 679/1.

(4) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 132/1، البحر المحيط 221/3

(5) سورة العاديات آية:6،لم أجد – فيما اطلعت عليه– قراءتها بالجزم في كتب القراءات–والله أعلم، ولكن وردت ألفاظ مشابهة لـ(ربه) وقرأها أبو جعفر بالإسكان وهي: (يؤدّه، نصله، نؤته، نولّه) ينظر: الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر 162/1.

(6) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 132/1، البحر المحيط 221/3

مال)، وغير بني عقيل وبني كلاب لا يوجد في كلامهم اختلاس، ولا سكون في (له) وشبهه إلا في ضرورة، كقول الشاعر، وهو الشمَّاخ:

لَهُ زَجَل كأنَّهْ صَوْتُ حادٍ إذا طلبَ الوسيقةَ أو زميرُ»[1]

قال فيها السيوطي: «أما بعد الْحَرَكَة فالأفصح الإشباع إِجْمَاعًا، وَمن غير الْأَفْصَح قَوْله: لَهُ زَجَلٌ كأنّهُ صوتُ حادٍ»[2].

والذي يظهر لي أنَّها لغةٌ، بدليل قراءة أبي جعفر، وما سُمع من بني عقيل وبني كلاب[3]، فعلى هذا يكون ما سُمع منهم مختص بلغتهم فقط[4]، ويوقف بها على السماع، ويبدو أنَّها قليلة؛ لأنَّ البعض لم يسمع بها؛ لذلك يرون بأنَّها ضرورة شعرية، فهذا ابن جني يقول: «فليس هذا لغتين؛ لأنَّنا لا نعلم رواية حذف هذه الواو وإبقاء الضمة قبلها لغة، فينبغي أن يكون ذلك ضرورة وصنعة، لا مذهبًا ولغة»[5].

ويكفي للقول بأنَّها لغة، ورود قراءة أبي جعفر للجزم بأنَّها لغة لا ضرورة –والله تعالى أعلم.

والشاهد أورده أبو البركات الأنباري، وابن الصائغ في باب ما لا ينصرف[6].

---

(1) ينظر: شرح التسهيل 132/1

(2) ينظر: همع الهوامع230/1.

(3) نقلها ابن مالك عن الكسائي، في شرح التسهيل 132/1 ، والسيوطي في همع الهوامع 231/1.

(4) ويظهر لي أنَّها لغة لبعض غطفان؛ وذلك لورود شاهد الشماخ؛ ولتجاور قبيلتي كلاب وغطفان، ينظر: معجم البلدان 72/3، اللهجات في الكتاب ص62.

(5) ينظر: الخصائص 371/1.

(6) ينظر: الإنصاف 420/1، اللمحة 785/2.

(5/104) الفاء العاطفة للترتيب المكاني:

الأصل في الفاء العاطفة إفادة الترتيب، وهذا مذهب الجمهور[1]، وعلّق المالقي بملازمة الفاء للترتيب بقوله: «والربط والترتيب لا يفارقانها»[2]، فتفيد الترتيب الزماني والمكاني، ومن شواهدهم على الترتيب المكاني وهو ما سماه المالقي: الترتيب اللفظي[3] قول النَّابغة:

عَفَا ذُو حُسًا مِن فَرْتَنا فالفوارعُ فَجَنْبًا أُرِيكَ فَالتِّلاعُ الدوافِعُ

فمُجتمعُ الأَشراجِ غَيَّرَ رسمَهَا مصايفُ مرَّتْ، بعدَنا، ومرابعُ[4]

فرتب المكان بعد الآخر بالفاء ترتيبًا لفظيًا في قوله: (فالفوارع، فجنبًا، فالتلاع، فمجتمع).

ويرى الجرمي أنَّ الفاء في الأماكن والمطر خاصة تأتي لمطلق الجمع كالواو، كقولهم: عفا مكان كذا فمكان كذا، ونزل المطر بمكان كذا فمكان كذا[5].

وقد احتج بهذا الشاهد المالقي، والمرادي، والشاطبي على هذه المسألة[6].

---

(1) ينظر: رصف المباني ص 440، الكافية لابن الحاجب ص 53، الجنى الداني ص61،62، توضيح المقاصد 998/2، المقاصد الشافية 85/5، شرح التصريح 161/2، همع الهوامع 192/3.

(2) رصف المباني ص440.

(3) ينظر: المصدر السابق ص441.

(4) من الطويل، وهو في ديوانه ص 52، مطلع قصيدة له في مدح النعمان بن المنذر، والاعتذار إليه، وهجاء مرة بن ربيعة لما قذف عليه عند النعمان، عفا: إمحاء الأثر، ذو حسا: اسم مكان في بلاد مرة، فرتني: اسم امرأة وفي رواية فرتنا أي: منازل فرتنا، الفوارع: فرع الجبل، التلاع: ما ارتفع من الأرض، الدوافع: تجمع المياه ودفعها إلى الوادي، الأشراج: مجاري المياه، المصايف: أماكن الصيف، غير رسمها: بدل أرضها، المرابع أماكن الربيع، ورد الشاهد في: أسرار البلاغة في علم البيان ص179، الخزانة 452/2.

(5) ينظر: الجنى الداني ص 63، شرح التصريح 161/2.

(6) ينظر: رصف المباني ص 441، الجنى الداني ص63، المقاصد الشافية 86/5.

(6/105) حذف حرف العطف:

اختُلف في مسألة حذف حرف العطف، ومن حجج المجيزين قول الحطيئة:

إنَّ امرأً رهطُه بالشامِ منزلهُ برملِ يبرينَ جارًا شدَّ ما اغتربا[1]

فقد استشهد به ابن الشجري، وابن هشام، وأورده البغدادي [2] في مسألة جواز حذف حرف العطف، كما في: «مَنزلهُ برملِ يبرينَ»، قال ابن هشام: «أي: ومنزله برمل يبرين»، ثم قال فيها: «ولك أن تقول في الجملة الثانية صفة ثانية، لا معطوفة»، ووافقهم ابن مالك[3].

ومثَّل لحذفه ابن هشام من القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ﴾[4]، قال ابن هشام: «أي: ووجوه، عُطف على ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ﴾[5]»[6].

وقيل: منه قوله عليه الصلاة والسلام: «تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ دِرْهَمِهِ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ، مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ»[7]، يَعْنِي: وَمِنْ صاع بُرِّه.

قال البغدادي: «ولابن جنّي فيه كلام جيد، نقله ياقوت في (معجم البلدان). وقوله: «منزله برمل يبرين» جملة اسمية ثانية، إمَّا معطوفة بالواو المحذوفة، وإمَّا صفة ثابتة لاسم (إنَّ)، وجارًا: حال من المضمر المستقر في قوله: (برمل يبرين)، العائد على المنزل. وقوله: (شدَّ ما اغتربا) منصوب على التعجب، و(ما) مصدرية أي: ما أشد اغترابه، والجملة خبر اسم إنَّ»[8].

---

(1) من البسيط، وهو في ديوانه ص11، وروي (دارا) بدلًا من (جارًا)، وهي من قصيدته في بني أنف الناقة، اليبيرين قيل: قرية كثيرة النخيل والماء بجوار الأحساء، وورد في مختارات الشعر لابن الشجري 18/3، الخزانة 289/3.

(2) ينظر: أمالي ابن الشجري 118/1، 145/2، المغني 730/2، الخزانة 289/3.

(3) ينظر: شرح الكافية الشافية 1260/3.

(4) سورة الغاشية، آية: 8.

(5) سورة الغاشية، آية: 2.

(6) المغني 730/2، تفسير أضواء البيان 195/1.

(7) ورد الحديث في مسند أبي داود الطيالسي – أحاديث جرير بن عبدالله البجلي – 55/2، ومسند أحمد 509/31، وصحيح مسلم –باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة– 704/2.

(8) ينظر: الخزانة 289/3.

والأكثر على الجواز[1]؛ وممن أجازه الفارسي، وابن عصفور، وابن مالك، خلافًا لابن جني، والسهيلي، وابن الحاجب[2].

واعتبره ابن جني ضرورة، ولا يتعداه لغير ذلك، وعلى رأيه السهيلي[3]؛ واحتجَّ بقوله: «لأنَّ الحروف أدلة على معانٍ في نفس المتكلم، فلو أضمرت لاحتاج المخاطب إلى وحي يُسفر به عما في نفس مُكلِّمه، وحكم حروف العطف في هذا حكم حروف النفي، والتوكيد، والتمني، والترجي، وغير ذلك، إلا أنَّ حروف الاستفهام قد يسوغ إضمارها في بعض المواطن، لأنَّ للمستفهم هيئة تخالف هيئة المخبر، إلا أنَّهم احتجوا لمذهبهم بآي من كتاب الله تعالى، وأشياء من كلام العرب هي عند التأمل والتحصيل حجة عليهم»

ثم ذكر السهيلي من شواهدهم على الحذف قول الشاعر:

كيف أصبحت كيف أمسيت مما يثبت الود في فُؤاد الكريم[4]

وعلَّق قائلًا: «هو عندهم على إضمار حرف العطف، ولو كان كذلك لانحصر إثبات الود في هاتين الكلمتين من غير مواظبة ولا استمرار عليهما. ولم يُرِد الشاعر ذلك، وإنما أراد أن يجعل أول الكلام ترجمة على سائره»[5]، ووافقهما ابن الصائغ، وأوَّلوا المسموع على البدل[6].

---

(1) ينظر: أمالي ابن الشجري 118/1 ، 145/2، المغني 730/2، الهمع 226/3، الخزانة 289/3، أضواء البيان 196/1.

(2) ينظر: الخصائص 291/1،292، نتائج الفكر في النحو ص207، أمالي ابن الحاجب 686/2، شرح الكافية الشافية 1260/3، الارتشاف 2017/4.

(3) ينظر: الخصائص 290/1،291، نتائج الفكر في النحو للسهيلي (مسألة حذف حرف العطف) ص207.

(4) من الخفيف، لم ينسب إلى قائل معين، رواه الأخفش وذكره ابن جني في الخصائص 1/ 190 غير معزو وأنشده العسكري في ديوان المعاني 2/ 225 عن أبي زيد وروايته (يثبت) مكان (يزرع)، ورد أيضا في شرح التبريزي على الحماسة 2/ 323.

(5) نتائج الفكر في النحو ص207

(6) ينظر: نتائج الفكر في النحو ص 207، همع الهوامع 226/3.

ولخَّص الرائقي[1] رأي المجيزين بقوله: «وذلك جائز؛ لضرورة الشّعر اتّفاقًا، وكذلك في السَّعة إذا دلّ عليها دليل، على مَا اختاره فِي التسهيل، تبعًا لأبي عليّ، وابن عصفور»[2].

والذي يظهر لي جوازه؛ لسماع نصوص فصيحة؛ ولأنَّ للحذف غرض بلاغي في العربية، له تأثيره على السامع، وكذلك إجازته من قبل بعض مفسري كتاب الله تعالى[3].

(1) هو حمد بن مُحَمَّد الرائقي الصعيدي المالكي (المتوفى: نحو 1250هـ)، نقلًا عن محقق كتابه (فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال) ص1؛ ولم أجد له ترجمة فيما لدي من كتب.

(2) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ص161، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال لحمد بن مُحَمَّد الرائقي الصعيدي المالكي (المتوفى: نحو 1250هـ)

(3) ينظر: تفسير البسيط 120/19، الكشاف 461/1، تفسير القرطبي 37/18، الدر المصون 390/3، تفسير ابن عرفة 204/2، أضواء البيان 195/1.

(7/106) اختصاص الواو والفاء العاطفتين بجواز الحذف مع المعطوف:

قد يُحذف المعطوف مع عاطِفه قليلًا، وليس هذا مختص بالشعر، خلافًا لأبي علي الفارسي[1]، بشرطين: الأول: أن يكون العاطف (الواو)، أو (الفاء) فإن كان غيرهما فلا؛ لأنَّه لا دليل عليها، إلا ما نُقِل عن (أم)[2]، وهو قليل لا يُقاس عليه، والثاني: أن يدل دليل على المحذوف، فيكون لا لبس فيه[3]، وقد استدل العلماء على حذف الواو مع معطوفها بشاهدين من غطفان، الأول قول النَّابغة:

فَما كانَ بَيْنَ الخَيْرِ، لَوْ جاءَ سالِماً أبو حَجَرٍ، إلاَّ لَيالٍ قَلائِلُ[4]

حذف الواو مع معطوفها، وتقدير الكلام: (بين الخيرِ وبيني)[5].

والثاني قول مساورٍ العبسي[6]:

تحسب في الأذنين منه صمما
قد سَالَمَ الحَيّاتُ منهُ القَدَمَا
الأُفْعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعما
وذات قَرْنين ضَموزًا ضِرْزِما[7]

قال ابن مالك: «أراد: قد سالم الحيات منه القدم، والقدم الأفعوان، والشجاع

---

(1) لم أقف عليه في كتبه، وإنَّما نقلًا عن ابن مالك ينظر: شرح التسهيل 379/3.

(2) ينظر: شرح التسهيل 380/3، توضيح المقاصد 1092/2، شرح الشواهد الكبرى 423/1.

(3) ينظر: المقاصد الشافية 162/5-164.

(4) سبق تخريجه في مسألة رقم 24.

(5) ينظر: شرح التسهيل 379/3، المقاصد الشافية 166/5، تفسير البحر المحيط 651/1،759/2، شرح التصريح 186/2.

(6) هو المساور بن هند بن قيس بن زهير العبسي، شاعر مخضرم وشريف فارس، ذكره ابن حجر في الإصابة فيمن أدرك النبي ﷺ ولم يجتمع به، ينظر: جمهرة النسب ص442، الإصابة في تمييز الصحابة 171/6.

(7) من الرجز، لمساور بن هند العبسي، في لسان العرب 5/ 366 (ضمز)، 12/ 356 (ضرزم)، الأفعوان: ذكر الأفاعي، وكذلك الشجاع، والجشعم: الجريء الشديد،و ذات قرنين: الأفعى التي قرناها من جلدها، والضموز: من الحيات المطرقة الساكنة، والضرزم: المسنة، ورد الشاهد في الكتاب لعبد بني عبس 287/1، الأصول 473/3، وورد في الجمل اختلاف نسبته فنسب أنه للعجاج وهو في ديوانه ص 89، ونسب لعبد بني عبس ونسب أيضا لمساور بن هند العبسي وللدبيري في الجمل ص 205، والانتخاب لكشف الأبيات مشكلة الإعراب 34/1، خزانة الأدب 239/10،411/11-416.

الشجعم، وذات قرنين»[1].

وقد علَّق أبو حيَّان على هذه المسألة بقوله: «وحذف مثل هذا المعطوف جائز في الفصيح، كقوله: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾[2] أَيْ وَالْبَرْدَ»[3].

ومن القرآن قوله تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾[4]، أي بين أحدٍ وأحد – والله أعلم – ، قال السمين الحلبي في تفسير الآية الكريمة: «والتقديرُ: لا نفرِّقُ بين أحدٍ من رسلهِ وبين أحدٍ، وعلى هذا فأحد هنا ليس الملازمَ للجحدِ ولا همزتُه أصليةٌ، بل هو «أحد» الذي بمعنى واحد، وهمزتُه بدلٌ من الواو، وحَذْفُ المعطوفِ كثيرٌ جدًا، نحو: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾أي: والبرد، وقوله:

فَما كانَ بَيْنَ الخَيْرِ، لَوْ جاءَ سالِمًا أبو حَجَرٍ، إلاَّ لَيالٍ قَلائِلُ[5]

أي: بينَ الخيرِ وبيني»[6]

وقالت العرب: «راكب النَّاقة طليحَان»، أي: راكب النَّاقة، والنَّاقة طليحان[7].

ويرى ابن مالك، والشاطبي جواز القياس عليه مع قلته؛ لوروده في لغة العرب[8].

وقد سبق الشاهدان في هذا البحث في مسائل أخرى[9].

---

(1) ينظر: شرح التسهيل 379/3.

(2) سورة النحل، آية: 81.

(3) البحر المحيط 251/8.

(4) سورة البقرة ، آية 285.

(5) سبق تخريجه في مسألة رقم 24.

(6) ينظر: الدر المصون تفسير 2/ 696.

(7) ينظر: الخصائص 289/1، المقاصد الشافية 165/5، شرح التصريح 186/2.

(8) ينظر: المقاصد الشافية 167/5.

(9) ينظر مسألة رقم 24، ومسألة رقم 88.

(8/107) (ها) التنبيه:

حروف التنبيه وضعت في العربية لتنبيه المخاطب على أمر ما، لئلا يفوته شيء من الحكم، وهي ثلاثة أحرف: (أما، ألا، ها)[1]، نقول: ها إن زيدًا منطلقٌ، وألا إنَّ عَمرًا قادمٌ، أَمَا إنَّك ذاهبٌ، ومن أكثر الشواهد التي استشهد بها النُّحاة[2] على (ها) التنبيه قول النَّابغة:

ها، إنَّ تا عِذْرَةٌ، إن لم تكن نَفَعَتْ فإنَّ صاحبّها قد تاهَ في البَلَدِ[3]

والشاهد قوله: (ها إنَّ تا عذرة)، أي: إنَّ هذا عُذرٌ بليغٌ.

حيث ابتدأ بالتنبيه بـ(ها)، وتدخل (ها) التنبيه على الجملة، كما في قوله تعالى: ﴿ هَـٰٓأَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ ﴾[4]، والمفرد نحو: هؤلاء.

وقد استُشهد به في باب الإمالة، على امتناع إمالة ألف (ها)؛ لأنَّها من كلمة والكسر من كلمة أُخرى[5].

واستشهد به البغدادي في أنَّ الفصل بين (تا)، و(ها) بغير (إنَّ) وأخواتها قليل، وفي اسم الإشارة (تا) بمعنى (هذه)[6].

---

(1) ينظر: الكتاب 218/2، شرح الرضي على الكافية 421/4، المفصل في صنعة الإعراب 409/1، التبيين للعكبري ص278، شرح ابن عقيل 272/2، الهداية في النحو 139/1،162،163،191.

(2) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ص 409، شرح الرضي على الكافية 483/2،422/4،شرح شافية ابن ابن الحاجب 180/1،81/4).

(3) من البسيط، وهو في ديوانه ص17، وفي الديوان الشطر الثاني برواية: (فإن صاحبها مشارك النكد)، عذرة: عذرة: اعتذار، ويروى: ها إن ذي عذرة، وإن ها عذرة، ورد في: الخزانة 459/5،195/11، مجاني الأدب 208/6.

(4) سورة آل عمران، آية:66.

(5) ينظر: توضيح المقاصد 1499/3.

(6) ينظر: الخزانة 459/5.

(9/108) نون التوكيد الخفيفة:

من الشواهد على نون التوكيد الخفيفة قول النَّابغة[1]:

لا أعرفنْ رَبرَبًا حورًا مدامعُها كأنَّ أبكارَها نِعاجُ دُوّارِ[2]

وقوله أيضًا:

فَلْتأَتيَنْكَ قَصائدٌ ولْيَدْفَعَنْ جيشٌ إليك قَوادِمَ الأكْوارِ[3]

استشهد سيبويه بالشاهدين كليهما، واستشهد خالد الأزهري بالشاهد الأول فقط، في مسألة التوكيد بالنون الخفيفة[4].

واستشهد ابن مالك، وغيره بالشاهد الأول في مسألة جزم الفعل المضارع بـ(لا) النَّاهية[5].

---

(1) هذا الشاهد نسبه ابن مالك وغيره في شرح التسهيل للأعشى، والصحيح أنه للنَّابغة الذبياني؛ للمناسبة التي قيل فيها، فقد قال قصيدته محذرًا بني فزارة من بطش النعمان بهم، وكانوا قد نزلوا أرضًا يحميها.

(2) من البسيط، وهو في ديوانه ص123، والربرب: قطيع البقر الوحشي، والحور: واضحات البياض والسواد، في جمهرة أشعار العرب ص196.

(3) سبق تخريجه في مسألة رقم 47.

(4) ينظر: الكتاب 511/3، شرح التصريح 393/2.

(5) ينظر: شرح التسهيل 63/4، شرح الكافية الشافية 1568/3.

(10/109) (ما) الحرفية وزيادتها للتوكيد:

(ما) «لفظ مشترك يكون حرفًا واسمًا، فأما (ما) الحرفية فعلى ثلاثة أقسام: نافية، ومصدرية، وزائدة»[1]، وشاهِدان من غطفان على زيادة (ما) الحرفية للتوكيد، وهما لعنترة والنَّابغة.

قال عنترة:

يا شاةَ مَا قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمَتْ عَلَيّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ[2]

أراد: يا شاة قنص، و(ما) زائدة، وقد استشهد به السيرافي، وابن يعيش، وابن مالك، وابن هشام، والسيوطي[3].

وقال النَّابغة:

إلا الأوارِيّ لأيا ما أبَيِّنُها والنُّؤْيُ كالحَوْضِ بالمظلومةِ الجَلَدِ[4]

أراد: لأيًا أُبينها، وقد استشهد به المبرد، والفارسي، وغيرهما[5].

ويرى ابن جنّي أنَّ (ما) تكثر زيادتها توكيدًا، ووافقه الزمخشري[6]. كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾[7].

وقد فصَّل المالقي، والمرادي في الحرفية الزائدة، وأوصلاها إلى أربعة أقسام[8]، قال المالقي: «أن تكون زائدة، وأنواعها في هذا الموضع تتشعب، لكن تنحصر في أربعة أقسام: قسم يكون دخولها كخروجها، وقسم يلزم في اللفظ، وقسمَ يَكُفُّ عمل ما تدخل

---

(1) ينظر: الجنى الداني ص 322.

(2) من الكامل، وهو في ديوانه ص 152، ولا خلاف في نسبته، وله رواية أخرى بدل (ما) (من)، كذلك بدلا (قنص) (قنض)، ورد في جمهرة أشعار العرب ص368، شرح القصائد العشر ص 207، الخزانة 132/6.

(3) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 71/1، شرح المفصل 414/2، شرح التسهيل 216/1، شرح الكافية 55/3، المغني 361/1، الطراز في الألغاز للسيوطي ص 79.

(4) سبق تخريجه في مسألة رقم 18.

(5) ينظر: الكتاب 321/2، المقتضب 414/4، الإيضاح ص179، همع الهوامع 255/2، الدرر 159/3. 159/3.

(6) ينظر: الخصائص 284/2، الكشاف 585/1.

(7) سورة النساء، آية: 155.

(8) ينظر: رصف المباني ص 382، الجنى الداني ص332.

معه، وقسم تُوَطِئُ لِدُخُولِ ما تتصل به للدخول على ما لم يكن له دخول عليه»[1]، وقال الهروي: «ويسمي بعض النحويين (ما) الصلة زائدةً ولغوًا، وبعضهم يسميها: توكيدًا للكلام، ولا يسميها صلةً، ولا زائدةً، لئلَّا يظن ظانٌّ أنَّها دخلت لغير معنى ألبتة، وإنَّما يعرف أَنَّ الحرف صلةٌ زائدةٌ في الكلام بأَنَّ حذفه لا يخل بالمعنى...وقال عنترة: يا شاة»[2].

وقال أبو حفص سراج الدين النُّعماني[3] عند قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ ﴾[4]: «دخلت (إن) الشرطيةُ على (ما) الزائدةِ للتوكيد، فأدغمتْ فيها»[5].

ولا نجد في زيادة (ما) للتوكيد اختلافًا ظاهرًا بين العلماء، وجاءت شواهد غطفان موافقة لرأي جمهور النّحاة – والله أعلم.

وقد اختلفت الرواية في البيت، فبدلًا من (ما) وردت (من)، فكان استشهاد الكسائي والكوفيين على زيادة (من)، قال ابن هشام: «فيمن رواه بـ(من) دون (ما)، وهو خلاف المشهور؛ إذ الأكثر رواية: (ما)»[6].

ورد قول النَّابغة شاهدًا في باب الاستثناء[7]، وقد سبق تناولهُ في هذه الرسالة[8].

الرسالة[8].

---

(1) ينظر: رصف المباني ص 382.

(2) الأزهية ص 61.

(3) عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي، أبو حفص، سراج الدين: صاحب التفسير الكبير (اللباب في علوم الكتاب) ت(880هـ) ينظر: كشف الظنون ص 1543، هدية العارفين 794/1.

(4) سورة مريم، آية: 26.

(5) اللباب في علوم الكتاب 50/13.

(6) ينظر: شرح الكافية 55/3، المغني 361/1.

(7) ينظر: الكتاب 321/2.

(8) ينظر مسألة رقم 18.

(11/110) دخول لام الابتداء على (ما) النافية:

سُميت لام الابتداء بهذا الاسم لأنَّها تقع في بداية الكلام، مؤكدةً ما بعدها، مبنيةً على الفتح لا محل لها من الإعراب، وتدخل على المبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿ لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً ﴾[1]، كما تدخل على الفعل المضارع، كقولنا: ليحب المعلم المجتهدين، وبهذا يخلص للحال، وتدخل على الفعل الماضي الجامد عدا (ليس)، نحو قوله تعالى: ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾[2]، ويشذ عند النحاة دخولها على الخبر المنفي، كما في قول النَّابغة:

لما أغفلتُ شُكركَ فاصْطَنِعْنِي ... فَكَيْفَ ومِنْ عَطائِكَ جُلُّ مالي[3]

الشاهد قوله: (لما أغفلتُ)، حيث دخلت لام الابتداء على (ما) النَّافية؛ حملًا لها في اللفظ على (ما) الموصولة.

وأجاز ذلك الكسائي، وابن جني، والمالقي، وابن هشام[4]؛ لأَنَّ فيها حَملًا على (ما) الموصولة الواقعة مبتدأ، وتشبيهًا لها بها، قال ابن جني: «ولم يكن سبيل اللام الموجبة أن تدخل على (ما) النَّافية لولا ما ذكرت لك من الشبه اللَّفظي»[5]، كما يرى المالقي أنَّها للتوكيد ولا يُقاس عليها.

واعتبر بعضهم شاهد النَّابغة شذوذًا[6]، كابن السراج، إذ قال فيه: «ولا تدخل اللام على (ما)؛ لأنَّ اللامَ تحقيقٌ، و(ما) نفيٌ فلا يجتمعان»، ثم قال معلقًا على شاهد النَّابغة: «توهم الذي والصلة»[7].

ويرى الرماني[8] أنَّ اللّام في قول النَّابغة زائدة[1].

---

(1) سورة الحشر، آية: 13.

(2) سورة المائدة، آية: 62.

(3) من الوافر، وهو في ديوانه ص 61، وورد الشاهد في بعض الروايات بلفظ: (لما أخلفت) و(فانتصحني) و(وكيف)، ورد في الخزانة 330/10.

(4) ينظر: سر صناعة الإعراب 377/1، رصف المباني ص317، المغني 785/2.

(5) سر صناعة الإعراب 377/1.

(6) ينظر: الأصول 435/1، ورصف المباني ص 317، والمغني 785/2، وتذكرة النحاة ص625.

(7) ينظر: الأصول 435/1

(8) هو أبو الحسن علي بن عيسى المعروف بالرماني، أخذ النحو عن أبي بكر بن السراج، وله كتاب في

وظاهر كلام أبي حيَّانَ أَنَّ دخول اللام على (ما) ضرورة شعرية[2].

التفسير، والممدود الأكبر، والممدود الأصغر، وشرح كتاب سيبويه، ومعاني الحروف ت(384هـ)، ينظر: نزهة الألباء ص233،234، معجم الأدباء 4/1826،1827.

(1) ينظر: منازل الحروف ص51.

(2) ينظر: تذكرة النحاة ص625.

(12/111)بقاء اللام في جملة جواب القسم للدلالة على حذف جملة القسم:

حينما تُحذف جملة جوابِ القسم فإنَّها تبقى اللام للدلالة عليها، كما في قول النَّابغة:

لَقَد قُلتُ لِلنُعمانِ يَومَ لَقيتُهُ يُريدُ بَني حُنّ بِبُرقَةِ صادِرِ[1]

انفرد المالقي بالاستشهاد بهذا البيت، في مسألة جواز حذف جملة القسم، وبقاء جملة الجواب مقترنة باللّام؛ لتدل عليها[2].

وقد يُحذف حرف القسم، وفعله، وتبقى اللام مع جوابه؛ للدلالة عليهما، وهذا وارد في العربية، من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينٍ ﴾[3]، وقد علّق على هذه المسألة ابن هشام بقوله: «كثير جدًا، وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم، وحيث قيل: (لأفْعَلن، أو لقد فَعَل، أو لئن فَعَل)، ولم يتقدم جملة قسم، فثمّ جملة قسم مقدّرة، نحوَ: ﴿ لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا ﴾[4] »[5]، وقال المالقي – أيضًا – معلِّلًا دخول اللام: «ليُتَلَقّى بها مبالغة في التوكيد»[6].

---

(1) من الطويل، وهو في ديوانه ص 79، وروي بـ (ثغرة) بدل (برقة)،وبرقة: أرض غليظة اختلطت فيها الحجارة والرمال، وصادر: اسم موضع ، وورد في رصف المباني ص313.

(2) ينظر: رصف المباني ص313.

(3) سورة ص، آية: 88.

(4) سورة النمل، آية: 21.

(5) المغني 742/2.

(6) رصف المباني ص 313.

(13/112) زيادة (لا):

يرى قطرب[1] أنَّ العرب تزيد في كلامها (لا) توكيدًا، كما يدخلون في كلامهم (ما)[2]، نحو قوله تعالى: ﴿ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾[3]، ومن مواضع زيادة (لا) للتوكيد في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾[4]، والمعنى: ما منعك أن تسجد – والله أعلم–، قال الشماخ:

أَعَائِشَ مَا لأَهْلِكِ لاَ أَرَاهُمْ يُضِيعُونَ الهِجَانَ مَعَ المضِيعِ[5]

قال أبو عبيدة[6]: «يريد: أراهم يضيعون السّوام، و(لا) الزائدة إنما هي لغة»[7]، وقد استشهد به أبو عبيدة، والهروي، على هذه المسألة[8].

وقال أبو عبيدة في قوله عز وجل: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[9]، (لا) من حروف الزوائد لتتميم الكلام[10]، وبعد تتبع مواضع زيادة (لا) عند المالقي وجدت أنَّه يرى أنَّ زيادتها في بيت الشماخ شاذة يوقفُ فيها على السماع[11]، وقد غَـلَّط ابن فارس أبا عبيدة في فهمه للبيت بقوله: «وأما قوله في شعر الشمّاخ: إنَّ (لا)

---

(1) هو أبو علي مُحَمَّد بن المستنير، كان يأتي سيبويه بالأسحار فقال له: (إنما أنت قطرب ليل)، مولى: سلم بن زياد، أخذ النحو عن سيبويه، له كتاب في القرآن حسن جم الفوائد، وكتاب جماهير الكلام ت 206هـ، ينظر: تاريخ العلماء النحويين ص82، تاريخ بغداد 480/4.

(2) ينظر: الصاحبي ص 170.

(3) سورة البقرة، آية: 88.

(4) سورة الأعراف، آية: 12.

(5) من الوافر، وهو في ديوانه ص219، وفي رواية: (ما أراهم)، وورد في المعاني الكبير 429/1، مفردات ألفاظ ألفاظ القرآن الكريم للأصفهاني ص 12، أمالي القالي 106/1، الأمالي الشجرية 309/2 .

(6) هو معمر بن المثنى أبو عبيدة البصري، له كتاب غريب القرآن ومجاز القرآن، وكتاب غريب الحديث و كتاب كتاب فضائل الفرس والحدود ت(208هـ) ينظر: معجم الأدباء 2708/6، إنباه الرواة 285/3.

(7) ينظر: الصاحبي ص170.

(8) ينظر: الصاحبي ص170، الأزهية ص111.

(9) سورة الفاتحة، آية: 7.

(10) ينظر: الصاحبي ص 171،172، الأزهية ص111.

(11) ينظر: رصف المباني ص345.

زائدة في قوله: ما لأهلك لا أراهم، فغلطٌ من أبي عبيدة؛ لأنَّه ظنّ أنَّه أَنكر عليهم فساد المال، وليسَ الأمر كما ظنّ، وذلك أنَّ (الشمّاخ) احتجّ على امرأته بصنيع أهلها أنَّهم لا يُضيعون المالَ. وذلك أنَّ امرأة الشمّاخ، وهي عائشة قالت للشمّاخ: لِمَ تشدّد على نفسك في العيش حتى تلزَم الإبلَ وتعزبَ فيها؟ فهوّن عليك. فردّ على امرأته فقال: ما لي أرى أهلك يتعهدون أموالهم، ولا يضيعونها، بل يصلحونها، وأنت تأمرينني بإضاعة المال؟»[1].

وهذا ما يظهر.

وقد استشهد بهذا الشاهد في مسألة الترخيم وسبقت دراستها[2].

(1) ينظر: الصاحبي ص 171،172.

(2) ينظر مسألة رقم 42.

(14/113) مجيء (لا) للدعاء:

تأتي (لا) النَّاهية للدعاء، نحو قوله تبارك وتعالى: ﴿ **رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ** ﴾[1]، سميت بالدعائية لأنَّها من الأدنى إلى الأعلى، ومنه قول النَّابغة:

لا يُبْعِدِ اللهُ جيرانًا تركتُهُمُ ... مِثْلَ المَصَابِيحِ تَجْلُو لَيْلَةَ الظُّلَمِ[2]

وقوله أيضًا:

فَلا يَبْعُدَنْ إنَّ المَنِيَّةَ مَنْهَلٌ ... وَكُلُّ امْرِئٍ يومًا به الحَال زَائِلُ[3]

وتدخل (لا) الدعائية على الفعل المضارع، فتكون للاستقبال، وجزم الفعل، وهو من أشهر أحكامها، وتحال في بعض كتب النحو على إعراب الفعل المضارع[4].

ولا أعرف نحويًا استشهد بهما غير المالقي في كتابه[5].

---

(1) سورة البقرة، آية: 286.

(2) من البسيط، وهو في ديوانه ص75، يمدح النابغة الغساسنة حينما ارتحل من عندهم، وفي رواية: (تجلو طخية الظلم)، وورد في التذكرة الحمدونية 133/8، مجاني الأدب 187/4.

(3) من الطويل، للنَّابغة، وهو في ديوانه ص 155، ومعنى البيت: أي أن كل إنسان مهما طال به العمر، فإن الموت آتيه آجلًا أم عاجلًا، وورد في رصف المباني ص340.

(4) ينظر: شرح التسهيل 62/4، شرح الكافية الشافية 1562/3، أوضح المسالك 179/4، اللمحة 858/2، توضيح المقاصد 1265/3، شرح التصريح 393/3.

(5) ينظر: رصف المباني ص340.

(15/114) (لا) النافية:

استشهد النّحاة على مجيء (لا) النّافية بقول النّابغة:

لَا مرْحَبًا بغد وَلَا أَهلًا بهِ إِن كانَ تفريقُ الأحبةِ فِي غدِ[1]

وقوله –أيضًا–:

بعدَ ابنِ عَاتكة الثَّاوي على أبَوى أمسى بِبَلْدَةٍ لا عمٍ ولا خالِ[2]

الشاهد قوله: (لا مرحبًا ولا أهلًا)، (لا) نافية غير عاملة في اللفظ، وهنا أراد به إنشاء دعاء، وبه احتج الثعلبي، والقرطبي، وابن طاهر، والسيوطي[3].

وفي قوله: (لا عم ولا خال)، (لا) نافية غير عاملة في اللفظ، أُريد بها معنى النَّفي.

ومثله قول الشماخ:

إِذَا مَا أَدْلَجَتْ وَصَفَتْ يَدَاهَا لَهَا الْإِدْلَاجَ لَيْلَةَ لَا هُجُوعَ[4]

وبالشاهدين الأخيرين احتج الواحدي، والسيوطي[5] على (لا) الزائدة التي يُراد بها النَّفي، ولا تعمل في اللفظ.

وورد قول النَّابغة الأول في شرح التسهيل مع ما قبله[6] في باب الفاعل[7].

---

(1) من الكامل، وهو في ديوانه ص 105، وورد في الصناعتين ص 446، خزانة الأدب 203/7.

(2) من البسيط، وهو في ديوانه ص 151، وورد في بعض الروايات (حنت قلوصي حين لا حين محن) وبهذه الرواية نسب في بعض الكتب للعجاج وليس في ديوانه، وفي ديوان النَّابغة: (أضحى) بدل (أمسى)، أبوى: اسم مكان، وورد الشاهد في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ص 373، سمط اللآلي 187/1، الخزانة 50،49/4.

(3) ينظر: الكشف والبيان 214/7، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 223/15، التحرير والتنوير 289/23، الأشباه والنظائر تحقيق: مُحَمَّد عبد القادر الفاضلي 236/1.

(4) من الوافر، وهو في ديوانه ص 226، الإدلاج: السير في الليل، لا هجوع: لا نوم، وورد في الخزانة 50/4.

(5) ينظر: البسيط 554/1، 555، الأشباه والنظائر تحقيق: مُحَمَّد عبد القادر الفاضلي 236/1.

(6) المقصود بالبيت الذي قبله قول النَّابغة: (زعم الغداف بأنّ رحلتنا غدًا ... وبذاك خبّرنا الغراب الأسود)، خُرّج في مسألة رقم 6.

(7) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 108/2، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 1583/4.

(16/115) اللام في (لعل) زائدة أم أصلية؟:

اختلف النحويون في لام (لعل) الأولى، هل هي أصلية أم زائدة، ومن شواهد مجيء لام (لعلَّ) قول عُرْوَةُ بن الوَرْدِ:

دعيني أَطُوف فِي الْبِلَاد لعَلنِي أُفِيدُ غنىً فِيهِ لذِي الْحَقِّ محملُ[1]

فالشاهد قوله: (لَعَلني)، حيث اتصلت اللام بـ(لعل) على الأصل، ومثله قول العرب: «لعلَّني مضلَّلٌ كعامر»[2].

ذهب الكوفيون إلى أن اللام الأولى في (لعل) أصلية، محتجين بعدد من الحُجَج:

أولها: أنَّ (لعل) حرف، وحرف الحرف أصلي، وأما حروف الزيادةِ المجموعةِ في قولنا: سألتمونيها، فإنَّها تختص بالأسماء والأفعال، أما الحروف فلا يدخلها شيء من حروف الزيادة.

ومنها: أنَّ اللام خاصة من بين حروف الزيادة العشرة لا يزاد إلا نادرًا، في نحو: زيدل، وعبدل، فكيف يحكم بزيادته في (لعل)؟ .

ومنها: الحذف في الأسماء والأفعال، لا في الحروف[3].

وتكمن الحجة في أنَّ كثيرًا من العرب نطقها باللام، وباللام جَاء التنزيل الكريم، من هذا قوله تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ ﴾[4]، وقوله عز من قائل: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ ﴾[5] ومن الشعر قول عروة.

وهذا الرأي هو رأي سيبويه[6]، وجمهور الكوفيين[7]، ووافقهم عليه أبو البركات

---

(1) من الطويل، وهو في ديوانه ص62، وورد الشاهد في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص821، وشرح الحماسة للتبريزي 96/3، الإنصاف 127/1.

(2) ينظر: أمثال العرب للضبي ص26، مجمع الأمثال 197/2، الأمثال للهاشمي ص217.

(3) ينظر: الإنصاف 1/ 127،218، والتبيين ص359، ائتلاف النصرة ص173

(4) سورة هود، آية: 12.

(5) سورة الكهف، آية: 6.

(6) ينظر: الكتاب 332/3.

(7) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 573/4.

الأنباري [1]، والزُبَيدِي[2]، وابن بابشاذ[3].

وأما البصريون فيرون أنَّها زائدة، واحتجوا بالدليل النَّقلي والعقلي، فالأول: هو سماعها عن كثير من قبائل العرب عارية من اللام الأولى، ومن هذا قول نافع بن سعد الطائي[4]:

ولَسْتُ بلَوَّامٍ على الأمْرِ بعْدَما يفوتُ ولكنْ عَلَّ أنْ أتَقَدَّما[5]

وبقول الشاعر:

لك الخير عَلِّلْنَا بها، عَلَّ سَاعَةً تمر، وسهواءً مِنَ اللّيلِ يَذْهَبُ[6]

وقول الآخر:

عَلَّ صُروفَ الدهرِ أو دُولاتِها
تُديلنا اللمَّةَ من لَمّاتِهـــــا[7]

وقول الآخر:

ولا تُهِينَ الفَقِيرَ؛ عَلَّكَ أَنْ تركع يومًا والدهر قد رَفَعَــهْ [8]

والثاني وهو العقلي فعلى دليلين:

القياس على زيادة اللام والكاف في (لكن)، فبما أنَّه زيد حرفان في (لكن) فزيادة حرف واحد في (لعل) أولى.

---

(1) ينظر: الإنصاف 224/1.

(2) ينظر: ائتلاف النصرة ص173.

(3) ينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ، تحقيق: حسين علي السعدي ص 150، 151.

(4) لم أقف على ترجمته.

(5) من الطويل، ورد في الحماسة587/1، شرح الحماسة للمرزوقي 1162/3، الإنصاف 219/1، شرح المفصل 87/8، لسان العرب مادة(لعل) 607/11.

(6) من الطويل، للعجير السلولي، والسهواء: ساعة من الليل، ورد في الإنصاف:220/1).

(7) من الرجز، لا يعرف قائله، ودولاتها: جمع دولة، وهو الشيء الذي يتداول، تديلنا: من أدال بمعنى نصر، واللمة: الشدة، ورد في معاني القرآن للفراء235،9/3، والخصائص 316/1، والإنصاف 220/1، شرح أبيات المغني 384/3.

(8) من المنسرح، للأضبط بن قريع، ورد في أمالي القالي 108/1، الإنصاف 221/1، خزانة الأدب 450/11.

كذلك شَبَهُ (لعلَّ) بالفعل هو الذي أدى إلى عملها، ولو كانت اللام أصلية لخالفت الأفعال الثلاثية والرباعية، وبهذا لن يكون لـ(لعلَّ) عمل؛ لمخالفتها أوزان الفعل الثلاثي والرباعي، فوجب عند إذن الحكم بزيادتها؛ لتكون كأخواتها.

وهذا الرأي هو رأي المبرد، وجمهور البصريين[1]، وقد رَجَّحَ أَبُو البركات الأنباري رأي الكوفيين مُوردًا حجج البصريين وهي:

ورود شواهد من الشعر عن العرب بغير اللام في (لعلّ)؛ لكثرة الاستعمال.

أنَّ القول بزيادة اللام والكاف في (لكن) فاسد؛ لأنَّه ليس في مذهب الكوفيين زيادة في الحروف.

وردَّ قول البصريين بعمل الحروف لشبهها بالفعل شبهًا لفظيًا، بأنَّ هذا الأمر لا يُسلَّم به؛ لأنَّ الشبه لا يكون في اللفظ فقط، فهو معنويٌ أيضًا؛ فـ(إنَّ) بمعنى: أَكدّ، و(كأنَّ) بمعنى: شبه، و(ليت) بمعنى: تمنى، و(لعلَّ) بمعنى: ترجى.

والَّذي يظهر في هذه المسألة أنَّه اختلاف لغات لا غير، فالنطق بـ(لعلَّ) أو (علَّ) تابع لما اعتادت على نطقه قبائل العرب، وقد ذكر النحويون في (لعلَّ) اثنتي عشرة لغة[2]، ومعلوم أنَّ لغات العرب كلَّها صحيحة، لكنها تتفاوت في الفصاحة، والذي يظهر أن حذف اللام الأولى في (لعلَّ) لغة لأهل طيء؛ لورودها عنهم كما مرّ في شاهد نافع بن سعد الطائي، وكذلك قول رجل من طيء[3]:

إذا قلت علَّ القلب يسلو قُيّضت هواجس لا تنفك تغريه بالوجد[4]

وقد نقل الشيخ بدر الدين المرادي كلامًا عن الفراء، في (باب اسم الإشارة) يصلح أن يكون قياسًا على هذه المسألة: «روى الفراء: أنَّ الحجازيين ليس من لغتهم استعمال

---

(1) ينظر: المقتضب 73/3.

(2) ينظر: شرح المقدمة الكافية 977/3، وشرح الرضي 361/2، الجنى الداني 582، شرح الأشموني 408/1 408/1

(3) ينظر: رسالة بعنوان: الشواهد النحوية والتصريفية في شعر طيء جمعًا ودراسة، لسليمان بن علي بن ناحي البشري ص 98.

(4) من الطويل، ورد منسوبًا لرجل من طيء في شرح التسهيل 57/1، وورد البيت في المقاصد النحوية 252/1، الدرر 170/1.

الكاف بلا لام، وأنَّ التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، وأن بني تميم يقولون: ذاك وتيك، حيث الحجازيين يقولون: ذلك وتلك»[1]، وعلى هذا يتضح أنَّهما لغتان لاسم الإشارة، وكلاهما صحيحتان، مثلها مثل: «علّ، ولعلّ»، والواضح أنَّ نطقها باللام هي اللغة الفصحى؛ لورودها في القرآن الكريم بثبوت اللام، لا غير، كما سبق؛ وعلى هذا، فالأقرب أصالة اللام في لعل.

وكونها تُنطَق في بعض اللغات بدون اللام فهذا لا يُسوغ القول بزيادتها، ولاسيما إذا عُلم أنَّ العرب يميلون إلى الاختصار في الكلام، وهو كثير في لغة الناس.

وقد ورد هذا الشاهد في مسالة أخرى، وهي: اتصال نون الوقاية بـ(لعل) على سبيل القلة والنُّدرة[2].

---

(1) ينظر: توضيح المقاصد 410/1.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل 110/1.

(17/116)عطفُ اسم على فعل بالواو:

الواو العاطفة أم الباب، والأصل فيها إن عَطَفَتْ مفردًا على مفردٍ أن تُشَرِّكَ بينهما في اللفظ والمعنى، فيتبَع الثاني الأول من الاسمية والفعلية، ومن الرفع والنَّصب والجر والجزم، كما يتبعه في نفيه وإثباته، لكن إن عطفتْ اسمًا على فعل كما في قول النَّابغة:

فألفَيْتُهُ دَهْرًا يبيرُ عَدُوَّهُ وَمُجْرٍ عطاءً يستحق المعابِرا[1]

«فعلى أن تصرف الفعل إلى الاسم، أو الاسم إلى الفعل في المعنى، فكأنَّهُ قال في البيت: فألفيتُهُ يومًا مُبيرَ عدوِّه؛ لأنَّ مفعول (ألفيت) أصله أن يكونَ مفردًا،...لأنَّ المعطوف على الحال حالٌ مثلهُ، فحقهُ أن يكونَ اسمًا»[2].

ومنه قوله تعالى:﴿ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّۖ ﴾[3]

ومثله قول الشاعر:

بَاتَ يَعيشها بِعَضبٍ بَاتر
يَقْصِدُ في أسوُقِهَا وجَائِر[4]

وقد أورد الفراء، والزجَّاج هذا الشاهد في تفسيرهما لقوله تعالى:﴿ وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلۡمَهۡدِ وَكَهۡلٗا ﴾[5]، على أنَّ الجملة الفعلية (يُكلم) معطوفة على (وجيهًا)[6].

قَالَ الزّجاج: «وَجَائِز أن يعطف يفعل على فاعل، لمضارعة يفعل فَاعِلا»[7]، وقال

---

(1) من الطويل، وهو في ديوانه ص 48، ورد في الديوان (يستخف) بدل (يستحق)، معنى ألفيته: أي وجدته، يبير: أي يزيل، المعابر: السفن، وورد الشاهد في رصف المباني ص 474، المقاصد النحوية 176/4.

(2) ينظر: رصف المباني ص 474.

(3) سورة الأنعام ، آية: 95.

(4) من الرجز، بلا نسبة، وفي رواية: (بت أعشيها) و(أسواقها)، يعشيها: أي يطعمها العشاء، العضب: السيف، الباتر: القاطع، وورد الشاهد في شرح الكافية الشافية 1238/3،1272، شرح الأشموني 403/2، الخزانة 140/5-143.

(5) سورة آل عمران، آية:46.

(6) ينظر: معاني القرآن للفراء 213/1.

(7) معاني القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج 412/1.

البغدادي في قول الشاعر: «يفعل فَاعِلًا، أَي: قَاصد فِي أسوقها وجائر»[1].

وبالشاهد احتجَّ المالقي، وابن عقيل، وغيرهما[2]على هذه المسألة، والذي يظهر جوازه؛ لتأويله – والله أعلم.

(1) الخزانة 140/5.

(2) ينظر: رصف المباني ص474، شرح ابن عقيل 224/2، المقاصد النحوية 176/4.

الباب الثاني:
الدراسة المنهجية.

الباب الثاني: الدراسة المنهجية، ويتضمن ثلاثة فصول:

الفصل الأول: مصادر شواهد النّحو من شعر غَطفان، ويشمل ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الدواوين الشعرية.

المبحث الثاني: المجامع الشعرية.

المبحث الثالث: كتب اللغة والنحو.

الفصل الثاني: موقف النحويين من شواهد غطفان، ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: موقف البصريين.

المبحث الثاني: موقف الكوفيين.

المبحث الثالث: موقف المتأخرين.

الفصل الثالث: شواهد غطفان وأصول الاحتجاج في النحو، تضمن أربعة مباحث:

المبحث الأول: شواهد غطفان والسماع.

المبحث الثاني: شواهد غطفان والقياس .

المبحث الثالث: شواهد غطفان والإجماع.

المبحث الرابع: شواهد غطفان وأدلة النحو الأخرى.

الفصل الرابع: التقويم، تضمن أربعة مباحث:

المبحث الأول: مدى اهتمام النحويين بشعر غطفان.

المبحث الثاني: مدى موافقة شعر غطفان للقواعد النحوية.

المبحث الثالث: خصائص لغة غطفان.

المبحث الرابع: الأحكام النحوية التي انفردت شواهد غطفان بإثباتها.

الفصل الأول: مصادر شواهد النّحو من شعر غَطفان، ويشمل ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الدواوين الشعرية.

المبحث الثاني: المجامع الشعرية.

المبحث الثالث: كتب اللغة والنحو.

المبحث الأول: الدواوين الشعرية:

للشعر لغته الخاصة، إلا أنَّ من ينظر في كتب النحو يرى أنَّ الإكثار من الاحتجاج بالشعر ظاهرة واضحة بل وأُلِّفَتْ كتب خاصة في شواهد الشعر النحوية وشرحها، كشرح أبيات سيبويه للنَّحاس وشواهد المغني للسيوطي، والخزانة للبغدادي وغيرها كثير، فهو من أهم مصادر الاحتجاج عند النحويين، بل إنَّه أحيانًا إذا قيل: الشاهد نذهب إلى الشعر؛ لذا اجتهد أوائل اللغويين والنَّحويين في رواية الشعر وتدوينه وكتابة الدواوين الشعرية؛ فالشعر ديوان العرب وحرصوا على الأخذ من أفواه العرب، لاسيما أهل الكوفة الّذين اشتغلوا برواية الأشعار والأخبار مبكرًا قبل اشتغالهم بالنحو فحفظوا لنا تراثًا ضخمًا من الشعر.

وظهر التدوين مبكرًا في صدر الإسلام، وكان النَّاس حديثي عهدٍ بالجاهلية، فمن حين أمر الرسول -ﷺ- كتَّاب الوحي بكتابة القرآن الكريم، ابتدأ التدوين عند العرب، وكانت مسيرة نهضة علمية للعرب، نقلتهم من الأميَّة والجاهلية إلى خير أمةٍ أخرجت للنَّاس، ومن أشهر من اشتغل بجمع الشعر الجاهلي، أبو عمرو بن العلاء، فقد كان عالمًا بكلام العرب، ولغاتها، وغريبها، وكان مشهورًا في علم القراءة، والحديث، والعربية، وقد أخذ الشعر عن أعرابٍ أدركوا الجاهلية[1]. وقد أثنى عليه الجاحظ، وذكر أنَّه أعلم النَّاس بأمور العرب، مع أمانته وصدق لسانه، وكانت كتبه تملأ بيته عن أخبار فصحاء العرب، وقد صاحبه الأصمعي عشر حِجج، ما احتجَّ ببيت إسلامي قط!، رُوي عنه قوله: «لقد كثر هذا المحدث وحسن، حتى لقد هممت أن آمر فتياننا بروايته»، يعني: شعر جرير، والفرزدق[2].

ولا غرو في ذلك، فإنَّ للشعر الفصيح المأخوذ من أقحاح العرب جلالة ومكانة؛ وذلك لعظيم خطره عندهم، فهناك من رُفِع بمديح الشعر، وهناك من وضُع بهجائه، فضلًا عمَّا أودعته العرب فيه من الأخبار، وصحيح الأنساب، والحكم، والعلوم في

---

(1) ينظر: البيان والتبيين 303/1.

(2) ينظر: المرجع السابق 303/1،304 .

الخيل، والنِّجوم، وغيرها[1]؛ ولأنَّ للشعر عند العرب قدرًا فاق الكلام المنثور، فقد كثر الاحتجاج به؛ لما حظي من العناية يقول عبد الكريم القيرواني: «لما رأت العرب المنثور يند عليهم، ويتفلت من أيديهم، ولم يكن لهم كتاب يتضمن أفعالهم تدبروا الأوزان والأعاريض، فأخرجوا الكلام أحسن مخرج بأساليب الغناء، فجاءهم مستويًا، ورأوه باقيًا على مر الأيام، فألفوا ذلك وسموه شعرًا. والشعر عندهم الفطنة. ومعنى قولهم: ليت شعري أي: ليت فطنتي. والشعر أبلغ البيانين، وأطول اللسانين، وأدب العرب المأثور، وديوان علمها المشهور»[2].

وكان لحاجة علماء المسلمين خاصة من مفسري القرآن الكريم لهذا الشعر في الاستعانة على فهم بعض ألفاظ كتاب الله تعالى أثرًا بالغًا في جمع الشعر وتدوينه، فالقرآن ساعد على جمعه مبكرًا؛ لأنَّ العلماء اضطروا إلى الاستعانة به، في فهم بعض ألفاظ العرب؛ لتفسير القرآن، وفهمه، وضبط قواعد اللغة العربية، وتيسير تعلمها لغير النَّاطقين بها، وحفظها من اللحن[3].

ولا أدلَّ على النَّهضة التعليمية التأليفية المبكرة من قول عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– في خلافته: «أيها النَّاس، إنَّه قد بلغني أنَّه ظهرت في أيديكم كتب، فأحبّها إلى الله أعدلها وأقومها، فلا يبقين أحدٌ عنده كتاب إلا أتاني به، فأرى فيه رأيي»[4].

وكان أبو مسحل عبدالرحمن بن حريش يروي عن علي بن المبارك أربعين ألف بيت شاهدٍ في النحو[5]، وكان أبو البركات الأنباري يحفظ ثلاثمئة ألف بيت شاهدٍ في القرآن[6].

والباحث في الشواهد الشعرية لا غنى له عن دواوين شعرائها؛ لأنَّ في الديوان توضيحًا لمناسبات القصائد، وبيان لمعاني أبياتها، وهو سجلٌّ لشعر شعرائها، ومصدرٌ مهمٌ

---

(1) ينظر: الشعر والشعراء ص 11.
(2) الممتع في صنعة الشعر ص19.
(3) ينظر: المفصل في تاريخ العرب 301/16.
(4) المفصل في تاريخ العرب 326/15.
(5) ينظر: تاريخ العلماء النحويين، للتنوخي ص 186.
(6) ينظر: طبقات الحنابلة 70/2.

لأيام القبيلة وحوادثها، وعليه فإنَّ الباحث في الشواهد يسهل عليه من خلالها بيان المعنى الذي هو أساس الإعراب.

ومن خلالها يكون توثيق نسبة شواهد المسائل النحوية.

فقد حظيت هذه الدواوين الشعرية بعناية شديدة، حيث حرص مدونوها على توثيق نسبتها لأصحابها، من رواةٍ حفاظ، ثقات، وعلى سلامة المروي فيها، ويدلنا على ذلك ما ذكره صاحب كتاب التوضيح والبيان عن شعر نابغة ذبيان بعد ذكره لقصائد النَّابغة متواترة الرواية، عن الطوسي، عن شيوخه: «ويليه الشعر المنحول إليه ولم يثبت برواية ثقات»[1].

وكقول السكري في كتابه حينما تناول قول الحطيئة:

أذئب القفر أم ذئب أنيس أغال البكر أم حدث الليالي

ثلاثة أنفس وثلاث ذود لقد جار الزمـــان على عيالي[2]

«وقيل: إنَّ هذين البيتين لغيره»[3].

كما أَنَّ بعض شُرَّاح الشواهد يذكر احتجاجاته في النِّسبة ثم يرجح، كقول شارح ديوان الشماخ في أحد الأبيات المنسوبة للشماخ بعد ذكره الأدلة: «وعلى هذا فالأرجح أنّ الأبيات ليست للشماخ»[4]، وبالمقابل قال في شاهدين: «فالراجح لدينا بناء على هذا أنَّهما للشماخ»[5]، فكل هذه الأقوال تدل على العناية التي أولاها مدونو الدواوين للتثبتْ من رواتها، أما أصحابها فهم حجة؛ لأنَّهم أصحاب اللغة ولم يُنقل إلا عن الفصحاء في الغالب الأعم.

كذلك في بعض الدواوين الشعرية يشار إلى أنَّ البيت من الشواهد النحوية، قال السكري في قول الحطيئة:

---

(1) التوضيح والبيان في شعر نابغة ذبيان ص94.

(2) سبق تخريجه في مسألة رقم 5.

(3) ديوان الحطيئة بشرح السكري ص120.

(4) ينظر: ديوان الشماخ لصلاح الدين الهادي ص438.

(5) ينظر: المصدر السابق ص428.

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

«وهذا البيت من شواهد النحو، والشاهد فيه (فَعَالِ) في سبِّ المؤنث غير المنادى، وذلك قليل»[1].

ويتبين من الديوان اختلاف الروايات في الشاهد الواحد، كما في قول الحطيئة:

أَلم أَكُ جارَكُمْ ويَكونَ بيني وبينَكُم المَوَدّةُ والإخـــــاءُ

وذُكر في الديوان مع هذه الرواية رواية أخرى، وهي: «ألم أكُ محرمًا...»[2]، وغيرها كثير. واختلاف الروايات في الشاهد الشعري من روافد الغنى اللغوي، ذلك أنَّ العرب يُنشد بعضهم شعر بعض، وكل يتكلَّم على سجيته التي فُطر عليها.

وشعراء هذه القبيلة كثيرون؛ إذ ذكر الدكتور إبراهيم النعانعة في كتابه: شعر غطفان في الجاهلية وصدر الإسلام ما يُقارب المائة شاعرٍ من غير المجاهيل[3]، إلا أنَّ الدواوين المطبوعة –حسب علمي– لكل شاعر لم تتجاوز تسعة شعراء وهم: النَّابغة الذبياني، وعنترة بن شداد، والحطيئة، وعروة بن الورد، والحادرة الذبياني، والشماخ بن ضرار، ومزرد ابن ضرار، وقيس بن زهير. إلا أنَّه قد جُمعت أشعار بعض شعرائهم إلكترونيًا على الشبكة كالحارث بن ظالم[4].

(1) ينظر: ديوان الحطيئة بشرح السكري ص120.

(2) ينظر: المصدر السابق ص26.

(3) ينظر: شعرس غطفان في الجاهلية وصدر الإسلام ص263.

(4) ينظر: موقع konouz.com.

المبحث الثاني: المجامع الشعرية:

تُعد المجموعات الشعرية أقرب إلى الباحثين عمومًا من ديوان الشاعر؛ وذلك لما تحتويه من أشعار كثيرة لعدد من الشعراء؛ لأنَّ مجال المجموعات الشعرية أوسع من مجال ديوان الشاعر؛ لتنوع الموضوعات، وتعدد الشعراء، فهي تعطي خلفية أكبر لقارئها عن الصورة الاجتماعية السائدة فيها.

كذلك كان لهذه المجامع الشعرية أهمية أكبر؛ لارتباطها بحركة نشأة رواية الشعر، وجمعه، وتدوينه في القرن الأول الهجري، وقد سبق في المبحث السابق الكلام عن جمع الشعر، وتدوينه، وحرص العلماء على الأخذ عن رواة ثقات، حفاظ.

وبالنسبة لهذه الدراسة اتضح أنَّ المجموعات الشعرية من المصادر المهمة لشعر غطفان، خاصةً لأولئك الشعراء الذين لم يتيسر جمع أشعارهم في دواوين شعرية، أمثال: زبان بن سيار، وبشامة بن الغدير، ومساور بن هند العبسي، وغيرهم من شعراء غطفان، فهذه الكتب تقوم مقام الديوان بالنسبة للباحث.

وتختلف هذه المجامع من ناحية الغرض الذي وضعت له، فهناك مجموعات اهتمت بالأشعار المطولة كالمعلقات، وبعضها يكتفي باختيار الأبيات المستحسنة المشهورة، ومنها ما اكتفى بالشعر الجاهلي لم يتعداه إلى غيره، ومنها ما زاوج بين الشعر الجاهلي والإسلامي.

ولعل من أهم المجامع الشعرية: «المعلقات»، كشرح المعلقات العشر للتبريزي والزوزني، وابن الأنباري، وشروح الشواهد كشرح شواهد سيبويه، والاختيارات كـ«المفضليات»، من اختيار المفضل الضبيّ، و«الأصمعيات»، من اختيار الأصمعي، و«جمهرة أشعار العرب»، لأبي زيد القرشي، و«مختارات شعراء العرب» لابن الشجري، كذلك دواوين الحماسة كحماسة أبي تمام، والبحتري، والحماسة البصرية، والشجرية، والمغربية، وغيرها، كذلك كتب الأدب العامة، كعيون الأخبار لابن قتيبة، والكامل في اللغة والأدب للمبرد، والعقد الفريد لابن عبد ربه، والأغاني للأصفهاني، وخزانة الأدب

للبغدادي، والمعاني الكبير لابن قتيبة، وسمط اللآلي للبكري، وأمالي القالي، والزجاجي، والمرتضى، وغيرها، وقد ضمت هذه المجامع عددًا من الأبيات لكل شاعر: ممن لهم دواوين كالنَّابغة، أو الحطيئة، وغيرهم كشريح العبسي، وبشامة بن الغدير، وغيرهم كثير ممن لم تجمع أشعارهم في دواوين مستقلة.

المبحث الثالث: كتب اللغة والنحو:

لا تقلّ كتب اللغة والنحو في أهميتها لجمع شعر العرب عن الدواوين، والمجامع الشعرية؛ لأنَّ القوم خافوا على سلامة اللغة بعد اختلاطهم بالأعاجم، وظهور اللحن على الألسنة، وتنبهوا أن الأمر آيل إلى فساد اللغة، ففي فسادها فساد لفهم الأحكام المستنبطة من الكتاب، والسنَّة، فهبَّ المخلصون إلى استنباط القواعد، والاحتجاج بكلام عرب الجاهلية، وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري[1]، وصنَّفوا الشعراء إلى أربع طبقات:

الطبقة الأولى: الجاهليون.

الطبقة الثانية المخضرمون بين الجاهلية والإسلام.

الطبقة الثالثة: الإسلاميون الَّذين لم يدركوا من الجاهلية شيئًا.

الطبقة الرابعة: (المولدون)، وهم المحدثون وأولهم بشار بن برد.

ولم يأخذوا حُجَّة على الأحكام المستنبطة إلا من الصنفين الأولين، أما الصنف الثالث فاختلفوا فيه، وذهب عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب إلى جواز الاستشهاد منها[2].

وعلى هذا كان لكتب اللغة والنحو الأثر البارز في جمع أشعار العرب الفصحاء، فـ«هناك رجال غلبت عليهم رواية الشعر، فاشتهروا بها، مثل: حماد الراوية، وخلف الأحمر. غير أنَّ هناك رجالًا، اشتغلوا بالعربية، والنَّحو، لا يقل جهدهم في جمع الشعر الجاهلي عن جهد رواة الشعر، منهم من جمعه لتفسير كلام الله، ومنهم من حفظه للاستشهاد به في ضبط اللغة، وقواعد النحو، حتى لنجد في كتب اللغة، والمعاجم، وشواهد النحو أبيات شعر وقطعًا لشعراء جاهليين فاتَ خبرها عن رواة الشعر، ولهذا فنحن لا نستطيع فصل عمل هؤلاء عن عمل رواة الشعر، وعدم الإشارة إليهم في أثناء

---

(1) ينظر: من تاريخ النحو العربي ص19

(2) ينظر: خزانة الأدب 20/1

حديثنا عن العلماء الذين كان لهم فضل جمع الشعر الجاهلي»[1]، فقد كان الشعر عند النحويين موثوقًا؛ لأنَّه فيه أخبارهم، وأسهل حفظًا، وله مكانة في نفوسهم، فرأوا أنَّه أدق رواية لقلة المنثور؛ لذلك تعد كتب اللغة والنحو للباحث في الشواهد النحوية من أهم مصادر الشواهد الشعرية؛ إذ عليها محور البحث، ومن خلالها يُميَّز الشاهد النحوي عن غيره، كما أنَّ كتب اللغة وسيلة الفهمّ والاستقصاء؛ إذ إنَّ الشاهد قد يكون شاهدًا نحويًا، ولغويًا، وهذا كثير جدًا في شعر غطفان، من ذلك قول الحطيئة:

فلو بلغت عَوَّا السِّماكِ قبيلةٌ لزادت عليها نهشل وتَعَلَّتِ[2]

فقد ورد في كتب اللغة في معنى كلمة (عوَّا) واشتقاقاتها[3]، وورد في النحو شاهدًا على الإضافة[4].

كما يوجد من الشواهد الشعرية النحوية ما لا ذكر له في كتب الأدب، بحيث وُجد في كتب النحو فقط، أو اللغة فقط؛ ومنها قول النَّابغة:

فَلا يَبْعُدَنْ إنَّ المَنِيَّةَ مَنْهَلٌ وَكُلُّ امْرِئٍ يومًا به الحَال زَائِلُ[5]

فإنَّه لم يرد إلا في كتب النحو، كذلك قول عنترة بن شداد:

ولقد أبِيتُ على الطَّوَى وأظَلُّهُ حتى أنالَ به كَرِيمَ المـــأكَلِ[6]

فإنَّه لم يُذكر إلا في كتب اللغة والنحو فقط.

لذلك تُعد أمهات كتب النحو من أهم مصادر الشواهد النحوية، مثل كتاب سيبويه، والمقتضب والكامل للمبرد، والأصول لابن السراج، وشرح المتون كشرح المفصل وشرح الرضي على الكافية وغيرها كثير، كذلك كتب اللغة مثل الأضداد لابن الأنباري، وأسرار العربية، وتدخل معها كتب المعاجم كالتهذيب واللسان والقاموس المحيط وغيرها.

---

(1) ينظر: المفصل في تاريخ العرب 296/17

(2) سبق تخريجه في مسألة رقم 30. وينظر الشاهد في: مجالس العلماء للزجاجي 149، شرح التسهيل 235/3، المساعد 336/2.

(3) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم 207/2، لسان العرب 110/15 فصل العين المهملة مادة(عوى)

(4) ينظر المسألة رقم 30.

(5) سبق تخريجه في مسألة رقم 113.

(6) سبق تخريجه في مسألة رقم 77.

وقد اعتمد المفسرون على هذه الشواهد لتوضيح المعاني والتوجيه الإعرابي، ومعلوم أنَّ التفسير هو ميدان النحو التطبيقي، لذا أكثر منه المفسرون فهذا ابن عباس يفسر بالشعر قال صاحب العمدة: «قال ابن عباس: إذا قرأتم شيئًا من كتاب الله فلم تعرفوه فاطلبوه في أشعار العرب...وكان إذا سئل عن شيء من القرآن أنشد فيه شعرًا»[1]؛ لذا تُعد كتب المعاني والتفسير –أيضًا– من مصادر الشواهد النَّحوية كتفسير الطبري، والقرطبي، وتفسير البحر المحيط، والبسيط، ومعاني القرآن الكريم للأخفش والفراء، وغيرها.

(1) العمدة في محاسن الشعر وآدابه 30/1.

الفصل الثاني: موقف النحويين من شواهد غطفان، ويتضمن ثلاثة مباحث:

.المبحث الأول: موقف البصريين.

.المبحث الثاني: موقف الكوفيين.

.المبحث الثالث: موقف المتأخرين.

المبحث الأول: موقف البصريين:

من سمات المذهب البصري في النحو، أنَّهم وضعوا أصولًا، وأحكامًا لا يحيدون عنها؛ فلذلك لم يقبلوا كل ما سُمِع عن العرب، ولكن بنوا على الكثير المطَّرد، وتركوا القليل النادر؛ ومع هذا فقد اعتمدوا على عددٍ ليس بالقليل من الشواهد الغطفانية، اتخذها البصريون ركيزة قعَّدوا عليها أحكامهم، قال الأستاذ طه الراوي: «إنَّ أجلى ما يمتاز به مذهب البصرية ابتناء قواعده على الأغلب الشائع من كلام العرب، وتحكيم المقاييس العقلية في الكثير من شؤونه، وإذا اصطدم أصل من أصوله بسماع غير مشهور فزع إلى التأويل، والتوجيه، أو رمى المسموع بالشذوذ، أو النّدور، بل بالتخطئة أحيانًا..»[1]، وما بين أيدينا من المسائل يدل على اعتداد البصريين بشواهد غطفان؛ لأنَّ ما احتج به البصريون على أحكامهم من شواهد غطفان من الكثرة بمكان، ويدل على مدى احتفائهم واعتزازهم بلغة هذه القبيلة، ولا عجب فهي من القبائل الخالصة التي سلمت لغتها من شوائب اللحن والفساد كتميم وأسد وهذيل وبعض طيء؛ لذا تسابقوا إلى الأخذ عنها، وإذا كان البصريون مع تشددهم في أصولهم حرصوا على شعر غطفان؛ إذ لا يأخذون إلا عن القبائل الخالصة ومنها قيس، وعن ثقة ويشترطون الاطراد فمن باب أولى أن يحتفي بها الكوفيون. ومما وافق مذهب البصريين على سبيل التمثيل لا الحصر:

مسألة تقدم الخبر على المبتدأ جوازًا، فمن حججهم قول الشماخ:

كِلا يَومِيْ طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ظَنُونٌ آنَ مُطَّرَحُ الظُّنُونِ[2]

وهو مالا يراه الكوفيون.

ومما يؤكد شأن شواهد قبيلة غطفان عند البصرة أنَّ سيبويه استدل بثلاثة شواهد من شعر هذه القبيلة على صور الصفة المشبهة، وهي قول النَّابغة:

---

(1) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها ص 350

(2) سبق تخريجه في مسألة رقم 7.

فإن يَهْلِكْ أبو قابوس يهلكْ ربيعُ المجدِ والبلـــــــدُ الحرامُ
ونُمْسِك بعده بِذِنَـــابِ عَيْشٍ أجَبِّ الظَّهْرِ ليسَ لَهُ سَنَامُ[1]

ثم قول الشماخ:

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عرس الركب فيهــما بحقل الرُّخامَى قد عَفا طَلاَهما
أَقامتْ على رَبْعَيهما جارَتَا صَفاً كُمَيْتَا الأَعالِي جَوْنَتَا مُصطَلاهما[2]

ثم قول الحارث بن ظالم المري، وقد ذكر كلا الروايتين، الأولى:

فَمَا قَوْمي بثَعْلَبَةَ بن سَعْدٍ ولا بفَزارَةَ الشعْرِ الرّقـــــــابَا

والثانية:

فَمَا قَومي بِثَعْلَبَةَ بن بَكر ولا بفزارة الشُّعْرِ الرقابـــا [3]

وتبع النحاة سيبويه في الاستشهاد بهذه الشواهد، وهو دليل واضح على ما يوليه النحويون لهذه القبيلة من اهتمام.

كما استدل البصريون على فعلية (ليس)، بقول الحُصين بن حِمَام:

فَلَسْنَا عَلَى الأَعْقَابِ تَدْمَى كُلُومُنَا وَلَكنْ عَلَى أقْدَامِنَا يَقْطُرُ الدَّمَا[4]

وذهب البصريون[5] إلى أن (كأنْ) إذا خففت تعمل فيما بعدها كما تعمل (إنْ) المخففة، فتَنْصب الاسم، وهو ضمير الشأن وترفع الخبر ويكون جُملةً اسميةً، أو فعليةً يجب فيها الفصل بينها وبين خبرها بـ(قد)، أو (لم)، وذهب الكوفيون إلى أنَّها لا تعمل إذا خُففت.

وقد احتجَّ البصريون على هذه المسألة بعدد من الشواهد منها قول النَّابغة:

---

(1) سبق تخريجه في مسألة رقم 38.
(2) سبق تخريجه في مسألة رقم 38.
(3) سبق تخريجه في مسألة رقم 38.
(4) سبق تخريجه في مسألة رقم 69.
(5) ينظر الكتاب 134/2،135، أمالي ابن الحاجب155/1، الأزهية144، رصف المباني ص204، الجنى الداني ص260، المغني 194/1، همع الهوامع 143/1،80/2، الدرر 305/1،179/2.

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِهَا وَكَأَنْ قَدِ[1]

وممَّا يدل –أيضًا– على اعتداد البصريين بشواهد غطفان أنَّ إمام النحاة سيبويه استشهد في كتابه بـستين شاهدًا غطفانيًا موثوق النِّسبة، ولم أجد من خلال استقرائي للشواهد قبيلةً احتلت هذه المكانة في الاستشهاد عند سيبويه في كتابه مثل غطفان، وقد امتدحها بقوله: «ولو أنَّ هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يُلتفت إليه، ولكنَّا سمعناها تنشد هذا البيت جرًا، وهو قول ابن ميادة المري، من غطفان:

وارتَشنَ جين أردنَ أن يرمينا نبلًا بلا ريشٍ ولا بِقدَاحِ[2]»[3]

فهذه شهادة عالية من إمام هذا العلم، ودليل على مكانة هذه القبيلة وسمو لغتها، ومن ينظر في مصادر هذه الدراسة كالكتاب، والمقتضب، والكامل، والأصول، والجمل يدرك مدى هذا الاحتفاء.

(1) سبق تخريجه في مسألة رقم 97.

(2) من الكامل، وهو في ديوانه ص100، ومعنى ارْتَشْنَ: أي: اتخذن ريشًا لسهامهن، وورد في الكتاب 2/ 20، شرح كتاب سيبويه 2/ 351، والحماسة البصرية 2/ 110، وخزنة الأدب 24/5.

(3) الكتاب 20/2.

المبحث الثاني: موقف الكوفيين:

توسع الكوفيون في سماعهم عن العرب، فقبلوا كل ما صحت روايته عنهم، واعْتَدُّوا بالبيت الواحد، بل احتجوا بشطر بيت مجهول القائل، وعلى أساسه قعدوا قواعدهم، ووضعوا أحكامهم؛ لذلك نجد أنَّهم احتجوا بعدد ليس بالقليل من الشواهد، والتي يرى البصريون بعضها من باب الضرورة شعرية، أو جاءت على سبيل الندرة، والشذوذ مما لم يوافق مذهبهم، أو أَوَّلُوه حسب حكمهم، وفي المقابل هناك من الشواهد ما اتفق عليه الفريقان. وإذا كان البصريون على الرغم من تشددهم في السماع والرواية قد احتجوا بالكثير من شواهدهم؛ لأنَّ غطفان من القبائل الخالصة فمن باب أولى أن يُكثر الكوفيون من الاحتجاج بها.

فمما احتج به الكوفيون في مسألة تقديم الفاعل على عامله قول النَّابغة:

فلا بد مِن عَوْجَاء تَهوي بِرَاكبَ إلى ابنِ الجُلاحِ سَيْرُهَا الليلُ قاصِدِ[1]

فالشاهد في قول الشاعر: (سيرها الليل قاصد)، حيث تقدم (سيرها) على عاملها (قاصد)، وهذا على مذهب الكوفيين، أمَّا البصريون فيرون (قاصد) صفة لـ(عوجاء)، وحُذفت التاء من (قاصدة)، كقول العرب: ناقة ضامر.

ومن ذلك إضافة المعتبر إلى الملغى، وهو مما لا يراه البصريون وما جاء عليه أوَّلوه، وقد أجازه الكوفيون، محتجين بقول الحطيئة:

فلو بلغت عَوَّا السِّماكِ قبيلةٌ لزادت عليها نهشل وتَعَلَّتِ[2]

وذلك قياسًا عندهم على باب العطف؛ فعطف الشيء على مرادفه وارد في عدد من أقوال العرب، كما في قول يزيد بن سنان الغطفاني:

فَلم أَجْبُن وَلم أنكل وَلَكِن يَمَمْتُ بهَا أَبَا صَخْر بنَ عَمْرو[3]

ومن ذلك ما جاء عن الحديث عن (حاشا) في الاستثناء؛ إذ يرى الكوفيون أنَّها

---

(1) سبق تخريجه في مسألة رقم 11.

(2) سبق تخريجه في مسألة رقم 30.

(3) سبق تخريجه في مسألة رقم 30.

فعلٌ ماضٍ متصرف، مستشهدين بقول النَّابغة:

وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَما أُحاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أحَدِ[1]

والشاهد في البيت قوله: (وما أحاشي)، أراد: لا أستثني، بينما يرى البصريون أن (حاشا) حرف جر، ولم يأخذوا بهذا الشاهد.

ومن ذلك ما جاء في باب التنازع، وهل الأحق في الإعمال الأول أم الثاني؟، فيرى الكوفيون أنَّ الأول أولى في الإعمال، مستشهدين بقول جزء بن ضرار:

أَتَانِي فَلم أُسْرَرْ بِهِ حِين جَاءَنِي حَدِيث بِأَعْلَى القُنَّتَيْن عَجِيب[2]

فالشاعر أعمل الأول من الثلاثة، ولو أعمل الثاني لقال: (فلم أسرر بحديث)، وجرى على هذا الكوفيون، وخالفهم البصريون.

ومن ذلك مسألة: (ليس) أفعل أم حرف؟، فيرى الكوفيون أنَّها حرف، وقد ورد قول النَّابغة:

تُهْدِي كَتَائِبَ خُضْرًا ليس يَعْصِمُها إلاّ ابْتِدارٌ إلى مَوْتٍ بإلجامِ[3]

وفي هذا الشاهد يقول المالقي: «فهذا لا منازعة في الحرفية في (ليس)، إذ لا خاصية من خواص الأفعال فيها»، ويرى البصريون أنَّها فعل.

وكذلك في مسألة إعمال (أن) المخففة، فالكوفيون على أنَّها لا تعمل، وعلى مذهبهم قول النَّابغة:

وإنْ مالِكٌ لَلْمُرتَجَى إنْ تَقَعْقَعَتْ رَحَى الحربِ أو دَارَتْ عَلَيَّ خُطوبُ[4]

(وإن مالكٌ للمرتجى) فرفع ما بعد (إن) المخففة، ولزم الخبر اللام؛ لئلَّا تلتبس بـ(إن) النافية.

أما الوجه الثاني: وهو ما ذهب إليه أهل البصرة من صحة إعمالها، محتجين بقراءة

---

(1) سبق تخريجه في مسألة رقم 70.

(2) سبق تخريجه في مسألة رقم 74.

(3) سبق تخريجه في مسألة رقم 69.

(4) سبق تخريجه في مسألة رقم 86.

نافع: ﴿ وإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾[1] .

كما احتجوا على مجيء: (أو) بمعنى الواو، وبمعنى (بل).

فيرى الكوفيون جواز مجيء (أو) بمعنى الواو، مستشهدين على هذه المسألة بقول النابغة:

قَالت أَلا ليْتَمَا هَذا الْحَمَام لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَو نِصْفَهُ فَقد[2]

أي: ونصفه.

ومنه قول النَّابغة:

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ أَقْوَتْ، وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَبَدِ[3]

احتجوا به في الموصول في قوله: (بالعلياء، فالسند)، إذ يرى الكوفيون أنَّ النكرة إذا أضيفت إلى معرفة تُوصَل، وخرَّجوا عليه قول النَّابغة، فـ(بالعلياء) صلة (دار).

ومنع البصريون ذلك، وجعلوا: (بالعلياء) حالًا.

هذا بعضٌ مما احتج به الكوفيون، وإلا فإنَّ الفراء وهو -عَلَم الكوفيين- احتج في كتابه معاني القرآن بواحدٍ وعشرين شاهدًا غطفانيًا موثوق النسبة.

---

(1) سورة هود، آية: 111.

(2) سبق تخريجه في مسألة رقم 84.

(3) سبق تخريجه في مسألة رقم 48.

المبحث الثالث: موقف المتأخرين:

يقصد بالمتأخرين الذين نشؤوا بعد نضوج النحو، ودراسة كثيرٍ من مسائله، وقد خدموا هذا العلم بمصنفاتهم التي أعاضته معظم ما فقده من كارثة بغداد، كالبغداديين، والمصريين، والشاميين، والأندلسيين.

ومن خلال قراءة مؤلفاتهم، يتضح أنَّهم نهجوا منهج سلفهم بالاهتمام بأشعار غطفان، وقد استشهد بعضهم بشواهد لم ترد عند المتقدمين، كابن يعيش، وابن مالك، وأبي حيَّان، وابن عقيل، وغيرهم، أذكر شيئًا منها:

استشهد ابن مالك بقول النَّابغة:

تكلّفني ذنب امرئ وتركْتَه كذِي العُرّ يُكْوَى غيرُه وهْو راتِعُ[1]

في الجملة المفسرة، ولا أعلم أحدًا من المتقدمين استشهد به في النحو.

كما استشهد بقول الحطيئة:

فلو بلغت عَوَّا السِّماكِ قبيلةٌ لزادت عليها نهشل وتَعَلَّتِ[2]

في مسألة: «إضافة المعتبر إلى الملغى»[3].

كذلك استشهد ابن مالك في باب الصفة المشبهة بشاهد لم يسبق أن استشهد به أحد من المتقدمين في هذا الباب، قال ابن مالك:"ونظير (حسنُ وجْهِ الأبِ) دون احتمال قول عروة بن الورد:

وما طالبُ الأوْتارِ إلّا ابنُ حُرّة طويلُ نجادِ السيفِ عاري الأشاجع»[4]

كما استشهد المتأخرون في مسألة رابط الجملة الحالية بشواهد كثيرة لغطفان، منها ما لم يُسبق الاستشهاد به كقول النَّابغة:

---

(1) من الطويل، وهو في ديوانه ص 56، وفي رواية: (لكلفتني)، من قصيدته العينية، العر: الجرب، يكوي غيره: يعاني غيره، يعالج الجمل السليم بالكي، يعني أن المذنب يرتع فرحًا، والمتهم يواجه الخوف والعذاب، ورد في نهاية الأرب 118/3، ولخزانة 2/ 138، 163، 461، 464.

(2) سبق تخريجه في مسألة رقم 30.

(3) ينظر: المساعد 336/2

(4) سبق تخريجه في مسألة رقم 38، شرح التسهيل 98/3.

سَبَقْتَ الرِجَالَ البَاهِشِينَ إلى العُلا كَسَبْق الجَوادِ اصْطَادَ قَبلَ الطَّوارِدِ[1]

استشهد به ابن مالك، وأبو حيَّان.

ومن اجتماع الضمير مع (قد) وحدها قول النَّابغة الذبياني:

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبِلَى مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِلُ[2]

استشهد به ابن مالك، وابنه، وابن الصائغ، وأبو حيَّان الأندلسي، وناظر الجيش، وبدر الدين العيني[3].

فإن عدمت الجملة الحالية من الضمير العائد على صاحبها لزمت الواو، ومنه قول النَّابغة –أيضًا–:

فلو كانت غداةَ البينِ مَنَّتْ وقد رَفعوا الخُدورَ على الخيامِ

صَفحتُ بنظرةٍ فرأيتُ منها تُحَيت الخِدر واضعةَ القِرام[4]

استشهد به ابن مالك.

كذلك أورد الشاطبي شاهدًا في مسألة العطف على الموضع، وهو قول النَّابغة:

فانشقَ عنهَا عَمُودَ الصُبحِ جَافلةً عَدوَ النُّحوصِ نَخافُ القانِصَ اللَّحِمَا

تَجِيدُ عن أُســـتَنٍ سُودٍ أَسَــافلهُ مشيَ الإماءِ الغوادي تَحمِلُ الحُزُمَـــا

أو ذو وشومٍ بحوضى بات مُنكَرِسًا في ليلةٍ من جُمَادى أَخضَلَتْ ديمـَا[5]

فعطف: (ذو وشومٍ) على موضع (النحوصِ).

وقد احتجَّ بهذا الشاهد الشاطبي، ولا أعرفُ غيره من النَّحاة أورده[6].

وفي مسألة (لا) الدعائية احتج المالقي بقول النَّابغة:

---

(1) سبق تخريجه في مسألة رقم 55، ينظر: شرح التسهيل372/2، التذييل والتكميل 188/9.

(2) سبق تخريجه في مسألة رقم 55.

(3) ينظر: شرح التسهيل 372/2، شرح ابن الناظم ص248، اللمحة 397/1، التذييل والتكميل 190/9، تمهيد القواعد 2344/5، المقاصد النحوية 1162/3 .

(4) سبق تخريجه في مسألة رقم 55، ينظر شرح التسهيل2/ 374.

(5) سبق تخريجه في مسألة رقم 16.

(6) ينظر: المقاصد الشافية 260/4.

لا يُبْعِدِ اللهُ جيرانًا تركتُهُمُ مِثْلَ المصَابِيحِ تَجْلُو لَيْلَةَ الظُّلَمِ[1]

وقوله –أيضًا–:

فَلا يَبْعُدَنْ إنَّ المنِيَّةَ مَنْهَلٌ وَكُلُّ امْرِئٍ يومًا به الحَال زَائِلُ[2]

ولا أعرف نحويًا سبقه إلى الاستشهاد بهما في هذه المسألة.

هذا على سبيل المثال، وإلا فشواهد غطفان التي استشهد بها المتأخرون كثيرة، بينتها في مواضع من الرسالة، ويكشف عنها تخريج الشواهد.

ومن العصر الحديث –أيضًا– نلمس اهتمامًا بشعرهم، فقد استشهد بعضهم بشواهد لغطفان في مسائل لم ترد فيها عند المتقدمين، ولا المتأخرين:

فقد استشهد مُحَمَّد محيي الدين ببيت الشماخ بن ضرار على أنَّ من العرب من يعامل المنقوص في حالتي الرفع والجر كما يعامله في حالة النَّصب، فيُظهر الضمة والكسرة على الياء، كما يُظهر الفتحة عليها[3]، كقول الشماخ بن ضرار الغطفاني:

كَأنّها وَقَدْ بَدَا عَوَارِضُ وفَاضَ مِن أَيْدِيهِنَّ فائض[4]

فظهرت حركة الكسرة في قوله: (أيديهن).

كذلك رسالة ماجستير تابعة لجامعة بابل بعنوان: (الشواهد النحوية في ديوان النَّابغة)

استشهد الباحث بشواهد نحوية من ديوان النَّابغة لم ترد في أمهات كتب النحو، من ذلك استشهاده بهذا البيت للنَّابغة على مجيء الحال من المصدر، ولا أعلم أحدًا من المتقدمين استشهد به على هذه المسألة:

يَطِيرُ فِضاضًا بَينها كل قونس ويتبعها منهم فراش الحواجب[5]

ويتضح اهتمام المتأخرين بقبيلة غطفان من خلال الكم الذي استشهد به هؤلاء

---

(1) سبق تخريجه في مسألة رقم 113.

(2) سبق تخريجه في مسألة رقم 113.

(3) من كلام الشيخ مُحَمَّد محيي الدين ينظر: شرح ابن عقيل 81/1

(4) سبق تخريجه في مسألة رقم 3.

(5) سبق تخريجه في مسألة رقم 21.

العلماء، ولاسيما علماء القرن الثامن، والتاسع، فهذا الإمام الشاطبي صاحب كتاب المقاصد الشافية استشهد في أكثر من مائة وخمسة وخمسين موضعًا لشواهد نحوية، وصرفية من غطفان.

الفصل الثالث: شواهد غطفان وأصول الاحتجاج في النحو، تضمن أربعة مباحث:

المبحث الأول: شواهد غطفان والسماع.

المبحث الثاني: شواهد غطفان والقياس .

المبحث الثالث: شواهد غطفان والإجماع.

المبحث الرابع: شواهد غطفان وأدلة النحو الأخرى.

المبحث الأول: شواهد غطفان والسماع:

سبق في التمهيد نبذةٌ عن السماع وقواعده التي التزمها العلماء في سماعهم عن العرب، فالسماع هو الأساس الذي قامت عليه القواعد النحوية، وعلى أساسه قامت الأصول الأخرى، قال عنه السيوطي: «وأعني به ما ثبت في كلام من يُوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه -ﷺ-، وكلام العربِ قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى زمن فسدت الألسنةُ بكثرةِ المولدِين، نظمًا، ونثرًا، عن مسلمٍ، أو كافر»[1]، وهو أنواع.

أولًا: القرآن الكريم:

كثير من شواهد غطفان جاءت موافقةً لما جاء في القرآن الكريم، مما يدل على مكانة لغتهم فصاحةً وبلاغة، والاستشهاد بالقرآن وقراءاته مقدم حتى وإن كانت القراءة شاذة، نُقل عن أبي عمرو الداني أنَّه قال: «وأئمة القراءة لا تعمل من القراءات في شيء على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية؛ بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردَّها قياس عربية، ولا فشوّ لغة؛ لأنَّ القراءةَ سُنةٌ متبّعةٌ فلزم قبولها والمصير إليها»[2].

من ذلك مسألة تقديم الحال على عاملها إذا كان ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا؛ إذ يرى الجمهور فيها المنع مطلقًا، واحتج المجيزون بقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[3]، ومن الشعر احتجوا بقول النَّابغة:

رَهطُ ابنِ كَوزٍ مُحْقِبِي أَدرَاعِهم ... فِيهم ورَهطُ ربيعةَ بنِ حُذَارِ[4]

---

(1) ينظر: الاقتراح ص24.

(2) جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني 51/1.

(3) سورة الزمر، آية:67.

(4) سبق تخريجه في مسألة رقم 25.

كذلك في مسألة اقتران (أل) في المضاف اللفظي، فالشاهد عليه من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾[1]، ومن الشعر قول عنترة:

الشَّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمِهُمَا وَالنَّاذِرَيْنِ إذا لَمَ الْقَهُمَا دَمِي[2]

وكقوله تعالى: ﴿ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾ [3] جاء المصدر(سعيًا) حالًا، كما جاء في قول الشماخ:

أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضَّهَا بقَضِيضِها تُمَسِّحُ حَوْلِي بالبَقِيع سِبالَها[4]

ومن ذلك ما جاء في (كان) التامة، فقد استشهد العلماء بقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾[5] ومن شواهدهم قول الربيع:

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ[6]

وكذلك في الجملة المعترضة، كما في قوله تعالى:﴿ قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[7]، وقوله سبحانه: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ﴾[8]

وجاء في شعر غطفان على الجملة المعترضة، قول النَّابغة:

لَعمري وما عَمري عليَّ بهيّنٍ لقد نطقتْ بُطلاً عليّ الأقارعُ[9]

---

(1) سورة الحج، آية: 35.
(2) سبق تخريجه في مسألة رقم 35.
(3) سورة البقرة آية 260
(4) سبق تخريجه في مسألة 21.
(5) سورة البقرة آية:280
(6) سبق تخريجه في مسألة رقم 64.
(7) سورة ص آية 84،85.
(8) سورة البقرة، آية: 24.
(9) سبق تخريجه في مسألة رقم 76.

وقول عنترة بن شداد:

إمّا تَرَيني قد نَحِلتُ ومَن يكُنْ غَرضًا لأطْراف الأسنَّة يَنْحـل

فَلَربَّ أبلجَ مثلَ بِعْلِكِ بادِنٍ ضَخْمٍ على ظهر الجوادِ مهبَّلِ[1]

كما ذُكر في مسألة صور من الصفة المشبهة قول النَّابغة:

فإن يَهْلِكْ أبو قابوس يهلكْ ربيعُ المجدِ والبلـــــدُ الحرامُ

ونُمْسِك بعده بِذِنَـــابِ عَيْشٍ أجَبِّ الظَّهْرِ ليسَ لَهُ سَنَامُ[2]

وهذا البيت رُوي بثلاث روايات، الرفع، والنَّصب، والجزم للفعل المضارع الواقع بعد جزاء الشرط المقرون بالفاء أو الواو في قوله: (ونأخذ)، وكلها جائزة، كما أفتى النُّحاة، ومثلها جاءت قراءات، نحو قوله تعالى: ﴿ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا ﴾ [3]، قال الطبري: الطبري: «واختلفت القرّاء في قراءة (يعلم)، فقرأته عامة قرّاء المدينة ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ ﴾ رفعًا على الاستئناف، كما قال في سورة براءة: ﴿وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ ﴾[4]، وقرأته قرّاء الكوفة والبصرة ﴿ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ ﴾، نصبًا، كما قال في سورة آل عمران ﴿ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾[5] على الصرف، وكما قال النَّابغة:

فإن يَهْلِكْ أبو قابوس يهلكْ ربيعُ المجدِ والبلـــــدُ الحرامُ

ونُمْسِك بعده بِذِنَـــابِ عَيْشٍ أجَبِّ الظَّهْرِ ليسَ لَهُ سَنَامُ[6]»[1]

---

(1) من الكامل، وهو في ديوانه ص121، وفي الديوان: (مهيل) بدل(مهبل)، الأبلج: النقي مابين الحاجبين، المهيل: الثقيل، وقيل الملول، وورد برواية (ثقلك) عند أبو حيان بدل(بعلك)، الشاهد في: شرح التسهيل 376/2، البحر المحيط177/5، المساعد 51/2.

(2) سبق تخريجه في مسألة رقم 38.

(3) سورة الشورى، آية: 35.

(4) سورة التوبة، آية: 15.

(5) سورة آل عمران، آية: 142.

(2) سبق تخريجه في مسألة رقم 38.

ومن ذلك ما ورد في حكم ظرف الزمان المبهم من حيث البناء والإعراب، ومن شواهدهم في هذه المسألة قول النَّابغة:

علي حِينَ عاتبْتُ المشِيبَ على الصِّبَا وَقُلْتُ أَلَمّا أَصْحُ وَالشّيْبُ وَازِعُ؟[2]

وقد رُوي هذا البيت بالوجهين: الرفع على الإعراب، والفتح على البناء، واحتج المجيزون لكلا الوجهين بقوله تعالى: ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[3] بالرفع على قراءة الجمهور، والفتح قرأ بها نافع، وورش[4].

ومثله في مسألة نصب خبر (كأنَّ)، استدل النحاة الذين يرون أنَّها لغة من لغات العرب بقراءة النَّصب في قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾[5]، ثم بقول النَّابغة:

كَأَنَّ التَّاجَ معصوبًا عَلَيْهِ لِأَذْوَادٍ أَصَبْنَ بِذِي أَبَانِ [6]

ومن ذلك ما ورد في حذف (رُبَّ) مع جوابها لعلم المخبَر[7]، استدل العلماء بقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾[8]، وقوله جل وعلا: ﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ ﴾[9]، وقوله سبحانه: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾[10]، ومن الشعر بقول الشماخ:

ودوّيّةٍ قفرٍ تمشّى نَعامُها كمَشْي النَّصارى في خفافِ

---

(1) تفسير الطبري 543/21.
(2) سبق تخريجه في مسألة رقم 51.
(3) سورة المائدة، آية: 119.
(4) ينظر مسألة رقم 52.
(5) سورة المائدة، آية: 109.
(6) سبق تخريجه في مسألة رقم 88.
(7) ينظر مسألة رقم 85.
(8) سورة الزمر، آية: 73.
(9) سورة البقرة، آية: 165.
(10) سورة الأنعام، آية: 27.
(11) سبق تخريجه في مسألة رقم 85.

حذف جواب (ربَّ)؛ للدلالة عليها.

ومن ذلك الاحتجاج بلام (لعلَّ) وأصالتها؟، فقد استشهد العلماء بأنَّ اللغة الفصيحة استعمالها مع اللام الأصلية، وهو الوارد في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ ﴾[1]، وغيره كثيرٌ من الآيات القرآنية لم ترد إلا باللام، وما وردنا من شعر غطفان لم تستعمل (لعلَّ) فيه إلا باللام، ومنه قول عُروة:

دعيني أُطَوِّفُ فِي الْبِلَاد لعَلنِي أُفِيدُ غنىً فِيهِ لذِي الْحَقِّ محملُ[2]

كما احتُجّ على وقوع الماضي موقع المستقبل في قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنۡ أَرۡسَلۡنَا رِيحٗا فَرَأَوۡهُ مُصۡفَرّٗا لَّظَلُّواْ ﴾[3]، واستشهد ابن جني لذلك بقول الحطيئة:

شهِدَ الحُطيئةُ حِين يلقَى ربَّهُ أنَّ الوليدَ أحَقُّ بالعـــذرِ[4]

فكل هذه الموافقات لكلام الله تعالى تدل على مدى فصاحة هذه القبيلة، فقد نزل بلسان عربي مبين مما يدل على خلوصها من الانحراف.

ثانيًا: الحديث الشريف:

لا شك أن محمدًا -ﷺ- أفصح من نطق بالضاد، ولكن كان للنحويين موقف من الاستشهاد بحديثه -عليه الصلاة والسلام-، بحجة نقله بالمعنى.

ولكن المتأمل في حديثه -ﷺ- يَعلم أنَّه وإن نُقل إلينا شيء بالمعنى، فالنَّاقلون هم

---

(1) سورة الكهف، آية: 6.

(2) سبق تخريجه في مسألة رقم 115.

(3) سورة الروم، آية: 51.

(4) سبق تخريجه في مسألة رقم 62.

الصحابة –رضوان الله عليهم–، وهم أهل الفصاحة، والبلاغة التي أخذوها من معلمهم – عليه الصلاة والسلام– وإن خُشي الاختلاف من طول الحديث فالأحاديث القصار قَلما وُجِدَ خطأ فيها.

ويكفينا جهود أئمة الحديث في تنقية أحاديث المصطفى – عليه الصلاة والسلام – من الموضوع، والضعيف، والتدقيق فيها من حيث الرجال، والسند، والمتن.

وقد وجدت مسائل كثيرة مما احتج فيها النُّحاة بشواهد لغطفان موافقة لأحاديث الحبيب عليه الصلاة والسلام، من ذلك:

ما جاء في مسألة وقوع الماضي موقع المستقبل فقد استشهد السيوطي بحديث رسول الله –ﷺ–: «**نَضَّرَ الله امرأً سمِعَ مقالتي فوعاها، فأدَّاها كما سمِعَها**»[1]، واستشهد العلماء على ذلك بقول الحُطيئة:

شهِدَ الحُطيئةُ حِين يلقَى ربَّهُ أنَّ الوليدَ أحَقُّ بالعـــذر

ومن ذلك ما ورد في مسألة تقديم الحال على عاملها إذا كان ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا، فقد احتجَّ ابن مالك عليه بقول ابن عباس –رضي الله عنهما–: «نزلت هذه الآية ورسول الله ﷺ متوارًيا بمكة»، كما احتجوا بقول النَّابغة:

رَهطُ ابنِ كَوزٍ مُحْقِبِي أَدرَاعِهم فِيهم ورَهطُ ربيعةَ بنِ حُذَارِ[2]

ومن ذلك الاحتجاج لمجيء (مِن) لابتداء الغاية الزمانية، مثل مجيئها لابتداء الغاية المكانية بقوله –عليه الصلاة والسلام–: «**فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة**»[3]، ومثله قول النَّابغة الذبياني:

تُخيّرنَ من أزمانِ يومِ حليمةٍ إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كلَّ التجاربِ[4]

وفي مسألة لغة: (يتعاقبون فيكم)، جاء في الحديث قول رسول الله –صلى الله عليه

---

(1) ينظر تخريجه في مسألة رقم 62.
(2) سبق تخريجه في مسألة رقم 25.
(3) سبق تخريجه في مسألة رقم 94.
(4) سبق تخريجه في مسألة رقم 94.

وسلم-: «**أَوَ مُخْرِجيَّ هُم**»[1]، وقوله -عليه الصلاة والسلام-: «**يخرجن العواتق وذوات الخدور**»[2]، وجاء -أيضًا- قوله -عليه الصلاة والسلام-: «**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنَّهار**»[3]، واستشهد العلماء بقول عروة:

وأَبعدُهم وأَهونُهم علَيْهم وإِن كَانَا له كَرَمٌ وخِـــــــيرُ[4]

كما رُدَّ على من ضعَّف قول الحطيئة:

أمن رسم دارٍ مربعٌ ومصيفٌ لعينيك من ماء الشؤون وكيف[5]

بحديث رسول الله -صلى الله عليه وسلَّم-: «**وَحَجِّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا**»[6].

ومنه الاحتجاج لمسألة نصب خبر (كَأَنَّ)، فقد حكى بعض النَّحويين بأنَّ نصب الجزأين في (إنَّ) وأخواتها لغة عن بعض العرب، وقيل منه قول النبي -ﷺ-: «**أَهَاهُنَا أَحَدٌ مِنْ بَنِي فُلاَنٍ ؟ إِنَّ صَاحِبَكُمْ مَحْبُوسًا**»[7]، وقوله -عليه الصلاة والسلام- عن أبي أبي هريرة: «**إِنَّ قُعْرَ جَهَنَّم لَسَبْعِينَ خَرِيفًا**»[8].

كما استدلوا على هذه المسألة بقول النَّابغة:

كَأَنَّ التَّاج معصوبًا عَلَيْهِ لأذواد أصبْنَ بِذِي أبانِ[9]

---

(1) سبق تخريجه في مسألة رقم 8.
(2) ينظر: تغليق العليق، باب عقد الإزار على القفا في الصلاة 203/2
(3) سبق تخريجه في مسألة رقم 8.
(4) سبق تخريجه في مسألة رقم 8.
(5) سبق تخريجه في مسألة رقم 15.
(6) ينظر تخريجه في مسألة رقم 15.
(7) سبق تخريجه في مسألة رقم 88.
(8) سبق تخريجه في مسألة رقم 88.
(9) سبق تخريجه في مسألة رقم 88.

ثالثًا: كلام العرب:

وهو المعين الثالث الذي استقى منه النُّحاة أحكامهم، واحتجوا لها به، وأَوْلَوه اهتمامًا كبيرًا في الاستدلال والحرص على ضوابط لا يحيدون عنها، وأَوَّلُ كلام العربِ وأشرفُهُ الشعرُ، فله مستواه الخاص الذي تفرضه الحالة للشاعر، فالشعر هو الغالب في كتب النحويين المتقدمين، والمتأخرين، ومن خلال دراستي للمسائل وجدتُ مسائلَ كثيرةً أُحتج فيها بشواهد لغطفان يقابلها شواهد من كِنانة، وطيء، وأسدٍ، وتميمٍ، وغيرهم من قبائل العرب الخالصة، من ذلك:

مسألة (كان) التامة، حيث استشهد النُّحاة بقول الربيع بن ضبع الفزاري:

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي ... فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ [1]

يقابله قول هنيء بن أحمر، من بني كِنانة:

وإذا تَكُونُ كَرِيهَةٌ أُدعَى لها ... وإذا يُحاسُ الحَيسُ يُدعى جُنْدُبُ [2]

وقول ذي الرمة، وهو من بني تميم:

إذا لم يَكُن إلا تعلُلِ ساعةٍ ... قَلِيلٌ فإني نَافعٌ لِي قَليلها [3]

ومن ذلك: مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية، احتجَّ النُّحاة بقول النَّابغة:

تُخيّرنَ من أزمانِ يومِ حليمةٍ ... إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كلَّ التجاربِ [4]

ومثله قول زهير بن أبي سلمى:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ ... أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ [5]

وقول بعض الطائيين:

مِن الآن قد أزمعتُ حِلْمًا فلن أُرى ... أغازل خَوْدا أو أذوقُ مُداما [6]

ومن ذلك في مسألة لغة: «يتعاقبون فيكم ملائكة»، ومن شواهدهم عليها قول

---

(1) سبق تخريجه في مسألة رقم 64.

(2) من الكامل، ورد في الحماسة البصرية 14/1، خزانة الأدب 38/2.

(3) من الطويل لذي الرمة، ورد في :عيون الأخبار23/4، العقد الفريد119/8 ،الخزانة 166/6.

(4) سبق تخريجه في مسألة رقم 94.

(5) سبق تخريجه في مسألة رقم 94.

(6) سبق تخريجه في مسألة رقم 94.

عُروة:

وأَبعدُهم وأَهونُهم علَيْهم وإِن كَانَا له كَرَمٌ وخِيرُ[1]

ومثله قول عمرو بن ملقط الطائي:

أُلْفِيَتَا عَيْناكَ عند القَفَا أَوْلَى فأَوْلَى لك ذا واقِيَهْ[2]

وقول عبيد الله بن قيس الرقيات:

تَولّى قِتال المارقينَ بنفسِه وقد أَسلماهُ مُبْعِدٌ وحَميمٌ [3]

وقول أمية بن الصلت:

يلومونني في اشتراء النخيـــــل أهلي، فكلهم يعذل[4]

كما استدلوا على نصب خبر(كأنَّ)، وأنَّها لغةٌ لبعض العرب بقول النَّابغة:

كَأَن التَّاج معصوبًا عَلَيْهِ لأذواد أصبْنَ بِذِي أبانِ[5]

وبقول ذي لرمة:

كَأَن جُلُودَهُن مُمُوهاتٍ عَلَى أَبْشَارِها ذَهَبًا زلالًا[6]

ومثله في مسألة ارتفاع الخبر المبني على الابتداء مع جواز نصبه، فقد استشهد العلماء بقول النَّابغة:

فَبِتُ كَأَنِّي سَاورتنِي ضَئِيلةٌ مِنَ الرَّقشِ فِي أنيَابِها السُمُ ناقعُ[7]

ناقعُ[7]

ثم بقول الهذلي:

---

(1) سبق تخريجه في مسألة رقم 8.
(2) سبق تخريجه في مسألة رقم 8.
(3) سبق تخريجه في مسألة رقم 8.
(4) سبق تخريجه في مسألة رقم 8.
(5) سبق تخريجه في مسألة رقم 88.
(6) سبق تخريجه في مسألة رقم 88.
(7) سبق تخريجه في مسألة رقم 4.

لا درَّ درّيَ إنْ أطعمتُ نازلَكم قِرفَ الحَتِيّ وعندي البُرُّ مكنوزُ[1]

وفي مسألة وقوع الفعل الماضي موقع المستقبل، ومن شواهد العلماء قول الحُطيئة:

شهِدَ الحُطيئةُ حِين يلقَى ربَّهُ أنَّ الوليدَ أحَقُّ بالعـــذرِ[2]

قال ابن جني: أي يشهَدُ.

ومن شواهد أبي علي الفارسي، وابن الشجري، والسيوطي في هذه المسألة قول الطرمَّاح الطائي:

وإني لآتِيكُم تشكُّرَ مَا مَضى مِنَ الأمرِ واستِيجَابَ ما كان في غَدِ[3]

غَدِ[3]

ومن كلام العرب النثر وهو ما تكلم به العرب من غير وزن، من أقوالهم، وأمثالهم، وحِكَمِهم.

وقد استشهد النحاة بشعر لغطفان، ثم أعقبوهُ بقول للعرب، من ذلك ما استشهد به المبرد من قول قيس بن زهير في مثنى الأعلام:

جزاني الزَّهْدَمان جَزاءَ سُوْءٍ وكنتُ المرْءَ أُجْزَى بالكَرامهْ[4]

ثم مثَّل بعدها بقول العرب: (العمران)، يريدون: أبا بكر وعُمر.

ومن حجج البصريين في جواز تقدم الخبر على المبتدأ قول الشماخ:

كِلا يَومِيْ طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ظَنُونٌ آنَ مُطَّرَحُ الظُّنُونِ[5]

وهو كقول العرب: (في بيته يؤتى الحَكَم)، وما حكاه سيبويه: (تميمي أنا)[6].

---

(1) سبق تخريجه في مسألة رقم 9.

(2) سبق تخريجه في مسألة رقم 62.

(3) سبق تخريجه في مسألة رقم 62.

(4) سبق تخريجه في مسألة رقم 1.

(5) سبق تخريجه في مسألة رقم 7.

(6) الكتاب 127/2.

وروى الكسائي فقال: «سمعت أعرابَ عُقَيل، وكِلَاب يقولون: ﴿ **إِنَّ الإِنْسَانَ لِرَبِّهْ لكَنود** ﴾[1] بالجزم[2]، و(لربه لكنود) بغير تمام، ولهْ مال» ومثله قول الشماخ:

لهُ زَجَلٌ كأَنَّهُ صَوْتُ حادٍ إذا طلب الوسِيْقَةَ أَو زَمِيرُ [3]

ومن ذلك استدلالهم على مسألة ثبوت لام (لعلَّ)، ومن شواهدهم عليه قول عروة:

دعيني أُطَوِّف فِي الْبِلَاد لعَلنِي أُفِيدُ غنىً فِيهِ لذِي الْحَقِّ محملُ[4]

ومثله قول العرب: (لعلَّني مُضَلَّلٌ كعامر)[5]

وفي مجيء الحال مصدرًا استشهد العلماء بقول الشماخ:

أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضَّهَا بقَضِيضِها تُمَسِّحُ حَوْلِي بالبَقِيع سِبالَها[6]

كما خُرّج عليه قول النَّابغة:

يطيرُ فِظاظا بيْنهم كلُّ قَوْنَس وتَتْبَعُها منهم فَراشُ الحواجبِ[7]

ومما سُمع من العرب قولهم: أرسلها العراك، قتلته صبرًا، وكلمته مشافهةً، وطلع بغتةً.

فكل ما تقدم يشهد على فصاحة غطفان واشتراكها مع عامة العرب الفصيحة في بعض الأساليب.

---

(1) سورة العاديات آية:6.

(2) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 132/1، البحر المحيط 221/3.

(3) سبق تخريجه في مسألة رقم 103.

(4) سبق تخريجه في مسألة رقم 115.

(5) ينظر تخريجه في مسألة رقم 115.

(6) سبق تخريجه في مسألة رقم 21.

(7) سبق تخريجه في مسألة رقم 21.

المبحث الثاني: شواهد غطفان، والقياس:

القياس كما نَقَل السيوطي: «علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب»[1]، وقال فيه ابن الأنباري: «هو حملُ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»[2]، وعليه المعوَّل في غالب مسائل النحو؛ فهو أصل مهم في النحو، وقد ذكر السيوطي في كتابه (بغية الوعاة) قصيدة للكسائي عن أهمية القياس قال:

أيُّها الطالب علمًا نافعًا اطلب النحو ودع عنك الطمع

إنما النحو قياس يُتَّبع وبه في كل علم يُنتفـــــــــع[3]

إذ «هو الأساس الذي يبنى عليه كل ما نستنبطه من قواعد في اللغة، أو صيغ في كلماتها، أو دلالات بعض ألفاظها، فالقياس بمثابة المكيال، أو الميزان الذي يبين لنا الصحيح، من الزائف، وما يُقبل، وما يُرفض...»[4] وللقياس أربعة أركان، وهي:

1. المقيس عليه: وهو أصل.
2. المقيس: وهو فرع.
3. حكم
4. علة جامعة.

وشرطه ألا يكون شاذًا خارجًا عن سنن القياس. وأقسامه أربعة:

قياس فرع على أصل، وَقياس أصل على فرع، ويُسميان قياس المساوي[5]، وقياس نظير على نظير، وضد على ضد، ويسميان قياس الأدْوَن.

وقد مرَّ في هذه الدراسة لشواهد غطفان مسائل وافقت أقسام القياس، يذكر منها:

أولًا: شواهد حُمل فيها فرع على أصل، وأخذ حكمه:

---

(1) الاقتراح ص 59.

(2) ينظر: لمع الأدلة 95.

(3) من الرمل، للكسائي، وورد في بغية الوعاة164/2، طبقات المفسرين للداوودي 408/1.

(4) من أسرار اللغة، لإبراهيم أنيس ص 8.

(5) ينظر: الاقتراح ص 63.

من ذلك ما استشهد به البصريون من قول الشماخ في تقدم الخبر على المبتدأ جوازًا، وهو قوله:

كِلا يَومِيْ طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ظَنُونٌ آنَ مُطَّرَحُ الظُّنُونِ[1]

فالشاهد أُخبِر فيه: بـ(ظنون) عن (وصل أروى)، وقُدم معمول الخبر (كلا يومي) على المبتدأ، وبهذا تمسك البصريون، وحجتهم أنَّ تقدُم المعمول مؤذنٌ بتقدم عامله [2].

كما أَيَّد البصريون مذهبهم بجواز تقديم خبر كان على اسمها قياسًا على جواز تقديم خبر المبتدأ[3].

كذلك مما استشهد به سيبويه في الاستدلال على التنكير قول الشماخ:

وكلُ خليلٍ غيرُ هاضمِ نفسهِ لِوَصْلِ خليلٍ صارم أو معارز[4]

وقول النَّابغة:

احْكُمْ كَحُكمِ فَتَاةِ الحَيّ إذْ نَظَرَتْ إلى حَمَامِ شِرَاعٍ وارِدِ الثمـــــدِ[5]

[5]

وذلك بالوصف والإضافة، فالنعت يتبع منعوته في التعريف والتنكير، وكذلك المضاف يكتسب من المضاف إليه التعريف والتنكير، قال سيبويه: «ومما يدلك على أنَّهن نكرة، أنَّهن مضافات إلى نكرة وتوصف بهن النَّكرة»[6]، فلمَّا كانت الصفة والموصوف بمنزلة الاسم الواحد وكذا المضاف والمضاف إليه حكم له بحكمه.

ومنه قياس جواز تقديم الحال على عاملها إذا كان ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا، كما في قول النَّابغة:

---

(1) سبق تخريجه في مسألة رقم 7.

(2) ينظر: الإيضاح للفارسي ص98، ائتلاف النصرة ص 33، الإنصاف 67/1، إيضاح شواهد الإيضاح ص90، التبيين ص 245، اللباب في علل البناء والإعراب 144/1.

(3) ينظر: المسائل الحلبيات ص 256

(4) سبق تخريجه في مسألة رقم 4.

(5) سبق تخريجه في مسألة رقم 4.

(6) الكتاب 110/2.

رَهطُ ابنِ كَوزٍ مُحْقِبِي أَدرَاعِهم فِيهم ورَهطُ ربيعةَ بنِ حُذَارِ[1]

بتقدم الخبر على المبتدأ، فالمبتدأ طالب للخبر، فلما أن كان الخبر مقدمًا إلى جانب المبتدأ كانت الحال مؤخرة عنهما.

ومنه إجراء (ليتما) مجرى أخواتها في الإهمال – على رأي من رجَّح الإهمال – لاتصالها بـ(ما) الكافة عن العمل، وذلك في قول النابغة:

قَالت أَلا ليْتَمَا هَذا الْحَمَام إِلَى حَمَامَتِنَا أَو نِصْفَهُ فَقد[2]

ومن ذلك ما ذهب إليه الزجَّاج، وابن أبي الربيع، وطاهر القزويني، في نفس المسألة نفسها من جواز الإعمال في (ليتما)، وما ذكره الفراء من وجوب إعمالها؛ وذلك لقوة شبهها بالفعل.

ومنه حَملُ الفعل: (نبأ وأنبأ) على الفعل (أَعلَمَ)، بالتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، كما في قول النَّابغة:

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسَفَاهةُ كاسْمِهَا يُهْدِي إِليَّ غَرَائبَ الأَشعَارِ[3]

وفي مجيء صاحب الحال نكرة في قول عنترة:

فيهَا اثْنَتَانِ وأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُودًا كخَافِيَةِ الغُرَابِ الأَسْحَمِ[4]

وقِيس صاحب الحال على المبتدأ، فكما أنَّه لا يجوز أن يأتي المبتدأ نكرة بغير مسوغ، فكذلك صاحب الحال؛ لأنَّ الغرض من الحال الإخبار، والإخبار عن نكرة لا يفيد السامع، والحال تشبه الخبر في أنَّ كلًا منهما حكم على صاحبه، فالخبر حكم على المبتدأ، والحال حكم على صاحبه، فساغ القياس.

وكذلك مما حُمل فيه الفرع على الأصل مسألة إضافة المعتبر إلى الملغى، وهو مما لا يراه البصريون، وما جاء عليه أوَّلوه، وفي المقابل أجازه الكوفيين، نحو قول الحُطيئة:

---

(1) سبق تخريجه في مسألة رقم 25.
(2) سبق تخريجه في مسألة رقم 84.
(3) سبق تخريجه في مسألة رقم 67.
(4) سبق تخريجه في مسألة رقم 26.

فلو بلغت عَوَّا السِّماكِ قبيلةٌ لزادت عليها نهشل وتَعَلَّتِ[1]

أُضيف الاسم: (عوّا) إلى لفظ مرادفه (السَّماكِ)، وهذا ما سماه ابن مالك: (إضافة المعتبر إلى الملغى)، وذلك قياسًا عندهم على باب العطف؛ فعطف الشيء على مرادفه وارد في كلام العرب، كقول يزيد بن سنان الغطفاني:

فَلم أَجْبُن وَلم أنكل وَلَكِن يَمَمْتُ بهَا أَبَا صَخْر بنَ عَمْرو[2]

الشاهد قوله: (فلم أنكل ولم أجبن)، حيث عطف مترادفين؛ ذلك أنَّ معنى نكل: (نكص وجبن)، فقيس عليه الضمير الذي هو بمعناه.

ومن حمل النَّظير على النَّظير: معاملة المنقوص في النَّصب كمعاملته إياه في حالتي الرفع والجر، استشهد العلماء بثلاثة شواهد لغطفان الأول، قول الحطيئة:

يا دارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلاَّ أثَافِيهَا بَيْنَ الطَّوِيِّ فَصَارَاتٍ فَوَادِيهـــــا[3]

والثاني قول النَّابغة:

يَا بَارِيَ الْقَوْسِ بَرْيًا لَيْسَ يُحْكِمُهُ لاَ تُفْسِدِ الْقَوْسَ أعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا[4]

وقوله –أيضًا–:

رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقاصِيهِ ولَبَّدَهُ ضَرْبُ الوَلِيـــدَةِ بالمِسْحاةِ فِي الثَّأَدْ[5]

قال الخليل كما نقل عنه سيبويه: «شبهوا هذه الياءات بألف (مَثْنَى)، حيث عَرَّوْها من الجر، والرفع، فكما عَرَّوُا الألف منه عَرَّوْها من النَّصب –أيضًا–»، وقال فيها الأعلم: «فسكَّن الياء في حال النَّصب، حملًا لها عند الضرورة على الألف؛ لأنَّها أختها والألف

---

(1) سبق تخريجه في مسألة رقم 30.
(2) سبق تخريجه في مسألة رقم 30.
(3) سبق تخريجه في مسألة رقم 2.
(4) سبق تخريجه في مسألة رقم 2.
(5) سبق تخريجه في مسألة رقم 2.

لا تتحرك»[1].

ومن ذلك ما جاء في قول النَّابغة:

لما أغفلتُ شُكركَ فاصْطَنِعْنِي فَكَيْفَ ومِنْ عَطائِكَ جُلُّ مالي[2]

ففي قوله: (لمَّا) جاءت (ما) النافية جوابًا للقسم، وأُدخِلَت عليها اللام كما تدخل على التي في تأويل الاسم[3]، فحَمَلَ (ما) النَّافية على (ما) التي بمعنى الذي في دخول لام الابتداء[4].

ومن حمل النَّظير على النَّظير حمل التاء على اللام المقحمة، كما في قول الشاعر:

كِلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الكَوَاكِبِ[5]

فحُملت التاء على ما سماه الزجاجي في كتابه اللامات باللام المقحمة، في قول النَّابغة:

قَالت بنو عامرٍ خَالوا بني أسَد يَا بُؤْسَ لِلَجْهِل ضَرَّارًا لأقوامِ[6]

مما تقدم يظهر أنَّ النَّحويين قاسوا على شعر غطفان، واستدلوا به على سبيل القياس عليه.

---

(1) ينظر المسألة رقم 2.

(2) سبق تخريجه في مسألة رقم 110.

(3) ينظر: التعليقة 246/4، والأصل أنَّ حكم النفي في جواب القسم ألَّا تدخل عليها اللام نحو: (والله ما رأيته).

(4) ينظر سر صناعة الإعراب 377/1، وينظر مسألة رقم 110 في هذه الرسالة.

(5) سبق تخريجه في مسألة رقم 41.

(6) سبق تخريجه في مسألة رقم 41.

المبحث الثالث: شواهد غطفان والإجماع:

قال السيوطي: «وإجماع العرب –أيضًا– حجة، ولكن أنَّى لنا بالوقوف عليه، ومن صوره: أن يتكلم العربي بشيء، ويبلغهم، ويسكتون عليه»[1].

وُجد النحو ونشأ ونما واكتمل في البصرة والكوفة، وما اتفق عليه علماء البلدتين هو مما أُجمع عليه، ومن شواهد غطفان التي جاءت لمسائل أُجمع عليها، ولا خلاف في حكمها:

أولًا: مسألة إعراب المثنى، كقول النَّابغة:

كتمتُكَ ليلًا بالجَمومينِ ساهرًا وَهميَّنِ هَمًّا مُستَكِنًّا وظاهرِا[2]

الشاهد قوله: (بالجمومين) جاء مجرورًا بالباء، وعلامة جره الياء، وهذا على اللغة الفصيحة، والمشهور من لغة العرب.

ثانيًا: تثنية الأسماء التي هي أعلام خاصة على سبيل التغليب، كما في قول العرب: (العمران)، لأبي بكرٍ، وعمر، وهو من المشهور الذي لا خلاف فيه، ومن شواهدهم عليه قول قيس بن زهير:

جزاني الزَّهْدَمان جَزاءَ سُوْءٍ وكنتُ المرْءَ أُجْزَى بالكَرامهْ[3]

الشاهد قوله: (الزهدمان) فثنى اسم (زَهْدَم)، لأنَّه أراد كِلا الأخوين زهدم وقيس.

ثالثا: الحال المؤكدة لمضمون الجملة، واستشهد العلماء بقول سالم بن دارة:

أَنا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ[4]

فقوله: (معروفًا) جاءت حالًا مؤكدة لمضمون الجملة، قال السيرافي معلقًا على

---

(1) الاقتراح ص 56

(2) من الطويل، وهو في ديوانه ص 45، الجمومين :اسم مكان ومعناه البئر، مستكن وظاهر: مخفي وبارز، وورد الشاهد في العمدة 218/1، مختار الشعر الجاهلي 98/1، معجم ما استعجم لياقوت 394/1.

(3) سبق تخريجه في مسألة رقم 1.

(4) سبق تخريجه في مسألة رقم 22.

الشاهد: «الشاهد في نصب (معروفًا)، يريد: انتبه لي معروفًا نسبي»[1].

رابعًا: إقامة الفعل مقام المصدر، واستشهد العلماء بقول عروة:

فقالوا ما تَشاءُ فقلتُ أَلْهُو إلى الإصباح آثِرَ ذي أَثِيرِ[2]

خامسًا: جواز إضافة المصدر إلى فاعله، كقول الشماخ:

وواعَدْتني ما لا أُحاوِلُ نَفْعَهُ مَواعِيدَ عُرْقُوبٍ أخاهُ بيَثْرِبِ[3]

أُضيف المصدر إلى فاعلة، وتُرك المفعول، وذلك في قوله: (مواعيد عرقوب أخاه)، وهذا مما أجازه الجمهور[4].

سادسًا: اقتران (أل) في الإضافة اللفظية بالمثنى، أو جمع المذكرٍ السالم اتّبع سبيل المثنى، كقول عنترة:

الشَّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمِهُمَا وَالنَّاذِرَيْنِ إذا لَمَ الْقَهُمَا دَمِي[5]

فالشاهد قوله: (الشاتمي عرضي) وفيها دخول (أل) على المضاف إضافة لفظية؛ لأنَّه مثنى.

ومجيء شعرٍ من شعر غطفان على ما أُجْمِعَ عليه، يؤكد ما مرَّ من أنَّهم يتفقون مع القبائل الفصيحة في كثير من التراكيب، مما يدل على فصاحتهم.

---

(1) شرح أبيات سيبويه 382/1 .

(2) سبق تخريجه في مسألة رقم 23.

(3) سبق تخريجه في مسألة رقم 45.

(4) ينظر: الارتشاف ص 2257، وكلام الشيخ مُحَمَّد محيي الدين في الإنصاف 234/1

(5) سبق تخريجه في مسألة رقم 35.

المبحث الثالث: شواهد غطفان، وأدلة النحو الأخرى:

من أدلة النحو غير السماع، والقياس: الإجماع.

ما ذكره السيوطي في كتابه وهي: الاستصحاب، والاستدلال بالعكس، والاستدلال ببيان العلة، والاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه، والاستدلال بالأصول، والاستدلال بعدم النظير، والاستحسان، والاستقراء[1].

والاستصحاب هو: «عبارة عن إبقاء ما كان على ما كان عليه؛ لانعدام المـُغَيِّر»[2] أو هو: «الحكم الذي يثبت في الزمان الثاني بناءً على الزمان الأول»[3].

فمن الاستصحاب: قول النَّابغة الذي استدل به العلماء في مسألة إعمال أو إهمال (ليتما):

قَالت أَلا ليْتَمَا هَذا الْحَمَام لَنَا ... إلَى حَمَامَتِنَا أَو نِصْفَهُ فَقد[4]

فمن النُّحاة من رجَّح إعمالها؛ استصحابًا للأصل.

ومنه: قوله الذي احتُجَّ به في مسألة صرف ما لا ينصرف اضطرارًا، وذكر العلماء من شواهدهم عليه قول النَّابغة:

فَلْتأْتيَنكَ قَصائدٌ ولْيَدْفَعَنْ ... جيشٌ إليك قَوادِمَ الأَكْوارِ[5]

وقوله:

إذا ما غَزَوْا بالجَيْش حَلَّقَ فَوْقَهم ... عَصائبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بعَصائبِ[6]

والثالث قوله:

---

(1) ينظر: الاقتراح ص 101 – 106.

(2) التعريفات، لعلي بن مُحَمَّد الجرجاني ص22.

(3) المصدر السابق ص22.

(4) سبق تخريجه في مسألة رقم 84.

(5) سبق تخريجه في مسألة رقم 47.

(6) سبق تخريجه في مسألة رقم 47.

لعمرٍو عَلَيَّ نعمةٌ بعد نعمةٍ لوالده ليست بذاتِ عَقارِب[1]

والرابع قوله:

وثقتُ له بالنَّصرِ إذ قِيل قد غَزَتْ كتائبُ من غسَّان غيرُ أشائبِ[2]

وقد ذكر النحويون أنَّ هذا الصرف ضرورة من الضرائر المستحسنة؛ لما فيه من إرجاع الأسماء إلى أصولها.

كذلك من الأصول التي يحتج بها: الاقتراض، وهو:

«أن تُعطي كلمة حكمًا يختص بها إلى كلمة أخرى لتعامل معاملتها، كما تُعطي الكلمة الأخرى حكمًا يختص بها إلى الكلمة الأولى لتعامل معاملتها أيضًا»[3].

وبعبارة أخرى: «الاقتراض النحوي هو تبادل الأحكام بين كلمتين بحيث تعطي كل كلمة الحكم»[4].

ومنه: نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، وشواهدهم عليها كثيرة[5]، منها قول النَّابغة الذبياني:

فَلاَ تَتْرُكَنِّي بِالوَعِيدِ كَأَنَّنِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القَارُ أَجْرَبُ[6]

أراد: في النَّاس، وقوله –أيضًا–:

فَلَا عَمْرو الَّذي أَثْنَى عَلَيه ومَا رَفَـــــعَ الحَجِيجُ إلىَ إلالِ[7]

أراد: بإلال، وقوله:

كَأَنَّ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا بِذِي الجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنِسٍ وَحَدِ[8]

---

(1) سبق تخريجه في مسألة رقم 47.

(2) سبق تخريجه في مسألة رقم 47.

(3) ظاهرة التقارض في النحو العربي، لأحمد محمد عبدالله الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عدد58 ص234.

(4) المصدر السابق ص234.

(5) ينظر مسألة رقم 99.

(6) سبق تخريجه في مسألة رقم 99.

(7) سبق تخريجه في مسألة رقم 99.

(8) سبق تخريجه في مسألة رقم 99.

أراد: زال النهار عنَّا، وقيل: علينا، وقول عنترة العبسي:

شَرِبَتْ بِماءِ الدُّحْرُضَيْنِ فأصبحتْ زَوْراءَ تَنْفِرُ عن حِياضِ الدَّيْلَمِ [1]

أراد: شربت من ماء، وقوله –أيضًا–:

هَلّا سَأَلْتِ الْخَيْلَ يَابْنَةَ مَالِكٍ إِنْ كُنْتِ جَاهِلَةً بِمَا لَمْ تَعْلَمِي [2]

أي: سألتِ الخيل عمّا لم تعلمي، وقول خراشة العبسي:

أَوْ طَعمُ غَادِيَةٍ في جَوْفِ ذِي مِن سَاكِنِ المزْن يَجْري في الغَرَانِيقِ[3]

أي: مع الغرانيق، وقول عنترة:

بطلٌ كأنَّ ثيابَه في سرحةٍ يُحذَى نعالَ السَّبتِ ليس بتوأَمِ[4]

أراد: على سرحه، من طوله.

ومن الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه: ما ورد في مسألة مجيء خبر (أن) المخففة جملةً فعلية غير دعاء، ولم يُفصل بينهما بفاصل، وقد أوجب الفراء، وابن الأنباري الفصل، ومنه قول النَّابغة:

فَلَمَّا رأى أنْ ثَمَّرَ الله مَالَهُ وَأثَّلَ مَوْجُودًا وَسَدَّ مَفَاقِرَهْ[5]

فلا دليل يمنع حكمه، ولاسيما وقد ورد في كتاب الله في قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [6]

وفي باب سماه ابن جنّي في كتابه: «باب في اللفظ يرد محتملًا لأمرين، أحدهما أقوى من صاحبه أَيُجَازَانِ جميعًا فيه، أم يُقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه؟»[7].

---

(1) سبق تخريجه في مسألة رقم 99.
(2) سبق تخريجه في مسألة رقم 99.
(3) سبق تخريجه في مسألة رقم 99.
(4) سبق تخريجه في مسألة رقم 99.
(5) سبق تخريجه في مسألة رقم 66.
(6) سورة البقرة، آية:233.
(7) ينظر الخصائص 488/2

ومن شواهده قول الحطيئة:

فإنْ لا يَكُن مالٌ يُثاب فإنَّهُ سيأتي ثنائي زيدًا بن مُهلهلِ[1]

وقال فيه: «فالوجه أن يكون (ابن مهلهل) بدلًا من (زيد) لا وصفًا له؛ لأنَّه لو كان وصفًا لحذف تنوينه، فقيل: زيد بن مهلهل، ويجوز – أيضًا – أن يكون وصفًا أخرج على أصله، ككثير من الأشياء تخرج على أصولها؛ تنبيهًا على أوائل أحوالها، كقول الله سبحانه: ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾[2]»[3]، فيكون هذا من استصحاب الحال.

(1) سبق تخريجه في مسألة رقم 49.

(2) سورة المجادلة، آية: 19.

(3) ينظر الخصائص 491/2

الفصل الرابع: التقويم، ويتضمن أربعة مباحث:

.المبحث الأول: مدى اهتمام النحويين بشعر غطفان.

.المبحث الثاني: مدى موافقة شعر غطفان للقواعد النحوية.

المبحث الثالث: خصائص لغة غطفان.

.المبحث الرابع: الأحكام التي انفردت غطفان بإثباتها.

المبحث الأول: مدى اهتمام النحويين بشعر غطفان:

معلوم أنَّ لكل قطر في الجزيرة العربية طريقة يتكلمون فيها، فلم تبعد كل طريقة عن أمها العربية الفصحى، إلا في بعض السمات والخصائص، و لا تزال لغتنا الفصحى هي ما نرتقي إليها إذا أردنا أداءًا لغويًا رفيعًا، وقد سمى علماؤنا الأجلاء كل طريقة لغة، وعلى هذا فأُعرّفُ لغة القبيلة بأنَّها: الطريقة اللُّغوية التي تؤديها كل قبيلة فيما بينها، وتميزها عن غيرها.

وقد تنبه علماؤنا الأجلاء قديمًا إلى أهمية فهم هذه اللغات، فهذا مؤلف كتاب تهذيب اللغة يقول في مقدمة كتابه: « الحمد لله ذي الحول والقدرة...»، إلى أن قال في حمد الله تعالى: «...إلى ما فضلنا به على كثير من أهل هذا العصر، في معرفة لغات العرب التي بها نزل القرآن، ووردت سنة المصطفى»، ثم قال: «وبين النَّبي –صلى الله عليه وسلم– للمخاطبين من أصحابه ما عسى الحاجة إليه من معرفة بيان لمجمل الكتاب، و غامضه، ومتشابهه من معرفة لغات العرب والتبحر فيها»[1]، وقد ورد قول: (لغات العرب) في مواطن كثيرة ومتفرقة من كتب اللغة والنحو، مما يدل على أهمية معرفة هذه اللغات خاصة في فهم دستورنا العظيم: القرآن الكريم، والحديث الشريف.

وقد كان لغطفان مكانة عند النُّحاة، ولها خصائص لغوية، استشفها العلماء من شواهدهم مع بداية عصر التأليف؛ لاسيما وأنَّ لغة غطفان كانت من اللغات التي تنطبق عليها شروط جامعي اللغة؛ حيث كانت تقطن في قلب الجزيرة العربية، ونشأ فيها أعلام من الشعراء البارزين، كما أنَّه من المعلوم أن القرآن الكريم لم ينزل بلغة قريش وحدها، بل كان إلى جانبها عدد من لغات العرب من بينها لغة غطفان؛ وكانت مما يُعتد بها ذكر ابن شهاب الخفاجي حين تكلم عن لغةٍ من لغات العرب: «وفي لغة غطفان وأسد مهموز الفاء وبهما قُرئ في السبعة»[2].

وقد ورد في التفاسير التي اطلعت عليها ألفاظٌ نُسبت إلى قبيلة غطفان[3]، ومما

---

(1) تهذيب اللغة 5/1.

(2) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي 82/8.

(3) ينظر: أمثلة المبحث الرابع من هذا الفصل.

جاء على لغة غطفان قوله تعالى: ﴿لَا يألتكم﴾[1]، من ألته ألتًا وهي لغة لغطفان[2]، ومعلوم أنَّ غطفان من قبيلة قيس عيلان النَّجدية وقد امتدح سيبويه –رحمه الله تعالى– لغتهم بقوله: «ولو أنَّ هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يُلتفت إليه، ولكنَّا سمعناها تنشد هذا البيت جرًا، وهو قول ابن ميادة المرّيّ، من غَطَفان:

وارتَشنَ جين أردنَ أن يرمينا نبلًا بلا ريشٍ ولا بِقدَاحِ[3]»[4].

وهذه شهادة ممن عرف لغات العرب، وأحكامها.

وعُني علماء اللغة والنحو في الاستشهاد بلغة قبيلة غطفان، فهذا الفراء يؤكد أنَّ (الجاه) مقلوب الوجه فيقول: «سمعت أعرابية من غطفان، وزجرها ابنها فقلت لها: ردي عليه، فقالت أخاف أن يجوهني..»[5]، وهذا يزيد بن هارون يقول: «وسمعتُ من لقيت من غطفان يتكلمون فيقولون: إذا أهويت بيمينك...»[6].

والقارئ لأمهات كتب النحو يجد كثرة استشهاد النُّحاة بأشعار غطفان وكان لإمام النحو النَّصيب الأكبر في الاستشهاد بشعرهم؛ إذ بلغ عددها في الكتاب ستين شاهدًا نحويًا موثوق النِّسبة، يليه المبرِّد إذ بلغت أشعار غطفان في المقتضب اثنين وأربعين شاهدًا نحويًا، ثم الأصول لابن السراج، حيث بلغت أربعةً وعشرين شاهدًا نحويًا، ثم معاني القرآن للفراء، إذ بلغت واحدًا وعشرين شاهدًا، فجُمل الزجَّاجي في تسعة شواهد.

كما لم يختلف النُّحاة المتأخرين عن أشياخهم، بل فاقوهم، فقد احتج ابن يعيش في (شرح المفصل) بأكثر من خمسة وتسعين شاهدًا، وهذا الشاطبي في (المقاصد الشافية) استشهد بأكثر من مائة وخمسة وخمسين موضعًا لشواهد نحوية وصرفية من غطفان.

كل هذا يدل على احتفاء اللغويين النحويين بلغة غطفان واحتكامها إليها في

---

(1) سورة الحجرات آية 14، ينظر القراءة في كتاب شرح طيبة النشر لابن الجزري ص 312.

(2) ينظر: البحر المحيط 524/9، ومحاسن التأويل للقاسمي 542/8.

(3) من الكامل، وهو في ديوانه ص100، ومعنى ارْتَشْنَ: أي: اتخذن ريشًا لسهامهن، وورد في الكتاب 2/ 20، شرح كتاب سيبويه 2/ 351، والحماسة البصرية 2/ 110، وخزنة الأدب 24/5.

(4) الكتاب 20/2.

(5) الخصائص76/2.

(6) لسان العرب مادة (يمين).

اللغة.

ومن أمثلة اهتمام النحويين بشعر غطفان، ما ورد في هذا البحث من شواهد بلغت مائة وستة وثمانين شاهدًا موثوق النِّسبة لهم، بما أنَّنا إذا علمنا كم كان نصيب شعراء غطفان من نصيبٍ كبيرٍ من استشهاد النُّحاة؛ لعرفنا حجم الاعتداد بشواهد هذه القبيلة، فقد جمع د.ماهر عبد الغني كريم شواهد للنَّابغة الذبياني في المسائل النحوية والصرفية، بلغت عنده مائة وتسعة وأربعين شاهدًا، وإن لم تكن جميعها موثوقة النسبة، كذلك الشاعر عنترة العبسي فقد ذكر الباحث فِراس شفيق علي بن مفرج بأنَّه استشهد في شعره بتسعٍ وعشرين قضية نحوية[1].

كما أنَّ النحاة احتجُّوا لبعض المسائل النَّحوية بطائفة من أشعارِ غطفان، من ذلك صور الصفة المشبهة باسم الفاعل، والاستدلال على تنكير الأسماء، وإثبات تعدية بعض الأفعال، ومسألة حذف العائد المجرور في صلة الاسم الموصول[2].

ومسألة نيابة حروف الخفض بعضها عن بعض، وأسماء الأصوات، ورابط الجملة الحالية، وغيرها.

ومن ذلك ما ذكره المبرد والسيوطي من المصدر المثنى النائب مناب فعله (حنانيك)، فقد ورد فعلها في قول الحطيئة:

تَحَنَّنْ عَليَّ هَدَاكَ المَلِيك فإنَّ لِكُلِ مَقَامٍ مَقَالًا[3]

ومن مظاهر اعتدادهم بشواهد غطفان ما نجده عند ابن عصفور من تفضيل بيت النَّابغة على غيره، حيث قال: «وهو مع (من) أحسن منه مع غيرها، نحو قول النَّابغة: كَأَنَّك من جمال...»[4].

---

(1) ينظر: رسالة بعنوان الشاهد النحوي في شعر عنترة للباحث فراس شفيق علي بن مفرج جامعة مؤتة ص73.

(2) ينظر: شرح التسهيل 206/1، التصريح 176/1، الأشباه والنظائر 67/5،56/1، المقاصد النحوية 478/1، وينظر مسألة رقم 50 في هذه الرسالة.

(3) سبق تخريجه في مسألة رقم 57.

(4) ينظر: ضرائر الشعر ص171.

كما استشهد المبرد (مُحَمَّد بن يزيد النحوي)، بشاهدين من شعر غطفان في مسألة واحدة، كما قال المرزباني في كتابه أشعار النساء: «أخبرني مُحَمَّد بن أبي الأزهر، قال: حدثنا مُحَمَّد بن يزيد النحوي قال: مما ينصب على الذم قول النَّابغة:

لَعمري وما عَمري عليَّ بهيّنٍ قد نطقتْ بُطلاً عليّ الأقارعُ
أقارع عوفٍ لا أحاول غيرها وجوهَ قرودٍ تبتغي من تجـــادع[1]

وقال عروة بن الورد العبسي:

إنْ كُنْتِ كارهةً معيشتنا هاتا فحُلي في بني بدر
الضاربين لدى أَعنَّتِهِمْ والطاعنين وخيلهم تجري[2]»[3]

كل هذا يؤكد أنَّ شعر قبيلة غطفان من أهم روافد الاحتجاج عند اللغويين، والنحويين وهو –أيضًا– دليل على مكانة هذه القبيلة ولغتها عندهم.

(1) سبق تخريجه في مسألة رقم 76.

(2) من الكامل، اختلف في نسبته قيل لعروة بن الورد، وقيل لحاتم الطائي، وهو في ديوان حاتم، ص204، وورد في لسان العرب مادة (نضر)

(3) أشعار النساء ص107.

المبحث الثاني: مدى موافقة شعر غطفان للقواعد النحوية:

اعتمد التقعيد النحوي على ما سُمع من نصوص فصيحة من القرآن الكريم، وأقوال المصطفى -عليه الصلاة والسلام- وما سُمع عن قبائل العرب الفصحاء أهل البداوة في جزيرة العرب، ولم يكن بين تلك القبائل حدود فاصلة؛ فكان من الطبعي أن تتفق في كثيرٍ من قواعد اللغة الأساسية.

ومما يدل على موافقة غطفان لرأي الجمهور:

ما ذكره ابن خلدون في مقدمته عن أفصح لغات العرب، قال: «كانت قريش أفصح اللغات العربية، وأصرحها؛ لبعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم، ثم من اكتنفهم من ثقيف، وهُذيل، وخزاعة، وبني كنانة، وغطفان،...»، فعلى هذا لم تبتعد غطفان عن اللغة الأم؛ فكان كلامهم من الكثير المطَّرد الذي على أساسه يُقَعّد النُّحاة، ويُجمِعُ عليه الجمهور، وهذا ما يُفسر لنا كثرة الاستشهاد بشعر غطفان.

ومن ذلك:

مسألة تقدم الخبر على المبتدأ جوازًا، ذكرت شواهدها في المباحث السابقة[1].

صور الصفة المشبهة والتي استشهد العلماء بأربعة شواهد من غطفان[2].

جواز إضافة المصدر إلى فاعله، كقول الشماخ:

وواعَدْتني ما لا أُحاوِلُ نَفْعَهُ مَواعِيدَ عُرْقُوبٍ أخاهُ بيَثْرِبِ[3]

مسالة إعمال (كأنْ) المخففة[4]، وكذلك ثبوت لام (لعلَّ)[5]، ومسألة حذف جواب (رُب)[6].

---

(1) ينظر المسألة رقم 7.

(2) ينظر المسألة رقم 39

(3) سبق تخريجه في مسألة رقم 45.

(4) ينظر المسألة رقم 100.

(5) ينظر مسألة رقم 118.

(6) ينظر مسألة رقم 88.

وفي مسألة (ليس) أهي فعل أم اسم؟[1]، استشهد النحاة في كلا الرأيين بشاهدين من غطفان، الأول: يثبت فعليتها، كما في قول الحصين بن حِمَام:

فَلَسْنَا عَلَى الأَعْقَابِ تَدْمَى كُلُومُنَا وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا يَقْطُرُ الدَّمَا[2]

والثاني: يدل على حرفيتها، كما في قول النَّابغة:

تُهْدِي كَتَائِبَ خُضْرًا ليس يَعْصِمُها إلاّ ابْتِدارٌ إلى مَوْتٍ بإلجـــــامِ[3]

وما قدمناه في المبحث السابق من القضايا النحوية التي تناولها النُّحاة محتجين بشواهد من غطفان، تدل دلالةً قاطعة على موافقتها للقواعد العامة للنحو العربي، وموافقةً لرأي الجمهور، ولعل ما يُفسر ذلك قربهم من اللغة الفصحى (لغة قريش)، واختلاطهم بهم.

كما يشهد بهذا ما مرَّ من اشتراكهم مع القبائل الأخرى الفصيحة في كثير من الأحكام.

---

(1) ينظر مسألة رقم 72.

(2) سبق تخريجه في مسألة رقم 69.

(3) سبق تخريجه في مسألة رقم 69.

المبحث الثالث: خصائص لغة غطفان:

لقد كان في لغة غطفان سمات بارزة، ذكرها علماء القراءات، والتفاسير، واللغة في كتبهم؛ لأنَّ الأصل في لغات العرب التقارب، خاصة بين القبائل النَّجدية، للجوار والتداخل الاجتماعي، وعليه فسيُذكر أهم الاختلافات اللغوية التي اختلفت فيها لغة غطفان عن باقي لغات العرب، على أنَّ الفصل بينها تمامًا غير ممكن؛ إذ قد تشترك بعض القبائل في شيء من هذه الخصائص؛ ولغة غطفان وإن تداخلت مع بعض لغات العرب إلا أنَّها تتربع على منزلة رفيعة، تجعلها جديرة بمعرفة أهم خصائصها؛ فقد وجدت ما يزيد عن أربعمائة وتسعين موضعًا لغطفان في كتب القراءات، والتفاسير، وعلوم القرآن، من غير كتب اللغة والأدب؛ ولا يخفى علينا أنّ العرب في سوق عكاظ اختاروا النَّابغة الذبياني محكِّمًا لشعرائهم مما يدل دلالة واضحة على مكانتها الأدبية الرفيعة.

وقد قسم علماء اللسانيات الحديثة خصائص اللغة إلى أربعة أقسام: خصائص صوتية، وصرفية، ونحوية، ودلالية، ومن خلال هذا التقسيم سيكون بيان خصائص هذه اللّغة، ولكن قبل ذكر الأحكام النحوية يشرع البحث بالجانب الصوتي؛ لأنَّ علم اللغة الحديث يهتم بدراسة اللغة في صورتها المنطوقة، ومن ثم الكشف عن خباياها، وأسرارها، وقد آثرتُ أن أنصَّ في بعض المواضع على ما ذكره علماء التفسير، واللغة، والنحو أنَّه كان من كلام غطفان، ومن خلاله أبيّن الخاصيَّة اللغوية التي تُستخلص من كلامهم، وقد يُذكر في نهاية كل جانب خلاصة تُوضح السمة البارزة في لغة غطفان، وفي بعض المواضع أستشهد بأقوالٍ من قبيلة قيس؛ لأنَّ أصل غطفان تحدَّر منها؛ فقيس عيلان تنقسم إلى أربع قبائل: ثقيف، وهوازن، وسُليم، وغطفان، وذكر لغة غطفان مع بنات عمها خاصة في بعض المواضع يجعل الصورة أوضح، والسمة اللغوية أبرز .

أولًا: الخصائص الصوتية: المستوى الصوتي: هو المادة الخام التي تتكون منها اللغة، يُعنى بالصوت كوحدة مستقلة من مخارج وصفاتن أو وحدة في نسق صوتي عام.

وهو ما يسمى بالعلم الحديث بعلم (الفنولوجيا)، وهو: «العلم الذي يدرس الأصوات باعتبارها وحدات ذات وظيفة لغوية، تُفرِّق بين المعاني وتميّز بين الدلالات»[1]، وهذه الوحدات تسمى بـ(الصواتم) وقد عرَّف تروباتسكوي الصوتم بقوله: «إنَّ الصوتم هو أصغر وحدة فونولوجية ضمن اللسان المعني بالدرس»[2]

ولعل من أهم الخصائص المتعلقة بالجانب الصوتي في لغة غطفان:

1.الميل إلى الكسر في بداية الكلمة:

أَكَّدَ كَثير من الرواة أنَّ بعض قبائل العرب ومنهم: قيس، وغطفان كانت تنطق حرفي المضارعة (النون)، وَ(التاء) بالكسر، فيقولون مثلًا: (نِعلم، تِعلم)[3]، ومعلوم أنَّ لغة قريش تنطقهما بالفتح[4].

2.إحلال اللَّام محلَّ النُّون:

يقول سيبويه: «وقد أبدلوا اللام من النون، وذلك قليلٌ جدًا، قالوا: (أصيلالًا)، وإنَّما هو (أصيلان)»[5]، وعلى هذه اللغة روي بيت النَّابغة الذبياني:

وقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاَلاً أُسائِلُها أعَيتْ جَوابًا وَمَا بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ[6]

وقال ابن السراج: «أبدلوا اللامَ في: (أُصَيْلاَلٍ) من النونِ، وذلكَ أَنَّهم إذَا صغروا: الأَصيلَ قالوا: أُصيلٌ، وهُوَ القياسُ وقالَ بعضهُم: أُصيلانٌ، فزادَ الأَلفَ والنونَ، وهيَ لغةٌ معروفةٌ، وهَذا مِنَ الشَاذِّ، فأَبدلَ بعضهُم هذهِ النونَ لامًا، فقالَ: أُصيلالٌ، والأَصيلُ بعدَ العصرِ إلى المغربِ، قالَ النَّابغةُ:

وقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاَلًا أُسائِلُها أعَيتْ جَوابًا وَمَا بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ»[7]

---

(1) علم الصوتيات، د.عبد العزيز أحمد علام و د.عبدالله ربيع محمود ص47.

(2) ينظر: المنوال النحوي العربي، د.عز الدين مجدوب ص87.

(3) وهي ما تسمى بـ(التلتلة) ينظر: مجالس ثعلب 81/1.

(4) ينظر: المعاني الكبير 466/1، في اللهجات العربية ص139، تاريخ الأدب الجاهلي ص 123.

(5) الكتاب 484/3.

(6) سبق تخريجه في مسألة رقم 83.

(7) الأصول 275/3.

وقد تكون اللام أسهل من النون؛ لما في النون من غنة[1].

3. اتباع كسرة لام الجر لما بعدها، وهي لغة لبني تميم، وبعض غطفان؛ لتحقيق التوافق والانسجام اللفظي، يتبعون الأول للثاني، وقد قرئ قوله تعالى: ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[2] بكسر الدال، ووجهه أنَّها حركة اتباع لكسرة لام الجر بعده، للتجانس[3]، قال أبو حفص النعماني: «وبعض (غَطَفَان)، يتبعون الأوّل للثَّاني؛ للتَّجانسِ»[4].

4. تسهيل الهمز: فقد ذكر الفراء في قراءة قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ﴾[5] «كتبت بغير الهمز، وقريش، وعامة غطفان، وكنانة على ترك الهمزةِ، فبعضُهم يجعلُها بمنزلة (يَسْتَقْضُونَ)، و(يَسْتَدْعُونَ)، ليس فيها أثر من الهمزِ»[6].

5. قرأ الجمهور قوله تعالى ﴿ لَا يَلِتۡكُم ﴾[7]، وقرأ الحسن، والأعرج، وأبو عمرو ﴿ ولا يألتكم ﴾ من ألتَه ألتًا، وهي لُغة غَطفان [8]، وورد في القرآن الكريم كما تنطقها غطفان قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖۚ كُلُّ ٱمۡرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٞ ﴾[9]، وقال الفرَّاء في هذه الآية: «العربُ تقولُ: قد أَلَتَه يَألِتُه، يريدون: نَقَصَه، وهي في غَطَفَانَ، وقال الحُطَيْئَةُ:

---

(1) ينظر: اللهجات في الكتاب ص 251.

(2) سورة الفاتحة، آية: 2.

(3) ينظر: اللباب 3/1.

(4) اللباب في علوم الكتاب 172/1، المجيد في إعراب القرآن المجيد ص 37.

(5) سورة البقرة، آية: 14.

(6) كتاب فيه لغات القرآن لأبي زكريا الفراء ص 15.

(7) سورة الحجرات، آية: 14.

(8) ينظر: البحر المحيط 89/8.

(9) سورة الطور، آية: 21.

أَبْلِغْ بَنِي ثُعَلٍ عَنِّي مُغَلْغَلَةً جَهْدَ الرِّسَالَةِ لَا أَلْتًا وَلَا كَذِبَا[1]

ولغةُ أَسَدٍ، وأهلِ الحجازِ: قد لَاتَه، وهو يَلِيتُه لَيْتًا»[2]، وقال الزمخشري: «يقال: ألته السلطان حقه أشد الألت، وهي لغة غطفان»[3].

6. يقولون في (قاب): (قدى) قال الفراء في قوله تعالى: ﴿ **فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ** ﴾[4] لغة أهل الحجاز، وأهل نجد يقولون: قيد قوسين، وبعض غطفان يقول: قدى قوسين[5].

قوسين[5].

أَنْشَدَنِي بعضُهم، لبني عَبْسٍ:

وَإِنِّي إِذَا مَا الْمَوْتُ لَمْ يَكُ دُونَهُ قِدَى الشِّبْرِ أَحْمِي الْأَنْفَ أَنْ أَتَأَخَّرَا[6]

وبعضُهم: قيب قوسين، وبعضُهم: قبا قوسين، وقاب.

7. إحلال الياء محل الألف، أو ما يسمى بالوقف على الألف المتطرفة بالياء، فينطقون الألف – المقصورة خاصة – ياء قبلها مفتوح، فيقول من ينطقها: الهدَي، صورَي، وقلهَي، و ضفوَي، وأفعَي، فيقولون مثلا: هذه حبلَي، وقد عزا الخليل هذه اللغة لفزارة، وقيس تنطق بها[7]، بل وفزارة فرع بدوي من قيس[8]، ويظهر لي ميلهم لهذا، فقد قال الفراء: «وسمعتُ بعض غطفان يقولون: اذهبْ فَيِيتِهِمْ، وسائرُ العربِ: فَاتِهِمْ»[9].

8. حذف نون الرفع: وذلك إذا كان فعل الجملة مرفوعًا، ثم أدخلت عليه نون التوكيد الخفيفة، أو الثقيلة، مثل (لتعملنَّ)؛ لاجتماع ثلاث نونات؛ فحذفت للاستثقال[10]،

---

(1) من البسيط، للحطيئة، وهو في ديوانه ص16، وورد في مختارات شعراء العرب، لابن الشجري، 18/3.

(2) كتاب فيه لغات القرآن للفراء ص 133.

(3) الكشاف 380/4.

(4) سورة النجم، آية: 9.

(5) كتاب فيه لغات القرآن ص 134.

(6) من الطويل، لهدبة بن الخشرم، وهو في ديوانه ص90، وورد في إصلاح المنطق ص72، لسان العرب172/15، الجليس الصالح ص711.

(7) ينظر: مميزات لغات العرب ص 618.

(8) ينظر: اللهجات في الكتاب ص 298 .

(9) كتاب فيه لغات القرآن ص 154.

(10) ينظر: اللهجات في الكتاب ص 553.

بسبب الميل إلى السرعة في الأداء الصوتي، وقد وردت قراءة قوله تعالى:

﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾[1]، مكسورة دون الياء، وهي قراءة ابن كثير، ونافع يكسرها مخففة[2].

قال شهاب الدين الخفاجي في هذه المسألة: «واختلف في أيهما المحذوفة، فقيل نون الرفع، وقيل: نون الوقاية، والأوّل مذهب سيبويه، وهو أرجح؛ لقلة التغيير بالحذف والكسر، ولأنَّه عهد حذفها للجازم، وهذه لغة غطفان، وهي لغة فصيحة»[3].

وإذا تجاورت نون الرفع مع نون الوقاية، حذفت نون الرفع؛ كراهة الاستثقال، «وقيل إنَّ الحذف لغة لغطفان»[4].

9. الميل إلى الإمالة (الترخيم)؛ لتحقيق الانسجام بين الأصوات، كترخيمهم: يريد أن يضربا، أي يضربها لكن الهاء هنا خفية، وقد عزاها سيبويه إلى قيس [5].

10. كسر هاء الغائب، التي أصلها الضمة، وبعدها الواو، فيقولون: مررت بِهو[6]، وهذا وهذا الإشباع يراد به الاستخفاف، وقد عزيت هذه اللغة إلى: قيس، وتميم، وبني سعد[7].

11. إسكان عين (فُعُلات)، وَ (فِعِلات) في الصحيح ومعتل اللام؛ للتخفيف، فيقال على سبيل المثال:(غُرفات) بتسكين الراء، وَ(خُطوات) بتسكين الطاء، وقد عزيت هذه اللغة إلى: قيس، وتميم[8].

12. تشترك في إشمام حركة فاء المبني للمجهول من الأجوف، وفيها ثلاث لغات،

---

(1) سورة الحجر، آية: 54

(2) ينظر: البحر المحيط 447/5.

(3) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي 87/4

(4) إبراز المعاني من حرز الأماني ص 449، اللهجات في الكتاب ص 554.

(5) ينظر: الكتاب 125/4، اللهجات في الكتاب ص82،83،95.

(6) ينظر: الكتاب 195/4.

(7) ينظر: اللهجات في الكتاب ص107.

(8) ينظر: المصدر السابق ص138 ، 147.

الكسر، والإشمام، والضم، ولاشك أنَّ الكسر أفصح اللغات[1]؛ لما جاء في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ وَغِيضَ ٱلْمَآءُ ﴾[2] فقوله تعالى: (وغيض) فيها إشمام، قال أبو إسحاق الزجَّاج: «يقال غاض الماء يغيض إذا غاب في الأرض، ويجوز إشْمامُ الضَم في الغين»[3]. وقد عزي الإشمام إلى قيس، وأسد، وعُقَيل، وبعض تميم.

13. إدغام المتماثلين: بعض العرب يدغمون إذا كان المثلين–من الحرفين– ساكنا لأمر أو حرف جزم، وقد عزا المبرد هذه اللغة إلى قيس، وأسد[4]، وعلى هذه اللغة قرأ الجمهور: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ ﴾[5]، ماعدا نافع، وابن عامر: ﴿ ومن يرتدد ﴾ بفك الإدغام، وهي لغة أهل الحجاز[6].

14. إحلال الزاي محل الصاد[7]، وذلك إذا كانت الصاد ساكنة بعدها دال، (كمصدر) و(فصد)، ولغات العرب على ثلاثة أضرب فيها: إخلاص الصاد، وهي الأفصح، وإشمام الصاد صوت الزاي، وهي لغة قيس، وعلى هذه اللغة قرأ: حمزة والكسائي، وخلف ورويس قوله تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْاْ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾[8]، ولغة تخلص الصاد زايًا، وهي لغة كلب[9].

15. فتح الواو في: (وَلَدِ) وهو لغة قيس، واحتج القرطبي بقول النَّابغة:

مَهْلاً فِداءً لَكَ الأقْوامُ كُلُّهمُ ... وما أثْمِرُ من مالٍ ومِنْ وَلدِ[10]

---

(1) ينظر: المصدر السابق ص168.

(2) سورة هود، آية: 44.

(3) معاني القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج 55/3.

(4) ينظر: الكامل في اللغة والأدب199/1.

(5) سورة المائدة، آية: 54.

(6) ينظر: البحر المحيط 523/3.

(7) ينظر: الكتاب 196/4.

(8) سورة الزلزلة، آية: 6.

(9) ينظر: اللهجات في الكتاب ص244،246.

(10) سبق تخريجه في مسألة رقم 56.

على أنَّ «قَيْس يجعلون (الْوُلْدَ) بِالضَّمِّ جَمْعًا، و(الْوَلَدَ) بِالْفَتْحِ وَاحِدًا»[1]، وبعض العرب العرب يكسرونها فيقلون: (الْوِلْدُ).

هذه أهم الخصائص الصوتية في لغة قبيلة غطفان، وإن كانت كثيرة؛ لأنَّها اشتركت في بعضها مع قبائل أخرى من قيس عيلان، كما يظهر مما ذُكر أنَّ الأبرز فيها هو ميل قبيلة غطفان إلى تجانس أصواتها من ترخيم، وحذف، وإمالة، وإتباعٍ للحركة؛ ليسهل عليهم أداؤها، وهذه السمة من سمات القبائل البدوية؛ إذ تختلف عن الحضرية في ميلها إلى التأني، وإعطاء كل حرف حقه من الأداء في النّطق، أمَّا السمات الأخرى فقد تداخلت مع قبائل أخرى.

ثانيًا: الصرفية: وهي بنية الكلمة خارج التركيب وما يطرأ عليها من زيادة أو نقص. أو بمعنى آخر: «بنية الكلمة المفردة خارج السياق المعنوي أي: دون أن تتأثر بموقعها في الجملة وحركة إعرابها»[2].

1- من أبنية الفعل الماضي فعَل يَفعُل: كركَن، يركُن، رُكونًا، كما مثله سيبويه[3]، وقَعَدَ، يقعُدُ، قُعُودًا، وقد عُزيت هذه اللغة إلى أهل نجد، وتميم، وقيس من نجد[4].

2- كذلك: جنح، يجنَح، ويجنُح: بضم عين المضارعة عزيت إلى قيس، وبفتحها إلى تميم[5].

3- من أبنية جموع الكثرة، ما جاء على فِعَل وفُعَل، مثل: كِسىً، وكُسَىً، وفيها لغتان: الضَّم والكسر، فمن العرب من يقول: رِشوة، ومنهم من يقول: رُشوة، وقد نُسب ضم الفاء إلى قيس[6].

4- فُعلان وفِعْلان: كصُنوان، وصِنوان، وقد عُزي ما كان بضم الفاء إلى قيس وتميم[7].

---

(1) تفسير الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي 519/13.
(2) الوجيز، لعبدالقادر مُحَمَّد مايو ص113.
(3) ينظر الكتاب 6/4.
(4) ينظر: اللهجات في الكتاب ص409.
(5) ينظر: المصدر السابق ص 420.
(6) ينظر: اللهجات في الكتاب ص497.
(7) ينظر: المصدر السابق ص508.

5- فُعُل وفُعلان: كرُغُف، ورُغفان، وتنسب فُعلان إلى: قيس، وتميم[1].

6- فُعْل بسكون العين، كأُسْد عزيت إلى قيس النَّجدية[2].

7- فَعِل، كرَئِف، وهي لغةٌ في غطفان، وقد قال الطبري بعد تفسيره قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ «وفي (الرؤوف) عدة لغات، إحداها (رَؤُف) على مثال فَعُل، وهي قراءة عامة قراء أهل الكوفة،...و(رِئف) وهي لغة غطفان، على مثال فَعِل، كحَذِر»[3].

ويظهر مما تقدم أنَّ غطفان تجنح في لغتها إلى البناء المختصر لكلماتها؛ وأعزو ذلك لميلها إلى الاستخفاف.

ثالثًا: الخصائص الدلالية: علم الدلالة يُشار بها –غالبًا– إلى دراسة معاني الكلمات، ويقصد بها: «الكيفية التي يتم فيها استعمال المفردات ضمن سياق لغوي معين، وبيان علاقاتها بالعملية الذهنية»[4]

ويُعنى هذا المستوى بدراسة كل الجوانب الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية، والسياقية، وأثرها في الدلالة. وممَّا ذكره العلماء من المعاني الدلالية لغطفان:

1. قَدِر –بالكسر– لغة لبني مرة من غطفان، يقولون: «قَدِرت عليه» إذا قويت عليه، وفسر الطبري (قدير) في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[5] في هذا هذا الموضع على أنَّها بمعنى (قوي)[6].

2. البسيسة: هي الدقيق المبلولُ، يُلَتُّ ويُتَّخذُ طعامًا[7]، قال لصٌّ من غطفان: «لا تخبز خبزًا بساسًا...»[8].

---

(1) ينظر: المصدر السابق ص516.

(2) ينظر: اللهجات في الكتاب ص512.

(3) ينظر: تفسير الطبري419/1.

(4) منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، د.علي زوين ص85، 89.

(5) سورة البقرة، آية: 106.

(6) ينظر: تفسير الطبري 334/1.

(7) ينظر: تفسير الطبري197/7.

(8) ينظر: النكت والعيون447/5.

رابعًا: النَّحوية: وهو: دراسة نظام بناء الجملة، ودور كل جزء في هذا البناء، وعلاقتها ببعضها وأثرها على العلامة الإعرابية. وبمعنى آخر هو: «المستوى الذي فيه يدرك المتكلم ومنتِجُ اللغة العلاقات التي تربط عناصر التركيب بعضها البعض، من خلال سلسلة من العلاقات الوظيفية (النحوية)، مثل الفعل وعلاماته ومدى ارتباطه بفاعله الذي يُعرف وفق علامات محددة، وبمفعوله بعلامته المميزة...الصفة وعلاقتها بالموصوف...وغيره من علاقات نحوية»[1].

يلحظ أنَّ تراكيب لغة هذه القبيلة النجدية تجري على قواعد اللغة ولا عجب فهي من القبائل العربية الخالصة، وممَّا اختصت به نحويًا:

1- استعمال (ذي) بمعنى الذي، كقول عروة:

فقالوا ما تَشاءُ فقلتُ أَلْهُو إلى الإصباح آثِرَ ذي أَثِيرِ[2]

وغطفان تشترك مع طيء فيها[3].

2- الميل إلى تخفيف أسماء الإشارة، وذلك في عدم اقترانها بلام البعد وكاف الخطاب فيها كقول النابغة: «وذا العام سابع»[4].

3- إثبات أن (تا) اسم إشارة بمعنى (هذا) وَ(ها) حرف تنبيه، مستدلين بقول النَّابغة: «ها إن تا عذرة إن لم تكن نفعت»[5].

4- استعمال (لعلَّ) باللام كاللغة الفصيحة، وفي المقابل ورد عن بعض القبائل استعمالها بغير لام، من ذلك قول نافع بن سعد الطائي:

ولَسْتُ بلَوَّامٍ على الأمْرِ بعْدَما يفوتُ ولكنْ عَلَّ أنْ أتَقَدَّما[6]

وقول العجير السلولي:

---

(1) موقع الدكتور موسى حامد على الشبكة العنكبوتية musaa.net/lesson

(2) سبق تخريجه في مسألة رقم 23.

(3) ينظر: أوضح المسالك 153/1.

(4) سبق تخريجه في مسألة رقم 4.

(5) سبق تخريجه في مسألة رقم 107.

(6) سبق تخريجه في مسألة رقم 115.

لك الخير عَلِّلْنَا بها، عَلَّ سَاعَةً تمر، وسهواءً مِنَ اللّيلِ يَذْهَبُ[1]

ويلحظ قلة الخصائص النحوية، مقارنة بالجانب الصوتي؛ وأعزو ذلك إلى أنَّ أبناء اللغة يحافظون على خصائص اللغة الأم، وعلى إطارها العام، والنحو تراكيب وجُمل، بينما الجانب الصوتي، والدلالي مما يسهل تغيره، تبعًا للظروف البيئية، والاجتماعية، وغيرها، وهو ما نلمسه في حياتنا اليومية.

وما ذُكر من الخصائص النَّحوية دليل على سلامة لغتها، وأنَّها من القبائل التي أكثر النحويون من السماع عنها، ومن ثم بنوا قواعدهم على أساسها.

(1) سبق تخريجه في مسألة رقم 115.

المبحث الرابع: الأحكام النحوية التي انفردت شواهد غطفان بإثباتها:

سبق الحديث عن سمو لغة هذه القبيلة؛ وسلامة تراكيبها وجريانها على قواعد اللغة، فلا عجب أن يعتمد النُّحاة على شواهدهم في إثبات الأحكام النحوية، بل نجد ما انفردت شواهد غطفان بإثباته من أحكام النحو من ذلك:

- إثبات أن (تا) اسم إشارة بمعنى (هذا)، وَ(ها) حرف تنبيه، مستدلين بقول النَّابغة: «ها إن تا عذرة إن لم تكن نفعت»[1].
- ومن ذلك ما أثبته الكوفيون والمبرد، والفراء، وابن جني من أنَّ (حاشا) في الاستثناء فعل ماض متصرف، ومن أدلتهم على تصرف الفعل قول النَّابغة:

وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَما أُحاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أحَدِ[2]

والشاهد في البيت قوله: (وما أحاشي) أراد: لا أستثني، وهي عند الجمهور حرف.

- ومثله إجراء الفعل المضارع المعتل المسبوق بأداة جزم مجرى الصحيح، كما قال قيس بن زهير الغطفاني:

أَلَمْ يَأْتِيْكَ والأَنباءُ تَنمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بني زِيَادِ[3]

وقد خرَّج ابن السراج، والزجاجي، وابن جني، والأعلم الشنتمري [4] وغيرهم، بيت قيس على لغة من يُجري المعتل مجرى الصحيح، والسكون فيه كالسكون في: (ألم يضربْك).

- ومن ذلك -أيضًا- ما ورد عندهم من نصب الجزأين مع (إنَّ) وأخواتها، وهي لغة عند بعض العرب، واحتج بشاهدهم ابن السيد البطليوسي، والبغدادي في قول النَّابغة:

كَأَن التَّاج معصوبًا عَلَيْهِ لأذواد أصبْنَ بِذِي أبانِ[5]

---

(1) سبق تخريجه في مسألة رقم 107.
(2) سبق تخريجه في مسألة رقم 70.
(3) سبق تخريجه في مسألة رقم 73.
(4) ينظر الأصول 443/3، الجمل ص407، سر صناعة الإعراب 78/1، تحصيل عين الذهب 15/1
(5) سبق تخريجه في مسألة رقم 88.

- ومنه أنَّ العرب لم تسمع اسم فعل أمر معدول عن فعل الأمر الرباعي إلا لفظان، هما: عرعار، وقرقار، واقتُصر بهما على السماع؛ لقلته، وهذان اللفظان هما اللذان اتفق جمهور النُّحاة على أنهما معدولان عن فعل الأمر الرباعي، واستشهد النحويين بإثبات عرعار بشاهد من غطفان، وهو قول النَّابغة:

مُتَكَنِّفِي جَنْبَيْ عُكاظَ كِلَيْهِما يَدْعُو وَلِيدُهُمُ بها عَرْعَـــــارِ[1]

- ومن ذلك أنَّ من العرب من يعامل المنقوص في حالتي الرفع، والجر كما يعامله في حالة النصب فيظهر الضمة والكسرة على الياء كما يظهر الفتحة عليها[2]،كقول الشماخ بن ضرار الغطفاني:

كَأنّها وَقَدْ بَدَا عَوَارِضُ وفَاضَ مِن أَيْدِيهِنَّ فائض[3]

- ومنه إضافة (إحدى) إلى علم، وعليه استشهد السيوطي بقول النَّابغة:

إحدَى بلِي وَمَا هام الْفُؤَاد بهَا إلا السفاهة وإلا ذكرة حُلُمَا[4]

- ومن ذلك جواز حذف مفعولي (ظنَّ) وأخواتها إذا دلَّ عليهما دليل، كما في قول عنترة:

ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم[5]

- ومن هذا تقديم الحال على عاملها إذا كان ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا؛ إذ يرى الجمهور فيها المنع مطلقًا، واحتج المجيزون بقول النَّابغة:

رَهطُ ابنِ كَوزٍ مُحْقِبِي أَدرَاعِهم فِيهم ورَهطُ ربيعةَ بنِ حُذَارِ[6]

---

(1) سبق تخريجه في مسألة رقم 59.
(2) من كلام الشيخ مُحَمَّد محيي الدين ينظر شرح ابن عقيل 81/1
(3) سبق تخريجه في مسألة رقم 3.
(4) سبق تخريجه في مسألة رقم 34.
(5) سبق تخريجه في مسألة رقم 14.
(6) سبق تخريجه في مسألة رقم 25.

- ومنه خروج الظرف عن الظرفية اتساعًا، ومنه قول الشماخ:

رُبَّ ابنِ عَمَّ لسُلَيمَى مُشْمَعِلٌّ طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ[1]

- ومن هذا حذف المتعجب منه من غير عطف، ومنه قول عروة:

فذلك إنْ يلقَ المنيّة يَلْقَها حميدًا وإنْ يَسْتغن يوما فأجْدِر[2]

- ومن ذلك ما جاء في مسألة (ليس) أفعل هي أم اسم فقد استشهد الفريقان في كلا الرأيين بشاهدين من غطفان الأول يثبت فعليتها، وهو قول الحصين بن حِمَام:

فَلَسْنَا عَلَى الأَعْقَابِ تَدْمَى كُلُومُنَا وَلَكنْ عَلَى أقْدَامِنَا يَقْطُرُ الدَّمَا[3]

واستدل على حرفيتها بقول النَّابغة:

تُهْدِي كَتَائِبَ خُضْرًا ليس يَعْصِمُها إلاّ ابْتِدارٌ إلى مَوْتٍ بإلجامِ[4]

- ومنه إعمال المصدر المجموع، والمصدر الذي لم يُتمَّ عمله، وذلك كما في قول الشماخ:

وواعَدْتني ما لا أُحاوِلُ نَفْعَهُ مَواعِيدَ عُرْقُوبٍ أخاهُ بِيَثْرِبِ[5]

وقول الحطيئة:

أزْمَعْتُ يأسًا مُبينًا من نوالِكُمُ ولن ترى طاردًا للحُرِّ كالياسِ[6]

- ومن ذلك أنَّه في المصدر تجوز إضافته إلى مفعوله، ولا يظهر فاعله، ولكن يقل العكس، وقد ورد في شاهد من شواهد غطفان، فاستشهد العلماء بقول الحطيئة:

---

(1) سبق تخريجه في مسألة رقم 33.

(2) سبق تخريجه في مسألة رقم 72.

(3) سبق تخريجه في مسألة رقم 69.

(4) سبق تخريجه في مسألة رقم 69.

(5) سبق تخريجه في مسألة رقم 45.

(6) سبق تخريجه في مسألة رقم 45.

أمن رسم دارٍ مربعٌ ومصيفٌ لعينيك من ماء الشؤون وكيف[1]

إذ أنَّه أضاف المصدر (رسم) إلى المفعول به (دار)، وظهر بعده الفاعل (مربع).

وهذه الانفرادات تدل على أهمية هذه الشواهد في بناء قواعد النحو العربي.

(1) سبق تخريجه في مسألة رقم 15.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فقد أفضى هذا البحث إلى نتائج أذكر أهمها:

توصل البحث إلى مائة وست عشرة مسألة، ومائة وتسعة وثمانين شاهدًا غطفانيًا.

ما ذُكِر في البحث من شواهد هي شواهد موثوقة النسبةِ — بإذن الله تعالى – عن قائليها[1].

هَدَف هذا البحث إلى معرفة أثر غطفان في التقعيد النحوي، فحرصت على شواهدهم في أمهات كتب النحو وما حولها؛ لأنَّ ما بعدها من كتب النحو غالبًا مبني عليها؛ إذ حظي شعر غطفان بعناية متقدمي النحويين كسيبويه، والمبرد، وابن السراج، وغيرهم، مما يدل على قيمته اللغوية.

ولكثرة كتب النحو وشواهد القبيلة؛ ووجود مخطوطاتٍ لم تخرج إلى النُّور بعد، فلا أستطيع الجزم بجمعها كلها، ولكنني اجتهدت في جمع ما استطعت جمعه؛ وقد أُفْرِدَتْ رَسائل في شواهد شعرائهم[2].

كان للكتاب النصيب الأكبر في الاستشهاد بشعر غطفان؛ إذ بلغ عددها فيه واحدًا وستين شاهدًا نحويًا موثوق النسبة، يليه المقتضب إذ بلغت اثنين وأربعين شاهدًا نحويًا، ثم الأصول لابن السراج حيث بلغت أربعةً وعشرين شاهدًا نحويًا، ثم معاني القرآن للفراء بلغت واحدًا وعشرين شاهدًا، فجُمل الزجَّاجي تسعة شواهد.

أما المتأخرون فلم يقلّ اهتمامهم بشعر غطفان عن أشياخهم، بل فاقوهم في عدد الشواهد، فهذا ابن يعيش احتج بأكثر من خمسةٍ وتسعين موضعًا من شواهد غطفان في كتابه(شرح المفصل)، والشاطبي في (المقاصد الشافية) استشهد في أكثر من مائة وخمسةٍ وخمسين موضعًا: بشواهد نحوية، وصرفية من شواهد غطفان.

تبيَّنتُ أَنَّ شعر قبيلةَ غطفان من خلال بحثي من أهم المصادر الشعرية في التقعيد

---

(1) ينظر المقدمة ص 3 – 4

(2) مثل كتاب الشواهد النحوية في شعر النابغة الذبياني للدكتور ماهر عبد الغني كريم وقد اطلعت عليه، ويوجد للحطيئة رسالتان واحدة في الشواهد النحوية والصرفية للباحث أحمد الزين علي العزازي، والثانية في التصريفية والتراكيب، كذلك كتاب في الشواهد النحوية في ديوان عنترة.

النحوي، فقد بلغ استشهاد النحويين بأكثر من مائة شاهدٍ موثوق النِّسبة للنَّابغة الذبياني في المسائل النحوية فقط، وإلا فإنَّ كتب اللغة فاضت بشواهد كثيرةٍ لغطفان فاقت كتب النحو، وقد استقرأتها خلال جمعي للمادة، واتضح أنَّ العلماء جعلوها في مقدمة قبائل العرب، قال الفارابي بعدما ذكر قيس، وتميم، وأسد: «وعليهم أُتُكِلَ في الغريب وفي الإعراب والتصريف»[1].

ولاحظتُ أنَّ للنَّابغة الذبياني النصيب الأكبر من استشهاد النحاة مقارنة بباقي شعراء غطفان، وقد جمع د.ماهر عبد الغني كريم شواهد النَّابغة النحوية، والصرفية، وبلغت عنده مائة وتسعة وأربعين شاهدًا، وإن لم تكن جميعها موثوقة النسبة.

ويأتي بعده عنترة، فقد ذكر الباحث فِراس شفيق علي بن مفرج بأنَّه استشهد في شعره بتسعٍ وعشرين قضية نحوية[2].

وقد ظهر تَفَوُّقُ قبيلة غطفان في استشهاد النحاة وتقعيدهم على قبيلة أسد، وطيء، وكنانة؛ وقد اطلعت على الرسائل المفردة لكل قبيلة منها؛ بينما أفردت رسائل في دراسة الشواهد النحوية لشاعرٍ واحد من غطفان كالنَّابغة، وعنترة، والحطيئة[3].

ومن خلال المرور على شعر هذه القبيلة في الجاهلية والإسلام، فقد ظلَّت لغتها بوجه عام متماسكة، لم تغيرها عوامل التعرية.

ولا يكاد يوجد بابٌ في النّحو إلا كان لشعر غطفان وجودٌ فيه كشاهد؛ ويعزى كثرة شواهد غطفان في كتب النحو؛ لأمرين:

أحدهما: مكانتها عند النحاة، نظرًا لكثرة شعرائها في زمن الاحتجاج، ولا سيما أصحاب المعلقات –النَّابغة وعنترة–، ولكثرة أيام القبيلة التي لا تُنسى، كحرب داحس والغبراء؛ وموقعها في نجد وسط الجزيرة العربية.

الأمر الثاني: أنَّ كلَّ نحوي يستشهد على مسألة بشاهد من غطفان، ويأتي عالمٌ آخر ويستشهد على المسألة نفسها بشاهد آخر منها، كما في مسألة حذف المضاف، وإقامة

---

(1) ينظر: الحروف للفارابي ص 147، الاقتراح ص33

(2) ينظر رسالة بعنوان الشاهد النحوي في شعر عنترة للباحث فراس شفيق علي بن مفرج جامعة مؤتة ص73

(3) رسالة ماجستير بعنوان الشواهد النحوية في ديوان النابغة الذبياني من جامعة بابل، ورسالة بعنوان الشواهد النحوية والتصرفية في شعر طيء جمعًا ودراسة، ورسالة في شواهد أسد.

المضاف إليه مقامه، ومسألة نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، وغيرها.

تعدد شواهد غطفان في المسألة الواحدة، إما في الكتاب نفسه، كمسألة رابط الجملة الحالية، أو في كتب متفرقة كمسألة نيابة حروف الخفض بعضها عن بعض.

كما ظلَّ الاستشهاد بشعرهم حتى زمن النَّحاة المتأخرين، بل حتى نحاة العصر الحديث.

وأظهرت هذه الدراسة أهمية شعر هذه القبيلة وكثرته ومدى اعتماد اللغويين عامة، والنحويين خاصة عليه مما يدل على قيمة هذا الشعر وسمو لغته واشتراكه مع شعر القبائل الفصيحة في كثير من الظواهر.

ثبت أهم المصادر والمراجع

أهم المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ،لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق: د.طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط2، 1428هـ - 2007م.
- الإبانة الكبرى لابن بطة، أبو عبد الله عبيد الله بن مُحَمَّد بن حمدان العُكْبَرِي المعروف بابن بَطَّة العكبري، تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.
- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، للإمام الشاطبي عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقي، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، لأحمد بن مُحَمَّد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء، تحقيق: أنس مهر، دار الكتب العلمية–لبنان، ط3، 1427هـ - 2006م.
- أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، تحقيق: طه مُحَمَّد الزيني، و مُحَمَّد عبد المنعم خفاجي، مصطفى البابي الحلبي، 1373 هـ - 1966 م.
- أدب الكاتب، لأبي بكر مُحَمَّد بن يحى الصولي، تحقيق: مُحَمَّد بهجة الأثري، ونظر فيه علامة العراق: السيد محمود شكري الآلوسي، المطبعة السلفية – بمصر، المكتبة العربية – ببغداد، 1341هـ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان مُحَمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان مُحَمَّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418 هـ - 1998 م.
- أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، لشهاب الدين أحمد بن مُحَمَّد بن أحمد بن

يحي أبو العباس المقري التلمساني، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الإبياري، عبد العظيم شلبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة، 1358 هـ - 1939 م.

- الأزهية في العوامل والحروف، لعلي ين مُحَمَّد النحوي الهروي، راجعه: أ.طه عبد الرؤوف سعد، تحقيق: مُحَمَّد عثمان ،المكتبة الأزهرية للتراث، الجزيرة للنشر والتوزيع، ط1، 1432هـ - 2011م.
- أساس البلاغة، لابن عمر الزمخشري، دار صادر، بيروت، ط1، 1412هـ - 1992م.
- أسرار العربية، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن مُحَمَّد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم، بيروت – لبنان، ط1، 1420هـ - 1999م.
- إسفار الفصيح، لمحمد بن علي بن مُحَمَّد، أبو سهل الهروي، تحقيق: أحمد بن سعيد بن مُحَمَّد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ .
- أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم: غرضه، إعرابه، لعبد الكريم مُحَمَّد يوسف،1421هـ - 2000 م .
- الأشباه والنَّظائر في النحو، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: مُحَمَّد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا – لبنان، 1430هـ - 2009م.
- الاشتقاق، لأبي بكر مُحَمَّد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط1، 1411 هـ - 1991 م.
- أشعار النساء، أبو عبيد الله بن مُحَمَّد بن عمران بن موسى المرزباني، تحقيق: د. سامي مكي العاني، وهلال ناجي، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1415 هـ - 1995 م.
- الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى مُحَمَّد معوض، دار الكتب

العلمية – بيروت، ط1، 1415 هـ.

- إصلاح المنطق، لابن السكيت أبي يوسف يعقوب بن إسحاق، تحقيق: مُحَمَّد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1423هـ -2002م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر مُحَمَّد بن سهل بن السراج، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1405هـ - 1985م.
- الأضداد، لأبي بكر، مُحَمَّد بن القاسم بن مُحَمَّد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت– لبنان، 1407 هـ - 1987 م.
- إعراب القرآن للنحاس، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن مُحَمَّد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات مُحَمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421 هـ .
- الأعلام للزركلي، خير الدين بن محمود بن مُحَمَّد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي ،دار العلم للملايين، ط16، أيار - مايو 2002 م .
- الأغاني، لأبي فرج الأصفهاني، تحقيق: الأستاذ علي مهنا، دار الفكر، ط1407،1هـ - 1986م.
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، لابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: مُحَمَّد حسن مُحَمَّد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط2، 1427هـ - 2006م.
- الاقتضاب في أدب الكاتب، لابن السيد البطليوسي، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط1، 1973م.
- الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال، لشمس الدين أبو المحاسن مُحَمَّد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقي الشافعي، تحقيق: د عبد المعطي أمين قلعجي، منشورات

جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي – باكستان .

- الألغاز النحوية المسمى الطراز في الألغاز، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، المكتبة الأزهرية للتراث، 1422 هـ - 2003 م.
- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن مُحَمَّد بن حمزة الحسني العلوي، تحقيق: د.محمود مُحَمَّد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط2، 1427هـ - 2006م.
- أمالي السيد المرتضي، الشريف أبي القاسم علي بن الطاهر أبي أحمد الحسين، تحقيق: السيد مُحَمَّد بدر الدين النعساني الحلبي، الخانجي، من منشورات آية الله النجفي إيران، ط1، 1325هـ - 1907م .
- الأمالي النحوية أمالي القرآن الكريم، لابن الحاجب، تحقيق :هادي حسن حمودي، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية، بيروت – لبنان، ط1، 1405هـ - 1985م.
- أمثال العرب، المفضل بن مُحَمَّد بن يعلى بن سالم الضبي، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان ،ط2، 1403هـ - 1983م.
- الأمثال، لزيد بن عبد الله بن مسعود بن رفاعة، أبو الخير الهاشمي، دار سعد الدين، دمشق، 1423 هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1406 هـ - 1982م.
- الإنباه على قبائل الرواة، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط1 ، 1405هـ - 1985م.
- الانتخاب لكشف الأبيات مشكلة الإعراب، لعلي بن عَدْلان بن حماد بن علي الربعي الموصلي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2، 1405هـ - 1985م .
- الأنساب، للإمام أبي سعد عبد الكريم بن مُحَمَّد بن منصور التميمي السمعاني،

تحقيق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، الناشر: مُحَمَّد أمين دمج، بيروت– لبنان، 1400هـ - 1980م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري النحوي، شرحه: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، ط4، 1380هـ - 1961م.
- الأوائل للعسكري، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، دار البشير، طنطا، ط1، 1408 هـ .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، للإمام أبي مُحَمَّد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: الشيخ مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، 1415هـ - 1994م.
- الإيضاح العضدي، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، 1389هـ - 1969م.
- إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق: الدكتور مُحَمَّد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط1، 1408 هـ - 1987م.
- الإيناس بعلم الأنساب، لأبي القاسم الحسين بن علي بن الحسين، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت– لبنان،ط2، 1400هـ - 1980م.
- البحر المحيط، لأبي حيان مُحَمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق: صدقي مُحَمَّد جميل، دار الفكر – بيروت.
- بدائع الزهور في وقائع الدهور، لمحمد بن أحمد بن إياس الحنفي، تحقيق: مُحَمَّد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1404هـ - 1984 م .
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد بن عبد الله الشوكاني اليمني، دار المعرفة – بيروت.
- البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين مُحَمَّد بن عبد الله، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت .

- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي، تحقيق: د.عيَّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1407هـ - 1986م.
- بغية الطلب في تاريخ حلب، لعمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين ابن العديم، تحقيق: د.سهيل زكار، دار الفكر.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان – صيدا.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين أبو طاهر مُحَمَّد بن يعقوب الفيروزآبادى، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1421هـ-2000م .
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لعبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي – القاهرة – مصر، ط2، 1417 هـ _ 1996 م.
- البيان والتبيين، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: حسن السندوبي، دار إحياء العلوم، بيروت – لبنان، ط1، 1414هـ - 1993م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني أبو الفيض الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- تاريخ إربل، لمبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي المعروف بابن المستوفي، تحقيق: سامي بن سيد خماس الصقار، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، 1980 م
- تاريخ أصبهان أو أخبار أصبهان، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1410 هـ-1990م .
- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، لشمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: د.بشار عوّاد معروف، دار الغرب

الإسلامي، ط1، 2003 م .

- تاريخ العرب القديم، لتوفيق برو، دار الفكر، ط2 ، 1422هـ - 2001م.
- تاريخ ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تأليف: عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط2، 1408 هـ - 1988 م .
- تاريخ العلماء النحويين، لأبي المحاسن المفضل بن مُحَمَّد بن مسعر التنوخي المعري، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح مُحَمَّد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط2 ، 1412هـ - 1992م.
- التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر- القاهر، ط1، 1427 هـ - 2006 م.
- التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثاني، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر- القاهرة، ط1، 1427 هـ - 2006 م.
- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، والمختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي، للذهبي، وذيل تاريخ بغداد، لابن النجار، و المستفاد من تاريخ بغداد، لابن الدمياطي، والرّد على أبي بكر الخطيب البغدادي، لابن النجار أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1417 هـ .
- تاريخ دمشق لابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415 هـ - 1995 م.
- التبصرة والتذكرة، لأبي مُحَمَّد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق: د.فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر – دمشق، ط1، 1402هـ -

1982م .

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط1، 1421هـ - 2000م.
- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، لمحمد الطاهر بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر– تونس، 1984 م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1415 هـ / 1994 م.
- تحفة القادم، لابن الأبار، مُحَمَّد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1406 هـ - 1986 م .
- تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ- 1998م.
- التذكرة الحمدونية، لمحمد بن الحسن بن مُحَمَّد بن علي بن حمدون، أبو المعالي، بهاء الدين البغدادي ، دار صادر، بيروت، ط1، 1417 هـ .
- التذكرة السعدية في الأشعار العربية، مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن عبد المجيد العبيدي، تحقيق: عبد الله الجبوري، ليبيا – تونس،1981م .
- تذكرة النحاة، لأبي حيان مُحَمَّد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، تحقيق: د.عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط1، 1406هـ - 1986م.
- التذكرة في القراءات، لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، تحقيق: د. سعيد صالح زعيمة، دار ابن خلدون – الاسكندرية، ط1، 1422هـ - 2001م .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د.

حسن هنداوي، دار القلم، دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط1 .

- ترتيب المدارك وتقريب المسالك ، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: جزء 1: ابن تاويت الطنجي، 1965 م ،جزء 2، 3، 4: عبد القادر الصحراوي، 1966 - 1970 م ، جزء 5: مُحَمَّد بن شريفة ، جزء 6، 7، 8: سعيد أحمد أعراب 1981 - 1983م، مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب، ط1.
- تفسير أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ،لمحمد الأمين بن مُحَمَّد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت — لبنان، 1415 هـ - 1995 م .
- تفسير الإمام ابن عرفة ،مُحَمَّد بن مُحَمَّد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي، أبو عبد الله،تحقيق: د. حسن المناعي، مركز البحوث بالكلية الزيتونية، تونس، ط1، 1986 م.
- تفسير بحر العلوم للسمرقندي، أبو الليث نصر بن مُحَمَّد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي .
- تفسير الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط2، 1384هـ - 1964 م .
- تفسير الطبري أو جامع البيان في تأويل القرآن ،لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، تحقيق: أحمد مُحَمَّد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ - 2000 م .
- تفسير القرآن العزيز أو تفسير ابن أبي زمنين، أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله بن عيسى بن مُحَمَّد المري، الإلبيري المعروف بابن أبي زَمَنِين المالكي، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، ومُحَمَّد بن مصطفى الكنز، الفاروق الحديثة، مصر- القاهرة، ط1، 1423هـ - 2002م .

- تفسير الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق، تحقيق: الإمام أبي مُحَمَّد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، ط1، 1422 هـ - 2002 م .
- تفسير الماوردي أو النكت والعيون، لأبي الحسن علي بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان.
- تفسير مقاتل بن سليمان، لأبي الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخى، تحقيق: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث، بيروت، ط1 ، 1423 هـ .
- تفسير يحي بن سلام ،يحي بن سلام بن أبي ثعلبة، التيمي بالولاء، من تيم ربيعة، البصري ثم الإفريقي القيرواني، تحقيق: الدكتورة هند شلبي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1425 هـ - 2004 م .
- تكملة مُعجم المؤلفين، وَفيات(1397 - 1415 هـ) (1977 - 1995 م)، لمحمد خير بن رمضان بن إسماعيل يوسف، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، ط1، 1418 هـ - 1997 م .
- التمام في تفسير أشعار هذيل، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، خديجة عبد الرازق الحديثي، أحمد مطلوب، مطبعة العاني – بغداد، ط1، 1381هـ - 1962م .
- تهذيب اللغة ، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي أبو منصور، تحقيق: مُحَمَّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م .
- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لمحمد بن عبد الله (أبي بكر) بن مُحَمَّد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين، تحقيق: مُحَمَّد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1993م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي مُحَمَّد بدر الدين حسن بن

قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، تحقيق: أ. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ - 2008م .

- التوطئة، لأبي علي الشلوبيني، تحقيق: د.يوسف أحمد المطوع ، جامعة الكويت .
- التيسير في القراءات السبع ،لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، تحقيق: اوتو تريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1404هـ - 1984م .
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، لعبد الملك بن مُحَمَّد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي، دار المعارف – القاهرة.
- جامع أنساب قبائل العرب، لسلطان طريخم المذهن السرحاني، منشورات العلماء والعظماء .
- جامع البيان في القراءات السبع، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، جامعة الشارقة – الإمارات، ط1، 1428 هـ - 2007 م.
- جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا – لبنان، ط30، 1416هـ - 1995م.
- جامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، دار الجيل ودار الآفاق الحديثة، بيروت .
- الجرح والتعديل ،لابن أبي حاتم أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي ،طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند ،دار إحياء التراث العربي - بيروت،ط1 ، 1271 هـ - 1952 م.
- الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، لأبي الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريرى النهرواني، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1426 هـ - 2005 م .
- الجمل في النحو المنسوب للخليل، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط 5، 1416هـ 1995م

- الجمل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي، تحقيق: د.علي توفيق الحمد، مؤسسة الأمل، اربد – الأردن، ط1، 1404هـ - 1984م.
- جمل من أنساب الأشراف، لأحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُري، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر، بيروت، ط1، 1417 هـ - 1996 م .
- جمهرة أمثال العرب، للعسكري.
- جمهرة أنساب العرب، لأبي مُحَمَّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1403هـ - 1983م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن القاسم المرادي، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، أ.مُحَمَّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1413هـ - 1992م.
- الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين، لابن دقماق، تحقيق :مُحَمَّد كمال الدين عز الدين علي، عالم الكتب، ط1 ،1985م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.
- حجة القراءات، لأبي زرعة بن زنجلة عبد الرحمن بن مُحَمَّد، تحقيق: د.سعيد الأفغاني، دار الرسالة.
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب – جامعة الكويت، دار الشروق – بيروت، ط4، 1401 هـ .
- الحدود في علم النحو، لأحمد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد البجائي الأُبَّذيّ، شهاب الدين الأندلسي، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،1421هـ - 2001م.
- حروف المعاني والصفات، لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي

أبو القاسم، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1984م .

- حروف المعاني، لعبد الحي حسن كمال، مكتبة المعارف، المطبعة السلفية، القاهرة، ط1، 1391هـ .
- الحروف، لأبي نصر مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن طرخان بن أوزلغ الفارابي، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، ط2، 1990م.
- حماسة البحتري، تحقيق: د .مُحَمَّد إبراهيم حور، أحمد مُحَمَّد عبيد، المجمع الثقافي – أبو ظبي، 2007 م.
- الحماسة البصرية، لعلي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب – بيروت.
- حماسة الخالديين بالأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين، الخالديان: أبو بكر مُحَمَّد بن هاشم الخالدي، وأبو عثمان سعيد بن هاشم الخالدي، تحقيق: الدكتور مُحَمَّد علي دقة، وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، 1995م.
- الحماسة المغربية مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب، لأبي العباس أحمد بن عبد السلام الجرّاوي التادلي، تحقيق: مُحَمَّد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر- بيروت، ط1، 1991م .
- خاص الخاص، لعبد الملك بن مُحَمَّد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي، تحقيق: حسن الأمين، دار مكتبة الحياة – بيروت – لبنان.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق : عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418 هـ - 1997 م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: مُحَمَّد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان .
- الدر الثمين في أسماء المصنفين، لعلي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب،

تاج الدين ابن السَّاعي، تحقيق: أحمد شوقي بنبين – مُحَمَّد سعيد حنشي، دار الغرب الاسلامي، تونس، ط1، 1430 هـ - 2009م.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق: د. أحمد مُحَمَّد الخراط، دار القلم، دمشق .
- درة العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، لأحمد بن مُحَمَّد المقريزي تقي الدين، تحقيق: محمود الجليلي، دار الغرب الإسلامي، ط1 .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تأليف: أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط1، 1403هـ - 1983م.
- دراسات في أصول اللغات العربية، لأبي مجاهد عبد العزيز بن عبد الفتاح بن عبد الرحيم بن الملاَّ مُحَمَّد عظيم القارئ المدني، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط6، رجب 1394هـ - فبراير 1974م.
- دراسات في النحو، لصلاح الدين الزعبلاوي، موقع اتحاد كتاب العرب.
- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف: عبد الله بن صالح الفوزان ،دار المسلم ، الرياض،ط1419،1هـ - 1998م.
- ديوان الإسلام، لشمس الدين أبو المعالي مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن الغزي، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1411 هـ - 1990 م.
- ديوان الأعشى، قدم له وشرحه ووضع فهارسه: د.مُحَمَّد بن أحمد قاسم ،المكتب الإسلامي، ط1، 1415هـ - 1994م .
- ديوان امرئ القيس، امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط 2، 1425 هـ - 2004 م.
- ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق: د.نعمان مُحَمَّد أمين طه، مكتبة

الخانجي، القاهرة، ط1407،1هـ - 1987م.

- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق :صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة .
- ديوان الفرزدق، شرح وتحقيق: أ.علي فاعور، دار الكتب، بيروت، ط1، 1407هـ - 1978م .
- ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1405 هـ - 1984م.
- ديوان الهذليين، تأليف: الشعراء الهذليون، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة – جمهورية مصر العربية، 1385 هـ - 1965م .
- ديوان جرير بشرح مُحَمَّد بن حبيب، تحقيق: د.نعمان مُحَمَّد أمين طه، دار المعارف، ط3.
- ديوان جميل بثينة ،لجميل بن معمر، دار صادر، بيروت .
- ديوان زهير، لزهير بن أبي سلمى، تحقيق: أ.علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، 1408هـ - 1988م .
- ديوان عروة بن الورد والسموأل، دار صادر، بيروت – لبنان.
- ديوان قيس بن الملوح (مجنون ليلى) رواية أبو بكر الوالبي، دراسة وتعليق: يسري عبد الغني، منشورات مُحَمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1420هـ - 1999م.
- ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، لعبد العزيز بن أحمد بن مُحَمَّد بن علي التميمي، أبو مُحَمَّد الكتاني الدمشقي، تحقيق: د. عبد الله أحمد سليمان الحمد، دار العاصمة – الرياض، ط1، 1409هـ .
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، لأبي عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي، تحقيق: د. إحسان عباس، د.مُحَمَّد بن شريفة، د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2012 م .

- الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق: د.شوقي ضيف، دار المعارف، ط3.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق: د.أحمد مُحَمَّد الخراط، دار القلم ، دمشق، ط2، 1405هـ - 1985م.
- رغبة الآمل من كتاب الكامل، تأليف: سيد بن علي المرصفي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر .
- الزاهر في معاني كلمات الناس، مُحَمَّد بن القاسم بن مُحَمَّد بن بشار، أبو بكر الأنباري ،تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1412 هـ -1992م.
- زهر الآداب وثمر الألباب، لإبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري، أبو إسحاق الحُصري القيرواني، دار الجيل، بيروت .
- زهر الأكم في الأمثال والحكم، للحسن بن مسعود بن مُحَمَّد، أبو علي، نور الدين اليوسي، تحقيق: د. مُحَمَّد حجي، د. مُحَمَّد الأخضر، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، ط1، 1401 هـ - 1981 م.
- سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، (وهو شرح منظومة حرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي)، لأبي القاسم (أو أبي البقاء) علي بن عثمان بن مُحَمَّد بن أحمد بن الحسن المعروف بابن القاصح العذري البغدادي ثم المصري الشافعي المقرئ، راجعه شيخ المقارئ المصرية: علي الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط3، 1373 هـ - 1954 م .
- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق :د.حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط2، 1413هـ - 1993م.
- السماع والقياس في كتاب همع الهوامع، د.إبراهيم أحمد سلام الشيخ عيد، جامعة الأقصى، غزة – فلسطين، من مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد 21، العدد الأول، 2013م.
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي ذيل اللآلي، للوزير أبي عبيد البكري الأونبي،

تحقيق: عبد العزيز الميمني ،دار الحديث ،بيروت – لبنان ،ط2 ،1404هـ – 1984م.

- السنن الكبرى للنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1421 هـ- 2001 م.
- سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مؤسسة الرسالة .
- الشاهد النحوي في شعر عنترة، لفراس شفيق علي بن مفرج ،جامعة مؤتة.
- شرح أبيات الجمل، لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن السيد البطليوسي، تحقيق: عبد الله الناصير، منشورات دار علاء الدين، دمشق – سوريا.
- شرح أبيات سيبويه، ليوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو مُحَمَّد السيرافي، تحقيق: الدكتور مُحَمَّد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر،1394 هـ - 1974 م .
- شرح الأشموني إلى ألفية ابن مالك، لعلي بن مُحَمَّد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ – 1998م.
- شرح اختيارات المفضل، للخطيب التبريزي، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان .
- شرح التسهيل المسمى بتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري المعروف بناظر الجيش، تحقيق: أ. د. علي مُحَمَّد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط1، 1428 هـ .
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ: خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط2، 1427هـ - 2006م.

- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: حسين علي لفته السعدي، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1424هـ - 2003م.
- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مُحَمَّد بن علي بن خروف، تحقيق: أ.د.سلوى مُحَمَّد عمر عرب، جامعة أم القرى، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 1419هـ .
- شرح ديوان الحماسة، لأبي على أحمد بن مُحَمَّد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1424 هـ - 2003 م.
- شرح ديوان الحماسة، يحيى بن علي بن مُحَمَّد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا ، دار القلم –بيروت .
- شرح ديوان حماسة أبي تمَّام، المنسوب لأبي العلاء المعري، تحقيق: د.حسين مُحَمَّد نقشة، دار العرب الإسلامي، بيروت – لبنان،1411هـ - 1991م.
- شرح ديوان عنترة بن شداد، تحقيق: عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي، قدم له: إبراهيم الأبياري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1400،1هـ - 1980م.
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس.
- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين مُحَمَّد بن الحسن الاستراباذي النحوي، مع شرح شواهده للعالم عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب، تحقيق: أ.مُحَمَّد نور حسن، أ.مُحَمَّد الرفراف، أ.مُحَمَّد محيي الدين، دار الباز للنشر والتوزيع عبد العزيز أحمد الباز، مكة المكرمة، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، 1395هـ - 1975م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لأبي مُحَمَّد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين .

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشمس الدين مُحَمَّد بن عبد المنعم بن مُحَمَّد الجَوجَري القاهري الشافعي، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1423هـ - 2004م.
- شرح شواهد المغني، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، 1386 هـ - 1966 م.
- شرح صحيح البخاري، لابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، السعودية – الرياض، ط2، 1423هـ - 2003م .
- شرح طيبة النشر في القراءات العشر، لمحمد مُحَمَّد مُحَمَّد سالم محيسن، دار الجيل، بيروت، ط1، 1417 هـ - 1997 م.
- شرح عمدة الحافظ، لجمال الدين مُحَمَّد بن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد – العراق، كلية الآداب، جامعة بغداد.
- شعر غطفان في الجاهلية وصدر الإسلام جمعًا وتحقيق ودراسة، تأليف: د.إبراهيم النعانعة، جامعة الحسين بن طلال، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط1، 1428هـ - 2007م.
- شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»، لمحمد بن مُحَمَّد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1، 1427 هـ- 2007 م.
- شرح ابن عقيل، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، تحقيق: الشيخ مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، 1431هـ - 2010م.
- شرح القصائد السبع الطوال، لأبي بكر مُحَمَّد بن القاسم بن بشار الأنباري، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار المعارف، ط5 .
- شرح القصائد العشر، ليحيى بن علي بن مُحَمَّد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا، عنيت

بتصحيحها وضبطها والتعليق عليها للمرة الثانية: إدارة الطباعة المنيرية، 1352 هـ .

- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، لأبي عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: مُحَمَّد خير طعمة حلبي، دار المعرفة، بيروت– لبنان، ط1، 1418هـ - 1997م.
- شرح الكافية الشافية مُحَمَّد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1 .
- شرح المعلقات التسع، منسوب لأبي عمرو الشيباني، تحقيق : عبد المجيد همو، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت- لبنان، ط1، 1422 هـ - 2001 م .
- شرح المعلقات السبع، لأبي عبد الله حسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزَني، دار احياء التراث العربي، ط1 ، 1423هـ - 2002 م.
- شرح المعلقات العشر للخطيب التبريزي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، ط1 .
- شرح المعلقات العشر، للقاضي الإمام أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، منشورات دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان،1411هـ - 1991 م.
- شرح المفصل لابن يعيش ، لموفق الدين ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين مُحَمَّد ابن الإمام جمال الدين مُحَمَّد بن مالك، تحقيق: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ- 2000 م.
- شرح نقائض جرير والفرزدق، لأبي عبيدة معمر بن المثنى (برواية اليزيدي عن السكري عن ابن حبيب عنه)، تحقيق: مُحَمَّد إبراهيم حور – وليد محمود خالص، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات، ط2 ، 1998م .

- شعر قيس بن زهير، تحقيق: عادل جاسم البياتي، مطبعة الأدب في النجف .
- الشعر والشعراء أو طبقات الشعراء، لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: د. مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1401هـ - 1981م.
- شعراء النصرانية، تأليف: لويس شيخو اليوسعي، مطبعة الآباء اليوسعيين – بيروت، 1890م – 1891م .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله مُحَمَّد بن عيسى السلسيلي، تحقيق: د.الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، الفيصلية – مكة المكرمة .
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري اليمني، تحقيق: د.حسين بن عبد الله العمري، مطهر علي الإرياني ، مُحَمَّد يوسف عبد الله ،دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سورية، 1420هـ - 1999م.
- الشواهد والاستشهاد، لعبد الجبار علوان النَّايلة، بغداد – الآداب، 1973م.
- الشواهد النحوية في ديوان النابغة الذبياني من جامعة بابل، للطالب: عوَّاد بايق عمَّاش الشمري.
- الشواهد النحوية في شعر النابغة الذبياني، لماهر عبد الغني كريم، مطبعة الأمانة، شبرا – مصر، ط1، 1412هـ - 1991م.
- الشواهد النحوية والتصريفية في شعر طيء جمعًا ودراسة، لـ د.سليمان بن علي بن ناحي البشري الحربي، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، 1420 هـ .
- الشواهد النحوية والتصريفية في شعر عروة بن الورد العبسي ،لمحمد مصطفى القطاوي.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسين، الناشر: مُحَمَّد علي بيضون، ط1، 1418هـ-1997م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، للإمام أبي

الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، تحقيق: د.عمر فاروق الطبَّاع، مكتبة المعارف، بيروت – لبنان، ط1، 1414هـ - 1993م.

- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، لأحمد بن علي القلقشندي، شرحه وعلَّق عليه: مُحَمَّد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط1، 1407 هـ - 1987م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1407 هـ - 1987 م.
- الصفة المركبة(المشبهة) بين الافتراضات النحوية والواقع اللغوي، لد.أيوب جرجيس عطية.
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي من علماء القرن السابع الهجري، تحقيق: أ.د.محسن بن سالم العمري، جامعة ام القرى، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر،1419هـ .
- ضرائر الشعر، لعلي بن مؤمن بن مُحَمَّد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم مُحَمَّد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1980 م.
- الضوء اللامع لأهل التاسع ،لشمس الدين مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت – لبنان .
- طبقات ابن سعد (الطبقات الكبرى)، لأبي عبد الله مُحَمَّد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري البغدادي المعروف بابن سعد، تحقيق: مُحَمَّد عبد القادر عطا.
- الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله مُحَمَّد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء البصري البغدادي المعروف بابن سعد، تحقيق: مُحَمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1410 هـ - 1990 م.
- طبقات النحويين واللغويين ، مُحَمَّد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار

المعارف.

- طبقات النسابين، لبكر بن عبد الله أبو زيد بن مُحَمَّد بن عبد الله بن بكر بن عثمان بن يحيى بن غيهب بن مُحَمَّد، دار الرشد، الرياض، ط1، 1407 هـ - 1987 م .
- العدد في اللغة، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر ، عدنان بن مُحَمَّد الظاهر، ط1، 1413هـ 1993م .
- العقد الفريد، لأبي عمر شهاب الدين أحمد بن مُحَمَّد بن عبد ربه ابن حبيب المعروف بابن عبد ربه الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1404هـ - 1984م.
- العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، تحقيق: أيمن نصر الأزهري، سيد مهني، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1417 هـ - 1997 م.
- علل النحو لابن الوراق، مُحَمَّد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم مُحَمَّد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ط1، 1420 هـ - 1999م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو مُحَمَّد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى، دار إحياء التراث العربي – بيروت .
- العمدة في صناعة الشعر ونقده، لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني، تحقيق: مفيد مُحَمَّد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط، 1403هـ - 1983م.
- العين ،لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د.مهدي مخزومي، د.إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت– لبنان، ط1، 1408هـ - 1988م.
- غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يوسف، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ.

- غرائب التأويل وعجائب التفسير، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء، دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة، مؤسسة علوم القرآن — بيروت.
- فتح القدير، لمحمد بن علي بن مُحَّد بن عبد الله الشوكاني اليمني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت، ط1 ، 1414 هـ .
- فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، لحمد بن مُحَمَّد الرائقي الصعيدي الْمَالِكِي، تحقيق: د.إبراهيم بن سليمان البعيمي، النَّاشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1417هـ - 1418هـ.
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن مُحَّد البكري الأندلسي، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت –لبنان، ط1، 1971 م.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير — عمان، ط1، 1410هـ 1990م .
- الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ ، أبو العلاء المعري (ت 449 هـ ،تحقيق: محمود حسن زناتي ،منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت،ط1 ، 1938 بمصر.
- فقه اللغة وسر العربية، لعبد الملك بن مُحَّد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط1، 1422هـ - 2002م .
- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، مُحَّد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير ابن مُحَّد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي — بيروت، ط 2، 1982م.
- الفهرست لابن النديم، أبو الفرج مُحَّد بن إسحاق بن مُحَّد الوراق البغدادي المعروف بابن النديم، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت — لبنان، 1417 هـ - 1997 م.

- فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط1، 1973- 1974م.
- في اللهجات العربية، لد.إبراهيم أنيس، مكتبة الإنجلو المصرية – القاهرة.
- القاموس المحيط ،للفيروز آبادي، دار المؤيد، مؤسسة الرسالة ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف :مُحَمَّد نعيم العرقسوسي، ط4 ، 1415هـ - 1994م.
- قبيلة غطفان منذ ظهور الإسلام حتى نهاية العصر الأموي، لمحمد صقر الدوسري، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، 1414هـ - 1994م.
- الكافية في علم النحو، لابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي، تحقيق: د.صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة.
- الكامل، لأبي العباس مُحَمَّد بن يزيد المبرد، تحقيق: د.مُحَمَّد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط4، 1425هـ - 2004م.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، تحقيق : الدكتور محمود مُحَمَّد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط1، 1408 هـ - 1988 م.
- كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، تحقيق: د.مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1401،1هـ - 1981م.
- كتاب فيه لغات القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع، 1435هـ .
- الكتاب كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط4، 1425هـ - 2004م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ،لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد،

الزمخشري جار الله ،دار الكتاب العربي – بيروت ،ط3، 1407 هـ .

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة، مكتبة المثنى – بغداد (دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)،1941 م ، عدد الأجزاء: 6 (1، 2كشف الظنون، و3، 4 إيضاح المكنون، و 5، 6 هداية العارفين).
- اللامات، لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، 1405هـ 1985م .
- لباب الآداب، لأبي المظفر مؤيد الدولة مجد الدين أسامة بن مرشد بن علي بن مقلد بن نصر بن منقذ الكناني الكلبي الشيزري، تحقيق: أحمد مُحَمَّد شاكر، مكتبة السنة، القاهرة، 1407 هـ - 1987 م.
- اللباب في علم البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط1، 1416هـ 1995م.
- اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي مُحَمَّد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان،ط1، 1419 هـ -1998م .
- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، دار صادر – بيروت، ط3، 1414 هـ .
- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان عمر، عالم الكتب، ط5، 1427هـ - 2006م .
- اللمحة في شرح الملحة، لأبي عبد الله مُحَمَّد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي المعروف بابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،

ط1، 1424هـ/2004م.

- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د.حسين مُحَمَّد مُحَمَّد شرف، كلية دار العلوم – جامعة القاهرة ،القاهرة – مصر، ط1، 1398هـ – 1978م.
- اللهجات العربية في التراث، تأليف: د.أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، 1403هـ - 1983م.
- اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتًا وبنية، لصالحة راشد غنيم آل غنيم، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة ام القرى – مكة المكرمة، ط1، 1405هـ - 1985م.
- ليس في كلام العرب ،لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط2، مكة المكرمة، 1399هـ - 1979م.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة ، لقزاز القيرواني، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، د. صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت - بإشراف دار الفصحى بالقاهرة .
- المؤتلف والمختلف أو الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط، لأبي الفضل مُحَمَّد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1411هـ.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لضياء الدين بن الأثير نصر الله بن مُحَمَّد، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة- القاهرة .
- مجالس ثعلب، لأبي العباس يحيى بن أحمد ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، 1960م.
- مجالس العلماء، لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، دار الرفاعي بالرياض ،ط2، 1403 هـ - 1983 م .
- مجاني الأدب في حدائق العرب، لرزق الله بن يوسف بن عبد المسيح بن يعقوب

شيخو، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، 1913 م.

- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة .
- مجمل اللغة لابن فارس أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط2، 1406 هـ - 1986 م.

- المجموع اللفيف، لأمين الدولة مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن هبة الله العلوي الحسيني، أبو جعفر الأفطسي الطرابلسي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1425 هـ .

- المجيد في إعراب القرآن المجيد، إبراهيم بن مُحَمَّد بن إبراهيم القيسي السَّفَاقُسِي، أبو إسحاق برهان الدين، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ط1، 1430 هـ .

- محاسن التأويل، لمحمد جمال الدين بن مُحَمَّد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، تحقيق: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418 هـ .

- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، لأبي القاسم الحسين بن مُحَمَّد المعروف بالراغب الأصفهاني، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط1، 1420 هـ .

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، د.عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، ط2، 1406هـ - 1986م.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي مُحَمَّد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي مُحَمَّد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1422 هـ.

- المحكم والمحيط الأعظم ،لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421 هـ - 2000 م .

- المحمدون من الشعراء وأشعارهم، لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: حسن معمري، دار اليمامة، 1390 هـ - 1970 م.

- مختارات شعراء العرب لابن الشجري، لضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري، تحقيق: محمود حسن زناتي، مطبعة الاعتماد، مصر، ط1، 1344 هـ - 1925 م.

- المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 1417هـ - 1996م .

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، لمهدي مخزومي، شركة ومكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2 ،1377هـ - 1958م .

- المزهر في علوم اللغة، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ 1998م.

- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. مُحَمَّد الشاطر أحمد مُحَمَّد أحمد، مطبعة المدني، ط1، 1405 هـ - 1985 هـ.
- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، دار المنارة – بيروت، ط1، 1407 هـ - 1987 م.

- المسائل العضديات، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: د.علي جابر المنصوري، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1406هـ - 1986م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د.مُحَمَّد كامل بركات، جامعة الملك عبد العزيز، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، طبع بدار الفكر بدمشق، 1400هـ - 1980م.
- مسانيد أبي يحيى، فراس بن يحيى المكتب الكوفي، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، مطابع ابن تيمية، ط1، 1413هـ – 1993 م .
- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1411هـ – 1990م.
- المستقصى في أمثال العرب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، دار الكتب العلمية - بيروت، ط2، 1987م.
- مسند أبي داود الطيالسي، لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى، تحقيق: الدكتور مُحَمَّد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط1، 1419 هـ - 1999 م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: أحمد مُحَمَّد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1416هـ- 1995م.
- مسند البزار المعروف باسم البحر الزخار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن

سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط1، بدأت 1988م، وانتهت 2009م .

- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تحقيق: مُحَمَّد حسن مُحَمَّد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط1، 1417هـ - 1996م.
- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ التميمي، أبو حاتم الدارمي البُستي، تحقيق: مرزوق على ابراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة، ط1، 1411 هـ - 1991 م.
- مشكل إعراب القرآن، لأبي مُحَمَّد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن مُحَمَّد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط2، 1405هـ .
- مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، لناصر الدين الأسد، دار الجيل، بيروت– لبنان، ط7، 1409هـ - 1988م .
- المصون في الأدب، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العسكري، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، مطبعة حكومة الكويت، ط2، 1984 م.
- المطرب في أشعار أهل المغرب، لأبي الخطاب عمر بن حسن الأندلسي الشهير بابن دحية الكلبي، تحقيق: أ.إبراهيم الأبياري، د. حامد عبد المجيد، د.أحمد أحمد بدوي، دار العلم للجميع للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان،1374 هـ - 1955 م
- معاني القرآن ،لأبي زكريا يحي بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1980م.

- معاني القرآن وإعرابه، للزجَّاج أبي إسحق إبراهيم بن السري ، تحقيق: د.عبد الجليل عبده شلبي، دار الوليد، جدة، دار الحديث، ط1، 1414هـ - 1994م .
- المعاني الكبير، لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1405هـ - 1984م.
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، لعبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو الفتح العباسي، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب – بيروت .
- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ،لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، تحقيق :إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1414هـ - 1993م.
- معجم البلدان لياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار صادر، بيروت، ط2 ،1995م.
- معجم الشعراء ، للإمام أبي عبيد الله مُحَمَّد بن عمران المرزباني، تحقيق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط2، 1402 هـ - 1982 .
- معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن مُحَمَّد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق، دار إحياء التراث العربي، مكتبة المثنى، بيروت.
- معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ، لمحمد مُحَمَّد مُحَمَّد سالم محيسن ، دار الجيل - بيروت، ط1، 1412 هـ - 1992 م.

- معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»، لعادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان، ط3، 1409 هـ - 1988 م.

- المعجم المفصل في شواهد العربية، لإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1 ، 1417هـ - 1996م.

- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ، عمر بن رضا بن مُحَمَّد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط7، 1414 هـ - 1994م.

- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، لعمر رضا كحَّالة، مؤسسة الرسالة، ط3، 1402هـ - 1982م.

- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن مُحَمَّد البكري الأندلسي، عالم الكتب، بيروت، ط3 ، 1403 هـ .

- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفي، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة – السعودية، ط1، 1405 هـ - 1985م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف الإمام: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر صيدا – بيروت – لبنان،1992م.

- مفتاح العلوم، ليوسف بن أبي بكر بن مُحَمَّد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1407 هـ - 1987 م.

- مفردات ألفاظ القرآن الكريم للأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن مُحَمَّد المعروف بالراغب الأصفهانى، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق – بيروت، ط1، 1412 هـ

- المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ، لجواد علي، دار الساقي، ط4، 1422هـ - 2001م.

- المفصل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط1، 1993م.

- المفضليات، للمفضل بن مُحَمَّد بن يعلى بن سالم الضبي، تحقيق : أحمد مُحَمَّد شاكر و عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار المعارف – القاهرة، ط6 .

- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لشمس الدين أبو الخير مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد السخاوي، تحقيق: مُحَمَّد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي – بيروت، ط1، 1405 هـ - 1985م .

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى، ط1428هـ - 2007م.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق: أ.د. علي مُحَمَّد فاخر، أ.د. أحمد

مُحَمَّد توفيق السوداني، د. عبد العزيز مُحَمَّد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط1، 1431 هـ - 2010 م .

- المقتضب، لأبي العباس مُحَمَّد بن يزيد المبرد، تحقيق :مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت – لبنان.
- مقدمة ابن صلاح أو معرفة أنواع علوم الحديث، لعثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، 1423 هـ -2002 م.
- المقرب، لعلي بن المؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط1، 1392هـ /1972م.
- الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط1، 1407هـ - 1987م.
- الممتع في صنعة الشعر، لعبد الكريم النهشلي القيرواني، تحقيق: د.مُحَمَّد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية- مصر.
- مميزات لغات العرب وتخريج ما يمكن من اللغات العامية عليها وفائدة علم التاريخ من ذلك، لحنفي بك ناصف، بولاق،1886م.
- من تاريخ النحو العربي، لسعيد بن مُحَمَّد بن أحمد الأفغاني، مكتبة الفلاح.
- منازل الحروف، لعلي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر – عمان.

- المنتخب من معجم شيوخ السمعاني، لعبد الكريم بن مُحَمَّد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار عالم الكتب – الرياض، 1417 هـ – 1996م.

- المنتقى في شرح الموطأ، لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الأندلسي، مطبعة السعادة، مصر، ط1، 1332هـ .

- المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني، تحقيق: أ.إبراهيم مصطفى، أ.عبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، 1373هـ – 1954م.

- المنهاج في شرح جمل الزجاجي، للإمام يحيى بن حمزة العلوي، تحقيق: د.هادي عبدالله ناجي، مكتبة الرشد، ط1، 1430هـ – 2009م.

- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، ليوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين، تحقيق: د. مُحَمَّد مُحَمَّد أمين، د. سعيد عبد الفتاح عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- موجز التاريخ الإسلامي منذ عهد آدم عليه السلام (تاريخ ما قبل الإسلام) إلى عصرنا الحاضر 1417 هـ/96 – 97 م، تأليف: أحمد معمور العسيري، (فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض)، ط1، 1417 هـ – 1996 م

- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ،لأبي عبيد الله بن مُحَمَّد بن عمران بن موسى المرزباني .

- نتائج الفكر في النحو للسهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412هـ – 1992 م.

- النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف بمصر، ط4 .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لعبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ط3 ، 1405 هـ - 1985 م.
- نسب قحطان وعدنان، لأبي العباس مُحَمَّد بن يزيد المبرد، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، الهند ،1354هـ - 1936م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النّحاة ، لمحمد الطنطاوي، تحقيق: أ.د. أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط1، 1426هـ - 2005م.
- النشر في القراءات العشر، للحافظ أبي الخير مُحَمَّد بن مُحَمَّد الدمشقي الشهير بابن الجزري، تحقيق: علي مُحَمَّد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان .
- نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب، لابن سعيد الأندلسي، تحقيق: نصرت عبد الرحمن، مكتبة الأقصى، عمان – الأردن .
- نفح الطيب نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، لشهاب الدين أحمد بن مُحَمَّد المقري التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت– لبنان، ط1، 1868م ، ط2 ،1997م.
- النُّكت في تفسير كتاب سيبويه، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ط1، 1407 هـ - 1987م.

- نهاية الأرب في فنون الأدب، لأحمد بن عبد الوهاب بن مُحَمَّد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط1، 1423 هـ .

- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق: د.مُحَمَّد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط1401،1هـ - 1981 م .

- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج أحمد بن عمر بن مُحَمَّد التكروري التنبكتي السوداني، أبو العباس، تحقيق :عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس – ليبيا، ط2، 2000 م .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر.

- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، 1420هـ- 2000م.

- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد بن مُحَمَّد بن علي الواحدي، النيسابوري الشافعي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي مُحَمَّد معوض، د. أحمد مُحَمَّد صيرة، د. أحمد عبد الغني الجمل، د.عبد الرحمن عويس، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1415 هـ - 1994 م .

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، طباعة الأجزاء من عام 1900 م – 1994م .

الفهارس الفنيّة

أولاً : فهرس الآيات القرآنيّة

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الفاتحة	﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾	2	345
الفاتحة	﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾	4	104
الفاتحة	﴿ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾	7	279
البقرة	﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾	6	78
البقرة	﴿ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ﴾	14	345
البقرة	﴿ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ ﴾	24	314
البقرة	﴿ كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡ ﴾	28	152
البقرة	﴿ وَقُلۡنَا ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞ ﴾	36	146
البقرة	﴿ فَقُلۡنَا ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتۡ ﴾	60	223
البقرة	﴿ فَقَلِيلٗا مَّا يُؤۡمِنُونَ ﴾	88	279
البقرة	﴿ أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ﴾	106	350
البقرة	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ ﴾	143	350
البقرة	﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِم لعنة الله وَالْمَلَائِكَة وَالنَّاس أَجْمَعُونَ ﴾	161	64
البقرة	﴿ وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ أَنَّ ٱلۡقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعٗا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعَذَابِ ﴾	165	225، 316
البقرة	﴿ لِّلَّذِينَ يُؤۡلُونَ مِن نِّسَآئِهِمۡ تَرَبُّصُ أَرۡبَعَةِ أَشۡهُرٖ ﴾	226	228

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
البقرة	﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾	233	178، 334
البقرة	﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ ﴾	234	58
البقرة	﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾	251	61
البقرة	﴿ ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ۚ ﴾	260	75، 314
البقرة	﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾	265	71
البقرة	﴿ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا۟ فِيهِ ۚ ﴾	267	181
البقرة	﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾	280	176
البقرة	﴿ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ ﴾	285	271
البقرة	﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ﴾	286	281
آل عمران	﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِىَ ٱلْكِبَرُ ﴾	40	152
آل عمران	﴿ وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا ﴾	46	287
آل عمران	﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾	66	272
آل عمران	﴿ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾	142	113، 315
آل عمران	﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾	142	151

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
آل عمران	﴿ وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلْـَٔاخِرَةِ نُؤْتِهِۦ مِنْهَا ۚ وَسَنَجْزِى ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾	145	56
آل عمران	﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾	159	220
النساء	﴿ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ ﴾	73	248
النساء	﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾	78	255
النساء	﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾	155	274
النساء	﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾	157	68
النساء	﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ﴾	159	116
المائدة	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ ۚ ﴾	54	348
المائدة	﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾	62	276
المائدة	﴿ ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾	71	47
المائدة	﴿ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾	89	33
المائدة	﴿ فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ ﴾	107	37
المائدة	﴿ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾	109	230، 316
المائدة	﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ۚ ﴾	119	143، 144، 316
الأنعام	﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾	27	225، 317
الأنعام	﴿ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾	34	247

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الأنعام	﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمۡسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي ﴾	78	40
الأنعام	﴿ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّۖ ﴾	95	287
الأعراف	﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ ﴾	12	279
الأعراف	﴿ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾	56	40
الأعراف	﴿ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ ﴾	59	219
التوبة	﴿وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ ﴾	15	113، 315
التوبة	﴿ وَلَمۡ يَخۡشَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾	18	193
التوبة	﴿ لَا تَقُمۡ فِيهِ أَبَدٗاۚ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ فِيهِ رِجَالٞ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُطَّهِّرِينَ ﴾	108	242، 244
يونس	﴿كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِ ﴾	24	248
يونس	﴿ وَإِن كُلّٞ لَّمَّا جَمِيعٞ لَّدَيۡنَا مُحۡضَرُونَ ﴾	32	227
يونس	﴿فَٱسۡتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾	89	149
هود	﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ ﴾	12	283
هود	﴿وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ ﴾	44	348
هود	﴿ أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ ﴾	80	181
هود	﴿ وَإِنَّ كُلّٗا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ ﴾	111	226، 227،307
هود	﴿ وَإِنَّ كُلّٗا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ رَبُّكَ أَعۡمَٰلَهُمۡ ﴾	111	250

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
يوسف	﴿ لَئِنۡ أَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُ ﴾	14	146
يوسف	﴿ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٖ ﴾	27	172
يوسف	﴿ وَقَالَ نِسۡوَةٞ ﴾	30	46
يوسف	﴿ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾	31	184، 185
يوسف	﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾	82	119
يوسف	﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾	90	194
يوسف	﴿ فَٱرۡتَدَّ بَصِيرٗا ﴾	96	173
يوسف	﴿ وَرَفَعَ أَبَوَيۡهِ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ﴾	100	28
يوسف	﴿ وَقَدۡ أَحۡسَنَ بِيٓ ﴾	100	258
إبراهيم	﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ دَآئِبَيۡنِۖ ﴾	33	88، 89
الحجر	﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾	2	186
الحجر	﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾	54	347
النحل	﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ ﴾	12	89
النحل	﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلۡأُنثَىٰ ظَلَّ وَجۡهُهُۥ مُسۡوَدّٗا ﴾	58	204
النحل	﴿ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ ﴾	81	271
الإسراء	﴿ وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ ﴾	36	196
الكهف	﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ ﴾	6	283

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الكهف	﴿ ثَلَاثَ مَائَةٍ سِنِينَ ﴾	25	91
الكهف	﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ﴾	44	82
الكهف	﴿ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾	96	199
الكهف	﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴾	103	93، 94
مريم	﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ﴾	2	56، 62
مريم	﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ ﴾	26	275
مريم	﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾	38	191
مريم	﴿ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴾	93	108، 109
طه	﴿ لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾	77	195
طه	﴿ أَن تَقُولَ لَا مِسَاسَ ﴾	97	161
الأنبياء	﴿ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴾	3	47
الحج	﴿ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾	35	107، 314
المؤمنون	﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ﴾	3	141
المؤمنون	﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْءَاكِلِينَ ﴾	20	262
النور	﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ ﴾	9	178
النور	﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْأَصَالِ ﴾	36	201
الفرقان	﴿ وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾	8	46
الفرقان	﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾	59	256

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الشعراء	﴿ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا ﴾	18	260
النمل	﴿ مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ ﴾	20	148
النمل	﴿ لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا ﴾	21	278
النمل	﴿ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾	23	58
النمل	﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾	71	165
القصص	﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾	8	235
الروم	﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾	4	132
الروم	﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾	4	244
الروم	﴿ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ﴾	5	132
الروم	﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا۟ ﴾	51	168، 169، 317
السجدة	﴿ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ ﴾	4	247
الأحزاب	﴿ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ﴾	6	52
الأحزاب	﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا ﴾	45	22
سبأ	﴿ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾	11	116
سبأ	﴿ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ۖ ﴾	12	43
سبأ	﴿ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴾	40	45

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
فاطر	﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم ﴾	3	247
الصافات	﴿ وَعِندَهُمۡ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ عِينٌ ﴾	48	116
الصافات	﴿ وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ ﴾	147	222
ص	﴿ قَالَ فَٱلۡحَقُّ وَٱلۡحَقَّ أَقُولُ ﴾	84	314
ص	﴿ لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴾	85	314
ص	﴿ وَلَتَعۡلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعۡدَ حِينِۭ ﴾	88	278
الزمر	﴿ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾	67	82، 83، 313
الزمر	﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾	73	225، 316
غافر	﴿ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُۥ ﴾	12	100
الشورى	﴿ تَرَى ٱلظَّٰلِمِينَ مُشۡفِقِينَ مِمَّا كَسَبُواْ وَهُوَ وَاقِعُۢ بِهِمۡ ﴾	22	119
الشورى	﴿ وَيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا ﴾	35	113، 315
الزخرف	﴿ وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾	19	207
الزخرف	﴿ يَٰلَيۡتَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ بُعۡدَ ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ فَبِئۡسَ ٱلۡقَرِينُ ﴾	38	28
الزخرف	﴿ وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَهُمۡ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾	87	201
الأحقاف	﴿ وَحَمۡلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهۡرًا ﴾	15	43
الأحقاف	﴿ أَذۡهَبۡتُمۡ طَيِّبَٰتِكُمۡ فِي حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنۡيَا ﴾	20	260

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الأحقاف	﴿ يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ ﴾	31	31
مُحَمَّد	﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾	19	207، 208
الحجرات	﴿ لَا يَلِتْكُم ﴾	14	338، 345
الطور	﴿ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍۚ كُلُّ ٱمْرِئٍۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴾	21	345
النجم	﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾	3	255، 257
النجم	﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ ﴾	9	346
النجم	﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾	39	178
النجم	﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴾	43	58
النجم	﴿ فَغَشَّىٰهَا مَا غَشَّىٰ ﴾	54	58
القمر	﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ ﴾	7	79
الواقعة	﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾	65	204
المجادلة	﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾	19	140، 335
الحشر	﴿ لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً ﴾	13	276
الصف	﴿ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ ﴾	5	148
الجمعة	﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾	9	242
التحريم	﴿ فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍۖ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَاۖ قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾	3	179

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الحاقة	﴿ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ ﴾	19	199
الحاقة	﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴾	47	246
المعارج	﴿ سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾	1	255
المعارج	﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ﴾	6	207
المعارج	﴿ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴾	7	207
نوح	﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾	4	247
الجن	﴿ وَأَنَّهُۥ تَعَالَىٰ جَدُّ رَبِّنَا ﴾	4	95
المدثر	﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾	6	148
المدثر	﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ﴾	35	106
الإنسان	﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ﴾	6	255، 256
الإنسان	﴿ مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ ﴾	13	117
الإنسان	﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا ﴾	14	117
الإنسان	﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾	24	222، 223،224
الانفطار	﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا ۖ وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ﴾	19	143
المطففين	﴿ فَٱلْيَوْمَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنَ ٱلْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ ﴾	34	45
الطارق	﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾	4	227
الغاشية	﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ﴾	2	267
الغاشية	﴿ لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ ﴾	6	181

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الغاشية	﴿ وُجُوهٌ يَوۡمَئِذٖ نَّاعِمَةٞ ﴾	8	267
العلق	﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ﴾	1	185
الزلزلة	﴿ يَوۡمَئِذٖ يَصۡدُرُ ٱلنَّاسُ أَشۡتَاتٗا لِّيُرَوۡاْ أَعۡمَٰلَهُمۡ ﴾	6	348
العاديات	﴿ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٞ ﴾	6	264، 324
المسد	﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾	4	202

ثانيا: فهرس الأحاديث

الأحاديث والآثار	الصفحة
«التمس ولو خاتمًا من حديد»	177
«أَمر بقتل الأبتر وَذُو الطفيتين»	65
«إن قُعْرَ جَهَنَّم لَسَبْعِينَ خَرِيفًا»	319 ،230
«إنَّ من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون»	246
«أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش»	66
«أَهَاهُنَا أَحَدٌ مِنْ بَنِي فُلاَنٍ ؟ إِنَّ صَاحِبَكُمْ مَحْبُوسًا»	319 ،230
«أَوَ مُخْرجيَّ هم»	319 ،47
«تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ مِنْ دِرْهَمِهِ مِنْ صَاعِ بُرِّهِ مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ»	267
«فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة»	318 ،242
«لقَدْ رأيتُني ورسُولُ الله ﷺ يُصلي وأنا مُضْطَجعة بينه وبَينَ القِبلةِ، فإذا أراد أن يسجُد غَمَزَ رِجلَيَّ فَقَبَضْتُهما»	205
«مُرُوا أبَا بكرٍ فليصلي بالناس»	196
«نحن الآخرون السابقون بيد أنَّهم أوتوا الكتاب من قبلنا»	66
«نَضَّرَ الله امرأً سمِعَ مقالتي فوعاها، فأدَّاها كما سمِعَها»	318 ،168
«وَحَجِّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»	319 ،62 ،56
«يا رَقَادِ! نمت حتى ذهب سلاحك»	162
«يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنَّهار»	319 ،47
«يخرجن العواتق وذوات الخدور»	319

ثالثا: فهرس الأمثال، وبعض أقوال العرب

الأمثال	الصفحة
«أفرِخْ روعك»	170
«إن لا حظية فلا ألية»	201
«تأبط شرًا»	127
«تَسمَعُ بالمعَيدِي خَيرٌ من أن تَراهُ»	78
«جحر ضبٍ خربٍ»	198
«خرق الثوب المسمار»	231
«راكب الناقة طليحان»	271
«الرُّطب إذا جاء الحر»	42
«الرطب شهري رمضان وشوال»	42
«رميت عن القوس»	255
«شاور نَفْسَيهِ، أي: إرادتيه، أيفعل أم لا؟»	28
«شتى تؤوب الحلبة»	79
«شحذ شفرته حتى قعدت كأنَّها حربة»	173
«عليه مائة بيضًا»	85، 86
«في بيته يؤتى الحَكَم»	44، 323
«لعلَّني مضلَّلٌ كعامر»	283، 324
«لكل مقام مقال»	157
«الليلة الهلال»	42
«ناقة ضامر»	54، 305
«يا تيمَ تيمَ عدي»	121

رابعا : فهرس الأشعار

البيت	البحر	القائل	الصفحة
إذا عاشَ الْفَتى مائتينِ عَاما فقدْ ذَهبَ اللذاذةُ والفَتاءُ	الوافر	الربيع الفزاري	90
إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ	الوافر	الربيع الفزاري	176، 314، 321
أَلم أَكُ جارَكُمْ ويَكونَ بيني وبينَكُم المَوَدّةُ والإخاءُ	الوافر	الحطيئة	215، 260، 295
أَبْلِغْ بَنِي ثُعَلٍ عَنِّي مُغَلْغَلَةً جَهْدَ الرِّسَالَةِ لَا أَلْتًا وَلَا كَذِبَا	البسيط	الحطيئة	345
إنَّ امرأً رهطُه بالشامِ منزلهُ برملِ يبرينَ جارًا شدَّ ما اغتربا	البسيط	الحطيئة	267
طافَتْ أُمامةُ بالرُّكْبان آونةً يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوامٍ مَا ومُنْتَقَبَا	البسيط	الحطيئة	245
فما قَوْمي بثَعْلَبَةَ بن سَعْدٍ ولا بفَزارَةَ الشُّعْرِ الرّقابَا	الوافر	الحارث ظالم المري	111، 112، 188، 303
وقطّع وصلها سَيْفي وإنّي فجَعْتُ بخالدٍ طُرًّا كِلابَا	الوافر	الحارث بن ظالم المري	79
تَيّمَ القلْبَ حُبٌّ كَالْبَدْر لَا بَلْ فاق حُسْنًا مَنْ تَيَّمَ الْقَلبَ حُبًّا	الخفيف	مجهول	238
فلستَ بِمُسْتَبقٍ أخا لا تَلُمّهُ على شَعثٍ، أيُّ الرجالِ المهذبُ	الطويل	النابغة	181
فَلاَ تَتْرُكَنّي بِالوَعِيدِ كَأَنَّنِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القَارُ أَجْرَبُ	الطويل	النابغة	253، 333

البيت	البحر	القائل	الصفحة
لك الخير عَلِّلْنَا بها، عَلَّ سَاعَةً تمر، وسهواءً مِنَ اللّيلِ يَذْهَبُ	الطويل	للعجيز السلولي	284، 351
وإنْ مالِكٌ لَلْمُرتَجَى إنْ تَقَعْقَعَتْ رَحَى الحربِ أو دَارَتْ عَلَيَّ خُطوبُ	الطويل	النابغة	226، 306
أَتَانِي فَلم أُسْرَرْ بِهِ حِين جَاءَنِي حَدِيث بِأَعْلَى القُنَّتَيْن عَجِيبُ	الطويل	جزء بن ضرار	197، 306
كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي رَأَيْتُ مِلاَكُ الشِّيمةِ الأَدَبُ	البسيط	بعض الفزاريين	237
وإذا تَكُونُ كَرِيهَةٌ أُدعَى لها وإذا يُحاسُ الحَيسُ يُدعى جُنْدُبُ	الكامل	هنيء بن أحمر	321
يطيرُ فِظاظا بيْنهم كلُّ قَوْنَس وتَتْبَعُها منهم فَراشُ الحواجبِ	الطويل	النابغة	75، 79، 310، 324
حلفتُ يَمينًا غيرَ ذي مَثنَوِيةٍ ولا عِلمَ إلا حُسنَ ظنٍّ بصاحبِ	الطويل	النابغة	68
تُخيّرنَ من أزمانِ يومِ حليمةٍ إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كلَّ التجاربِ	الطويل	النابغة	242، 321
لعمرٍو عَلَيَّ نعمةٌ بعد نعمةٍ لوالده ليست بذاتِ عَقارِبِ	الطويل	النابغة	135، 333
وواعَدْتني ما لا أُحاوِلُ نَفْعَهُ مَواعِيدَ عُرْقُوبٍ أخاهُ بيَثربِ	الطويل	الشماخ	131، 331، 341، 355
أَرِقُّ لأَزْحَامٍ أَرَاهَا قَرِيبَةً لحَارِ بنِ كَعْبٍ لا لجَرْمٍ وَرَاسِبِ	الطويل	بعض بني عبس	126
كِلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الكَوَاكِبِ	الطويل	النابغة	121، 329

البيت	البحر	القائل	الصفحة
وقد كنتُ أخشى أن أموتَ ولم تكنْ قرائبُ عَمرو وسْط نَوْحٍ مُسَلّبِ	الطويل	عنترة	150
وثقتُ له بالنَّصرِ إذ قِيل قد غَزَتْ كتائبُ من غسَّان غيرُ أشائبِ	الطويل	النابغة	136، 333
ولا عيبَ فيهمْ غيرَ أنْ سيوفَهم بهن فلولٌ من قِراعِ الكَتائِبِ	الطويل	النابغة	66
إذا ما غَزَوْا بالجَيْش حَلَّقَ فَوْقَهم عَصائبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بعَصائبِ	الطويل	النابغة	135، 332
دَعَانَا فاجَبنا وَهُوَ بَادِئ ذِلة لَدَيكُم فَكَانَ النَّصرُ غَير قَريبِ	الطويل	بعض الطائيين	83
جاريةٌ من قيسٍ ابنِ ثَعْلَبَةْ كأنَّها حِلْيَةُ سيفٍ مُذْهَبَةْ	الرجز	للأغلب العجلي	139
فلو بلغت عَوَّا السِّماكِ قبيلةٌ لزادت عليها نهشل وتَعَلَّتِ	الطويل	الحطيئة	95، 299، 305،308،328
لَو كَانَ فِي قلبِي كَقدْر قلامة فضلًا لغيرك مَا أتتك رسالتي	الكامل	لجميل بثينة	239
ودوّيّةٍ قفرٍ تمشّى نَعامُها كمَشْي النَّصارى في خفافِ الأَرنْدَجِ	الطويل	الشماخ	225، 317
لَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً فَبُحْ لاَنَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ	الطويل	عنترة	141
وارتَشنَ حين أردنَ أن يرمِيننا نبلًا بلا ريشٍ ولا بِقدَاحِ	الكامل	ميادة المري	304، 338
فتًى ما ابن الأغر إذا شتونا وحُبّ الزّاد في شهري قماحِ	الوافر	الهذلي	44

البيت	البحر	القائل	الصفحة
قلْتُ لقوم فِي الكنيفِ تروَّحُوا عَشِيّة بتنا عِنْد مَاوَانَ رُزَّحِ	الطويل	عروة	117
ما لِلجِمالِ مَشْيِها وَئيدا أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدا	الرجز	الزباء	54
أَلا حَبَّذَا هِنْدٌ وأَرْضٌ بها هِنْدُ وهندٌ أَتَى مِن دُونِها النَّأْيُ والبُعْدُ	الطويل	الحطيئة	97
سُئلتَ فلمْ تبخل ولم تعطِ طائلًا فسيَّانِ لا ذمٌّ عليكَ ولا حمدُ	الطويل	الحطيئة	197
زَعَمَ البَوَارِحُ أنَّ رِحْلَتَنَا غَدًا وَبِذَاكَ خَبَّرَنَا الغُرَابُ الأسْوَدُ	الكامل	النابغة	42
إذا قلت علَّ القلب يسلو قُيِّضت هواجس لا تنفك تغريه بالوجدِ	الطويل	لرجل من طيء	285
سَبَقْتَ الرِجَالَ البَاهِشِينَ إلى العُلا كَسَبْق الجَوادِ اصْطَادَ قَبلَ الطَّوارِدِ	الطويل	النابغة	152، 309
فلا بد مِن عَوْجَاء تَهوي بِرَاكبَ إلى ابنِ الجُلاحِ سَيْرُهَا الليلُ قاصِدِ	الطويل	النابغة	54، 305
وشِيْمَةَ لا وانٍ ولا واهِنِ القُوى وَجَدَّ إذا حانَ المفيدونَ صاعِدِ	الطويل	النابغة	234
وإني لآتِيكُم تشكُّرَ مَا مَضى مِنَ الأمرِ واستِيجَابَ ما كان في غَدِ	الطويل	الطرماح	169،323
مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِه تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ	الطويل	الحطيئة	165
وإنْ يَلتَقِ الحيُّ الجميعُ تُلاقِني إلى ذِروةِ البَيتِ الرّفيع المصَمَّدِ	الطويل	طرفة	255

البيت	البحر	القائل	الصفحة
بَنُونَا بنو أبنَائنا وبنَاتِنا بَنُوهُن أَبْنَاءُ الرجالِ الأَبَاعِدِ	الطويل	الفرزدق	44
كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عِنْدَ مُقْتَأَدِ	البسيط	النابغة	251، 252
رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقاصِيهِ ولَبَّدَهُ ضَرْبُ الوَلِيدَةِ بالمِسْحاةِ فِي الثَّأَدِ	البسيط	النابغة	31، 33، 328
يَا دَارَ مَيَّةَ بِالعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ أَقْوَتْ، وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَبَدِ	البسيط	النابغة	138، 307
أَمسَت خَلاءً وَأَمسى أَهلُها احتَمَلوا أَخنى عَلَيها الَّذي أَخنى عَلى لُبَدِ	البسيط	النابغة	171
وقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاَلًا أُسائِلُها أعَيتْ جَوابًا وَمَا بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ	البسيط	النابغة	246، 344
كَأَنَّ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا بِذِي الجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنِسٍ وَحَدِ	البسيط	النابغة	253، 333
مَقذُوفَةٍ بِدَخيسِ النحضِ بَازِلُها له صَرِيفٌ صَرِيفَ القَعْو بالمسدِ	البسيط	النابغة	73
يَوْماً بِأَجْوَدَ مِنْهُ سَيْبَ نَافِلَةٍ وَلاَ يَحُولُ عَطَاءُ اليَوْمِ دُونَ غَدِ	البسيط	النابغة	118
قَالت أَلا ليْتَمَا هَذا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَو نِصْفَهُ فَقَدِ	البسيط	النابغة	109، 222، 240، 307، 327، 332
ها، إِنَّ تا عِذْرَةٌ، إِن لم تكن نَفَعَتْ فإِنَّ صاحبّها قد تاهَ فِي البَلَدِ	البسيط	النابغة	272، 353
إِلاَّ الأَوارِيَّ لأيًا ما أبيّنها والنُّؤيَ كالحوضِ بالمظلومةِ الجلدِ	البسيط	النابغة	68، 274

البيت	البحر	القائل	الصفحة
مَهْلاً فِداءً لَكَ الأقْوامُ كُلُّهمُ ومَا أثْمِّرُ من مالٍ ومِنْ وَلدِ	البسيط	النابغة	154، 348
وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَما أُحاشِي مِنَ الأقْوَامِ مِنْ أحَدِ	البسيط	النابغة	184، 306، 353
احْكُمْ كحُكْم فَتاةِ الحَيَّ إذْ نظرتْ إلى حَمَامٍ شِراعٍ وارِدِ الثَّمَدِ	البسيط	النابغة	108، 326
والمؤمِنِ العائذاتِ الطيرِ تَمسَحُها رُكبانُ مَكة بينَ الغَيلِ والسَّنَدِ	البسيط	النابغة	96
ما إن أَتَيْتُ بشيء أنت تَكْرَهه إذن فلا رفعت سَوْطي إلَيَّ يَدي	البسيط	النابغة	218
أَلَمْ يَأْتِيْكَ والأَنباءُ تَنمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بني زِيَادِ	الوافر	قيس بن زهير	193، 262، 353
لَا مرْحَبًا بغد وَلَا أَهلًا بهِ إِن كانَ تفريقُ الأحبةِ فِي غدِ	الكامل	النابغة	162، 282، 323
أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِهَا وَكَأَنْ قَدِ	الكامل	النابغة	248، 304
سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ فَتَنَاوَلَتْهُ وَاتَّقَتْنَا بِالْيَـــــدِ	الكامل	النابغة	150
وَعِرقُ الفَرزدَقِ شَرُّ العُرُوق خَبيثُ الثَّرَى كابِيُ الأَزنُدِ	الرجز	جرير	34
هَلَّا غَضِبْتَ لِبَيْتِ جا رِكَ إذ تُجَرِّدُهُ حَضاجِرْ	مجزوء الكامل	الحطيئة	133
فألفَيْتُهُ دَهْرًا يبيرُ عَدُوَّهُ وَمُجْرٍ عطاءً يستحق المعابِرا	الطويل	النابغة	287

البيت	البحر	القائل	الصفحة
وَإِنِّي إِذَا مَا الْمَوْتُ لَمْ يَكُ دُونَهُ قِدَى الشِّبْرِ أَحْمِي الْأَنْفَ أَنْ أَتَأَخَّرَا	الطويل	لهدبة بن خشرم	346
فسرْ في بلادِ اللهِ والتمسِ الغنَى تعشْ ذَا يسارٍ أوْ تموتَ فتعذرَا	الطويل	عروة بن الورد	213، 287
كتمتُكَ ليلًا بالجَمومينِ ساهرًا وَهميَّنِ هَمًّا مُستَكِنًّا وظاهرِا	الطويل	النابغة	330
حِذاراً على أَنْ لا تُنالَ مَقادَتِي ولا نِسْوتي حتّى يَمُتْنَ حَرائرَا	الطويل	النابغة	71، 327
وحَلَّتْ بُيوتِي في يَفاعٍ ممنّعٍ يُخالُ به راعِي الحَمولِة طائِرَا	الطويل	النابغة	71
مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوادِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا	الوافر	عنترة	88
كأنَّها دُرَّةٌ مُنَعَّمَةٌ في نِسْوَةٍ كُنَّ قَبْلَها دُرَرا	المنسرح	الربيع الفزاري	251
وَالذِّئْبَ أَخْشَـاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالْمَطَرَا	المنسرح	الربيع الفزاري	100
أصبحتُ لا أحْمِلُ السِّلَاح ولا أمْلِكُ رَأسَ البعير إنْ نَفَرا	المنسرح	الربيع الفزاري	173
قَبَائِلُنَا سَبْعٌ، وأَنْتُم ثلاثةٌ وللسَّبْعُ خيرٌ من ثلاثٍ وأكثرُ	الطويل	القتال الكلابي	40
فلا يَدْعُني قومي صريخًا لحُرّة لئن كنتُ مقتولًا ويَسْلَمَ عامرُ	الطويل	قيس بن زهير	215
قليلٌ عَيْبُهُ والعيبُ جَمٌّ ولكنّ الغِنى ربٌّ غفورٌ	الوافر	عروة بن الورد	118

البيت	البحر	القائل	الصفحة
وأَبعدُهم وأَهونُهم علَيْهم وإِن كَانَا له كَرَمٌ وخِيرُ	الوافر	عروة بن الورد	46،319، 322
لهُ زَجَلٌ كأَنَّهُ صَوْتُ حادٍ إِذا طلب الوسِيْقَةَ أَو زَمِيرُ	الوافر	الشماخ	264، 324
ثمَّ أَضْحَوا كَأَنَّهم وَرَق جفَّ فألوت به الصِّبا والدَّبورُ	الخفيف	عدي بن زيد	171
إِذا قلت أَبِيّ آيبٌ أهل بلدةٍ حططت بهَا عَنهُ الولية بالهجرِ	الطويل	الحطيئة	209
لَقَد قُلتُ لِلنُعمانِ يَومَ لَقيتُهُ يُريدُ بَني حُنّ بِبُرقَةِ صادِرِ	الطويل	النابغة	278
فذلك إنْ يلقَ المنيّة يَلْقَها حميدًا وإنْ يَسْتغن يوما فأجْدِر	الطويل	عروة بن الورد	191، 355
أولاك بَنو خيرٍ وشرٍّ كليهمَا جَمِيعًا ومعروفٍ ألمّ ومنكرِ	الطويل	مسافع العبسي	110
إذا تَغَنَّى الحَمامُ الوُرقُ هَيَّجَني ولو تغرَّبتُ عنها أُمَّ عَمّارِ	البسيط	النابغة	200
لا أعرفنْ رَبرَبًا حورًا مدامعُها كأنَّ أبكارَها نِعاجُ دُوّارِ	البسيط	النابغة	273
أَنا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ	البسيط	سالم ابن دارة	77، 330
يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَنًا شدَنَّ لنا من هَؤُلَيّائِكُنّ الضّال والسّمُر	البسيط	مجنون ليلى	189
فَلم أَجْبُن وَلم أنكل وَلَكِن يَمَمْتُ بهَا أَبَا صَخْر بنَ عَمْرو	الوافر	سنان الغطفان	97، 305، 328

البيت	البحر	القائل	الصفحة
سَقَوْني الخمر ثمَّ تَكَنَّفُوني عُداةَ الله من كَذِبٍ وَزُورُ	الوافر	عروة بن الورد	202
فقالوا ما تَشاءُ فقلتُ أَلْهُو إلى الإصباح آثِرَ ذي أَثِيرِ	الوافر	عروة بن الورد	78، 331، 351
إنّا اقْتَسَمْنا خطَّتينا بيننا فَحَمَلْتُ بَرّةَ واحْتَمَلْتَ فَجارِ	الكامل	النابغة	161
رَهطُ ابنِ كَوزٍ مُحْقِبِي أَدرَاعِهم فِيهم ورَهطُ ربيعةَ بنِ حُذَارِ	الكامل	النابغة	81، 313، 318، 354
نُبِئْتُ زُرْعَةَ والسَفَاهةُ كاسْمِهَا يُهْدِي إليَّ غَرَائبَ الأشعَارِ	الكامل	النابغة	179، 327
إنْ كُنْتِ كارهةً معيشتنا هاتا فحُلي في بني بدرِ	الكامل	عروة بن الورد	340
فَلْتأَتِيَنكَ قَصائدٌ ولْيَدْفَعَنْ جيشٌ إليك قَوادِمَ الأكْوارِ	الكامل	النابغة	135، 273، 332
شهِدَ الحُطيئةُ حِين يلقَى ربَّهُ أنَّ الوليدَ أحَقُّ بالعـــذرِ	الكامل	الحطيئة	168، 169، 317، 318، 323
مُتَكَنِّفِي جَنْبَيْ عُكاظَ كِلَيْهِما يَدْعُو وَلِيدُهُمُ بها عَرْعَارِ	الكامل	النابغة	159، 354
قَالتْ لهَا رِيحُ الصّبَا قَرْقَارِ واخْتَلَطَ المَعْرُوفُ بالإنكارِ	الرجز	لأبي النَّجم	159
لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ	الكامل	زهير بن أبي سلمى	243، 321
بَاتَ يَعيشها بِغَضبٍ بَاتر يَقْصِدُ في أسوُقِهَا وجَائِر	الرجز	مجهول	287

البيت	البحر	القائل	الصفحة
وكلُ خليلٍ غيرُ هاضمِ نفسهِ لِوَصْلِ خليلٍ صارمٌ أو مُعارِزُ	الطويل	الشماخ	36، 326
وَهُنَّ وُقُوفٌ ينتظرْنَ قَضَاءَهُ بضاحي عذاةٍ أمرُهُ وهو ضامِزُ	الطويل	الشماخ	255
لا درَّ درّيَ إنْ أطعمتُ نازلَكم قِرفَ الحتيّ وعندي البُرُّ مكنوزُ	البسيط	الهذلي	50، 323
أزْمَعْتُ يأسًا مُبينًا من نوالِكُمُ ولن ترى طاردًا للحُرِّ كالياسِ	البسيط	الحطيئة	130، 355
سيري أَمَامَ أُولاكِ الْأَكْثَرون حَصىً والأَكْرَمُونَ أَبًا مِن آلِ شَمَّاسِ	البسيط	الحطيئة	93
كَأَنّها وَقَدْ بَدَا عَوَارِضُ وفَاضَ مِن أَيْدِيهِنَّ فائض	الرجز	الشماخ	34، 310، 354
قَدْ جَرَّبوهُ فَمَا زَادَتْ تَجاربهم أبَا قُدَامَة إلا المجد والفَنَعَا	البسيط	الأعشى	132
إِذَا مَا أَدْلَجَتْ وَصَفَتْ يَدَاهَا لَهَا الْإِدْلَاجَ لَيْلَةَ لَا هُجُوعَ	الوافر	الشماخ	282
تَوَهَّمْتُ آياتٍ لَهَا فَعَرَفْتُها لِسِتَّةِ أَعْوامٍ وذَا العَامُ سَابعُ	الطويل	النابغة	38، 50
تكلّفني ذنب امرئ وتركْتَه كذِي العُرّ يُكْوَى غيرُه وهْو راتِعُ	الطويل	النابغة	308
أقارِعُ عَوْفٍ لا أحاولُ غيرها وجوهَ قرودٍ تبتغي من تجادِعُ	الطويل	النابغة	203، 340
لَعمري وما عَمري علىَّ بهيّنٍ لقد نطقتْ بُطلاً عليّ الأقارعُ	الطويل	النابغة	203، 314، 340

البيت	البحر	القائل	الصفحة
علي حِينَ عاتبْتُ المشِيبَ على الصِّبَا وَقُلْتُ أَلَمّا أَصْحُ وَالشّيْبُ وَازِعُ؟	الطويل	النابغة	142، 316
عَفَا ذُو حُسًا مِن فَرْتَنِي فالفوارِعُ فَجَنْبًا أُرِيكَ فَالتِّلاعُ الدوافِعُ	الطويل	النابغة	266
فَبِتُّ كَأَنِّي سَاورتنِي ضَئِيلةٌ مِنَ الرَّقشِ فِي أنيَابِها السُمُ ناقعُ	الطويل	النابغة	37، 50، 322
كَأَنَّ مَجَرَّ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَهَا عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ	الطويل	النابغة	118
فمُجتمعُ الأَشراجِ غَيَّرَ رسمَهَا مصايفُ مرَّتْ، بعدَنا، ومرابعُ	الطويل	النابغة	266
وما طالبُ الأَوْتارِ إلّا ابنُ حُرّة طويلُ نجادِ السيفِ عاري الأشاجِعِ	الطويل	عروة بن الورد	112، 308
هجوتَ زَبَّانَ ثمَّ جِئتَ معتذِرًا مِن سَبِّ زَيَّان لم تَهْجُو ولم تَدَعِ	البسيط	لأبي عمرو بن العلاء	194
وكنت إذا مُنِيتُ بِخصم سُوءٍ دَلَفتُ لَه فأكويه وَقَاعِ	الوافر	قيس بن زهير	157
طَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ	الوافر	الحطيئة	156، 295
أَعَائِشَ مَا لأَهْلِكِ لاَ أَرَاهُمْ يُضِيعُونَ الهِجَانَ مَعَ المضِيعِ	الوافر	الشماخ	124، 279
قومٌ إذا سمعُوا الصَّرِيخ رَأَيْتهمْ مَا بَين مُلجِمِ مُهْرِةٍ أَو سافِعِ	الكامل	حميد بن ثور الهلالي	223
إنما النحو قياس يُتَّبع وبه في كل علم يُنتفـــع	الرمل	الكسائي	325

البيت	البحر	القائل	الصفحة
أيها الطالب علمًا نافعًا اطلب النحو ودع عنك الطمع	الرمل	الكسائي	325
كَأَن أُذُنَيْهِ إذا تشوفا قادمةً أَو قَلَمًا محرفا	الرجز	للعماني	229، 231
أَمِنْ رَسْم دارٍ مُرْبِعٌ ومُصِيفُ لعَينيك من ماءٍ الشُّؤُون وكِيفُ	الطويل	الحطيئة	61، 319، 356
بني غدانة ما إن أنتم ذهبٌ ولا صَرِيفٌ ولكِنْ أَنْتُمُ خَزَفُ	البسيط	مجهول	220
وَحدِّثْ بأنْ زَالَتْ بلَيْلٍ حُمولُهُمْ كنَخلٍ من الأعرَاض غيرِ مُنَبّقِ	الطويل	أمرؤ القيس	178
أفنى تلادي وما جمَّعت من نشب قَرعُ القوَاقِيزِ أفواهَ الأبارِيقِ	البسيط	الأسدي	62
أوْ طَعمُ غَادِيَةٍ في جَوْفِ ذِي حَدَب مِن سَاكِنِ المزْن يَجْري في الغَرَانِيقِ	البسيط	خراشة العبسي	254، 334
يَا أَرْطُ إِنَكَ فاعِلٌ ما قُلْتَهُ والمرءُ يَسْتَحيي إِذا لمْ يَصْدُق	الكامل	الحارث الفزاري	128
يا عبلَ لا أخشى الحمام؛ وإنما أخشى على عينيك وقت بُكاك	البسيط	عنترة	125
هو الفَتَى كُلُّ الفَتَى فاعْلَمُوا لايُفْسِدُ اللَّحْمَ لَدَيْهِ الصُّلُولْ	السريع	الحطيئة	102
رُبَّ ابنِ عَمَّ لسُلَيمَى مُشْمَعِلّْ طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ	الرجز	الشماخ	104، 105، 228، 355
إن المرء ميتًا بانقضاء حياته ولكن بأن يُبغى عليه فيخذلا	الطويل	مجهول	221

البيت	البحر	القائل	الصفحة
وقد نَغْنَى بها ونرى عُصورًا بها يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدالَا	الوافر	مرار الأسدي	198
كَأَن جُلُودَهُن مُمُوهاتٍ عَلَى أَبْشَارِها ذَهَبًا زلالًا	الوافر	الرمة	230، 322
تَحَّنَنْ عَليَّ هَدَاكَ المَلِيك فإِنَّ لِكُلِ مَقَامٍ مَقَالًا	المتقارب	الحطيئة	155، 339
وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبِلَى مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِلُ	الطويل	النابغة	152، 309
دعيني أَطُوف فِي الْبِلَاد لعَلنِي أُفِيدُ غنىً فِيهِ لذِي الْحَقِّ محملُ	الطويل	عروة بن الورد	283، 317، 324
فَلا يَبْعُدَنْ إنَّ المَنِيَّةَ مَنْهَلٌ وَكُلُّ امْرِئٍ يومًا به الحَال زَائِلُ	الطويل	للنابغة	281، 299، 310
فَما كانَ بَيْنَ الخَيْرِ، لَوْ جاءَ سالِماً أبو حَجَرٍ، إلاَّ لَيالٍ قَلائِلُ	الطويل	النابغة	79، 270
أَلَمَ تَعْلِمِي يَا عَمْرَكِ الله أَنَّنِي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الكرامُ قليلُ	الطويل	مبشر بن هذيل	142
هل تَنْتهون ولَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كالطعْن يَهْلِكُ فيه الزيْتُ والفُتُلُ	البسيط	الأعشى	238
يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاء النّخِيل أهلي، فكُلُّهُمُ يعذلُ	المتقارب	أمية بن الصلت	48، 322
فلوْ أَنَّ مَا أَسعَى لأَدْنى معِيشَةِ كَفاني ولمْ أَطْلُبْ قَليلٌ مِنَ المالِ	الطويل	امرؤ القيس	198

البيت	البحر	القائل	الصفحة
يُضيءُ سَناهُ أَو مَصابيحَ راهِبٍ أَهانَ السَليطَ في الذَبالِ المُفَتَّلِ	الطويل	امرؤ القيس	65
أَحارِ تَرى بَرقًا أُريكَ وَميضَهُ كَلَمعِ اليَدَينِ في حَبِيٍّ مُكَلَّلِ	الطويل	أمرؤ القيس	65
فإنْ لا يَكُن مالٌ يُثاب فإنَّهُ سيأتي ثنائي زيدًا بن مُهلهلِ	الطويل	الحطيئة	139، 335
عُلينَ بكديونٍ وأشعرنَ كرّةً فهنَّ إضاءٌ صافياتُ الغلائلِ	الطويل	النابغة	52
بعدَ ابنِ عَاتكة الثَّاوي على أبَوى أمسى بِبَلْدَةٍ لا عمٍ ولا خالٍ	البسيط	النابغة	282
فَلَا عَمْرو الَّذي أَثْنَى عَلَيه ومَا رَفَعَ الحَجِيجُ إلَى إلالِ	الوافر	النابغة	253، 333
لما أغفلتُ شُكركَ فاصْطَنِعْنِي فَكَيْفَ ومِنْ عَطائِكَ جُلُّ مالي	الوافر	النابغة	276، 329
أذئب القفر أم ذئب أنيس أغال البكر أم حدث الليالي	الوافر	الحطيئة	294
فَلَربَّ أبلجَ مثلَ بِعْلِكِ بادِنٍ ضَخْمٍ على ظهر الجوادِ مهبَّلِ	الكامل	عنترة	315
إمّا تَرَيني قد نَحِلتُ ومَن يكُنْ غَرضًا لأَطْرافِ الأَسِنَّةِ يَنْحَلِ	الكامل	عنترة	315
كليبُ إنِ الناسَ الذينَ عَهدتَهُمْ بِجُمْهُورِ حُزْوَى فالرياضِ لذي النَّخْلِ	الكامل	مجهول	226
فَرَأَيْتُنا ما بَيْنَنا مِنْ حاجِزٍ إلّا المِجَنُّ ونَصْلُ أَبْيَضَ مِقْصَلِ	الكامل	عنترة	145، 205

البيت	البحر	القائل	الصفحة
ولقد أبِيتُ على الطَّوَى وأظَلُّهُ حتى أنالَ به كَرِيمَ المأكَلِ	الكامل	عنترة	204، 299
ثم أَضحَوا لَعِبَ الدَهرُ بِهِمْ وكذاكَ الدَّهرُ حالاً بَعدَ حَالِ	الرمل	عدي بن زيد	173
أَولَمتَ يَا خِنّوتُ شَرَّ إيلَام فِي يَومِ نَحْسٍ ذِي عَجَاج مِظْلَامْ	الرجز	أحمد بن يحيى	160
مَا كَانَ إلا كاصطفاقِ الأَقدَامْ حَتى أَتينَاهُم فَقَالُوا هَمْهَامْ	الرجز	أحمد بن يحيى	160
مِن الآن قد أزمعتُ حِلْمًا فلن أُرى أغازل خَوْدا أو أذوقُ مُداما	الطويل	بعض الطائيين	243، 321
فَلَسْنَا عَلَى الأَعْقَابِ تَدْمَى كُلُومُنَا وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا يَقْطُرُ الدَّمَا	الطويل	الحصين بن حمام	182، 342، 355
ولَسْتُ بلَوَّامٍ على الأمْرِ بعْدَما يفوتُ ولكنْ عَلَّ أنْ أتَقَدَّما	الطويل	نافع الطائي	284، 351
وَلَوْلَا رجالٌ مِنْ رزام أعِزّةٌ وآلُ سُبَيْع أَو أسُوءَك عَلْقمَا	الطويل	الحصين بن حمام	214
أَقامتْ على رَبْعَيهما جارَتَا صَفًا كُمَيْتَا الأَعالِي جَوْنَتَا مُصطَلاهما	الطويل	الشماخ	111، 303
أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عرس الركب فيهما بحقل الرُّخامَى قد عَفا طَلَلاَهما	الطويل	الشماخ	111، 303
مِنَ الصُّبْحِ حَتّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ لا تَرَى مِنَ القَوْمِ إلاَّ خارجيًّا مُسَوَّمــا	الطويل	الحصين بن حمام	242
فانشقَ عنهَا عَمُودَ الصُبحِ جَافلةً عَدوَ النُّحوصِ نَخافُ القانِصَ اللَّحِمَا	البسيط	النابغة	64، 309

البيت	البحر	القائل	الصفحة
تَحِيدُ عن أُســـتَنٍ سُودٍ أَسَــافلهُ مشيَ الإماءِ الغوادي تَحمِلُ الحُزُمَـــا	البسيط	النابغة	64، 309
إحدَى بلِي وَمَا هام الْفُؤَاد بهَا إلا السفاه وإلا ذكرة حُلُمَا	البسيط	الحطيئة	106، 354
أو ذو وشومٍ بحوضى بات مُنكَرِسًا في ليلةٍ من جُمَادى أَخضَلَتْ ديمـَا	البسيط	النابغة	64، 309
حَدِبَتْ عليّ بُطونُ ضِنَّةَ كلُّها إنْ ظالماً فيهمْ وإنْ مظلومَا	الكامل	النابغة	177
تحسب في الأذنين منه صمما قد سَالَمَ الحَيّاتُ منهُ القَدَمَا	الرجز	مساور العبسي	231، 270
الأُفْعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعما وذات قَرْنين ضَموزًا ضِرْزِما	الرجز	مساور العبسي	231، 270
بيض ثلاث كنعاج جم يَضْحكن عَن كالبَرَدِ الْمُنْهَمَّ	الرجز	للعجاج	238
بَدَّدَتْ مِنْهَا اللَّيَالِي شَمْلَهُمْ فَكَأَنْ لَمَّا يَكُونُوا قَبْلُ ثَمَّ	الرمل	لعمار الكلبي	249
لَا يَهُولَنَّكَ اصْطِلَاؤُكَ للحر ب فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا	الخفيف	مجهول	249
صَغِيرين نَرعى البُهمَ ياليتَ أنَّنَا إِلى اليَومِ لَمْ نَكْبَر وَلَمْ تَكْبَرْ البُهمُ	الطويل	قيس بن الملوح	88
تَولّى قِتال المارقينَ بنفسِه وقد أَسلماهُ مُبْعِدٌ وحَميمُ	الطويل	قيس الرقيات	47، 322
فإن يَهْلِكْ أبو قابوس يهلكْ ربيعُ المجدِ والبلدُ الحرامُ	الوافر	النابغة	111، 113، 188، 303، 315

البيت	الوافر	النابغة	الصفحة
وتُمْسِك بعده بِذِنَابِ عَيْشٍ أجَبِّ الظَّهْرِ ليسَ لَهُ سَنَامُ	الوافر	النابغة	111، 113، 188، 303، 315
تَعَلَّقْتُ ليلى وهي ذاتُ مُؤصَّدٍ ولَمْ يَبْدُ لِلأَتْرابِ مِنْ ثَدْيِها حَجْمُ	الطويل	قيس بن الملوح	88
ولكنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وسَبَّني بنُو عَبْدِ شَمْسِ مِنْ مَنافِ وهَاشِم	الطويل	الفرزدق	199
بِنَا كالجَوَى مِمَّا نَخافُ وقَدْ نَري شِفَاء الْقُلُوب الصاّدياتِ الحوَائِم	الطويل	لجرير	239
لأجْتَذبَنْ منهنّ قلبي تحلُّما على حينَ يَسْتَصْبينَ كُلَّ حليمِ	الطويل	مجهول	142
تُهْدِي كَتَائِبَ خُضْرًا ليس يَعْصِمُها إلاّ ابْتِدارٌ إلى مَوْتٍ بإلجامِ	البسيط	النابغة	183، 306، 342، 355
لهم لواءٌ بكفَّي ماجدٍ بطلٍ لا يقطعُ الخِرْقَ إلّا طرْفُه سامِ	البسيط	النابغة	146
فَصَالِحُونَا جَمِيْعًا إِنْ بَدَا لَكُمْ وَلاَ تَقُولُوا لَنَا أَمْثَالَهَا عَامِ	البسيط	النابغة	126
لا يُبْعِدِ اللهُ جيرانًا تركتُهُمُ مِثْلَ المِصَابِيحِ تَجْلُو لَيْلَةَ الظُّلَمِ	البسيط	النابغة	281، 310
لَا يَبْرَمونَ إِذا مَا الأُفْقُ جَلَّلَهُ صِرُّ الشتاءِ منَ الأمْحالِ كالأَدِمِ	البسيط	النابغة	237
وَهُنَّ كَأَنَّهُنَّ نَعَاجُ رَمْلٍ يُسَوِينَ الذِيُولَ عَلَى الخدامِ	الوافر	النابغة	251
صَفحتُ بنظرةٍ فرأيتُ منها تُحَيت الخِدر واضعةَ القِرامِ	الوافر	النابغة	153، 309

البيت	البحر	القائل	الصفحة
أتارِكَةٌ تَدَللَها قَطامِ وضِنّا بالتَّحِيَّة والسلام	الوافر	النابغة	161
تَلَذُ لِطَعْمِهِ وتَخَالُ فيهِ إذا نَبّهنها بَعدَ المِنامِ	الوافر	النابغة	59
قَالت بنو عامرٍ خَالوا بني أسَد يا بُؤْسَ لِلَجْهِل ضَرَّارًا لأقوامِ	الوافر	النابغة	121، 233، 329
فلو كانت غداةَ البينِ مَنَّتْ وقد رَفعوا الخُدورَ على الخيامِ	الوافر	النابغة	153، 309
بطلٌ كأنَّ ثيابَه في سرحةٍ يُحذَى نعالَ السَّبتِ ليس بتوأَمِ	الكامل	عنترة	254، 334
فيهَا اثْنَتَانِ وأرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُودًا كخَافِيَةِ الغُرَابِ الأسْحَمِ	الكامل	عنترة	85، 92، 327
الشَّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمِهُمَا وَالنَّاذِرَيْنِ إذا لَمَ الْقَهُمَا دَمِي	الكامل	عنترة	107، 314، 331
ولقد شَفَى نَفْسي وأَبْرَأَ سُقْمَهَا قَوْلُ الفَوارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ	الكامل	عنترة	124
إذ يتَّقون بي الأسِنَّة لم أخِم عنها ولكنّي تَضايَقَ مُقْدَمِي	الكامل	عنترة	150
يا شاةَ مَا قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمَتْ عَلَيّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ	الكامل	عنترة	274
ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحبِّ المكْرَمِ	الكامل	عنترة	59، 354
وَلَقَدْ خَشِيْتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَيْ ضَمْضَمِ	الكامل	عنترة	150

البيت	البحر	القائل	الصفحة
عُلِّقْتُهَا عَرَضاً وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا زَعْمًا لَعَمْرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمِزْعَمِ	الكامل	عنترة	148
أُنبِئتُ عمرًا غَير شَاكِرِ نِعْمَتِي وَالكُفْرُ مَخْبَثَةٌ لِنَفْسِ المنْعِمِ	الكامل	عنتر	261
حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضَنًّا عَنِ المِلْحَاةِ وَالشَّتْمِ	الكامل	للجميح	185
هَلّا سَأَلْتِ الْخَيْلَ يَابْنَةَ مَالِكٍ إِنْ كُنْتِ جَاهِلَةً بِمَا لَمْ تَعْلَمِي	الكامل	عنترة	254، 258
وَإِذا شَرِبْتُ فإنّني مُسْتَهْلَكٌ مالي، وعِرْضي وافِرٌ لم يُكْلَم	الكامل	عنترة	55
شَرِبَتْ بِماءِ الدُّحْرُضَيْنِ فأصبحتْ زَوْراءَ تَنْفِرُ عن حِياضِ الدَّيْلَمِ	الكامل	عنترة	254، 334
يَدعون عنترَ، والرماحُ كأنَّها أشطانُ بيرٍ في لَبان الأدهمِ	الكامل	عنترة	124، 146
كيف أصبحت كيف أمسيت مما يثبت الود في فُؤادِ الكريمِ	الخفيف	مجهول	268
أغرْبَالًا إِذَا اسْتُودِعْتِ سِرًّا وَكانُونَا عَلَى المتحدِّثينا	الوافر	الحطيئة	200، 203
وما إنْ طِبُّنا جبنٌ ولكنْ منَايانا ودَوْلةٌ آخرِينَا	الوافر	فروة بن مسيك	219
تَنَحَّيْ فاقْعُدِي منِّي بعيدًا أراحَ اللهِ منكِ العالَمِينَا	الوافر	الحطيئة	200، 203
كَأَن التَّاج معصوبًا عَلَيْهِ لأذواد أصبْنَ بِذِي أبانِ	الوافر	النابغة	229، 316، 320، 322، 353

البيت	البحر	القائل	الصفحة
تذكر ما تذكر من سليمى على حين التواصل غير دانِ	الوافر	سوار بن المضرب	143
كأنَّك مِنْ جِمَالِ بنِي أُقَيشٍ يُقَعقِعُ بَينَ رِجلَيه بِشنِ	الوافر	النابغة	115
كِلا يَومِيْ طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ظَنُونٌ آنَ مُطَّرَحُ الظُّنُونِ	الوافر	الشماخ	44، 45، 302، 326
ذعَرْتُ به القطا ونَفَيتُ عنهُ مقام الذِئْبِ كالرَّجُل اللعينِ	الوافر	الشماخ	96
اِمتلأَ الْحَوضُ وقال قَطْنِي مَهْلاً رُوَيْداً قد مَلأتَ بَطْنِي	مشطور الرجز	مجهول	189، 190
وشرُّ المنَايا مَيِّتٌ بين أَهلِه كهُلْكِ الفَتَى قد أَسْلَمَ الحَيَّ حاضِرُهْ	الطويل	الحطيئة	118
فَلَمَّا رأى أنْ ثَمَّرَ الله مَالَهُ وَأَثَّلَ مَوْجُودًا وَسَدَّ مَفَاقِرَهْ	الطويل	النابغة	178، 334
جزاني الزَّهْدَمان جَزاءَ سُوْءٍ وكنتُ المرْءَ أُجْزَى بالكَرامهْ	الوافر	قيس بن زهير	28، 323، 330
أَنْعَتُ عَيْرًا من حَميرِ خَنْزَرَهْ فِي كُلِّ عَيْرٍ مائَتَانِ كمَرَهْ	الرجز	للأعور الكلبي	92
أُلْفِيَتَا عَيْناكَ عند القَفَا أَوْلَى فأَوْلَى لك ذا واقِيَهْ	السريع	ملقط الطائي	47، 322
ولا تُهِينَ الفَقِير؛ عَلَّكَ أَنْ تركع يومًا والدهر قد رَفَعَهْ	المنسرح	للأضبط بن قريع	284
فَإِن يكن الْمَوْت أفناهم فللموت مَا تَلد الوالدَهْ	المتقارب	الحارث الغطفاني	235

البيت	البحر	القائل	الصفحة
أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضَّهَا بقَضِيضِها تُمَسِّحُ حَوْلِي بالبَقِيع سِبالَها	الطويل	الشماخ	75، 314، 324
إذا لم يَكُن إلا تعلُّلِ ساعةٍ قَلِيلٌ فإني نَافعٌ لِي قَليلها	الطويل	ذو الرمة	321
يا دارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلاَّ أثَافِيهَا بَيْنَ الطَّوِيِّ فَصَارَاتٍ فَوَادِيهَا	البسيط	الحطيئة	32، 328
يَا بَارِيَ الْقَوْسِ بَرْيًا لَيْسَ يُحْكِمُهُ لاَ تُفْسِدِ الْقَوْسَ أعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا	البسيط	النابغة أو الحطيئة	32، 328
عَلَّ صُروفَ الدهرِ أو دُولاتِها تُديلنا اللمَّةَ من لَمّاتِها	الرجز	مجهول	284
الضاربين لدى أعنَّتهم والطاعنين وخيلهم تجري	الكامل	عروة بن الورد	340
ثلاثةُ أنفسٍ وثلاثُ ذودٍ لَقَدْ جارَ الزمانُ عَلَى عِيالِي	الوافر	الحطيئة	40، 294
مُنَعَّمَةٌ تَصُونُ إِلَيْكَ مِنْهَا كَصَوْنكَ مِنْ رِدَاءٍ شَرْعَبيَّ	الوافر	الحطيئة	58

خامسا: فهرس الأعلام

العَلَم	الصفحة
إبراهيم بن مُحَمَّد بن عثمان بن برهان الدين	82
إبراهيم بن مُحَمَّد بن منذر، أبو إسحاق ابن ملكون	59
ابن سيدة	131
ابن كثير ونافع (الحَرَمِيَّان)	227
أبو البقاء العكبري	114
أبو الحسن طاهر بن أحمد المصري، ابن بابشاذ	98
أبو بكر الأنباري	118، 119
أبو عمرو بن العلاء	185
أحمد بن الحسين بن العباس بن الفرج	182
أحمد بن عبد الله المهاباذي	172
أحمد بن عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان	149
أحمد بن عبد النور المالقي	125
أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم الميداني	133
إسحاق بن مرار الشيباني	186

العَلَم	الصفحة
الأعشى، ميمون بن قيس	238
بكر بن مُحَمَّد من بني مازن	186
الثعالبي أبو منصور عبد الملك النيسابوري	51
جرول بن أوس بن قطيعة بن عبس، الملقب بالحطيئة	31
جزء بن ضرار الغطفاني	197
الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان الفارسي	52
الحسن بن عبدالله بن الخزاز القيسي	105
الحسن بن قاسم بن عبدالله المرادي	186
الحسن علي بن سليمان بن الفضل (الأخفش الصغير)	162
الحصين بن حمام الغطفاني	182
حمد بن مُحَمَّد الرائقي	269
حميد بن قيس الأعرج	95
خالد بن عبد الله الجرجاوي، المعروف بالأزهري	40
خراشة بن عمرو العبسي	254
خلف بن يوسف الأبرش الشنتريني، المعروف بابن الباذش	55

العَلَم	الصفحة
أبو جعفر النحاس	108
الربيع بن ضبع بن وهب الفزاري الغطفاني	90
الزباء	54
زكريا بن مُحَمَّد بن أحمد السنيكي	180
زميل بن أبير بن عبد مناف بن عقيل الغطفاني	128
زياد بن معاوية الذبياني الغطفاني، أبو أمامة، الملقب بالنَّابغة	31
سالم بن دارة بن مسافع الغطفاني	77
سراج الدين عمر بن علي النعماني	154
سعيد بن مسعدة المجاشعي، المعروف بالأخفش الأوسط	37
سليمان بن مُحَمَّد بن عبد الله السبائي، المعروف بابن الطراوة	206
سليمان بن مهران أبو مُحَمَّد الأعمش هو الأسدي	56
سَمُـرَةُ بن جُنْدُب الفَزَاري	17
السمين الحلبي	104
ابن السيد البطليوسي	229
الشاطبي هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى	64
الشريف ضياء الدين أبو السعادات هبة الله	61

العَلَم	الصفحة
شعبة بن عياش بن سالم الأسدي	201
الشماخ بن ضرار الذبياني الغطفاني	34
شمس الدين مُحَمَّد بن عبد المنعم الجوجري	132
صالح بن إسحاق الجرمي، أبو عمر	71
طاهر بن أحمد بن مُحَمَّد القزويني	240
طاهر بن عبد المنعم بن غلبون	195
الطرماح بن حكيم الطائي	168
العباس بن فرج مولى مُحَمَّد بن سليمان الهاشمي الملقب بالرياشي	72
عبد الحميد بن عبد المجيد، المعروف بالأخفش الكبير	113
عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبع	244
عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن يوسف عبد الدائم	251
عبد الله بن جعفر بن درستويه	207
عبد الله بن عبد العزيز بن مُحَمَّد البكري	170
عبدالله بن عامر اليحصبي	201
عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري	90
عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ابن أبي الربيع القرشي	38

العَلَم	الصفحة
عبيد الله بن قيس بن شريح	47
أبو عبيدة البصري	279
عثمان بن جني، أبو الفتح	21
عروة بن الورد الغطفاني	46
علي بن أحمد بن مُحَمَّد بن علي الواحدي	169
علي بن عيسى المعروف بالرماني	276، 277
علي بن مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد الحضرمي، المعروف بابن خروف	186
عمرو بن ثعلبة بن غياث بن ملقط	47
عَنترةُ بن شَدّاد العبسي	55
عيسى بن عمر الثقفي	185
فاخر بن مُحَمَّد بن يعقوب النحوي	97
الفارابي، أبو نصر	21
فروة بن مسيك	218
قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة الغطفاني	28
كمال الدين أبو البركات الأنباري	119
لكزة بن عبد الله الأصبهاني النحوي	172

العَلَم	الصفحة
مبشر بن هذيل الفزاري	142
مُحَمَّد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري	169
مُحَمَّد بن أحمد بن كيسان	207
مُحَمَّد بن السري أبو بكر السراج	48
مُحَمَّد بن المستنير	279
مُحَمَّد بن حسن بن سباع الجذامي، الملقب بابن الصائغ	29
مُحَمَّد بن ذؤيب بن محجن بن قدامة الفقيمي	229
مُحَمَّد بن طاهر بن علي الأنصاري الأندلسي	81
مُحَمَّد بن عبد الله الوراق	159
مُحَمَّد بن عبد الله بن عيسى ابن أبي زمنين	247
مُحَمَّد بن يزيد الثمالي الملقب بالمبرد، أبو العباس	28
مُحَمَّد بن جعفر التميمي القيرواني	136
مسافع بن حذيفة العبسي	110
المساور بن هند بن قيس بن زهير العبسي	270
المعافى بن زكريا بن يحيى الجريري النهرواني	190
محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني	45

العَلَم	الصفحة
موهوب بن أحمد بن مُحَمَّد، المعروف بأبي منصور الجواليقي	96
مُحَمَّد الطاهر بن عاشور	180
مُحَمَّد بن هشام اللخمي	131
نهيكة بن الحارث	235
هشام بن معاوية	100
يحيى بن الحارث الذماري	55
يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور، أبو زكريا الفراء	28
يزيد بن أبي حارثة بن مرة الغطفاني	96، 97
يوسف بن أحمد بن طاوس أبو الحجاج النحوي	69
يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري، الملقب بالأعلم	32
يوسف بن يبقى بن يوسف، المعروف بابن يسعون	69
يونس بن حبيب	100

سادساً: فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص الرسلة.....	3
المقدمة	7
التمهيد	14
أولا: قبيلة غطفان أصولها، وبطونها، ومنازلها، وأشهر شعرائها.	15
ثانيًا: السماع، ومكانة الشاهد في الشعري في قواعد النَّحو العَربِيّ...	20
الباب الأول: شواهد غطفان النحوية والمسائل المترتبة عليها جمعًا وتوثيقًا وتحليلًا	25
الفصل الأول: شواهد مسائل الأسماء.....	26
المبحث الأول: الأسماء المعربة.....	27
(1/1) التثنية لمختلفي اللفظ على سبيل التغليب	28
(2/2) معاملة المنقوص في النَّصب كمعاملته في حالتي الرفع والجر.....	31
(3/3) معاملة المنقوص في حالتي الرفع والجر كمعاملته في حالة النصب.....	34
(4/4)الاستدلال على التنكير، بالوصف والإضافة.....	36
(5/5)تذكير المؤنث	40
(6/6)جواز رفع ظرف الزمان الواقع خبرًا عن اسم معنى، ونصبه.....	42

الموضوع	الصفحة
(7/7)تقديم الخبر على المبتدأ	44
(8/8)إلحاق ألف التثنية في الفعل المسند إلى المثنى المتعدد	46
(9/9)ما يجوز رفعه على الخبرية ونصبه على الحالية	50
(10/10)وقوع الخبر المفرد بمنزلة المبتدأ اتساعًا.....	52
(11/11) تقديم الفاعل على عامله.....	54
(12/12)حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه	55
(13/13)حذف المفعول به.....	58
(14/14)حذف المفعول، أو المفعولين في باب(ظنَّ).....	59
(15/15) إضافة المصدر إلى مفعوله مع وجود الفاعل.....	61
(16/16)حكم تابع المضاف إلى المصدر	64
(17/17)مجيء (غير) بمعنى (بيد) و(لكن).....	66
(18/18)حكم المستثنى غير الموجب المنقطع.....	68
(19/19)مجيء المفعول له مجردًا من (أل) والإضافة	71
(20/20) نصب المصدر التشبيهي على إضمار الفعل المتروك إظهاره.....	73
(21/21) وقوع المصدر حالًا.....	75
(22/22) الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها.....	77
(23/23) وقوع الفعل موقع المصدر	78

الموضوع	الصفحة
(24/24)جواز تقديم الحال على صاحبه إن كان منصوبًا أو مرفوعًا	79
(25/25) تقديم الحال على عاملها إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا.....	81
(26/26) مجيء صاحب الحال نكرة	85
(27/27) تثنية الحال وجمعه	88
(28/28) نصب تمييز المائة ضرورة، والوجه جره على التمييز.....	90
(29/29) مجيء التمييز مفردًا والمميَّز جمعًا.....	93
(30/30)إضافة الاسم إلى مرادفه	95
(31/31)إضافة لفظ (وحد) إلى مضمر.....	100
(32/32) مجيء الصفة جامدة.....	102
(33/33) خروج الظرف عن الظرفية اتساعًا.....	104
(34/34) إضافة (إحدى) إلى علم.....	106
(35/35) اقتران (أل) في المضاف إضافة لفظية.....	107
(36/36)حذف التنوين من اسم الفاعل الجاري مجرى الفعل المضارع.....	108
(37/37) توكيد النَّكرة	110
(38/38) من صور الصفة المشبهة باسم الفاعل.....	111

الموضوع	الصفحة
(39/39)حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه.....	115
(40/40)حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.....	118
(41/41) زيادة التاء مفتوحة فيما حذف من الاسم المرخم.....	121
(42/42) ترخيم ما فيه هاء.....	124
(43/43) ترخيم غير المنادى مما ليس في آخره هاء.....	126
(44/44) ما يجوز حذفه مع الحرف الأخير المرخم.....	128
(45/45) ما أُعْمِل من المصادر مخالفًا لشروط إعماله.....	130
(46/46) ما جاء من الأسماء الأعجمية على وزن (فواعل) فمُنِع من الصرف.	133
(47/47) صرف ما لا ينصرف اضطرارًا.....	135
المبحث الثاني: الأسماء المبنية.....	137
(1/48)وصل النَّكرة إذا أُضيفت.....	138
(2/49) تنوين العلم الموصوف بـ(ابن) المضافُ إلى العلم أو ما جرى مجراه ردًا له إلى أصله.....	139
(3/50) حذف العائد المجرور في الاسم الموصول.....	141
(4/51) بناء اسم الزمان المبهم.....	142
(5/52) رابط الجملة الحالية.....	145
(6/53) امتناع الرابط في الجملة الحالية.....	148

الموضوع	الصفحة
(7/54) رابط الجملة الحالية المنفية بـ(لم).....	150
(8/55) رابط الجملة الحالية المصدَّرة بفعل ماضٍ.....	152
(9/56) من أسماء الأفعال ما التُزم به التنكير مُنَوَّنًا	154
(10/57) ورود فعل المصدر المثنى (حنانيك).....	155
(11/58) استعمال (فَعَالِ) المعدولة عن الصفة الملازمة للنداء، لغير النداء.....	156
(12/59) صياغة اسم فعل الأمر على وزن (فَعَال) من الرباعي.....	159
(13/60) بناء الأعلام المؤنثة المعدولة على وزن (فَعَال).....	161
(14/61) مجيء (متى) شرطية	165
الفصل الثاني: شواهد مسائل الأفعال	166
المبحث الأول: الأفعال المبنية.	167
(1/62)وقوع الفعل الماضي موقع المستقبل.....	168
(2/63)مجيء (أمسى) وبعض أخواتها بمعنى(صار).....	171
(3/64) مجيء (كان) تامة.....	176
(4/65) حذف كان مع اسمها وبقاء خبرها.....	177

الموضوع	الصفحة
(5/66) خبر (أنْ) المخففة إذا وقع جملةً فعلية غير دعاء	178
(6/67) تعدي الفعل (نَبأ).....	179
(7/68) مجيء (ليس) لنفي المستقبل.....	181
(8/69) (ليس) بين الفعلية والحرفية؟.....	182
(9/70)حاشا بين الفعلية والحرفية.....	184
(10/71) أَفْعَل التعجب بين الفعلية والاسمية؟.....	188
(11/72) حذف المتعجب منه في صيغة (أفعل به).....	191
المبحث الثاني : الأفعال المعربة.....	192
(1/73) بقاء حرف العلة في آخر المضارع المجزوم.....	193
(2/74) تنازع ثلاثة أفعال في معمول واحد، وإعمال الأول.....	197
(3/75) حذف الفعل والقياس عليه.....	200
(4/76) النَّصب على الذم.....	202
(5/77) معنى الفعل الناقص (ظلَّ).....	204
(6/78) جواز كون الفاعل والمفعول في (رأى) البصرية ضميرين مُتَّصِلَيْن مُتَّحِدَي المعنى.....	205
(7/79) هل يَجُوز إلغَاءُ العَامِلُ المتَقَدِم في ظنَّ وأخواتها؟.....	206
(8/80)إجراء القولِ مجرى الظنِّ.....	209

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث: شواهد مسائل الحروف.....	211
المبحث الأول: الحروف العاملة.....	212
(1/81) (أو) بمعنى (إلى أنْ) أو (إلا أنْ).....	213
(2/82)ناصب الفعل المضارع بعد واو المعية.....	215
(3/83) (إنْ) المخففة بعد (ما) النَّافية.....	218
(4/84) (أو) هل تأتي بمعنى الواو، وبمعنى (بل)؟.....	222
(5/85) حذفُ (رُبَّ)؛ للدلالة عليها.....	225
(6/86) صحة إعمال (إنْ) المخففة.....	226
(7/87) تقدير (في) إذا كان المضاف إليه ظرفًا واقعًا فيه المضاف.....	228
(8/88) نصب خبر (كأنَّ).....	229
(9/89) اللام الزائدة للتوكيد.....	233
(10/90) زيادة (لا) للتوكيد.....	234
(11/91) لام العاقبة الناصبة للفعل المضارع.....	235
(12/92)كاف التشبيه بين الاسمية والحرفية.....	237
(13/93) إعمالُ (ليت) وإهمالُها إذا وُصلَت بـ(ما).....	240
(14/94) هل مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية؟.....	242
(15/95) معنى (مِنْ) الداخلة على التمييز.....	245

الموضوع	الصفحة
(16/96) زيادة (مِنْ).....	246
(17/97) جواز إعمال (كأنْ) المخففة.....	248
(18/98) وقوع (كأنّ) موقع الجمل إذا كان معناها التشبيه.....	251
(19/99) استعمال حروف الخفض بعضها مكان بعض.....	253
المبحث الثاني: الحروف المهملة	259
(1/100) همزة الاستفهام وبعض مواضعها.....	260
(2/101) مجيء الهمزة للتعدية.....	261
(3/102) دخول الباء الزائدة على الفاعل.....	262
(4/103) حذف الواو في صلة الضمير.....	264
(5/104) الفاء العاطفة للترتيب المكاني.....	266
(6/105) حذف حرف العطف.....	267
(7/106) اختصاص الواو والفاء العاطفتين بجواز الحذف مع المعطوف.....	270
(8/107) (ها) للتنبيه.....	272
(9/108) نون التوكيد الخفيفة.....	273

الموضوع	الصفحة
(10/109) (ما) الحرفية وزيادتها للتوكيد.....	274
(11/110) دخول لام الابتداء على (ما) النافية.....	276
(12/111) بقاء اللام في جملة جواب القسم للدلالة على حذف جملة القسم.....	278
(13/112) زيادة (لا).....	279
(14/113) مجيء (لا) للدعاء.....	281
(15/114) (لا) النافية.....	282
(16/115) اللام في (لعل) زائدة أم أصلية؟.....	283
(17/116) عطفُ اسم على فعل بالواو.....	287
الباب الثاني: الدراسة المنهجية.....	289
الفصل الأول: مصادر شواهد النّحو من شعر غَطفان.....	291
المبحث الأول: الدواوين الشعرية.....	292
المبحث الثاني: المجامع الشعرية.....	296
المبحث الثالث: كتب اللغة والنحو.....	298
الفصل الثاني: موقف النحويين من شواهد غطفان.....	301
المبحث الأول: موقف البصريين.....	302
المبحث الثاني: موقف الكوفيين.....	305

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث: موقف المتأخرين.....	308
الفصل الثالث: شواهد غطفان وأصول الاحتجاج في النحو، تضمن أربعة مباحث.....	312
المبحث الأول: شواهد غطفان والسماع.....	313
المبحث الثاني: شواهد غطفان والقياس	325
المبحث الثالث: شواهد غطفان والإجماع.....	330
المبحث الرابع: شواهد غطفان وأدلة النحو الأخرى.....	332
الفصل الرابع: التقويم، تضمن أربعة مباحث	336
المبحث الأول: مدى اهتمام النحويين بشعر غطفان.....	337
المبحث الثاني: مدى موافقة شعر غطفان للقواعد النحوية.....	341
المبحث الثالث: خصائص لغة غطفان.....	343
المبحث الرابع: الأحكام النحوية التي انفردت شواهد غطفان بإثباتها.....	353
الخاتمة.....	357
أهم المصادر والمراجع.....	361
الفهارس الفنية.....	399
أولا: فهرس الآيات.....	400
ثانيا: فهرس الأحاديث	411

الموضوع	الصفحة
ثالثا: فهرس الأمثال، وبعض أقوال العرب.....	412
رابعا: فهرس الأشعار.....	413
خامسًا: فهرس الأعلام.....	434
خامسا: فهرس الموضوعات	441

Abstract

The grammarians have given a special interest for poetic quotation as it's a base of the basics of grammar and it's a pillar which supports the lingual research during the initial constitution.

I have interested in following the poetry of tribes, I found that the poetry of Ghatafan tribe is worthy of study , it was an agreed upon tribe in protest, so I've decided to follow their quotations in grammar books, I've intended to identify the characteristics of their language and their influence on making grammar rules , So I have collected the grammar poetic quotations of Ghatafan tribe and I have documented and analyzed it, in the beginning of my research I have collected more than three hundred and eight quotation then I have excluded the morphological ,lingual and non proved quotations , it was one hundred eighty nine lingual quotation which I have studied.

The study consisted of two sections, introduction, preface ,conclusion and various technical indices.

The preface discussed the origins, seeds, homes and famous poets of Ghatafan tribe , the listening and position of poetic quotation in Arabic grammar.

In First Section: I have mentioned the grammar quotations of Ghatafan tribe and the results of that collectively, documentary and analytically, the section was divided into chapters, the chapter of names, the chapter of verbs, the chapter of letters, every section consists of two topics. The Second Section included the systematic study and it was divide into four chapters, the sources grammar quotations from Ghatafan poetry , then the opinion of grammarians from Basra, Kufa and Late

people to quotations of Ghatafan, then the quotations of Ghatafan and the principles of protest in grammar, then the evaluation in which I have illustrated the extent of interest of grammarian with Ghatafan poetry and its' conformity to grammar rules then the characteristics of Ghatafan language and grammar judgments which solely proved by Ghatafan.

The conclusion has included the most important results that the research reached as this research aimed to know the influence of Ghatafan on grammar rules as I cared for their quotations in the mothers of grammar books and around it because what follows often depends on it, if Ghatafan poetry was the core of interest of the grammarians such as

Sibawayh, Al-Mubarrad, Ibn AlSeraj and others.

It's was clear for me that through this study that the poetry of Ghatafan tribe is one of the most important poetic sources in making grammar rules, as the grammarians has quoted from the poetry of AlNabigha AlDhubyani in grammar matter only more than one hundred quotation with trustworthy origin.

Ghatafan tribe has surpassed in grammarian quotations and making grammar rules depending on their poetry rather than other tribes as Asad, Tayy and Kinanah after seeing the single researches for each tribe, it worthy to be mention that there are theses that concentrated only on the study of the grammar quotations for only one poet of Ghatafan tribe such as AlNabigha or Antarah or AlHutaya, that's due to the position of this tribe, lots of days and geographic location, finally I've added the indices the thesis, I ask The Almighty God to benefit with my work, and Praise to God always and ever.

Kingdom of Saudi Aribia
Ministry of Higher Education
Qassim University
College: Arabic Language
and
Social Studies
FSM: Arabic Language and
its Literature(Arts)

Grammatical evidence for Ghatfan'spoetry " collection and study

A Thesis of introduction to complete the requirements for
obtaining a (master's degree)

Prepared by Student:
Aishah Ali Abdullah AL Muqbil
302802365
Supervision
D / Mohammed Bin Ibrahim AL Mursheد
Professor of grammar and morphology in the Faculty of Arabic
Language and Social Studies at Al Qassim University

1437 - 1438 H
2016 - 2017 AD